


المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك سعود
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

# التعليل النحوي والصرفي عند ابن تيمية وعلاقته بالحكم الشرعي
## (دراسة وصفية تحليلية)

# The Grammatical and Morphological Reasoning of Ibn Taimiyyah and its Relation to the Shar'i Rulings
## (An Analyctical and Descriptive Study)

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها
بكلية الآداب في جامعة الملك سعود

إعداد الطالب
**رزقي غوميلار**
الرقم الجامعي: ٤٣٩١٠٦٦١٠

إشراف
**د. علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف**
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

الفصل الدراسي الأول
١٤٤٣هـ — ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيْمًا﴾

(النساء: ١١٣)




المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك سعود

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

# التعليل النحوي والصرفي عند ابن تيمية وعلاقته بالحكم الشرعي
## (دراسة وصفية تحليلية)

إعداد الطالب

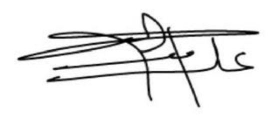
**رزقي غوميلار**

الرقم الجامعي: ٤٣٩١٠٦٦١٠

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤٤٣/٥/٥هـ، وتم إجازتها

**أعضاء لجنة المناقشة**

**د. علي بن معيوف المعيوف (مقررًا)**



**أ.د. فريد عبد العزيز السليم (عضوًا)** — **أ.د. إبراهيم سليمان الشمسان (عضوًا)**

**أ.د. محمد ناصر الشهري (عضوًا)** — **د. صالح سليمان العمير (عضوًا)**







# شهادة إيداع

تشهد مكتبة الملك فهد الوطنية بأن المودع /

**رزقي غوميلار**

قد أودع نسخة واحدة من العمل الموسوم بـ

**التعليل النحوي والصرفي عند ابن تيمية وعلاقته بالحكم الشرعي دراسة وصفية تحليلية**

**دكتوراه**

وذلك تحت رقم 1443/5768 ﻫ وتاريخ 1443/06/06 ﻫ

مدير إدارة الإيداع النظامي

الختم

أمين عام المكتبة المكلف

أ.د. منصور بن عبدالله الزامل

# الإِهْـــدَاء

إِلَى مَنْ غَرَسَ فِيْ قَلْبِيْ حُبَّ العِلْمِ وَأَهْلِهِ ... أَبِـــيْ (رحمه الله)

وَإِلَى مَنْ أَرْشَدَتِ الصَّبْرَ فِيْ طَلَبِهِ ... أُمِّـــيْ (حفظها الله)

وَإِلَى مَنْ رَافَقَـتْنِيْ فِي التَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيْمِ ... زَوْجَتِـــيْ (حفظها الله)

وَإِلَى البَاعِثِيْنَ ... ثَمَرَاتِ قَلْبِيْ: كُنَيْزَاء وَقَانِتَـة وَغَسَّان (حفظهم الله)

أُهْدِيْ لَكُمْ هَـذِهِ الرِّسَالَةَ

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الثناء على فضله ومنِّه أن رزقني التوفيق والصبر، حتى تجاوزت العقبات، وتمكنت من تحقيق الهدف المنشود بإكمال الرسالة.

وفي الحقيقة لم تكن لتتم هذه الرسالة إلا بمساعدة وتوجيه الكرام أصحاب الفضل بعد الله، وبالمناسبة أتذكر قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: "أَشْكَرُ النَّاسِ لِلَّهِ أَشْكَرُهُمْ لِلنَّاسِ"،[١] ومن طرائق تقديم الشكر ذكر النعمة. وهي تلك الجهود المباركة التي ساعدتني على إعداد وكتابة هذه الرسالة:

فأولًا، أُسْدِي جزيل الشكر لمشرفي، الدكتور علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف –حفظه الله–، الذي بذل جهده ووقته في مساعدتي وتوجيه عملي في جميع مراحله حتى خرج وصل إلى ما وصل إليه؛ فلم يكن الأستاذ لطالبه فحسب؛ بل كالأب لابنه، علّمني ووجهني بكل صبر ورفق، فأسأل الله أن يكتب له المثوبة، وأن يجزيه خير الجزاء عني.

وثانيًا، كما أتقدَّم لأعضاء لجنة المناقشة: أ.د. إبراهيم الشمسان، أ.د. محمد الشهري، د. صالح العمير، أ.د. فريد الزامل، بالشكر والتقدير والامتنان، وكلي حرص على الاستفادة مما سيقدمونه من آراء واقتراحات.

وختامًا، أوجه شكري إلى مَن ساندني وشجعني على مواصلة الدراسة، ودعا الله لي بالتوفيق، لأمي ولزوجتي ولأولادي، وإلى كل مَن وقف معي من الأساتذة والزملاء، سائلًا الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم، راجيًا منه سبحانه السداد في القول والعمل.

**رزقي غوميلار**

---

(١) رواه أبو داود (١١٤٤) وأحمد (٨٧٣)

## الملخص

يتناول هذا البحث دراسة التعليل النحوي والصرفي الذي ورد في مؤلفات ابن تيمية، إذ يُعَد ابن تيمية من العلماء الذين استخدموا التعليل النحوي في استنباط الأحكام الشرعية، وهذا قد يكون بسبب البيئة التي انتشرت لدى علماء عصره، وهي تقديم العقل على النقل، ولذلك حاورهم ابن تيمية بطريقتهم وهي طريقة عقلية مع استعمال الأدلة النقلية، والمتكلم حينما يعلل لكلامه فقد يكون كلامه أبلغ تأثيرًا في العقل والفهم.

وهو يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستقراء ظاهرة التعليل من مؤلفات ابن تيمية، وجمعها وتصنيفها على حسب أنواعها، وتحليلها وفق أقوال النحاة السابقين، والكشف عن علاقته بالحكم الشرعي، عقيدةً، أو فِقهًا، أو تفسيرًا للآيات، أو شرحًا للأحاديث، أو ردًّا على فِرقَة معينة أو شخص معين، أو تعريفًا للمصطلحات الشرعية، أو لمجرد الاختيار اللغوي.

جمع فيه الباحث ثلاثًا وعشرين (٢٣) علة لفظية نحوية وهي مكونة من ثمانية وثلاثين (٣٨) مبحثًا، وست عشرة (١٦) علة معنوية نحوية وهي مكونة من ثمانية وثلاثين (٣٨) مبحثًا، وعشر (١١) علل لفظية صرفية وهي مكونة من اثنين وثلاثين (٣٢) مبحثًا، وتسع علل (٩) معنوية صرفية وهي مكونة من عشرين (٢٠) مبحثًا، وهذه كلها مستفادة من ثلاثة وثلاثين (٣٣) عنوانًا لابن تيمية.

وفي هذا البحث تبين أن ابن تيمية أسهم في التفكير اللغوي العربي ببعض الآراء التي انفرد بها عن آراء النحاة وفي تنوع العلل النحوية والصرفية غير العلل السابقة التي أوردها النحاة، وفي ربطه بين التعليل النحوي والحكم الشرعي.

# Abstract

This thesis discusses the study of grammatical and morphological reasoning that appear in the books of Ibn Taymiyyah, because Ibn Taimiyah is one of the scholars who often uses grammatical reason in determining religious rulings, and this may be due to the character of the scholars at that time, where they prioritize logic over evidence, so Ibn Taymiyyah refuted them in their own way, namely using logic but still using evidence, and when the speaker gives reasons for his speech, it may have the most effective influence on thought and understanding.

This thesis relies on a descriptive analytical approach, by examining the phenomena of grammatical and morphological reasonng from Ibn Taymiyyah's books, then collecting them and categorizing them according to their type, and the data is analyzed based on the words of previous grammarians, and reveals its impact on religious law, such as aqeedah, fiqh, interpretation of verses, explanations of hadith, or as a response to certain groups or certain people, or as definitions of religious terms, or just for language choices.

In this study, the researcher collected twenty-three (23) verbal grammatical reasons which consisted of thirty-eight (38) discussions, sixteen (16) meaning grammatical reasons which consisted of thirty-eight (38) discussions, eleven (11) verbal morphological reasons which consisted of thirty-two (32) discussions, and nine (9) meaning morphological reasons which consisted of twenty (20) discussions, all this reasons were found from thirty-four (34) books of Ibn Taymiyyah.

Through this research, Ibn Taymiyyah contributed to Arabic linguistic thought with his opinion that was independent of the grammarians opinions, also contributed to the diversity of grammatical and morphological reasons in addition to the reasons that grammarians had used before, and in connecting between grammatical reasoning and the shar'i ruling which no grammarian had ever done before.

المحتويات

**مقدمة**

الحَمْدُ لله رب الأرض ورب السماء، خلق آدم وعلمه الأسماء، اللهم صل وسلم على خير الأنبياء، وعلى آله وصحابته الأجلاء، وعلى الداعين بدعوته إلى يوم اللقاء، أما بعد:

شرّف الله اللغة العربية بأن تكون لغة آخر كتبه وخاتم رسله -صلى الله عليه وسلم-، وجعل العلم بنصوص الدين منوطًا بمعرفتها،[١] فهي لسان الوحي المبين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ۞ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ۞ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥). وهي لسان حبيب الرحمن وخاتم المرسلين -صلى الله عليه وسلم-، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾ (مريم: ٩٧، والدخان: ٥٨).

ويرى ابن تيمية أن الدافع إلى تعلم العربية أمر ديني وأن فهم النص الشرعي يستلزم معرفة العربية، إذ قال: "فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".[٢] وعلم النحو من أهم علوم اللغة العربية، حيث يساعد على تعرف صحة استعمال التراكيب العربية وضعفها وعلى فهم مدلولاتها، ويكون الهدف من ذلك أن يتجنب الوقوع في أخطاء التأليف وأن يقدِر على الإفهام.

وفي ذلك رأى ابن تيمية أن النحو من العلوم المستنبطة، وهو وسيلة من وسائل حفظ اللغة. وهو معروف بالاستقراء والتجربة كما يفعل الأطباء في طبائع الأجسام التي تعرف بالتجربة المركبة من الحس والعقل، وتعرف ما لم تجرب بالقياس.[٣] فعالج هذا العلم معالجة علوم الآلة في الاكتفاء بما يلزم لبيان المعاني والتراكيب من النصوص الشرعية. ولذلك عرض التعليل النحوي بشكل غير مباشر أثناء إعراب الآية أو الحديث أو النصوص الدينية الأخرى. فهذا السبب هو الذي زاد شغف الباحث بدراسة العلة النحوية والصرفية عند ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية وفي الاختيارات اللغوية.

---

(١) الجوهري، مقدمة الصحاح

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥٢٧

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٢

## موضوع البحث وأهميته

العلة النحوية والصرفية قديمة في الفكر النحوي العربي، إذ اهتم بها النحاة منذ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، وهي جزء من مكونات نظرية النحو العربي، نشأت معه، وتطورت بتطوره، لذلك تُعدّ العلة من أهم المكونات في الفكر النحوي، فلا تكاد تجد قاعدة نحوية إلا وقد علّلها النحاة، وكذلك كل حكم نحوي يُعلَّل، وكل ظاهرة نحوية يبحث عن علتها. وهذا ما جعل كثيرين من غير العرب يشهدون للعقلية العربية، وجعل آخرين يتعجبون من وضع النحو العربي بتلك الصورة من الاكتمال في وقت مبكر.

والعلة لغةً: السبب، هذا علة لهذا أي سبب له.[١] السبب ما يدفع الفاعل للفعل، والعلة ما تفسر حدوث الفعل، فالسبب سابق للفعل والعلة لاحقة له، ولذلك يقول النحويون لام التعليل نحو جئت لأتعلم فهي تفسر فعل حَدَثٍ، ويقولون الفاء السببية في نحو ألا تجيء فتتعلّمَ، فالمجيء سابق للتعلم مؤد إليه وسبب فيه. وهذا المعنى اللغوي يستخدم في النحو بلفظه في المعنى الاصطلاحي، فتوصف العلة بأنها نحوية. فالعلة النحوية سبب في ثبوت الحكم النحوي.

أما اصطلاحًا فهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه، وأيضًا هي ما يجب الحكم به معه.[٢] وقيل إن العلة هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه.[٣]

وبهذا المعنى الاصطلاحي، سوف يتناول هذا البحث دراسة العلة النحوية والصرفية التي وردت عند ابن تيمية في مؤلفاته، إذ يعد ابن تيمية من العلماء الذين استخدموا التعليل النحوي، وهذا قد يكون بسبب الصبغة التي انتشرت لدى علماء عصره، وهي تقديم العقل على النقل، ولذلك حاورهم ابن تيمية بطريقتهم وهي طريقة عقلية مع استعمال الأدلة النقلية، والمتكلم حينما يعلل لكلامه فقد يكون كلامه أبلغ تأثيرًا في العقل والفهم.

ومن العلل التي وردت في مؤلفات ابن تيمية: علة الاختصاص، والامتناع، والضعف، والتشبيه، والفرق، والأصل، والوجوب، والسماع، والتوكيد، والاستغناء، والاستثقال، والأولى، والتخفيف، والتحليل، والتقييد، والنظير، والتغليب، والمعنى، واللفظ، والمطابقة، وكثرة الاستعمال. هذا البحث يتناول معالجة العلة النحوية والصرفية

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ١١: ٤٧١

(٢) الجرجاني، التعريفات: ٢٠١

(٣) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: ١٠٨

عند ابن تيمية، ويحاول استكشاف تأثيرها في مسائل علوم الشريعة، منها العقيدة، والفقه، والتفسير، والاستدلال في الحكم الشرعي، باستقصاء ما جاء في مؤلفاته، فهذا البحث يجمع بين الجمع والوصف والتحليل.

وتبدو أهمية البحث بتجرد ابن تيمية من الانتساب إلى مذهب نحوي معين، وهذا ما يعطيه حرية وسعة في الاختيار عند الاختلاف في مسائل النحو والصرف. فقد يقوم اختياره على فكرته المستقلة، وقد يتأثر بمجال تخصصه، وقد يناقش النحوي فيتابعه أو يفيد من رأيه في إضافة رأي جديد. كما أن استخدام ابن تيمية علة نحوية أو صرفية في استنباط حكم شرعي له إضافة في البحث اللغوي العربي. وكذلك تتجلى أهمية هذا البحث في:

١) أن العلة ركن من أركان القياس الأربعة، وهي الأصل والفرع والحكم والعلة، إذ لا يصح تحقق الحكم في المقيس إلا بها، ولذلك اهتم النحاة بها اهتمامًا بالغًا وأفردوا لها كتبًا خاصة، بقصد فهم القضايا النحوية والصرفية.

٢) ذكر الذهبي أن ابن تيمية أتقن العربية أصولًا وفروعًا وتعليلًا واختلافًا.[١] وأنه علل الظواهر اللغوية ولم يقف عند قواعدها، وحاول أن يتبين ما تحويه هذه القواعد من أسرارها، لأنه اعتقد أن كل الظواهر لها أسباب ومناسبات عند جماهير العقلاء.[٢] فلعل هذا العمل يكشف عن إسهام ابن تيمية في الدرس اللغوي العربي.

٣) حسب ما وصلت إليه يدي، لم أجد أي رسالة أو بحث مستقل يبحث العلة النحوية والصرفية في مؤلفات ابن تيمية وأثرها في الحكم الشرعي، لذلك يرجى أن هذا البحث يضيف إلى المكتبة العربية عملًا جديدًا.

**مشكلات البحث وأهدافه**

فيما يأتي أهم المشكلات التي سيقف عليها الباحث:

١) ما هي العلة النحوية والصرفية التي وردت في مؤلفات ابن تيمية؟

٢) وهل لها وظيفة في الاستدلال الشرعي والاختيار اللغوي لدى ابن تيمية؟ وكيف استخدمها؟

---

(١) عزير، الجامع لسيرة شيخ الإسلام: ٦٢٣

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٢

٣) وما إسهام ابن تيمية في التفكير اللغوي العربي من هذه الظاهرة؟

ومن ذلك فالأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها:

١) إبراز ظاهرة العلة النحوية والصرفية لدى ابن تيمية.

٢) وبيان كيفية توظيف ابن تيمية العلة النحوية والصرفية في الاستدلال الشرعي والاختيار اللغوي.

٣) والكشف عن إسهام ابن تيمية في التفكير اللغوي العربي.

**الدراسات السابقة**

وهناك دراستان تناولتا جهود ابن تيمية في النحو والصرف وسوف يستفيد هذا البحث منهما:

١) "**الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية**" للدكتور هادي أحمد فرحان الشجيري (١٤٢٢هـ)، بيروت: دار البشائر الإسلامية. حيث عالج فيها المنهج النحويّ عند ابن تيمية في مؤلفاته، وبحث القضايا اللغوية والنحوية الواردة فيها. ويتكون هذا البحث من ستة فصول، وهي: اللغة نشأتها ومكوناتها وضوابط فهمها عند ابن تيمية، والصوت والبنية وأثرهما في المعنى عند ابن تيمية، والمفردة دلالتها وأقسامها عند ابن تيمية، والكلام دلالته وتأويله عند ابن تيمية، والمنهج النحوي عند ابن تيمية، والمباحث النحوية عند ابن تيمية.

٢) "**اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف**" للدكتور ناصر بن حمد الفهد (١٤٢٣ هـ)، الرياض: دار أضواء السلف. حيث عالج فيها مسائل النحو والصرف عند ابن تيمية وجمع المسائل على حسب ترتيب ألفية ابن مالك. ويتكون هذا البحث من خمسة مباحث، وهي: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية، ومنهج شيخ الإسلام في النحو، وشيخ الإسلام وسيبويه، واختيارات شيخ الإسلام في النحو، والمسائل بلغت أكثر من ثمانين مسألة.

ولكن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة، إذ إنها تتناول موضوعًا خاصًّا بالعلة النحوية والصرفية لدى ابن تيمية مع بيان دور تلك العلل في إثبات الحكم الشرعي.

**منهج البحث**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستقراء ظاهرة العلة النحوية والصرفية من مؤلفات ابن تيمية، وجمعها وتصنيفها على حسب أنواعها، وتحليلها، والكشف عن أثرها في الحكم الشرعي، عقيدةً، أو فِقهًا، أو أصول فقه، أو تفسيرًا للآيات، أو شرحًا للأحاديث، أو ردًّا على فِرقَة معينة، أو مجردًا للاختيار اللغوي.

# تمهيد

وهو يتكون من مبحثين:

- ❖ المبحث الأول: نبذة يسيرة عن ترجمة ابن تيمية
- ❖ المبحث الثاني: ابن تيمية واللغة العربية

# المبحث الأول

# نبذة يسيرة عن ترجمة ابن تيمية

### ١,١. نسبه وولادته ووفاته:

بلغت شهرة ابن تيمية الآفاق، فأغنت شهرته عن الإسهاب في ترجمته؛ فلا عجب في قول ابن رجب الحنبلي عنه: "وشهرته تغني عَن الإطناب فِي ذكره والإسهاب فِي أمره".[١] وقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وشهرة إِمَامة الشَّيْخ تَقِيّ الدّين ابْن تَيْمِية أشهر من الشَّمْس".[٢] لكن الباحث رأى ألا يخلو هذا البحث من نبذة يسيرة عن ابن تيمية -رحمه الله-.

هو الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد، ابن الشيخ شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم، ابن الشيخ مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحرّاني ثم الدمشقي.[٣]

وسبب تلقيبه بابن تيمية أنه قيل: إن جَدَّه محمد بن الخَضِر حَجَّ، فمرّ على درب تَيْماء[٤] المشهور، فرأى هناك جاريةً طِفْلة سَنية قد خرجت من خِبَاءٍ، فلما رجع إلى حَرَّان وجد امرأته قد ولدت بنتًا، فلما رآها قال: "يا تيمية، يا تيمية" فلُقِّب بذلك لقبًا مذكورًا، وصار لذريته من بعده علَمًا مشهورًا. وذكر أبو عبد الله محمد بنُ النَّجَّار أن أم جده محمد بن الخضر كانت واعظة تسمى تيمية، فنسب إليها، وعُرِفَ بها.[٥] ومَن زعم أن أمّهم مِن وادي التَّيْم فقد تقوّل، وليس بصحيح ما عليه عوّل.[٦]

ومن ألقابه المشهورة أنه لُقب بشيخ الإسلام كما قال الحافظ ابن حجر: "وتلقيبه بشيخ الْإِسْلَام بَاقٍ إِلَى الآن على الْأَلْسِنَة الزكية وَيسْتَمر غَدًا لما كَانَ بالْأَمْس وَلَا يُنكر ذَلِك إِلَّا من جهل مِقْدَاره.... فَكيف لَا يُنكر على من أطلق عَلَيْهِ أَنه كَافِر بل من أطلق على من سَمَّاهُ شيخ الْإِسْلَام الْكفر وَلَيْسَ فِي تَسْمِيَته بذلك مَا

---

(١) ابن الناصر، الرد الوافر، ١: ١٠٦

(٢) صفي الدين، تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، ١: ١٢

(٣) ابن شيخ الحزاميين، التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار، ص: ١٩، وابن عبد الدائم، نهاية الأرب في فنون الأدب. ٣٣: ٢٧٨، وابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٤-٢٨٥، والذهبي، ذيل تاريخ الإسلام. ص: ٣٢٤، وشهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٦٨٧، والوادي آشي، برنامج الوادي آشي، ص: ١٠٥، والصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ١: ٢٣٣، وابن شاكر، فوات الوفيات، ١: ٧٤، وابن كثير، البداية والنهاية، ١٣: ٢٨٠، وابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ٢: ١٨٥، وابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٤٩١-٤٩٣

(٤) بُليد في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى، على طريق حاج الشام ودمشق (ياقوت، معجم البلدان، ٢: ٦٧)

(٥) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٠-٢٨١، والذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٢٤

(٦) الدمشقي، التبيان لبديعة البيان، ص: ١٤٦١-١٤٦٢

يَقْتَضِي ذَلِك فَإِنَّهُ شيخ مَشَايِخ الْإِسْلَام فِي عصره بِلَا ريب".[١] وقال قاضي القضاة أبو عبد الله الحريري: "إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن هو؟".[٢]

وُلد بحَرَّان يوم الاثنين عاشر، وقيل ثاني عشر، ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ. وقدم مع والده وأهله إلى دمشق وهو صغير، وكانوا قد خرجوا مِن حَرَّان مُهَاجِرين بسبب جَوْر التَّتار، فساروا بالليل ومعهم الكتب على عجلة لعدم الدَّواب. فكاد العدو يلحقهم، ووقفت العجلة، فابتهلوا إلى الله واستغاثوا به فنجوا وسَلِموا، وقدموا دمشق في أثناء سنة ٦٦٧ هـ.[٣]

توفي ابن تيمية إلى رحمة الله مُعْتقلًا بقلعة دمشق بقاعة بها، بعد مرض في بضعة وعشرين يومًا، وما يعلم أكثر الناس بمرضه ولم يفجأهم إلا موته، وكانت وفاته في سحر ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ، وصلى عليه بجامع دمشق عقيب الظهر، وامتلأ الجامع بالمصلين كهيئة صلاة الجمعة، حتى طلع الناس لتشييعه من أربعة أبواب البلد. وأقل ما قيل في عدد من شهد جنازته خمسون ألفًا، وقيل أكثر من ذلك، وقال ابن حبيب الحلبي: "أقل ما حزروا بستين ألفًا"، وحمل على الرؤوس إلى مقابر الصوفية.[٤]

### ١,٢. نشأته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه:

ابن تيمية شهرته بالعلم تغني عن بسط القلم فيه، وكان علمه أرجح من عقله.[٥] وهو شخص لا تكاد نَفْسُه تشبع من العِلْم، ولا تُرْوى من المطالعة، ولا تَمَلُّ من الاشتغال، ولا تكِلُّ من البحث، وقلَّ أن يَدْخلَ في علم من العلوم، في باب من أبوابه إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب، ويستدرك أشياء في ذلك العلم على حُذَّاق أهله.[٦] وكان من أذكى الناس، كثير الحفظ، قليل النسيان، قلما حفظ شيئًا فنسيه.[٧]

---

(١) صفي الدين، تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، ١: ١٢-١٤

(٢) شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٧٠٠

(٣) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨١، والذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٢٤، والذهبي، معجم الشيوخ الكبير، ١: ٥٦، والصفدي، الوافي بالوفيات، ٧: ١١، وابن كثير، البداية والنهاية، ١٣: ٢٨٠، والمقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٧٦، وأبو المحاسن، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ١: ٣٥٩

(٤) الذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٣٠، والذهبي، تذكرة الحفاظ ٤: ١٩٢، والصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ١: ٢٣٨، وابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ٢: ١٨٥، وابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٥٢٥-٥٢٨، والمقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ٣: ١١٤، والعسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ١: ١٧٧

(٥) ابن عبد الدائم، نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣٣: ٢٧٩

(٦) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٢

(٧) المقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٧٦

وكان منذ صغره حريصًا على الطلب، مجدًّا في التحصيل والدأب، لا يؤثرُ على الاشتغال لذّة، ولا يرى أن تضيع لحظةٌ منه في البطالة فذّة،[١] ويحضر المدارس والمحافل منذ صِغَرِه، فيتكلَّم ويناظر ويُفْحِمُ الكبار، ويأتي بما يتحيَّر منه أعيانُ البلد في العِلْم، وأفتى وله نحو سبع عشرة سنة، وشَرَع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت.[٢]

ذكر الحافظ ابن عبد الهادي أن شيوخه الذين سمع منهم أزيد من مئتي شيخ، منهم: أبوه وهو عبد الحليم بن عبد السلام، وابن عبد الدائم، والقاسم الإربلي، وابن أبي اليُسْر، والكمال بن عبد، والشيخ شمس الدين الحَنْبَلي، والقاضي شمس الدين بن عطاء الحَنَفي، والشيخ جمال الدين بن الصَّيرفي، ومجد الدين بن عَسَاكر، والنَّجيب المِقْداد، وابن أبي الخير، والمسلم بن علان، وأبي بكر الهَرَوي، والكمال عبد الرحيم، وفخر الدين بن البُخَاري، وابن شَيْبَان، والشرف بن القَوَّاس، وزينب بنت مكي، وإبراهيم بن الدرجي، وأبو محمد بن عبد القوي، والشيخ تاج الدين الفزاري، وعلي بن بلبان، ويوسف بن أبي نصر السفاري، وخَلْق كثير.[٣]

وللشيخ تلاميذ كثر، سمع منه خلق من الحفاظ والأئمة من كلامه مباشرة وبقراءة مؤلفاته. وقيل: "وَلَو لم يكن للشَّيْخ تَقِيّ الدّين من المناقب إِلَّا تِلْمِيذه الشهير الشَّيْخ شمس الدّين ابن قيم الجوزية صَاحب التصانيف النافعة السارة الَّتِي انْتفع بهَا الْمُوَافق والمخالف لَكَانَ غَايَة فِي الدّلَالَة على عَظِيم مَنْزِلَته".[٤] ومن أشهر تلاميذه: الإمام ابن قيم الجوزية، والحافظ ابن عبد الهادي، والحافظ أبو الفداء ابن كثير، والحافظ ابن رجب الحنبلي، والشيخ علم الدين البرزالي، والشيخ جمال الدين المزي، والإمام الذهبي، وسليمان بن عبد القوي الطوخي الصرصري، وابن المظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس المعري الحلبي، وعمر بن علي البزّار، وعمر بن سعد الله بن عبد الأحد الحراني، ومحمد بن علي بن أبي الفتح بن أسعد بن المنجي الحميلي، وابن مفلح المقدسي الراميني الدمشقي، وابن شاكر الداراني الدمشقي، وابن قدامة المقدسي قاضي الجبل.[٥]

### ١,٣. ثناء الأئمة عليه

#### ١,٣,١. ثناء شيوخه عليه:

منهم قاضي القضاة شهاب الدين الخُوَيِّي (ت: ٦٩٣ هـ)، قال عن الشيخ: "أنا على عقيدة الشيخ تقيّ الدين فعوتب على ذلك". فقال: "لأنّ ذهنه صحيح، وموادّه كثيرة، فلا يقول إلّا الصحيح".[٦]

(١) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ١: ٢٣٦

(٢) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٣

(٣) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤/٢٨١-٢٨٢، والذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٢٥، وابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٤٩٣، وأبو الطيب، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، ١: ٣٢٥

(٤) صفي الدين، تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، ١: ١٥

(٥) وفاء، شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في تفسير القرآن الكريم تطبيقًا على آيات السنن الربانية، ص: ٩٦-٩٧

(٦) المقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٧٧

ومنهم القاضي شرف الدين المقدسيّ (ت: ٦٩٤ هـ) حيث قال: "أنا أرجو بركته ودعاءه، وهو صاحبي وأخي".[١]

ومنهم القاضي ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ) حيث قال: "لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلًا، كل العلوم بين عينيه، يأخذ ما يريد ويدع ما يريد".[٢] وقال: "ما أظن بقى يُخلق مثلك".[٣]

### ١,٣,٢. ثناء تلاميذه عليه:

منهم ابن شيخ الحَزَّامِيين (ت: ٧١١ هـ) حيث قال: "فاعرفوا حق هذا الرجل الذي هو بين أظهركم، ولا يعرف حقه وقدره إلا من عرف دين الرسول صلى الله عليه وسلم وحقه وقدره".[٤]

ومنهم الحافظ أبو الحَجَّاج المِزّي (ت: ٧٤٢ هـ) حيث قال: "ما رأيتُ مِثْلَه، ولا رأى هو مِثْلَ نَفْسِه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسُنَّة رسوله، ولا أتبع لهما منه".[٥]

ومنهم الحافظ ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤ هـ) حيث قال: "وكان –رحمه الله– سيفًا مسلولًا على المخالفين، وشجًا في حُلُوق أهل الأهواء والمبتدعين، وإمامًا قائمًا ببيان الحَقِّ ونُصْرَة الدِّين، طَنَّت بذكره الأمصار، وضَنَّت بمثله الأعصار".[٦]

ومنهم الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) حيث قال: "كان آيةً في الذكاء وسُرْعة الإدراك، رأسًا في مَعْرفة الكتاب والسُّنَّة والاختلاف، بحرًا في النَّقليات، هو في زمانه فريد عَصْره عِلْمًا وزُهْدًا وشجاعةً وسخاءً، وأمرًا بالمعروف، ونهيًا عن المنكر، وكثرة تصانيف".[٧]

ومنهم الإمام ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ) حيث قال: "وعَلِم الله ما رأيتُ أحدًا أطيبَ عيشًا منه قط، مع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرجاف، وهو مع ذلك أطيب الناس عيشًا، وأشرحهم صدرًا، وأقواهم قلبًا، وأسرّهم نفسًا".[٨]

---

(١) المقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٧٧

(٢) شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٦٩٨

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤: ٣٢

(٤) ابن شيخ الحزاميين، التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار، ص: ٣٢

(٥) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٣

(٦) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٣

(٧) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٧

(٨) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٥٢٠

ومنهم الإمام ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) حيث قال: "وما قطع في مجلس ولا تكلم معه فاضل في فن من الفنون إلا ظن أن ذلك الفن فنه، ورآه عارفًا به متقنًا له".[١]

ومنهم الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥ هـ) حيث قال: "كانت العلماء، والصّلحاء، والجند، والأمراء، والتّجار، وسائر العامّة تحبه، لأنه منتصب لنفعهم ليلًا ونهارًا، بلسانه، وعلمه".[٢]

### ١,٣,٣. ثناء أعدائه عليه:[٣]

منهم الشيخ صدر الدين ابن الوكيل والمعروف بابن المرحِّل (ت: ٧١٦ هـ)، كان ينصب العداوة للشيخ ابن تيمية ويناظره في كثير من المحافل والمجالس، وكان يعترف للشيخ تقي الدين بالعلوم الباهرة ويثني عليه، ولكنه كان يجاحف عن مذهبه وناحيته وهواه، وينافح عن طائفته.[٤]

ومنهم القاضي ابن مخلوف المالكي (ت: ٧١٨ هـ) حيث قال عن الشيخ: "هذا عدوي..."، فيكتب إلى السلطان، والشيخ في السجن: "يجب التَّضْيِيق عَلَيْهِ إن لم يقتل، وَإِلَّا فقد ثَبت كفره".[٥] وفي آن آخر كان القاضي يثني على الشيخ بقوله: "ما رأينا مثل ابن تيمية حرّضنا عليه فلم نقدر عليه وقدر علينا فصفح عنا وحاجّ عنا".[٦] وقال: "ما رأينا أفتى من ابن تيمية، سعَينا في دمه، فلما قدر علينا عفا عنا".[٧]

ومنهم العَلَّامة كمال الدين بن الزَّمْلَكاني (ت: ٧٢٧ هـ) حيث كتب كتاب الرد على ابن تيمية في مسألة الطلاق.[٨] وفي أثناء ردوده على الشيخ، قال العلامة في الثناء عليه: "كان إذا سُئل عن فنٍّ من العِلْم ظَنَّ الرَّائي والسَّامع أنه لا يعرف غيرَ ذلك الفن".[٩] وقال أيضًا: "لقد أعطي ابن تيمية اليد الطولى في حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين، وقد ألان الله له العلوم كما ألان لداود الحديد".[١٠]

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤: ١٥٧

(٢) ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨: ١٤٧

(٣) عزير، الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، ص: ٧٧٠

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤: ٩٢

(٥) العسقلاني، الدرر الكامنة، ١: ١٧١

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤: ٦١

(٧) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٥١٧

(٨) الكفوي، كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، ٢: ٣٦١

(٩) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٤

(١٠) شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٦٩٧

ومنهم أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، وَذكر ابنَ تيمية فِي تَفْسِيره الصَّغِير بِكُل سوء وَنسبه إِلَى التجسيم، بل وقف لَهُ على كتاب الْعَرْش فَاعْتقد أَن ابن تيمية مجسِّم.[١] وقال أبو حيان في ثنائه: "ما رأت عيناي مثله".[٢]

### ١,٤. مؤلفاته ومجالات تأليفه:

أما مؤلفات ابن تيمية فلا يمكن حصرها لكثرتها، هذا ما قاله الحافظ ابن رجب، حيث قال: "وأما تصانيفه فهي أشهر من أن تُذكر، وأعرف من أن تُنكر، سارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد جاوزت حد الكثرة، فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لِعَدِّ المعروف منها ولا ذكرها".[٣]

وكذلك أبو عبدِ اللهِ ابن رُشيقٍ، أخص أصحاب الشيخ وأعرف الناس بخط الشيخ حتى من الشيخ نفسه[٤] يعتذر عن حصر مؤلفاته، فقال في مقدمة كتابه (أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية): "أما بعد، فإن جماعة من محبي السنة والعلم سألني أن أذكر له ما ألفه الشيخ الإمام العلامة الحافظ، أوحد زمانه فريد العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية رضي الله عنه، فذكرت لهم أني أعجز عن حصرها وتعدادها، لوجوه أبديتها لبعضهم، وسأذكرها إن شاء الله فيما بعد".[٥]

وقال الحافظ ابن عبد الهادي بعد ذكر بعض مؤلفات شيخه: "وعدد أسماء مصنَّفاته تحتاج إلى أوراق كثيرة، ولذكرها موضع آخر....، ولا أعلم أحدًا من المتقدِّمين ولا من المتَأخِّرين جَمَعَ مثل ما جمع، ولا صنَّف نحو ما صنف، ولا قريبًا من ذلك. مع أن تصانيفه كان يكْتُبها من حِفْظه، وكتب كثيرًا منها في الحَبْس وليس عنده ما يحتاج إليه، ويراجعه من الكتب".[٦] وقال: "وما أُبْعِدُ أن تصانيفه إلى الآن تبلُغُ خمس مئة مجلَّدة".[٧] وأكثر مصنّفاته مسوّدات لم تبيّض، وأكثر ما يوجد منها الآن بأيدي الناس قليل من كثير. فإنّه أُحرِقَ منها شيء كثير، ولا قوّة إلّا بالله.[٨]

ومن أشهر مؤلفات ابن تيمية المرتبة على حسب مجالاتها:

---

(١) العسقلاني، الدرر الكامنة، ٦: ٦٤

(٢) شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٦٩٨

(٣) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٥٢٠

(٤) انظر ترجمته في: وليدُ، معجم أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية، ص: ١٥٨

(٥) عزير، الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، ص: ٢٨٢

(٦) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٩٠

(٧) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٨

(٨) المقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٨٤

**في العقيدة:**

قال الشيخ عماد الدين الواسطي: "أصدق الناس عقدًا".[1] وقد قرأ القضاة والعلماء كتابَ (العقيدة الواسطية) في ثلاثة مجالس، وحاقُّوه، وبحثوا معه، ووقع الاتفاق بعد ذلك على أن هذه عقيدةٌ سنيةٌ سلفيةٌ، فمنهم من قال ذلك طوعًا، ومنهم من قاله كرهًا.[2] وقال الإمام الذهبي: "وأما أصول الديانة ومعرفتها، ومعرفة أحوال الخوارج والروافض والمعتزلة وأنواع المبتدعة فكان لا يشق فيه غباره، ولا يلحق شأوه".[3] ومن مؤلفاته في العقيدة:

- كتاب "العقيدة الواسطية"، في نحو ثلاثين ورقة.
- كتاب "العقيدة الْأَصْفَهَانِية"، في مجلد.
- كتاب "العقيدة التدمرية" بحث فِيهَا فِي حَقِيقَة الْجمع بَين الْقدر وَالشَّرْع، في مجلد.
- كتاب "العقيدة الحموية"، في مجلد.
- كتاب "الْإِيمَان"، فِي مُجَلد.
- كتاب "الاسْتقَامَة"، فِي مجلدين.
- كتاب "تَنْبِيه الرجل الْعَاقِل على تمويه الجدل الْبَاطِل"، فِي مُجَلد.
- كتاب "دَرْء تعَارض الْعقل وَالنَّقْل"، في أَربعة مجلدات.
- كتاب "الْوَسِيلَة"، فِي مُجَلد.

**في الردود:**

قال الحافظ ابن عبد الهادي: "وكان سيفًا مسلولًا على المخالفين، وشجًا في حُلُوق أهل الأهواء والمبتدعين، وإمامًا قائمًا ببيان الحَقِّ ونُصْرة الدِّين، طَنَّت بذكره الأمصار، وضَنَّت بمثله الأعصار".[4] ومن مؤلفاته في الردود:

- كتاب "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية"، في ستة مجلدات.
- كتاب "منهاج السّنة النَّبَوِيَّة فِي نقض كَلَام الشِّيعَة والْقَدَرِيَّة"، فِي ثَلَاثَة مجلدات وَبَعض النّسخ فِي أَربعة مجلدات.
- كتاب "الصفدية فِي الرَّد على الفلاسفة"، في مجلد.
- كتاب "جَوَاب الاعتراضات المصرية على الْفتيا الحموية"، فِي أَربعة مجلدات.
- كتاب "الْجَواب الصَّحِيح لمن بدل دين الْمَسِيح"، فِي مجلدين وَبَعض النّسخ مِنْهُ فِي ثَلَاثَة مجلدات.

---

(١) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٥٠٤

(٢) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٥١١

(٣) الذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٢٦

(٤) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٣

- كتاب "الرَّد على أهل كسروان الرافضة"، فِي مجلدين.
- كتاب "الرَّد على الْبكْرِيّ فِي الاستغاثة"، فِي مُجَلد.
- كتاب "الرَّد على الْمنطقيين"، فِي مُجَلد كَبِير.
- كتاب "قَوَاعِد فِي إِثْبَات الْمعَاد وَالرَّدّ على ابْن سينا فِي رسَالَته الأضحوية"، نَحْو مُجَلد.

**في المسائل والفتاوى:**

قال الإمام الداوودي: "وتأهل للفتوى والتدريس، وله دون العشرين سنة، وأفتى من قبل العشرين أيضًا".[١] ومن مؤلفاته في المسائل والفتاوى:

- كتاب "شرح مسَائِل من الْأَرْبَعين للرازي"، فِي مجلدين.
- كتاب "المسَائِل الإسكندرانية" وتعرف بالسبعينية، فِي مُجَلد.
- كتاب "مجموع الفتاوى"، في خمسة وثلاثين مجلدًا.
- كتاب "الفتاوى الكبرى"، في ستة مجلدات.
- كتاب "مجموعة الرسائل والمسائل"، في مجلدين.

**في علوم القرآن:**

قال الإمام تقي الدين المقريزي عن ابن تيمية إنه: "صار إمامًا في التفسير وعلوم القرآن". ومن مؤلفاته في علوم القرآن:

- كتاب "الكيلانية" وَهُوَ جَوَاب فِي مَسْأَلَة الْقُرْآن، فِي مُجَلد لطيف.
- كتاب "جَوَاب فِي مَسْأَلَة الْقُرْآن" وَردت من مصر، نَحْو سبعين ورقة.
- كتاب "القادرية" وَهِي مَسْأَلَة فِي الْقُرْآن، نَحْو عشر وَرَقَات.
- كتاب "جَوَاب مَسْأَلَة فِي الْقُرْآن هَل هُوَ حرف وَصَوت أم لَا"، نَحْو ثَلَاثِينَ ورقة.
- كتاب "فَضَائِل الْقُرْآن"، في مجلد.
- كتاب "أَقسَام الْقُرْآن"، في مجلد.
- كتاب "أَمْثَال الْقُرْآن"، في مجلد.

**في التفسير:**

قال الإمام تقي الدين المقريزي: "وفي يوم الجمعة عاشر صفر، جلس بجامع دمشق على المنبر لتفسير القرآن الكريم مكان والده، وابتدأ من أوّل الفاتحة".[٢] وقال الإمام الذهبي: "وإذا رآه المقرئ تحيَّر فيه، ولفرط إمامته في التفسير وعَظَمة اطِّلاعه يبيّنُ خطأ كثيرٍ من أقوال المفَسِّرين".[٣] ومن مؤلفاته في التفسير:

---

(١) الداوودي، طبقات المفسرين، ١: ٤٧

(٢) المقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٧٦

(٣) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٨

- كتاب "دقائق التفسير" الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، جمعه الدكتور محمد السيد الجَلَيْنْد، في ثلاث مجلدات.
- كتاب "التفسير الكبير" للإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، في سبع مجلدات.
- كتاب "تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية"، جمعه الشيخ إياد القيسي، في أحد عشر مجلدًا.

**في علم الحديث:**

قال الإمام شهاب الدين العمري يصف ابن تيمية: "وكان حُفَظةً للحديث، مميّزًا بين صحيحه وسقيمه، عارفًا برجاله متضلعًا من ذلك".(١) وكتابه الخاص في علم الحديث:

- كتاب "علم الحديث"، في مجلد.

**في شروح الأحاديث:**

وقال الإمام الذهبي: "كلُّ حديثٍ لا يعرفه ابنُ تيميَّة فليس بحديث".(٢) ومن مؤلفاته في شروح الحديث:

- كتاب "أحاديث القصاص"، في مجلد.
- كتاب "شرح حديث النزول"، في مجلد.
- كتاب "الأربعون حديثًا" لابن تيمية، في مجلد.
- كتاب "شرح حديث جبريل" المعروف بكتاب الإيمان الأوسط، في مجلد.

**في الفقه:**

قال الإمام الذهبي في ابن تيمية: "وإن عُدَّ الفقهاء، فهو مجتهدهم المطْلق".(٣) وقال: "ثم أقبل على الفقه ودقائقه وقواعده وحججه، والإجماع والاختلاف، حتى كان يقضى منه العجب".(٤) ومن مؤلفاته في الفقه:

- كتاب "شرح العمدة"، في أربعة مجلدات.
- كتاب "الدُّرَر المضية" من فتاوي ابْن تَيْمِية، في سبعة مجلدات.
- كتاب "جواز طواف الْحَائِض"، في مجلد.
- كتاب "رفع الملام عن الأئمة الأعلام"، في مجلد.
- كتاب "شرح المحرر في مذهب أحمد"، في مجلد.
- كتاب "الدّرّ المنثور فِي زِيَارَة الْقُبُور"، في مجلد.
- كتاب "اقْتِضَاء الصِّرَاط الْمُسْتَقيم فِي الرَّد على أَصْحَاب الْجَحِيم"، في مجلدين.

---

(١) شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٦٩٦

(٢) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٨

(٣) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٧

(٤) الذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٢٥

**في أصول الفقه:**

قال الإمام الداوودي: "وأحكم أصول الفقه والفرائض والحساب والجبر والمقابلة".[١] ومن مؤلفاته في أصول الفقه:

- كتاب "القواعد النورانية"، في مجلد.
- كتاب "قاعدة غالبُها أقوال الفقهاء"، في مجلدين.
- كتاب "قاعدة كل حمد وذم من المقالات لا يكون إلا من الكتاب والسنة"، في مجلد.
- كتاب "شمول النصوص للأحكام"، في مجلد.
- كتاب "قاعدة في كيفية الاستدلال والاستدراك على الأحكام بالنص والإِجْمَاع"، في مجلد.

**في تزكية النفوس:**

قال الحافظ ابن عبد الهادي في ابن تيمية: "قد انتهت إليه الإمامة في العِلْم، والعمل، والزُّهْد، والورع، والشجاعة، والكرم، والتَّواضع، والحِلْم، والأناة، والجلالة، والمهابة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، مع الصِّدْق والأمانة والعِفَّة والصِّيانة، وحُسْن القَصْد والإِخلاص، والابتهال إلى الله، وشِدَّة الخوف منه، ودوام المراقبة له، والتمسُّك بالأثر، والدُّعاء إلى الله، وحُسْن الأخلاق، ونفع الخلق والإِحسان إليهم".[٢] ومن مؤلفاته في تزكية النفوس:

- كتاب "التُّحْفَة العراقية فِي الْأَعْمَال القلبية"، نحو ستين ورقة.
- كتاب "الكلم الطيب"، في مجلد.
- كتاب "أمراض القلب وشفاؤها"، في مجلد.
- كتاب "القاعدة في الصبر"، في مجلد.
- كتاب "القاعدة في المحبة"، في مجلد.
- رِسَالَة فِي "قرب الرب من عابديه وداعيه"، فِي مُجَلد.

**في السيرة والفضائل:**

قال الإمام شهاب الدين العمري في ابن تيمية: "وكان من أعرف الناس بالتاريخ".[٣] وقال الإمام تقي الدين المقريزي إنه: "صار حفظة للحديث، مميّزًا بين صحيحه وسقيمه، عارفًا برجاله وعلله، متضلّعًا من ذلك،

---

(١) الداوودي، طبقات المفسرين، ١: ٤٧

(٢) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٣

(٣) شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٥: ٦٩٧

مع التبحّر في علم التاريخ".[١] وقال الحافظ ابن عبد الهادي فيه: "ومعرفته بالتَّاريخ والسِّيَر فَعَجبٌ عجيب".[٢]
ومن مؤلفاته في التاريخ والفضائل:

- رسالة في "فضل الخلفاء الراشدين"، في مجلد.
- كتاب "رأس الحسين"، في مجلد.
- كتاب "حقوق آل البيت"، في مجلد.
- كتاب "فضل أبي بكر الصديق"، في مجلد.
- رِسَالَة فِي "فَضَائِل الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة وَمَا امتاز بِهِ كل إِمَام من الْفَضِيلَة"، في مجلد.

**في منظوماته:**

- القصيدة اللامية في العقيدة.
- القصيدة التائية في الافتقار إلى الله.
- القصيدة التائية في القدر.

(١) المقريزي، المقفى الكبير، ١: ٢٧٦

(٢) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٧

## المبحث الثاني

## منزلة اللغة العربية عند ابن تيمية

### ٢,١. أقواله في أهمية تعلم العربية

رأى ابن تيمية أن اللغة العربية وسيلة في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية؛ فهدف تعلمها عنده ليس للغة نفسها فحسب، بل لحفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن، وسماها العلماء بعلم النحو. وعلم النحو في رأيه ليس من علوم النبوة، وإنما هو علم مستنبط،[١] وهو معروف بالاستقراء والتجربة تارة وبالقياس تارة أخرى، كما يفعل الأطباء في طبائع الأجسام وكما يعرف ذلك في الأمور العادية التي تعرف بالتجربة المركبة من الحس والعقل، ويعرف ما لم يجرب بالقياس.[٢] ولذلك لم يحتج إليه في زمن الخلفاء الثلاثة، لأنه لم يفشُ فيها اللحن.[٣] فلما سكن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– الكوفة، وبها الأنباط روي أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: "الكلام: اسم، وفعل، وحرف"، وقال: "انحُ هذا النحوَ"؛ ففعل هذا للحاجة. كما أن من جاء بعد علي –رضي الله عنه– أيضًا استخرج للخط النقط والشكل، وعلامة المد والشدة، ونحوه للحاجة. ثم بعد ذلك بسط النحو نحاة الكوفة والبصرة".[٤]

وبذلك كانت أهمية تعلم العربية عند ابن تيمية مرتبطة بأمور الدين، ومن أقواله في أهمية تعلُّم اللغة العربية وتعليمها:

#### ١) تعلم العربية فرض كفاية

قال ابن تيمية: "فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".[٥] وقال في موضع آخر: "ومعلوم

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٧: ٥٢٩

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٢

(٣) اللحن في اللغة: الفطنة، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ" (رواه البخاري، رقم الحديث: ٢٦٨٠، ومسلم، رقم الحديث: ١٧١٣) أي: أفطن لها. فإذا قلت: ضرب زيد عمرو لم يفهم أحد أيهما الضارب والمضروب إلا أنت، فسمي اللحن لحنًا لأنه يخرج عن نحوين، أي: الذي تقصده يختلف عن فهم السامع. وسمي الإعراب نحوًا لأن أصل النحو قصدك الشيء، أي: الذي تقصده والذي يفهمه السامع في نحو واحد (ابن دريد، الملاحن، ص: ١٦، ١٨)

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٥٢٩

(٥) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١: ٥٢٧

أن تعلم العربية وتعليم العربية فرض على الكفاية".[١] وقال في موضع آخر: "ولهذا كان تعلم العربية التي يتوقف فهم القران والحديث عليها فرضًا على الكفاية بخلاف المنطق".[٢]

### ٢) معرفة العربية ضرورة لتفسير القرآن والحديث

قال ابن تيمية: "يحتاج المسلمون إلى شيئين، أحدهما: معرفة ما أراد الله ورسوله –صلى الله عليه وسلم– بألفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ؛ فإن الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ".[٣] وقال في موضع آخر: "ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ وكيف يفهم كلامه".[٤]

### ٣) فهم معاني القرآن أفضل من حفظه

قال ابن تيمية: "وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا حروفه".[٥]

### ٤) اللغة العربية لغة مختارة واللغة الأولى بأن يكون مرغوبًا فيها

قال ابن تيمية: "وذلك أن اللسان الذي اختاره الله عز وجل لسان العرب، فأنزل به كتابه العزيز، وجعله لسان خاتم أنبيائه محمد ﷺ؛ ولهذا نقول: ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية أن يتعلمها لأنه اللسان الأولى بأن يكون مرغوبًا فيه".[٦]

### ٥) معرفة العربية هي معرفة لغة النبي والصحابة

قال ابن تيمية: "ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي صلى الله عليه وسلم وعادتهم في الكلام، وإلّا حرّف الكلم عن مواضعه؛ فإن كثيرًا من الناس ينشأ على اصطلاح قوم وعادتهم

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٢: ٢٥٢

(٢) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: ١٧٨

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٣٥٣

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٧: ١١٦

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٣٥٣

(٦) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥٢١

في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله ورسوله أو الصحابة، فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك".[١]

**٦) اعتياد الخطاب بالعربية أقرب إلى مشابهة السابقين الأولين**

قال ابن تيمية: "فإن الله تعالى لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغًا عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به؛ لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، في جميع أمورهم".[٢]

**٧) الجهل بالعربية يسبب الضلال**

قال ابن تيمية: "فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك".[٣]

**٨) اللغة العربية لغة التعبد**

قال ابن تيمية: "كان كثير من الفقهاء أو أكثرهم يكرهون في الأدعية التي في الصلاة والذكر أن يُدعى الله أو يذكر بغير العربية.... فأما القرآن: فلا يقرؤه بغير العربية، سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور، وهو الصواب الذي لا ريب فيه.... وحكم النطق بالعجمية في العبادات: من الصلاة، والقراءة، والذكر، كالتلبية والتسمية على الذبيحة، وفي العقود والفسوخ، كالنكاح واللعان وغير ذلك معروف في كتب الفقه".[٤]

وقال: "ولا يجوز أن يلبي بغير العربية وهو يقدر على التلبية بالعربية، أو على تعلمها؛ لأنه ذكر مشروع، فلم يجز إلا بالعربية كالأذان والتكبير وغير ذلك من الأذكار المشروعة، لا سيما والتلبية ذكر مؤقت، فهي بالأذان أشبه منها بالخطبة ونحوها، ثم الخطبة لا تكون إلا بالعربية، فالتلبية أولى".[٥]

---

(١) ابن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص: ٣٣

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٤٥٠

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٧: ١١٦

(٤) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥١٩-٥٢٠

(٥) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ٢: ٦٠٧

### ٩) اللغة العربية من أعظم شعائر الإسلام

قال ابن تيمية: "فإن اللسان العربي شعار الإسلام وأهله، واللغات من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميزون".[١] وقال: "فالعربية هي لغة الإسلام، ولغة القرآن، ولا يتأتى فهم الكتاب والسنة فهمًا صحيحًا سليمًا إلا بها، فهي من مستلزمات الإسلام وضرورياته، وإهمالها والتساهل بها لا بد أن يضعف من فهم الدين، ويساعد على الجهل به".[٢]

### ١٠) حفظ العربية من تمام حفظ الإسلام

قال ابن تيمية: "فإن الله أنزل كتابه باللسان العربي، وبعث به نبيه العربي، وجعل الأمة العربية خير الأمم؛ فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الإسلام".[٣]

### ١١) تعلم العربية هو التفقه في الدين من جانب الأقوال

نقل ابن تيمية قول عمر بن الخطاب: "تعلموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم"، وهذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه. لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله".[٤]

### ١٢) اللغة العربية أشرف اللغات وأفصحها

ذكر ابن تيمية أن اللغة العربية كرمها الله بأنها أشرف اللغات الجامعة لأكمل مراتب البيان المبينة لما تتصوره الأذهان بأوجز لفظ وأكمل تعريف.[٥] وقال: "فإن الناس كلهم متفقون على أن لغة العرب من أفصح لغات الآدميين وأوضحها، ومتفقون على أن القرآن في أعلى درجات البيان والبلاغة والفصاحة".[٦]

### ١٣) اعتياد الخطاب بالعربية يزيد العقل والدين والخُلُق

قال ابن تيمية: "واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدين تأثيرًا قويًّا بينًا، ويؤثر أيضًا في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخُلُق".[٧]

---

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥٩

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٦١

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٢: ٢٥٥

(٤) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥٢٨

(٥) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: ١٧٨

(٦) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١: ٣٧١

(٧) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥٢٧

### ١٤) اعتياد الخطاب بغير العربية مكروه عند السلف

قال ابن تيمية: "قد روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يدل على كراهة اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة".(١)

### ١٥) منفعة علم النحو في سائر العلوم

قال ابن تيمية عن علم النحو إنه: "من المعلوم أن لأهله من التحقيق والتدقيق والتقسيم والتحديد ما ليس لأهل المنطق، وأن أهله يتكلمون في صورة المعاني المعقولة على أكمل القواعد؛ فالمعاني فطرية عقلية لا تحتاج إلى وضع خاص بخلاف قوالبها التي هي الألفاظ فإنها تتنوع. فمتى تعلموا أكمل الصور والقوالب للمعاني مع الفطرة الصحيحة كان ذلك أكمل وأنفع وأعون على تحقيق العلوم من صناعة اصطلاحية في أمور فطرية عقلية لا يحتاج فيها إلى اصطلاح خاص. هذا لعمري عن منفعته في سائر العلوم".(٢)

## ٢,٢. أقواله في أساليب تعلم العربية وتعليمها

إن الأساليب عنصر أساسي من عناصر العملية التعليمية للغة العربية إن لم يكن جوهرها، لأنها وسائل متبعة في إيصال الهدف وهو فهم العربية. وقد ذكر ابن تيمية بعض الأساليب في تعلم العربية وتعليمها، أهمها:

### ١) سداد العقيدة والمنهج

قال ابن تيمية: "فمن قام بما جاء به الكتاب والسنة أشرف على علم الأولين والآخرين وأغناه الله بالنور الذي بعث به محمدا عما سواه".(٣) فعلّق أبو البراء على ذلك القول: "فمن كانت عقيدته سنيةً سلفية، فإنه يعرف ما يحتاجه من لغة العرب وعلومها على الوجه الذي تأذن به عقيدته النقية، وإن سداد المنهج وصفاء التوحيد ينعكس على جميع العلوم والأفهام فيبارَك فيها".(٤)

### ٢) أحسن أساليب تعلمها أن يتعلمها من العرب

قال ابن تيمية: "وكذلك انقسموا في اللسان ثلاثة أقسام: **الأول،** قوم يتكلمون بالعربية لفظا ونغمة. **والثاني،** وقوم يتكلمون بها لفظًا لا نغمةً، وهم المتعربون الذين ما تعلموا اللغة ابتداءً من العرب، وإنما اعتادوا غيرها، ثم تعلموها، كغالب أهل العلم ممن تعلم العربية. **والثالث،** وقوم لا يتكلمون بها إلا قليلًا".(٥)

---

(١) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ١٥٩

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٩: ٢٥

(٣) ابن تيمية، الصفدية، ١: ٢٦٠

(٤) أبو البراء، أمالي السلفيين، ص: ١٥١-١٥٢

(٥) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٤٥٦

وقال في موضع آخر: "والفعل المتعدي إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله، إذ كان لا بد له من الفاعل، وهذا معلوم سمعًا وعقلًا، أما السمع فإن أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن، بل وغيرها من اللغات، متفقون على أن الإنسان إذا قال: (قام فلان وقعد) وقال: (أكل فلان الطعام وشرب الشراب) فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة.... وهذا واضح لا يتنازع فيه اثنان من أهل اللسان".[١]

### ٣) تعلم العربية من العلماء الثقات

حينما رأى ابن تيمية تغير المعنى في لفظ (التوسل) و(الاستشفاع) ونحوهما، مما قصده الرسول وأصحابه، فقال: "والعلم يحتاج إلى نقل مصَدَّق ونظر محقق. والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله".[٢] وهذا يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ".[٣] وهذا الذي ذكره ابن فارس أن اللغة تؤخذ سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتّقى المظنون.[٤]

### ٤) البدء بتعليم الحروف المفردة للمبتدئ ثم تركيبها

قال ابن تيمية: "لما أرادوا تعليم المبتدئ بالخط صاروا يعلمونه الحروف المفردة حروف الهجاء ثم يعلمونه تركيب بعضها إلى بعض فيعلم أبجد هوز وليس هذا وحده كلاما. فهذا المنقول عن آدم من نزول حروف الهجاء عليه لم يثبت به نقل ولم يدل عليه عقل".[٥]

### ٥) اعتياد الخطاب بالعربية منذ الصغر

قال ابن تيمية: "وإنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور، فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب".[٦]

---

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٢: ٤

(٢) ابن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص: ١٧١

(٣) مسلم في صحيحه، ١: ١٤

(٤) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص: ٣٤

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ٥٨

(٦) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ٥٢٦

### ٦) تأديب الأولاد على اللحن

قال ابن تيمية: "وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن.... فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصًا وعيبًا. فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة والأوزان القويمة فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان الناقلة عن العربية العرباء إلى أنواع الهذيان".[١]

### ٧) معرفة مصطلحات نحوية

قال ابن تيمية: "اسم الفاعل هو الاسم الذي اسند إليه الفعل ونحوه متقدمًا عليه، مثل: (قام زيد).... هذا اصطلاح احتاجوا إليه لبيان قوانين اللغة العربية في نحوها وتصريفها وهو من أنفع الأشياء في معرفة الأدلة السمعية واللغة العربية، لكن ينبغي أن يعرف اصطلاح اللغات ليحمل كلام كل متكلم على لغته وعادته ومثال ذلك في الأدوات التي يسميها النحاة ظروفًا".[٢]

## ٢,٣. تمكنه في العربية وثناؤه على سيبويه

كان ابن تيمية رجلًا جهوري الصوت فصيحًا سريع القراءة ويعتريه حِدّة،[٣] وليس فصيحًا نطقًا فحسب بل متقنًا للقواعد العربية. وكان ابن تيمية من العلماء الذين يهتمّون باللغة العربية، فيجمع شواردها، ويسوق شواهدها، ويعدّها مصدرًا من مصادر تفسير القرآن الكريم؛ فتراه يُناقش علماء التفسير، وأصحاب المعاجم اللغوية في جوانب كثيرة من تفسيراتهم لبعض الآيات، فيُوجّه أقوالهم إن أمكن الجمع بينها، ويذكر جوانب الاتفاق، وأطراف الاختلاف.[٤]

وقال الإمام الذهبي عنه: "وأتقن العربية أصولًا وفروعًا، وتعليلًا واختلافًا".[٥] وقرأ أيامًا في العربية على ابن عبد القوي ثم فهمها، وأخذ يتأمل "كتاب سيبويه" حتى فهِمَه، وبرع في النَّحْو.[٦] وكثر تعظيمه لسيبويه ولكتابه في مؤلفاته، منها: ردوده على من جعل المتأخرين أعلم من المتقدمين بقوله: "وأما توهمهم أن متأخري كل فن أحذق من متقدميه لأنهم كملوه، فهذا منتقض. ليس بمطرد فإن كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٢: ٢٥٢

(٢) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: مجموعة من المحققين، ٦: ٢٥٥

(٣) الذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ص: ٣٢٩

(٤) ابن تيمية، النبوات، ١: ١٠٧

(٥) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ٤: ٤٩٧، والداوودي، طبقات المفسرين، ١: ٤٩، وابن العماد، شذرات الذهب، ٨: ١٤٤

(٦) ابن تيمية، النبوات، ١: ٦٠، وابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ٤: ٢٨٢، وابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة: ٤: ٤٩٤، وابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ١: ١٣٣

مثله[١] بل ممّا لا يقدر على مثله عامّة الخلق[٢] وأنه أعلم من الأخفش".[٣] ولقّبه ابن تيمية بحكيم لسان العرب.[٤] وقوله أيضًا: "كتاب سيبويه في النحو إذا فهمه الإنسان كان لسيبويه في قلبه من الحرمة ما لم يكن قبل ذلك".[٥] وقوله أيضًا: "فإذا كان من ادعى في كلام سيبويه ما يخالف ما عليه أهل العلم بالنحو كان قوله معلوم البطلان".[٦]

وقوله أيضًا: "وكذلك النحاة مثل سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب: لم يتكلف فيه حد الاسم والفاعل ونحو ذلك كما فعل غيره".[٧] وقوله أيضًا: "كتاب سيبويه كتاب عظيم المنفعة للنحاة وإن كانوا إنما صاروا نحاة بتعلمه".[٨]

وبإقرار ابن تيمية لسيبويه بالإمامة في النحو وتعظيمه لكتابه ونقله عن سيبويه في المسائل النحوية والصرفية واعتماده على رأيه، وسوف نتحدث عن هذا بالتفصيل في الفصل الأول إن شاء الله.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١١: ٣٧٠

(٢) ابن تيمية، النبوات، ١: ١٧٢

(٣) ابن تيمية، الجواب الصحيح، ٥: ١٣٢

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ٤٦٠

(٥) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، ٨: ٣٣٣

(٦) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ١: ١٩٦

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٩: ٤٦

(٨) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ١٥

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

الأساس النظري، وهو يتكون من مبحثين:

- ❖ المبحث الأول: توطئة العلة النحوية والصرفية
- ❖ المبحث الثاني: منهج ابن تيمية في النحو والصرف

# المبحث الأول

# توطئة العلة النحوية والصرفية

## ١,١. مفهوم العلة النحوية والصرفية

العلة لغةً: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأنّ تلك العلّة صارت شُغْلًا ثانيًا منعه عن شُغْله الأوّل. و(اعتلّ) أي مرض فهو (عليل)، ولا (أعلّك) الله أي لا أصابك بعلّة.[١]

والعلة: السبب، هذا علة لهذا أي سبب له.[٢] وهذا المعنى هو الذي يناسب المعنى الاصطلاحي لأن العلة النحوية سبب في ثبوت الحكم. ولكن هناك فرق استعمالي بين السبب والعلة. أما (السبب) فهو ما يُتوصّل به إلى غيره ولو بوسائط، ومنه سمي الحبل سببًا، وأما (العلة) فيدور القدر المشترك لمعانيها حول أمر مستمد من أمر آخر وأمرًا مؤثرًا في آخر. وقال أكثر النحاة: اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية، وقالوا الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل،[٣] كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦) والتقدير: إلا لعبادتي،[٤] وكقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥) أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم.[٥]

والعلة اصطلاحًا كما ذكرها الجرجاني: "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"، وأيضًا: "هي عبارة عما يجب الحكم به معه".[٦] وقيل: "إن العلة هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه".[٧]

## ١,٢. العلة ركن من أركان القياس

القياس لغةً هو التقدير والمساواة، قيل: "قِستُ الشيء على غيره... إذا قدّرته على مثاله".[٨]

القياس هو أحد الأسس الكبرى في النحو العربي، وبه يعرف القياس على كلام العرب، ووصف الكسائي النحو بأنه القياس في قوله:

---

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص: ٢١٧

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ١١: ٤٧١

(٣) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٥: ١١٥

(٤) العثيمين، شرح الألفية، ٣: ٤١

(٥) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٥٢

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص: ٢٠١

(٧) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص: ١٠٨

(٨) ابن منظور، لسان العرب، ٦: ١٨٦

إنما النحو قياس يُتَّبَع وبه في كل أمر يُنْتَفَع [١]

فالنحو لا يُعلم إلا بالقياس، والقياس من الأصول التي يستند عليها النحاة في استنباط الأحكام النحوية، فلا يمكن إنكاره، ولذلك قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو".[٢]

والقياس هو قياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه،[٣] أي حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع.[٤] وذكر الدكتور مهدي المخزومي تعريفًا للقياس بأنه حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت.[٥]

ولا بد لكل قياس من أربعة أركان: المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم.

**الأول: المقيس عليه،** هو المطرد سواء أكان أصلًا أم فرعًا، سماعًا أم قياسًا. أما الاطراد في السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب. وأما الاطراد في القياس فموافقه المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف إلخ.[٦] والمقيس عليه يُعرَف بالأصل عند القدماء.

**والثاني: المقيس،** هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضا... وشعارهم في ذلك: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". وكان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع وقواعد التصريف، وكان المقيس من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة وقواعد النحو في عمومها.[٧] والمقيس يُعرف بالفرع عند القدماء.

**والثالث: الحكم،** ذكر تمام حسان أنه: "ينقسم إلى الوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة. وحين يقول النحاة "يجب كذا" فالمقصود أن هذا الواجب أصل من

---

(١) السيوطي، بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، ٢: ١٦٤

(٢) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص: ٩٥

(٣) تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة – البلاغة، ص: ١٥٤

(٤) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص: ٩٣

(٥) المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ٢٠

(٦) تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة – البلاغة، ص: ١٥٦

(٧) تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة – البلاغة، ص: ١٥٩

الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو. فليس لأحد حتى لو كان موصوفًا بالفصاحة أن ينصب فاعلًا أو يقدمه على فعله لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب".[١]

**والرابع: العلة**، وقد سبق ذكر تعريفها وهي مرتبطة بالأصل، لأن ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، وما جاء على غير أصله يُسأل عن علته. وكلما حُمِل الفرع على الأصل فالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو: حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.[٢] إذن وجوب الرفع في نائب الفاعل قياسًا على الفاعل، لأن الأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والحكم وجوب الرفع، وعلة الوجوب هي الإسناد، فكلٌّ من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه الفعل.[٣]

### ١,٣. نشأة العلة وتطورها

رأى الملخ أن "العلة النحوية والصرفية قديمة في البحث النحوي العربي، إذ اهتم بها النحاة منذ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي. وهي جزء من جسم النحو العربي، نشأت معه، وتطورت بتطوره، حتى غدا التاريخ لها تاريخًا مُوازيًا للنحو نفسه، إلا أنه تاريخ لمنهج من مناهجها، تستعين بالنحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيها".[٤] وقد مر التعليل في الدرس النحوي العربي بأربع مراحل أساسية كما ذكرها الملخ في كتاب نظرية التعليل، وهي:

**المرحلة الأولى: مرحلة النشوء والتكوين**

تبدأ هذه المرحلة مع تاريخ وضع النحو العربي في القرن الثاني الهجري، فقد وجدت العلة سبيلها في النحو منذ عهد مبكر، حيث أدرك واضعو النحو خطورة اللحن على اللغة العربية وأثره السلبي على النص القرآني؛ وخشية منهم أن تفسد تلك الملكة اللغوية رأسًا ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابًا.[٥]

---

(١) تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو– فقه اللغة – البلاغة، ص: ١٧٨-١٧٩

(٢) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص: ١٠٥

(٣) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٧٥١

(٤) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٣٢

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ٢: ٣٦٨

كانت نشأة التعليل إذن استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معًا، دون تأثير خارجي غير عربي... وسببًا رئيسًا من أسباب استمراره وامتداده أيضًا. وكان التعليل في بدايته يقتصر على تسويغ القواعد وأحكامها لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل.[١]

يُعَد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من النحاة الأولين المهتمين بالتعليل النحوي، ويقال إنه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكان مائلًا إلى القياس في النحو.[٢] وتنتهي مرحلة النشوء والتكوين بالخليل بن أحمد الفراهيدي باستنباطه في علم النحو ما لم يُسبق إليه.[٣] لقد نظر إلى اللغة نظرة شمولية فافترض أن قواعدها معللة بأسباب معقولة. فمن هذه القواعد الأصلية: أن الإعراب مقيس في الأسماء، وأن البناء مقيس في الأفعال، وأن هذه القاعدة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف، وشبه الفعل بالاسم.[٤]

سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ. تأسيس أصل التوافق مع أحكام النحو، لأن غاية النحاة فيها: إنشاء معيار نحوي

ب. استخدام علة المعنى

ج. نشأة الاجتهاد في التعليل[٥]

**المرحلة الثانية: مرحلة النمو والارتقاء**

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، حيث دعاهم الخليل للاجتهاد في العلة: "فإن سَنَح لغيري علةٌ لِما علّلتُه من النحو هو أليَقَ مما ذكرتُه بالمعلول، فليأت بها".[٦] وتنتهي في نهاية القرن الثالث الهجري.

سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ. بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب

ب. انتشار التعليل وشموله ومحاولة بناء تفسير كلي للنحو العربي

ج. تميز جماعة من النحويين بالتعليل

د. ارتباط التعليل بالتعليم[٧]

---

(١) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص: ١٥٠-١٥١

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٣١

(٣) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص: ١: ٣٧٨

(٤) ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص: ٧٧

(٥) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٣٩

(٦) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٦٦

(٧) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٤٦-٥١

**المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والازدهار**

بدأت منذ القرن الرابع الهجري محاولات لوضع أُطُر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو العربي، بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى، ولا سيما كتاب سيبويه، للانتقال بالنظرية النحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة.(١)

سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ. ظهور محاولات تنظيرية في التعليل

ب. بروز المنهج التعليلي في صياغة النحو

ج. بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية(٢)

**المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة والاستقرار**

"تمثل تعليلات النحاة منذ القرن السابع الهجري في مجملها موقفًا من العلة في التراث النحوي، ظهر واضحًا في اتجاهين غلبًا على أعمال النحاة في هذه المرحلة: أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة، والآخر نزه إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى".(٣)

سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ. الإكثار من أنواع العلل

ب. مزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية، مثل: الدال والمدلول، ودلالة الاستلزام، والذات والعرض والحال والجوهر والمركب، وغيرها.(٤)

### ١,٤. أنواع العلة النحوية والصرفية

تعد مرحلة النضج والازدهار من أكثر المراحل عناية بالأحكام النحوية، فكثر البحث عن العلة النحوية حتى أصبح كل حكم يعلل. وقسّم الزجاجي والأنباري أنواع العلل النحوية إلى ثلاثة أنواع: العلة التعليمية والعلة القياسية والعلة الجدلية.(٥)

---

(١) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٤٦-٥١

(٢) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٧٥-٧٩

(٣) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٨٢

(٤) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٨٩-٩١

(٥) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٦٤-٦٥

فأما العلة التعليمية (العلة الأُولى) فهي علة ظاهرة قريبة المنال، قلما يحرص المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها؛ وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة، بل ليست موضع التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين.[١] من ذلك قول الأنباري في تعريف الفعل: "فإن قيل: فما حد الفعل؟ قيل: حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصَّل".[٢]

والعلة القياسية (العلة الثانية) هي العلة التي يكون فيها القياس سببًا في حمل كلام على آخر أو إلحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما.[٣] منها ما ذكره الأنباري في حمل إعراب جمع المؤنث السالم على إعراب جمع المذكر السالم في النصب، قال: "فإن قيل: فلِمَ حُمل النصب على الجر في هذا الجمع؟ قيل: لأنه لما وجب حمْل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضًا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع".[٤]

والعلة الجدلية (العلة الثالثة) تتصل بالعلة التعليمية اتصالًا وثيقًا. ذلك إذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث فقد نفذت إلى العلة الجدلية. وأيضًا هذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية".[٥] وتظهر هذه العلة في الحديث عن المنادى المفرد المعرفة: "فلم كانت الحركة ضمة؟ قيل: لثلاثة أوجه، منها: أنه بني على الضم فرقًا بينه وبين المضاف... فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف، لأن الضم لا يدخل المضاف".[٦]

وذكر السيوطي ما قاله عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس النحوي في كتابه "أثمار الصناعة" اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تُظهر حكمتهم وتكشِف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأُولى أكثر استعمالًا، وأشد تداولًا، وهي واسعة الشُّعَب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا عنده وشرحها التاج ابن مكتوم في تذكرته ونقلها عنه السيوطي، وهي:

١. **علة سَماع**: مثل قولهم (امرأة ثدياء) ولا يقال (رجل أثدى) وليس لذلك علة سوى علة السماع[٧].
٢. **علة تشبيه**: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

---

(١) علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص: ١٩٥

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٠

(٣) علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص: ١٩٦

(٤) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: ٤٢

(٥) علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص: ١٩٥

(٦) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٣٨

(٧) رأى الباحث أن السماع ركن من أركان القياس وليس من أنواع العلل

٣. **علة استغناء:** كاستغنائهم بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ).

٤. **علة استثقال:** كاستثقالهم الواو في (يعد)،[١] لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥. **علة فرق:** وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون التثنية.

٦. **علة توكيد:** مثل استعمالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر للتأكيد.

٧. **علة تعويض:** مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.[٢]

٨. **علة نظير:** مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملًا على الجر إذ هو نظيره.[٣]

٩. **علة نقيض:** مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملًا على نقيضها (إن).

١٠. **علة حمل على المعنى:** مثل ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملًا لها على المعنى وهو الوعظ.

١١. **علة مُشاكَلة:** مثل قوله ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ (الإنسان: ٤).[٤]

١٢. **علة معادلة:** مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جع المؤنث السالم.

١٣. **علة مجاورة:** مثل الجر بالمجاورة في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وضمّ لام (لله) في (الحمدُ لُله) لمجاوورتها الدال.[٥]

١٤. **علة وجوب:** وذلك تعليلهم في رفع المبتدأ والفاعل ونحوه.

١٥. **علة جواز:** ذلك ما ذكره في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فهي علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.

١٦. **علة تغليب:** مثل ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ (التحريم: ١٢).[٦]

١٧. **علة اختصار:** مثل باب الترخيم ﴿وَلَمْ يَكُ﴾ (النحل: ١٢٠).

١٨. **علة تخفيف:** كالإدغام.

١٩. **علة أصل:** كاستحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف.

---

(١) لأن الأصل فيها (يَوعِدُ)

(٢) الأصل (يالله) فحذفوا أداة النداء وعوضوا عنها ميمًا فصار (اللهم) واجتماع الياء والميم شاذ، قال ابن مالك: (الألفية، ص: ٥٠):

**والأكثر اللهم بالتعويض وشذ ياللهم في قريض**

(٣) الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل، نحو قولنا: لم يكتبِ الدرس حيث حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والجر هو نظير الجزم فحمل عليه

(٤) صرفت (سلاسلًا) وهي ممنوعة من الصرف لتشاكل (أغلالًا) و(سعيرًا)

(٥) قرأ الجمهور (الحمدُ لِله) بضم الدال وكسر اللام، وقرأ ابن أبي عيلة بضم اللام تبعًا للدال، وقرأ الحسن وزيد بن علي بكسر الدال تبعًا للام بعدها

(٦) أي أنه سبحانه وتعالى لم يقل (من القانتات) به لتغليب المذكر على المؤنث لكثرة المصلين من الرجال فألحق الإناث بالذكور فقال مِنَ ﴿الْقَانِتِينَ﴾

٢٠. **علة أولى**: كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٢١. **علة دلالة حال**: كقول المستَهل (الهِلال) أي هذا الهلال، فحُذِف لدلالة الحال عليه.

٢٢. **علة إشعار**: كقولهم في جمع موسى (موسَون)، بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف.

٢٣. **علة تَضاد**: قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلغَ لما بين التأكيد والإلغاء من التَضاد.[١]

٢٤. قال ابن مكتوم: أما **علة التحليل** فقد اعتاص عليّ شرحها وفكرتُ فيها أيامًا فلم يظهر لي فيها شيء.

قال شمس الدين بن الصانع: فقد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيًا لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فصل، فتحلل عقد شُبه خلاف المدعى.[٢]

قال الدكتور تمام حسان: "وكأنما وضعوها ليمكن نظمها في اثني عشر زوجًا أو ما يقرب من ذلك بحيث يشتمل كل زوج على علتين، إحداهما عكس الأخرى تقريبًا، على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| ١. علة التشبيه | تقابلها | علة الفرق |
| ٢. علة النظير | تقابلها | علة النقيض |
| ٣. علة المشاكلة | تقابلها | علة التضاد |
| ٤. علة الوجوب | تقابلها | علة الجواز |
| ٥. علة الحمل على المعنى | تقابلها | علة المجاورة (وهي حمل على اللفظ) |
| ٦. علة المعادلة | تقابلها | علة الأولى |
| ٧. علة التعويض | تقابلها | علة الاختصار |
| ٨. علة الأصل | تقابلها | علة السماع |
| ٩. علة التوكيد | تقابلها | علة الاستغناء |
| ١٠. علة التغليب | تقابلها | علة التحليل |
| ١١. علة الدلالة | تقابلها | علة الإشعار |
| ١٢. علة الاستثقال | تقابلها | علة التخفيف |

(١) نحو: زيد ظننت ظنًّا منطلق، هذا أقبح القول عند أبي علي (انظر: الإيضاح العضدي، ص: ١٣٦) لأن إلغاء الفعل تضعيف له، وذلك ينافي التوكيد؛ فالأحسن أن لا يعدّي الفعل إلى المصدر (ابن الأثير، البديع في علم العربية، ١: ٤٥٢)

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص: ٩٨-١٠٠

ويتضح من هذه المقابلات أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتسم بالتضاد".[١]

### ١,٥. مكانة العلة عند اللغويين العرب المتقدمين والمتأخرين

#### ١,٥,١. آراء المتقدمين

تمثل التعليل في مراحله المتقدمة في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو تعليل بسيط، والعلل عندهم علل احتمالية غير مجزوم بها. ومنهم من يهتم بالعلل الثواني والثوالث. ومنهم من يدعو إلى إلغائهما، ونقف على رأي بعض هؤلاء المتقدمين:

١. يعد **أبو عمرو بن العلاء** (١٥٤ هـ) أول من تكلم بالعلة النحوية. منه ما حكى الأصمعي عنه، قال: "سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي، فاحتقرها"، فقلت له: "أتقول جاءته كتابي؟" قال: "نعم، أليس بصحيفة؟".[٢] العلة التي علل بها أبو عمرو تسمى علة الحمل على المعنى.
٢. **والخليل بن أحمد الفراهيدي** (١٧٠ هـ) أول من بسط القول عن العلل التي يعتل بها، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: "أهي من العرب أم اخترعها من نفسه؟" فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته عنه".[٣]
٣. وتلميذ الخليل، **سيبويه** (١٨٠ هـ) الذي وردت علل كثيرة في كتابه، وقد ذكرت خديجة الحديثي: "أكثر من ست وخمسين علة، ومنها أخذها من الخليل. وكانت عنايته موجهة للنحو نفسه، وليست للعلة من حيث هي، بخلاف كثير من النحاة من بعده".[٤]
٤. وأيضا علّل **أبو العباس المبرد** (٢٨٥ هـ) بعلة كثرة الاستعمال، مثل قوله: "وَأما قَوْلهم يَا ابْن أم وَيَا ابْن عَم فَإِنَّهُم جعلوهما اسْما وَاحِدًا بِمَنْزِلَة خَمْسَة عشر وَإِنَّمَا فعلوا ذَلِك لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال".[٥]
٥. **وأبو بكر بن السراج** (٣١٦ هـ) في كتابه (الأصول في النحو) اهتم بالعلل الأُول، قال في مقدمة الكتاب: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به

---

(١) تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة – البلاغة، ص: ١٧١-١٧٢

(٢) ابن جني، الخصائص، ص: ١: ٢٤٩

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٦٥-٦٦

(٤) الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص: ٢٠٨-٢١١

(٥) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٥١

منصوبًا؟...وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذُكِر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز.[١]

٦. بدأ توسع العلل النحوية والتجاوز إلى العلل الثواني والثوالث لدى **أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق** (٣٢٥ هـ)، حيث أفرد له كتابًا سماه (علل النحو). يميل فيه ابن الوراق إلى الإكثار من العلل وتعددها... وأصبح لكل مسألة فيض من العلل قد يصل في بعض الأحيان إلى خمس أو سبع أو يزيد.

٧. وكذلك توسع **وأبو القاسم الزجاجي** (٣٣٧ هـ) في التعليل، حيث ذكر في مقدمة كتابه (الإيضاح في علل النحو): "هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدًّا، ولم أر كتابًا إلى هذه الغاية مفردًا في علل النحو".[٢]

٨. واهتم **أبو الفتح عثمان بن جني** (٣٩٢ هـ) بعلل النحو حيث قال: "إن العرب أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها" وذكر أمثلة كثيرة للعلل وشيئا من قصص العرب في ذلك.[٣]

٩. وبذل **أبو البركات الأنباري** (٥٧٧ هـ) جهده في التعليل، حيث ألّف كتابين مهمين في التعليل والعلة النحوية، أحدهما يركز على العلة من الجانب النظري يسمى (لمع الأدلة)، أي يبحث فيه العلة بوصفها ركنا من أركان القياس. والآخر يركز على التعليل من الجانب التطبيقي يسمى (أسرار العربية). فكان يورد لكل ظاهرة علة ولكل حكم سببًا، وهو يورد التعليلات بشكل متسلسل متتابع، فلا يتوقف عند تفسير ظاهرة ولا يترك حكما بلا تعليل. واستخدم كل أنواع العلة التي أوردها الزجاجي في "الإيضاح" دون أن ينص على أسمائها.

١٠. أما **ابن مضاء القرطبي** (٥٩٢ هـ) فنصح للنحاة أن يعودوا إلى النهج المستقيم، إذ يراهم ضلوا وأضلوا الناس بعللهم.[٤] ولكنه حقيقة لم يتعلق بإلغاء العلل جملة، فإن فيها قدرًا لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأُول التي تجعلنا نعرف مثلًا أن كل فاعل مرفوع، قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال: لأن

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٣٥-٣٦

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٣٨

(٣) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٣٧-٢٥١

(٤) ابن مَضَاء، الرد على النحاة، ص: ١٧

فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقال: لم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب".[١] وهذا بسبب مذهبه الفقهي الظاهري، وقد حاول تطبيقها على النحو والنحاة.[٢]

١١. **وأبو البقاء العكبري** (٦١٦ هـ) ألف كتابًا خاصًا عن العلل يسمى (اللباب في علل البناء والإعراب)، قال في مقدمته: "هذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمس الحاجة إليه، ومن علل كل باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه".[٣]

١٢. وجاء بعده **أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش** (٦٤٣ هـ) بكتابه (شرح المفصل)، قال في مقدمته: "أشرح فيه مشكله، وأشرح مجمله، وأُتبع كلَّ حكم منه حججَه وعللَه".[٤]

١٣. ومال **أبو حيان الأندلسي** (٧٤٥ هـ) إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل في اللغة والنحو، ونفر من التحاليل واطرحها، ونادى بترك ما لا فائدة فيه، حيث قال: "والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان في لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه. ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما... وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل".[٥] وكذلك يهمل العلل في كتابه (ارتشاف الضرب) حيث قال: "رأيت أن أجرِّدِ أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل".[٦]

### ١,٥,٢. آراء المتأخرين

أما المتأخرون فنجد كثيرًا منهم يدعو إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ومنهم من وقف إلى جانب التعليل ودافع عنه، ونقف على رأي بعض هؤلاء المتأخرين:

١. من أبرز المعارضين في ماهية العلة، **إبراهيم مصطفى** في كتابه (إحياء النحو) الذي رفض فيه نظرية العامل وآثارها، إذ قال فيها: "وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد، وملأت مئات من الكتب النحوية خلافًا وفلسفة وجدلًا، بل تمثلت لها فلسفة خاصة، وأُفردت بالتأليف، وتستطيع أن تقرأها في كتابَي (أصول النحو) و(جدل الإعراب) للإمام أبي بكر بن الأنباري.

---

(١) ابن مَضَاء، الرد على النحاة، ص: ٣٣-٣٤

(٢) الحديثي، المدارس النحوية، ص: ٣١٤-٣١٦، ودراسات في كتاب سيبويه، ص: ١٨٠

(٣) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص: ٤٣

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٦

(٥) أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص: ٢٢٩-٢٣٠

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١: ٤

لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير، والإغراء، أو الاختصاص، أو النداء.(١)

٢. وتابع **شوقي ضيف** رأي ابن مضاء القرطبي في ماهية العلل، قال: "وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة، مما أحاله إلى ما يشبه شباكًا معقدة، وكلما تخلّص دارسه من إحدى شباكه تعثر في أخرى، فضلًا عن شباك التمارين الافتراضية، وربما كانت حلقات نسيجها أكثر ضيقًا، وأكثر هذه الشباك لا تدعو إليه حاجة لسانية في تصحيح النطق بالكلام".(٢)

٣. وكذلك **مهدي المخزومي** لا يهتم بالعلل، قال: "ومما تورط فيه النحاة قداماهم ومحدثوهم إلا فريقًا من أهل الكوفة تعليل الأحكام النحوية بالعلل الفلسفية، مثل قولهم: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأن الفعل عامل فيه، والمؤثِّر يجب أن يتقدم على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي، والفاعل في النحو ما وقع منه الحدث وهو الفعل، سواء تقدم في الجملة على الفعل أو تأخر عنه".(٣)

٤. وخالف **علي النجدي ناصف** رأي ابن مضاء وإبراهيم مصطفى، قال: "وليس يعنينا من آثارها في هذا المقام إلا كتابان: إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى والرد على النحاة لابن مضاء، أخرجه الأستاذ شوقي ضيف. فكلاهما بمثابة محاولة جامعية لتجديد النحو... ثم كانت محاولات رسمية وغير رسمية لتيسير النحو على التلاميذ، اشترك فيها كبار الأساتذة والمربين، وأسفرت عن مقترحات مختلفة وآراء متشعبة، ولكنها غير خالصة ولا حاسمة، فانبرى لها النقاد، يفندونها أو يكشفون عن قصورها وصعوبة الأخذ بها".(٤)

٥. وعرض **محمد الخضر حسين** المقصود من استخدام علل النحو: "وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها، وقد أعجبو بهذا الكشف إعجابًا عظيمًا، فألحوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها، وسموا ما كشفوا أول الأمر علل الإعراب أو علل النحو، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب".(٥)

---

(١) مصطفى، إحياء النحو، ص: ١١٤

(٢)ضيف، تجديد النحو، ص: ٣

(٣) المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص: ٨-٩

(٤) ناصيف، سيبويه إمام النحاة، ص: ٤٠-٤١

(٥) حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: ١٩٤

٦. وهناك بحث مستقل عن التعليل لدى **عباس حسن**، عنوانه: (اللغة والنحو بين القديم والحديث) يوضح معناه، وأنواعه وآثاره، وأشار إليه في كتابه الآخر (النحو الوافي) فقال: "ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة أحيانًا بالتعليل وبتعدد المذاهب، في تيسير مفيد، أو في تشريع لغوي مأمون، أو تبصير المتخصصين وحدهم ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها، فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق، ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه، ونتائجه، في كتابنا الآخر الذي أشرنا إليه".[١]

---

(١) حسن، النحو الوافي، ١: ٩

## المبحث الثاني
## منهج ابن تيمية في النحو والصرف

### ٢,١. استشهاد ابن تيمية في النحو والصرف واللغة
#### ٢,١,١. الاستشهاد بالقرآن وقراءاته

كان القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًّا للنحاة حينما وضعوا القواعد ودوّنوا الأصول، ولم يكن في النص القرآني اختلاف لأنه من لدن حكيم عليم، وإنما الاختلاف في قراءاته؛ فوقف النحاة من ذلك مواقف مختلفة.[١] فالقراءات مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي، ولكنّ البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبلوه، وما خالفها لم يحتجوا به، ووصفوه بالشذوذ، كما كان موقفهم من الروايات اللغوية، إذ يعدونها شاذة تُحفَظ ولا يُقاس عليها.[٢]

أما موقف ابن تيمية فقد ذُكِر في البداية أنه رأى أن اللغة العربية وسيلة إلى فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، فهدف تعلمها حفظ قواعد اللغة التي نزل بها القرآن، فوقف موقف عامة النحويين يستشهد بآيات القرآن وقراءاته، لأن القراءات سواء أكانت أم روايات آحاد أم شاذة واصلة إلينا بالسند الصحيح وهي حجة لا تضاهيها حجة. إذ هي أقوى سندًا وأصح نقلًا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن.[٣]

وعلّق ابن تيمية على الحروف السبعة: "ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقًا أو متقاربًا كما قال عبد الله بن مسعود: إنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال. وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق. وهذا اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض".[٤] ومن الاستشهادات بالقراءات القرآنية لدى ابن تيمية:

**١) في المسائل النحوية**

**أ) الاستشهاد بقراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم وجمهور القراء في أن (هذان) مبني**

---

(١) الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: ٢٩

(٢) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: ٣٣٧

(٣) الأفغاني، في أصول النحو، ص: ٢٨-٢٩

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٣٩١

قال ابن تيمية: "في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣). فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس فإن الذي في مصاحف المسلمين (إنْ هذان) بالألف وبهذا قرأ جماهير القراء وأكثرهم يقرأ (إنّ) مشددة وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (إنْ) مخففة لكن ابن كثير يشدد نون (هذانِّ) دون حفص، والإشكال من جهة العربية على القراءة المشهورة وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، وجمهور القراء عليها، وهي أصح القراءات لفظًا ومعنًى، وهذا يتبين بالكلام على ما قيل فيها، فإن منشأ الإشكال: أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء وفي حال الرفع بالألف وهذا متواتر من لغة العرب.

وكان أبو عمرو إمامًا في العربية فقرأ بما يعرف من العربية: (إنّ هذين لساحران). وقد ذكر أن له سلفًا في هذه القراءة وهو الظن به، أنه لا يقرأ إلا بما يرويه لا بمجرد ما يراه. وقد روي عنه أنه قال: "إني لأستحيي من الله أن أقرأ: (إنّ هذان)"[١] وذلك لأنه لم ير لها وجهًا من جهة العربية ومن الناس من خطأ أبا عمرو في هذه القراءة ومنهم الزجاج قال: "لا أجيز قراءة أبي عمرو خلاف المصحف"."[٢]

**ب) الاستشهاد بقراءة حمزة في جواز الجر عطفًا على الضمير المجرور بدون إعادة الجار**

قال ابن تيمية: "وقد قال تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) على قراءة حمزة وغيره ممن خفض (الأرحام)، وقالوا: تفسيرها: أي يتساءلون به وبالأرحام، كما يقال: سألتك بالله وبالرحم. ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار، فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار، وإلا فقد سمع من الكلام العربي نثره ونظمه العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه: "ما فيها غيرهُ وفرسِهِ"[٣] ولا ضرورة هنا، كما يدعى مثل ذلك في الشعر".[٤]

## ٢) في المسائل الصرفية

### أ) الاستشهاد بقراءة نافع في اشتقاق كلمة (النبيّ)

ذكر ابن تيمية مبحثًا مستقلًّا عن اشتقاق كلمة النبي في كتاب النبوات، إذ قال إن النبيّ: فَعِيْلٌ، وفَعِيْلٌ قد يكون بمعنى فاعل، أي منبي، وبمعنى مفعول، أي منبأ. فالنبي الذي ينبيء بما أنبأه الله به، والنبي الذي نبّأه الله، وهو منبأ بما أنبأه الله به. وهو من النَّبَأ. وأصله الهمزة، وقد قُرئ به، وهي قراءة نافع، يقرأ النبيء،[٥] لكن لما كثر استعماله ليّنت همزته، كما فعل مثل ذلك في: الذريّة، وفي البرية. وقد قيل: هو من النَّبْوَةِ، وهو العلوّ. فمعنى

---

(١) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير ، ٣: ١٦٤

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ١٥/٢٥٠، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٦٤

(٣) أنسب ابن مالك وابن هشام هذه الحكاية إلى قطرب، انظر: شرح الكافية الشافية، ١: ٦٤، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٥٨٣

(٤) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ٢: ٣٠٩

(٥) انظر أيضًا: الواسطي، الكنز في القراءات العشر، ١: ٢٦٩

النبي: المعَلّى، الرفيع المنزلة. والتحقيق: أنّ هذا المعنى داخلٌ في الأول، فمن أنبأه الله، وجعله مُنْبِئًا عنه، فلا يكون إلا رفيع القدر عليًّا.[1]

**ب) الاستشهاد بقراءة الجمهور وابن عامر وابن كثير والحسن وقتادة والزهري في وزن (خطأ)**

اختلف العلماء في وزن كلمة (خطأ)، واستدل ابن تيمية بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: ٣١)، فالأكثرون يقرءون (خِطْئًا على وزن رِدْءًا وعِلْمًا. وقرأ ابن عامر (خَطَأً) على وزن عَمَلًا كلفظ الخطأ في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (النساء: ٩٢). وقرأ ابن كثير (خِطَاءً) على وزن هِجَاءً. وقرأ ابن رزين (خَطَاءً) على وزن شَرَابًا. وقرأ الحسن وقتادة (خَطْأً) على وزن قَتْلًا. وقرأ الزهري (خِطًا) بلا همز على وزن عِدًى.[2]

**٣) في المسائل اللغوية**

**أ) الاستشهاد بقراءة ابن كثير وأبي عمر في معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾**

قال ابن تيمية حينما فسّر قوله تعالى ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ (البقرة: ١٠٦): "فإن هذه الآية فيها قراءتان مشهورتان: قراءة الأكثرين (أَوْ نُنْسِهَا) من أنساه يُنسيه. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (أو ننسؤها) بالهمز من نسأه ينسأه. فالأول من النِّسيان، والثاني من نسأ إذا أخّر. قال أهل اللغة: نسأته نسئًا إذا أخرته. وكذلك أنسأته يقال نسأته البيع وأنسأته. قال الأصمعي: أنسأ الله في أجله ونسأ في أجله بمعنى. ومن هذه المادة بيع النسيئة. ومن كلام العرب: من أراد النساء ولا نساء فليبكر الغداء وليخفف الرداء وليقلل من غشيان النساء.[3]

والصواب عند ابن تيمية قول من فسّر: (أو ننسؤها) أي نؤخّرها عندنا فلا ننزلها. والمعنى: أن ما ننسخه من الآيات التي أنزلناها أو نؤخر نزوله من الآيات التي لم ننزلها بعد ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ (البقرة: ١٠٦) فكما أنه يعوضهم من المرفوع يعوضهم من المنتظر الذي لم ينزله بعد إلى أن ينزله.

**ب) الاستشهاد بقراءة ابن عامر للإشارة إلى أن الاسم هو المسمى نفسه**

قال ابن تيمية: "وأما قوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٧٨) ففيها قراءتان: الأكثرون يقرءون (ذي الجلال) فالرب المسمى هو ذو الجلال والإكرام. وقرأ ابن عامر: (ذو الجلال والإكرام)[4] وكذلك هي في المصحف الشامي، وفي مصاحف أهل الحجاز والعراق هي بالياء. وأما قوله ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٧) فهي بالواو باتفاقهم. قال ابن الأنباري وغيره (تبارك) تفاعل من البركة

---

(١) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٨٨١-٨٨٢

(٢) انظر أيضًا: الأزهري، معاني القراءات، ٢: ٩٢

(٣) انظر أيضًا: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ١٠٧٤، والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١: ٧٦

(٤) انظر أيضًا: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: ٦٩٤

والمعنى أن البركة تكتسب وتنال بذكر اسمه. فلو كان لفظ الاسم معناه المسمى لكان يكفي قوله تبارك ربك فإن نفس الاسم عندهم هو نفس الرب، فكان هذا تكريرًا، وقد قال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صلة والمراد تبارك ربك، ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك، وهذا غلط [عند ابن تيمية].

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١) وأن المراد سبح ربك الأعلى وكذلك قوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٧٨) وما أشبه ذلك فهذا للناس فيه قولان معروفان وكلاهما حجة عليهم، والتحقيق أنه ليس بصلة بل أمر الله بتسبيح اسمه كما أمر بذكر اسمه، والمقصود بتسبيحه وذكره هو تسبيح المسمى وذكره فإن المسبح والذاكر إنما يسبح اسمه ويذكر اسمه، فيقول: (سبحان ربي الأعلى) فهو نطق بلفظ ربي الأعلى والمراد هو المسمى بهذا اللفظ فتسبيح الاسم هو تسبيح المسمى".(١)

فالاسم نفسه يُذْوَى بالجلال والإكرام، وفي سائر المصاحف وفي قراءة الجمهور (ذي الجلال) فيكون المسمى نفسه، وفي الأولى ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٧)، فالمذوى وجهه سبحانه وذلك يستلزم أنه هو ذو الجلال والإكرام، فإنه إذا كان وجهه ذا الجلال والإكرام كان هذا تنبيهًا، كما أن اسمه إذا كان ذا الجلال والإكرام كان تنبيهًا على المسمى. وهذا يبين أن المراد أنه يستحق أن يجل ويكرم، فإن الاسم نفسه يسبح ويذكر ويراد بذلك المسمى والاسم نفسه لا يفعل شيئا لا إكراما ولا غيره؛ ولهذا ليس في القرآن إضافة شيء من الأفعال والنعم إلى الاسم، ولكن يقال: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١) ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ ونحو ذلك، فإن اسم الله مبارك تنال معه البركة والعبد يسبح اسم ربه الأعلى.(٢)

### ٢,١,٢. الاستشهاد بالحديث الشريف

إن الحديث الشريف مصدر من مصادر الاحتجاج في اللغة، وهو كلام أفصح الخلق مقدم على كلام سائر العرب نظمًا ونثرًا، إذ قال الجاحظ: "لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أقصد لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنًى، ولا أبين في فحوًى، من كلامه صلّى الله عليه وسلّم كثيرًا".(٣)

أما في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، ولم يشذ منهم أحد، لأنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي،

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ١٩٣-١٩٩

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٣٢٢

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين، ٢: ١٣-١٤

وقد لجأ النحاة إلى تأويلها،[١] فأصبح من مسائل الخلاف التي طال النقاش فيها بين المتأخرين وتعددت آراؤهم. فمنهم من قبل الاستشهاد به مطلقًا، ومنهم من منعه مطلقًا، ومنهم من توسط بين القبول والمنع.[٢]

وابن تيمية كان كغيره من النحاة السابقين ممن احتج بالحديث على قلة،[٣] ومن استشهاداته:

**أ) استشهاده في أن أسماء حروف الهجاء تُعتبَر بالأسماء**

قال ابن تيمية: "وقسّم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم وفعل. وكل من هذه الأقسام يسمى حرفًا، لكن خاصةً الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وسمي حروف الهجاء باسم الحرف وهي أسماء، ولفظ الحرف يتناول هذه الأسماء وغيرها. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ. أَمَا أَنِّي لَا أَقُولُ: الم حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَامٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ".[٤] وقد سأل الخليل أصحابه عن النطق بحرف الزاي من زيد فقالوا: "زاي". فقال: جئتم بالاسم وإنما الحرف "زَ". ثم إن النحاة اصطلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى كلمة وأن لفظ الحرف يخص لما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها. وأما ألفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب".[٥]

**ب) استشهاده في جواب (لو) إنما يكون ماضيًا**

استدل ابن تيمية بالحديثَيْنِ في أن جواب (لو) يكون فعلًا ماضيًا: الأول، قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا".[٦] والثاني، قوله صلى الله عليه وسلم: "لَوْ تَكُونُونَ عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُونَ عِنْدِي لَصَافَحَتْكُمْ الْمَلَائِكَةُ فِي طُرُقِكُمْ وَعَلَى فُرُشِكُمْ".[٧]

أما لو كان غير ماض فليس مما يؤكد كقولك: لو يجيء لأجيء، فجواب هذا أنه جواب قسم محذوف سد مسد جواب (لو). وكذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۞ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۞ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ (التكاثر: ٥-٧)، فهذا الكلام جواب قَسَم محذوف مستقبل مع كون جواب لو محذوفًا، تقديره: "لعلمتم أمرًا عظيمًا" أو "لألهاكم عما ألهاكم"، فإن الالتهاء بالتكاثر إنما وقع من الغفلة وعدم اليقين.[٨]

---

(١) فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص: ١٠١-١٠٢

(٢) الطريقي، الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية، ص: ٧٧

(٣)الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، ص: ٣٥٧

(٤) الترميذي في سننه، رقم الحديث: ٢٩١٠، ٥: ٢٥

(٥) ابن تيمية، العبودية، ص: ١٤٦

(٦) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٤٦٢١، ٦: ٥٤، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٤٢٦، ١: ٣٢٠، والترمذي في سننه، رقم الحديث: ٢٣١٢، ٤: ١٣٤، والنسائي في سننه، رقم الحديث: ١٣٦٣، ٣: ٨٣

(٧) مسلم في سننه، رقم الحديث: ٢٧٥٠، ٤: ٢١٠٦، وابن ماجه في سننه، رقم الحديث: ٤٢٣٩، ٢: ١٤١٦، والترمذي في سننه، رقم الحديث: ٢٥١٤، ٤: ٢٤٧

(٨) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥١٧-٥١٨

**ج) استشهاده في التوكيد اللفظي**

رأى ابن تيمية أن جَمِيعَ الْأُمَمِ عربًا أو غير عرب يؤكدون في الطلب وفي الخبر بتكرار الكلام. منه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ثُمَّ وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ثُمَّ وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا. ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ لَمْ يَغْزُهُمْ".(١) وقوله صلى الله عليه وسلم لِحُذَيْفَةَ: "قُدْ قُدْ"، وَلِعَمَّارٍ: "سُقْ سُقْ".(٢) وقال ابن تيمية: "فزيادة اللفظ لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى".(٣)

**د) استشهاده في عطف المجرور بدون إعادة الجار**

قال ابن تيمية: "المصدر يعمل عمل الفعل، لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول، وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل، فتقول: أَعْجَبَنِي دَقُّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ، وهذا وجه الكلام. وتقول: أَعْجَبَنِي دَقُّ الثَّوْبِ الْقَصَّارُ... وهكذا في المعطوفات: إن أمكن إضافتها إليها كلها، كالمضاف إلى الظاهر، فهو أحسن. كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"(٤)... وإن تعذر لم يحسن ذلك، كقولك: حسبُك وزيدًا درهمٌ، عطفًا على المعنى".(٥) لأنه لا يجوز عطف الظاهر إلى الضمير مباشرة إلا قليلًا.

**هـ) استشهاده لجواز التمييز معرفةً**

اختار ابن تيمية أنه قد يكون المنصوب على التمييز معرفة وجعل منه هذا الموضع وغيره، ومن حججه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ"،(٦) والأصل أن يجعل الصدق للوعد. فلما جُعل للشخص نصب الوعد على التمييز.(٧)

### ٢,١,٣. الاستشهاد بالشعر

يرى محمد عبدو فلفل النحاة اهتموا بالشعر في الاستشهاد أيما اهتمام، بل قدّموا الشاهد الشعري على الحديث النبوي وبعض القراءات، وذلك لأن ما رموا به الحديث من جواز النقل بالمعنى لم يبرأ منه الشاهد الشعري، وأن القراءات القرآنية أصدق في التعبير عن الواقع اللغوي في ذلك الحين.(٨) على سبيل المثال، كَانَ

---

(١) أبي داود في سننه، رقم الحديث: ٣٢٨٥، ٣: ٢٣١

(٢) البزار في مسنده، رقم الحديث: ٢٨٠٠، ٧: ٢٢٧، والمقدسي، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ٨: ٢٢٢

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٣٦-٥٣٧

(٤) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٢٢٣٦، ٣: ٨٤، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٥٨١، ٣: ١٢٠٧

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٧: ٢٠٢-٢٠٣

(٦) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ١٧٩٧، ٣: ٧، ومسلم، رقم الحديث: ١٣٤٤، ٢: ٩٨٠

(٧) ابن تيمية، المسائل والأجوبة، ص: ٢١٥

(٨) فلفل، اللغة الشعرية عند النحاة، ص: ٢١

الْأَحْمَر يحفظ ثَلَاثِينَ ألف بيتٍ من الْمعَانِي والشواهد، فَأَتَاهُ سيبويهِ فناظرَه، فأفحمه الْأَحْمَرُ.[١] فتبين أن للنحاة اهتمامًا شديدًا وملحوظًا بالشاهد الشعري، فقد بنوا بعضَ قواعدهم عليه فقط.

أما ابن تيمية فمنذ البداية يرى أن النحو من العلوم المستنبطة، وهو وسيلة من وسائل حفظ قواعد العربية التي نزل بها القرآن، وأن الدافع في تعلم العربية أمر ديني، وأن فهم النص الشرعي لا يكون إلا بمعرفتها، فلا يستشهد بالشعر إلا قليلًا. ومن استشهاداته بالشعر في المسائل النحوية والصرفية:

**أ) استشهاده في التوكيد اللفظي**

قال ابن تيمية: "وهذه مذاهب العرب أن التكرير للتوكيد والإفهام كما أن مذاهبهم الاختصار للتخفيف والإيجاز؛ لأن افتنان المتعلم والخطيب في الفنون أحسن من اقتصاده في المقام على فن واحد، يقول القائل: "والله لا أفعله ثم والله لا أفعله"، إذا أراد التوكيد وحسم الأطماع من أن يفعله، كما يقول: "والله أفعله؟" بإضمار (لا) إذا أراد الاختصار. ويقول للمرسِل المستعجل: "اعجل اعجل!" والرامي: "ارم ارم!".

قال الشاعر: كَمْ نِعْمَةٍ كانت لَكُمْ وَكَمْ وَكَمْ؟

وقال الآخر: هَلْ سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْم وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَ؟".[٢]

**ب) استشهاده في التثنية عند لغة بني الحارث**

احتج ابن تيمية لقراءة تشديد النون في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) أنه من لغة بني الحارث بن كعب، وهذا رأي كثير من النحاة، وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية. قال المهدوي: بنو الحارث بن كعب يقولون: "ضربتُ الزيدان ومررتُ بالزيدان" كما تقول: "جاءني الزيدان". قال المهدوي: "حكى ذلك أبو زيد والأخفش والكسائي والفراء وحكى أبو الخطاب أنها لغة بني كنانة وحكى غيره أنها لغة لخثعم". ومثله قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إِلَى هَاوِي التُّرَابِ عَقِيمُ[٣]

وقال ابن الأنباري: "هي لغة لبني الحارث بن كعب وقريش". قال الزجاج: "وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب، وهو رأس من رؤوس الرواة، أنها لغة لكنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد"، وأنشدوا:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يرى ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا[٤]

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ١٧

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٣٥، انظر أيضًا: العسكري، الصناعتين، ص: ١٩٣

(٣) الشاعر هو هوبر الحارثي، انظر: المعرّيّ، الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، ص: ٢٠

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٠، ديوان المتلمس، ص: ٣٤، وانظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ١: ١٧٨

**ج) استشهاده لعطف الظاهر على الضمير معنًى لا لفظًا**

احتج ابن تيمية لقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سُورَةُ الْأَنْفَالِ: ٦٤) أن "حَسْبَ" مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار، فإن العطف بدون ذلك، وإن كان جائزًا في أصح القولين فهو قليل، وإعادة الجار أحسن وأفصح، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب. كقول الشاعر: فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفُ مُهَنَّدِ، معناه: يكفيك ويكفي الضحاكَ.[١] فمعنى الآية: أن الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين.[٢]

**د) استشهاده في أصل كلمة الملائكة**

قال ابن تيمية: "فإن أصل الكلمة: مَلْأَكٌ على وزن مَفْعَلٌ، لكن لكثرة الاستعمال خُفِّفت بأن أُلقِيت حركة الهمزة على الساكن قبلها، وحذفت الهمزة، ومَلَاكٌ مأخوذ من المأْلُك والمَلْأَك بتقديم الهمزة على اللام واللام على الهمزة وهو الرسالة وكذلك الأَلُوْكَة بتقديم الهمزة على اللام قال الشاعر:

أَبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا ... أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي[٣]

وهذا بتقديم الهمزة، لكن المَلَكَ هو بتقديم اللام على الهمزة، وهذا أجود فإن نظيره في الاشتقاق الأكبر: لَاكَ يَلُوْكُ، إذا لَاكَ الكلام واللِّجام، والهمز أقوى من الواو. ويليه في الاشتقاق الأوسط: أَكَلَ يَأْكُلُ، فإن الآكِلَ يَلُوْكُ مما يدخله في جوفه من الغذاء والكلام والعلم ما يدخل في الباطن ويغذي به صاحبُه".[٤]

### ٢,٢. اختيارات ابن تيمية في النحو والصرف

لم يكن ابن تيمية متعصبًا في مسائل الخلاف النحوي والصرفي لمذهب معين ينتصر له في كل مسألة نحوية ذكرها في كتبه؛ لأن منهجه النحوي قام على الحجة واختيار ما معه الدليل والمحاربة للتقليد. ولذلك سوف نجده غير متعصب لرأي بعضهم دون بعض، بل تارة يذهب إلى مذهب البصريين، وتارة يذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وتارة أخرى ينفرد برأي مستقل مخالفًا لآرائهم. ولإيضاح منهجه في النحو والصرف، فيما يلي بعض المسائل الخلافية عند النحاة واختياراته منها:

#### ٢,٢,١. اختار فيها رأي البصريين

**أ) في أصل لفظ الاسم**

---

(١) القالي، الأمالي، ٢: ٢٦٢

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٧: ٢٠١

(٣) هذا الشعر لعديّ بن زيد، انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ١: ٢٢٢

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٥٢٧

قال الكوفيون: إنّ الاسم مشتق من الوَسْم، والسِّمَة، وهي: العلامة. وقال البصريون: بل هو مشتق من السُّمُوّ[١]، فإنه يقال في تصغيره: سُمَيّ، لا وُسَيْم، وفي جمعه: أسماء، لا أَوْسام، وفي تصريفه: سَمَّيْتُ، لا وَسَمْتُ. والتحقيق عند ابن تيمية: كلا القولين حقّ، لكنّ قول البصريين أتمّ؛ فإنّه مشتق منه على قولهم في الاشتقاق الأصغر، وهو: اتفاق اللفظين في الحروف وتأليفها. وعلى قول الكوفيين: هو مشتق منه من الاشتقاق الأوسط، وهو: اتفاق اللفظين في الحروف، لا في ترتيبها.

والسموّ: هو العلوّ، والسامي: هو العالي، والعلوّ مستلزم للظهور كما تقدم. فالعالي ظاهرٌ، والظاهر عالٍ. فكان الاسم بعلوّه يظهر، فيدلّ على المسمّى، لأنّه يظهر باللسان والخطّ، ويظهر للسمع المسمّى، فيُعرف بالقلب.[٢]

**ب) في أن الفعل مشتق من المصدر**

فإذا قيل: الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل، فكلا القولين: قول البصريين والكوفيين صحيح.[٣] وأما على الثاني فإذا أريد الترتيب العقلي فقول البصريين أصح، فإن المصدر إنما يدل على الحدث فقط. والفعل يدل على الحدث والزمان وإن أريد الترتيب الوجودي، وهو تقدم وجود أحدهما على الآخر، فهذا لا ينضبط فقد يكونون تكلموا بالفعل قبل المصدر، وقد يكونون تكلموا بالمصدر قبل الفعل. وقد تكلموا بأفعال لا مصادر لها مثل "بئس"، وبمصادر لا أفعال لها مثل "وَيْحٍ" و "وَيْلٍ". وقد يغلب عليهم استعمال فعل ومصدر فعل آخر كما في الحب، فإن فعله المشهور هو الرباعي يقال: أحبّ يحبّ، ومصدره المشهور هو الحبّ دون الإحباب، وفي اسم الفاعل قالوا: مُحِبّ ولم يقولوا: حَابّ. وفي المفعول قالوا: محبوب ولم يقولوا: مُحَبّ إلا في الفاعل وكان القياس أن يقال: أحبه إحبابًا كما يقال: أعلمه إعلامًا.[٤]

**ج) في تضمين بعض الحروف معنى بعض**

ذهب ابن تيمية مذهب البصريين في التضمين، وجعل إنابة الحروف مناب بعض غلطًا، فقال: "والعرب تُضَمِّنُ الفعلَ معنى الفعل وتُعَدِّيْه تعديتَه ومن هنا غلط مَن جَعَلَ بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ (ص: ٢٤) أي مع نعاجه و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: ١٤) أي مع الله ونحو ذلك والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه.[٥]

---

(١) انظر أيضًا: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١: ٨

(٢) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٧٦٧، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٢٠٧–٢٠٨

(٣) انظر أيضًا: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١: ١٩٠

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٠

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٣٤٢

### ٢,٢,٢. اختار فيها رأي الكوفيين

#### أ) في جواز إضافة الموصوف إلى الصفة

أجاز ابن تيمية إضافة الموصوف إلى صفته، مثل قولهم: صلاة الأولى ودار الآخرة. وقد ورد في القرآن مثل قوله تعالى: ﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: ٩)، فهذا عند نحاة الكوفة وغيرهم إضافة الموصوف إلى صفته بلا حذف. أما عند كثير من نحاة البصرة أن المضاف إليه محذوف تقديره: صلاة الساعة الأولى.[١] والأول، وهو قول الكوفيين، أصح. ليس في اللفظ ما يدل على المحذوف ولا يخطر بالبال وقد جاء في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾ (يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠) وقال تعالى: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ (الأنعام: ٧٣) . وبالجملة فنظائر هذا في القرآن وكلام العرب كثير وليس في هذا حجة لمن سمى ذلك مجازًا إلا كحجته في نظائره فيرجع في ذلك إلى الأصل.[٢]

#### ب) في جواز التمييز أن يكون معرفة

ذكر ابن تيمية الاختلاف عند النحاة في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠) هل يجوز أن يكون معرفة أم يتعين أن يكون نكرة؟ واختار أنه قد يكون المنصوب على التمييز معرفة وجعل منه هذا الموضع وغيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ (سبأ: ٢٠)، وهذا لم يعرفه البصريون ولم يذكره سيبويه وأتباعه ويقولون في مثل هذا: إنه منصوب على أنه مفعول به ويخرجون قوله: (سفه) عن معناه في اللغة فإنه فعل لازم؛ فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية، ويتوجه في هذا ما قاله الكوفيون في المميز إذا كان معرفة ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠) ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: ٥٨) ونحو ذلك، فإنهم يقولون: صدق وعده، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (آل عمران: ١٥٢) ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ"،[٣] والأصل أن يجعل الصدق للوعد كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ (مريم: ٥٤)، فلما جُعل للشخص نصب الوعد على التمييز.[٤]

#### ج) في التنازع

هناك اختلاف مشهور بين البصريين والكوفيين في باب التنازع، وهو توجه العاملين إلى معمول واحد، مثل قولهم: أكرمتُ وأعطيتُ زيدًا. فرأى سيبويه وأصحابه من البصريين: أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله، لأنهم لا يرون اجتماع عاملين على معمول واحد. ورأى الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملَا في هذا الاسم، واختار ابن تيمية رأي الكوفيين أن العاملين يعملان في المعمول الواحد.[٥] كما في

---

(١) انظر أيضًا: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ١٢٣

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٨٠-٤٨١

(٣) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ١٧٩٧، ٣: ٧، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٣٤٤، ٢: ٩٨٠

(٤) ابن تيمية، المسائل والأجوبة، ١: ٢١٤-٢١٥، ومجموع الفتاوى، ١٤: ٤٤١

(٥) انظر أيضًا: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١: ٧١

قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة: ١٩)، ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦)، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق: ١٧)، وَنَحْوِ ذَلِكَ. فيجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان. أما سيبويه وأصحابه فيجعلون لكل عامل معمولًا، ويقولون حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه، فقول الكوفيين أرجح عند ابن تيمية، كما قد بسطه في غير هذا الموضع.[١]

### ٢,٢,٣. انفراده في الرأي مخالفًا لآرائهم

#### أ) في اشتقاق لفظ التلبية

قال قوم في اشتقاق (لَبَّيْكَ): إنه من قولهم: أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ولزمه، ولَبَّ أيضًا لغة فيه حكاها الخليل، والمعنى: وأنا مقيم على طاعتك ولازِمُها،[٢] لا أَبْرَحُ عنها ولا أفارقها، أو أنا لازِمٌ لك، ومتعلق بك لزوم الْمُلِبِّ بالمكان. وهو منصوب على المصدر بالفعل اللازم إضماره، كما قالوا: حَنانَيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، والياء فيه للتثنية. وأصل المعنى: لَبَّيْتُ مرة بعد مرة لبًّا بعد لَبٍّ، ثم صيغ بلفظ التثنية الذي يقصد به التكرار والمداومة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (الملك: ٤) وكقول حذيفة: وجعل يقول بين السجدتين: "رب اغفر لي، رب اغفر لي" ويقول في الاعتدال: "لِربيَ الحمدُ، لِربي الحمدُ"، يريد بذلك أنه يكرر هذا اللفظ. هذا قول الخليل وأكثر النحاة.

وزعم يونس أنها كلمة واحدة ليست مثناة، وأن الياء فيها أصلية بدليل قولهم: لَبَّى يُلَبِّي.[٣]

والأجود في اشتقاقها: أن جِماعَ هذه المادة هو العطف على الشيء والإقبال إليه والتوجه نحوه، ومنه اللَّبْلَاب، وهو نبت يَلْتَوِي على الشجر، واللَّبْلَبَة: الرِّقة على الولد، ولَبْلَبَت الشاة على ولدها، إذا لَحِسَتْه وأسلَبَتْ عليه حين تضعه، ومنه لَبَّ بالمكان، وألب به إذا لزمه لإقباله عليه، ورجل لب ولبيب أي لازم للأمر.

وامرأة لَبَّة، قال أبو عبيد: أي قريبة من الناس لطيفة، ومنه اللَّبَّة وهي الْمَنْحَر، واللَّبَب وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء، وهو ما يُشَدّ أيضا على صدر الناقة أو الدابة يمنع الرحل من الاستئجار. سمي مُقَدَّم الحيوان لَبَبًا ولَبَّةً لأنه أول ما يقبل به ويتوجه. ثم قيل: لَبَّبْت الرجل تلبيبًا إذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره في الخصومة ثم جررته. لأن انقياده واستجابته تكون بهذا الفعل، وقد تَلَبَّب إذا انقاد.

وسمي العقل لُبًّا: لأنه الذي يعلم الحق فيتبعه، فلا يكون للرجل لُبٌّ حتى يستجيب للحق ويتبعه، وإلا فلو عرفه وعصاه لم يكن ذا لُبّ، وصاحبه لَبِيب. ويقال: بنات أَلْبُب: عروق في القلب تكون منها الرقة. فالداعي

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١: ١١٢، ١٤: ١٧٥

(٢) الخليل، العين: ٨: ٣٤١، وابن سلام، غريب الحديث، ٣: ١٥، وابن قتيبة، الجراثيم، ١: ٣٦٤

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٥١

إلى الشيء يطلب استجابة المدعو وانقياده، وإقباله إليه، وتوجهه نحوه، فيقول: لبَّيك: أي قد أقبلت إليك وتوجهت نحوك، وانقدت لك، فأما مجرد الإقامة فليست ملحوظة.(١)

**ب) في معنى "كلمة"**

رأى ابن تيمية أن الكلمة في لغة العرب لا تأتي إلا بمعنى الجملة التامة، وهو مخالف آراء النحاة. فقال: "والكلمة في لغة العرب هي الجملة المفيدة سواء كانت جملة اسمية أو فعلية، وهي القول التام، وكذلك الكلام عندهم هو الجملة التامة. قال سيبويه: واعلم أنهم يحكون بالقول ما كان كلامًا ولا يحكون به ما كان قولًا،(٢) ولكن النحاة اصطلحوا على أن يسموا ما تسميه العرب حرفًا يسمونه كلمة، مثل: زيد، وعمرو، ومثل: قعد، وذهب، وكل حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، مثل: إن، وثم، وهل، ولعل.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۞ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: ٤-٥) فَسَمَّى هَذِهِ الْجُمْلَةَ كَلِمَةً.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ (إبراهيم: ٢٤) وَهُوَ قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ (فاطر: ١٠).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٦٤).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ (الفتح: ٢٦).

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ".(٣)

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ".(٤)

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ".(٥)

ولما شاع عند المشتغلين بالنحو استعمال لفظ الكلمة في الاسم أو الفعل وحرف المعنى، صاروا يظنون أن هذا هو كلام العرب، ثم لما وجد بعضهم ما سمعه من كلام العرب أنه يراد بالكلمة الجملة التامة صار يقول: وكلمة بها كلام قد يؤم،(٦) فيجعل ذلك من القليل.

---

(١) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، ٢: ٥٨٢-٥٨٤

(٢) قال سيبويه: "وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا"، انظر: الكتاب، ١: ١٢٢

(٣) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٧٥٦٣، ٩: ١٦٢

(٤) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٨٤١، ٥: ٤٢، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٢٢٥٦، ٤: ١٧٦٨

(٥) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٦٠٢٣، ٨: ١١، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٠١٦، ٢: ٧٠٤

(٦)ابن مالك، ألفية، ص: ٩

ومنهم من يجعل ذلك مجازًا، وليس الأمر كذلك، بل هذا اصطلاح هؤلاء النحاة، فإن العرب لم يعرف عنهم أنهم استعملوا لفظ الكلمة والكلام إلا في الجملة التامة، وهكذا نقل عنهم أئمة النحو كسيبويه وغيره. فكيف يقال: إن هذا هو المجاز، وإن هذا قليل وكثير".(١)

**ج) في أقسام الكلام**

انفرد ابن تيمية في أقسام الكلام وخالف كثيرًا من النحويين، حيث رأى أن تقسيم الكلام هو تقسيم الكل إلى أجزائه. فقال: "كان النحاة إذا أرادوا أن يقسموا ما يقسمونه إلى اسم وفعل وحرف يختلف كلامهم فكثير منهم يقول الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وهذا هو الذي يذكره قدماء النحاة، منهم ابن جني والزجاجي صاحب الجمل وغيرهما. فاعترض عليهم بعض من صنف في قوانين النحو كالكرولي، وقالوا: كل جنس قسم إلى أنواعه، أو أنواع أشخاصه، فالاسم المقسوم الأعلى صادق على الأنواع والأشخاص، وإلا فليست بأقسام، له فصاروا يقولون: الكلمة تنقسم إلى: اسم، وفعل، وحرف، ويقولون: الكلمة جنس تحته أنواع: الاسم، والفعل، والحرف.

وهذا الاعتراض خطأ ممن أورده؛ لأن أولئك لم يقصدوا تقسيم الكل إلى جزئياته، وإنما قصدوا تقسيم الكل إلى أجزائه، وهو التقسيم المعروف أولا في العقول واللغات، كما إذا قلت: هذه الأرض مقسومة، فلِفُلان هذا الجانب، ولِفُلان هذا الجانب، كما قال تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ﴾ (القمر: ٢٨). والكلام مركب من الأسماء والأفعال والحروف كما يتركب البيت من السقف والحيطان والأرض، وكما أن بدن الإنسان مركب من أعضائه المتميزة وأخلاطه الممتزجة، فتقسيمه إلى الأعضاء والأخلاط تقسيم كل إلى أجزائه، ومثل هذا يمتنع أن يصدق فيه اسم المقسوم على الأجزاء، فليس كل واحد من أعضائه بدنًا، ولا كل من أخلاطه بدنًا، ولا كل من أجزاء السقف بيتًا، وكذلك الوجه إذا قيل: ينقسم إلى جبين، وأنف، وعين، وخد، وغير ذلك، لم يكن كل واحد من هذه الأعضاء وجهًا، ونظائر هذا كثيرة. فكلام أبي البقاء في تفسير ابن جني أقرب، حيث قال: معناه أجزاء الكلام ونحو ذلك".(٢)

وقال أيضًا: "وَكَقَوْلِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أن رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قسّم أَرْضَ خَيْبَرَ بَيْنَ مَنْ حَضَرَ الْحُدَيْبِيَةَ،(٣) وَقَسَّمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ بِالْجِعْرَانَةِ مَرْجِعَهُ مِنَ الطَّائِفِ،(٤) وَقَسَّمَ مِيرَاثَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ...(٥) إنما يراد به قسمة الأعيان الموجودة في الخارج، فيأخذ أحد الشريكين قسما والآخر قسمًا، وليس كل اسم من

---

(١) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣: ٢٦٥-٢٦٨

(٢) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: ١٢٧-١٢٨، والصفدية، ٢: ٢٧٥-٢٧٦

(٣) ابن حبان في صحيحه، ١١: ٦٠٩، روي بلفظ: كَمَا أَقَرَّنَا رَسُولُ اللَّهِ وَأَبُو بَكْرٍ. فَقَالَ عُمَرُ لِرَئِيسِهِمْ: أَتَرَاهُ سَقَطَ عَنِّي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ لَكَ: "كَيْفَ بِكَ إِذَا أَفَضَتْ بِكَ رَاحِلَتُكَ نَحْوَ الشَّامِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا". وَقَسَمَهَا عُمَرُ بَيْنَ مَنْ كَانَ شَهِدَ خَيْبَرَ من أهل الحديبية.

(٤) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٠٦٦، ٤: ٧٣، روي بلفظ: "اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الجِعْرَانَةِ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ".

(٥) ابن ماجه في سننه، رقم الحديث: ٢٧٢٠، ٢: ٩٠٨، روي بلفظ: "دَعَا رَسُولُ اللَّهِ أَخَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ فَقَالَ: "أَعْطِ ابْنَتَيْ سَعْدٍ ثُلُثَيْ مَالِهِ، وَأَعْطِ امْرَأَتَهُ الثُّمُنَ، وَخُذْ أَنْتَ مَا بَقِيَ".

أسماء المقسوم يجب أن يصدق على كل منهما منفردًا، فإذا قسم بينهم جزور فأخذ هذا فخذًا وهذا رأسًا وهذا ظهرًا لم يكن اسم الجزور صادقًا على هذه الأبعاض، وكذلك لو قسم بينهم شجرة فأخذ هذا نصف ساقها، وهذا نصفًا، وهذا أغصانها لم يكن اسم المقسوم صادقًا على الأبعاض، ولو قسم بينهم سهم، كما كان الصحابة يقسمون، فيأخذ هذا القدح وهذا النصل، لم يكن هذا سهمًا ولا هذا سهمًا".[١]

### ٢,٢,٤. نقله آراء النحاة بدون ترجيح رأي على آخر

#### أ) في مصطلحات حروف الجر

إن حروف الجر لها أسماء أخرى عند النحاة، فمنهم من يسمونها حروف الخفض،[٢] ومنهم من يسمونها حروف الإضافة،[٣] ومنهم من يسمونها حروف الصفات،[٤] ولم يرجح ابن تيمية إحدى هذه التسميات، بل راوح بينها في الاستخدام.

فتارة استخدم لفظ (حروف الجر)، مثل قوله: "ولفظ (الحرف) يراد به حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال، مثل: **حروف الجر** والجزم وحرفي التنفيس والحروف المشبهة للأفعال مثل (إن وأخواتها) وهذه الحروف لها أقسام معروفة في كتب العربية كما يقسمونها بحسب الإعراب إلى ما يختص بالأسماء وإلى ما يختص بالأفعال، ويقولون: ما اختص بأحد النوعين ولم يكن كالجزء منه كان عاملًا كما تعمل **حروف الجر** وإنّ وأخواتها في الأسماء وكما تعمل النواصب والجوازم في الأفعال".[٥]

وتارة استخدم لفظ (الحرف الخافض)، مثل قوله: "وقيل: لفظ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ (الزخرف: )٨٦ في محل **خفض**، والمعنى: أنهم لا يملكون الشفاعة إلا لمن شهد بالحق.... وعلى هذا، فيكون منصوبًا، لا يكون **مخفوضًا**، كما قاله البغوي: فإن **الحرف الخافض** إذا حذف انتصب الاسم، ويكون على هذا يقال: شفعته، وشفعت له، كما يقال: نصحته، ونصحت له. وشفع أي صار شفيعًا للطالب، أي لا يشفعون طالبًا ولا يعينون طالبًا".[٦]

وتارة استخدم لفظ (حروف الإضافة)، مثل قوله: "واللام **حرف الإضافة**، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه، واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له، وهذا المعنى يعم موارد استعمالها، كقولهم: المال لزيد، والسرج للدابة، وما أشبه ذلك".[٧]

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٢: ٢٠٧-٢٠٨

(٢) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٣٠٤

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٠٩

(٤) الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص: ٧٧

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ١٠٩

(٦) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، ص: ١٤٤

(٧) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ١: ٣٦٩

وتارة أخرى استخدم لفظ (حروف الصفات)، كقوله: "إن نحاة الكوفة يسمون حروف الجر ونحوها **حروف الصفات**، فلما كان هذا معلقًا بالحروف التي قد تسمى **حروف الصفات**، سمي طلاقًا بصفة، كما لو قال: أنت طالق بألف، والوجه الأول هو الأصل، فإن هذا يعود إليه، إذ النحاة إنما سموا حروف الجر **حروف الصفات**؛ لأن الجار والمجرور يصير في المعنى صفة لما تعلق به".[١]

### ب) في قراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب والجر

في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦)، ذكر ابن تيمية أن لفظ (وَأَرْجُلَكُمْ) له قراءتان مشهورتان، بالنصب والخفض، وكلتاهما صحيحة عنده.

فَمن قَرَأَ بِالنّصب فَإِنَّهُ مَعْطُوف على الْوَجْه وَالْيَدَيْنِ، وَالْمعْنَى: فَاغْسِلُوا وُجُوهكُم وَأَيْدِيكُمْ وأرجلكم إِلَى الْكَعْبَيْنِ وامسحوا برؤوسكم.

وَمن قَرَأَ بالخفض فَلَيْسَ مَعْنَاهُ وامسحوا أَرْجُلكُم كَمَا يَظُنّهُ بعض النَّاس، فهذا العطف عطف على اللفظ، قال: "فَلم يجز أَن يكون الْعَطف على مَحل الْمَجْرُور بهَا بل على لفظ الْمَجْرُور بهَا أَو على مَا قبله".[٢] وهذا الذي اقتضاه الإمام البغوي في تفسيره، حيث قال: "وذهب عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى وجوب غسل الرجلين، وقالوا: خفض اللام في الأرجل على مجاورة اللفظ لا على موافقة الحكم، كما قال تبارك وتعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ (هود: ٢٦، والزخرف: ٦٥)، فالأليم صفة العذاب، ولكنه أخذ إعراب اليوم للمجاورة، وكقولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فالخرب نعت للجحر، وأخذ إعراب الضب للمجاورة".[٣]

### ج) في معنى (المهيمن)

قال ابن تيمية: "فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة. ومن أسماء الله المهيمن، ويسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم المهيمن. قال المبرد والجوهري وغيرهما: المهيمن في اللغة المؤتمن. وقال الخليل: الرقيب الحافظ. وقال الخطابي: المهيمن الشهيد. وقال بعض أهل اللغة: الهيمنة القيام على الشيء والرعاية له وأنشد:

"أَلَا إنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ... مُهَيْمِنُهُ التاليه فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ"

يريد القائم على الناس بالرعاية لهم. وفي مهيمن قولان: قيل أصله مؤيمن والهاء مبدلة من الهمزة وقيل بل الهاء أصلية".[٤] وبعد ذكره أقوالهم عن معنى المهيمن وأصله، انتقل ابن تيمية إلى مبحث آخر بدون ترجيح رأي من الآراء التي نقلها.

---

(١) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ٣٢٨

(٢) ابن تيمية، دقائق التفسير، ٢: ٢٥

(٣) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٣: ٢٢-٢٣

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٤٣-٤٤، وانظر أيضًا: الأزهري، تهذيب اللغة، ٦: ١٧٦

### ٢,٣. نقدُ ابن تيمية لآراء من سبقه ونقل رأيه فيمن جاء بعده في النحو والصرف واللغة

في هذا المبحث سيتبين لنا أن ابن تيمية لم يكن مقلّدًا تمام التقليد لآراء النحاة واللغويين قبله، فمن منهجه في المسائل النحوية أو الصرفية أو اللغوية أن يتمعّن في رأي من سبقه وأن يتجنب التقليد بدون الحجة، فتارة يرجح أحد الأقوال بدون تضعيف غيره كما سبق في بعض الأمثلة أعلاه، وتارة أخرى يختار لنفسه ما يراه صحيحًا مع نقد آراءٍ مخالفة.

وفي هذا المبحث أيضًا سوف نتكلم عن أثر الحجج التي ذكرها ابن تيمية على العلماء الذين جاؤوا بعده. في بعض المسائل وجدت الحجج التي ساقها ابن تيمية قبولًا واستحسانًا من بعض أهل العلم اللاحقين؛ لأن في آرائه المستقلة بعد التدقيق والتمحيص من الوَجاهة والعلمية ما يصعب معه دفعها.

#### ٢,٣,١. نقد ابن تيمية لآراء من سبقه

**أ) رأي الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) في معنى (الدَّأْب)**

بحث ابن تيمية معنى (الدأب) في قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (آل عمران: ١١، والأنفال: ٥٢، ٥٤)،[١] وذكر قول الجوهري أن أصله من (دَأَبَ)، مثل: دأب فلان في عمله، أي: جدَّ، وتعب دَأْبًا ودُؤوبًا، فهو دَائِبٌ. وأدأبتُه أنا. والدائبان: الليل والنهار. قال: والدَّأْبُ يعني بالتسكين: العادة والشأن، وقد يُحَرَّكُ. وقال الفراء: أصله من دَأَبْتُ، إلا أن العرب حوّلت معناه إلى الشأن[٢].... والصواب: ما قاله الجمهور أنَّ الدأْب (بالتسكين): هو العادة، وهو غير الدأب بالتحريك. إذا زاد اللفظ زاد المعنى. والذي في القرآن مُسَكَّنٌ، ما علمنا أحدًا قرأه بالتحريك، وهذا معروف في اللغة. يقال: فلانٌ دَأْبُهُ كذا وكذا: أي هذا عادته وعمله اللازم له، وإن لم يكن في ذلك تعبٌ واجتهاد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ (إبراهيم: ٣٣)، والدائب نظير الدائم، والباء والميم متقاربتان. ومنه: اللازب واللازم. قال ابن عطية: "دائبين، أي: متماديين".[٣]

**ب) رأي الزجاج (ت: ٣١١ هـ) في معنى (القنوت)**

رأى الزّجاج أنّ للقنوت في اللغة معنيين: أَحدهمَا الْقيام وَالثَّانِي الطَّاعَة، وَالْمَشْهُور فِي اللُّغَة والاستعمال أَن الْقُنُوت: الدُّعَاء فِي الْقيام، فالقانت الْقَائِم بِأَمْر الله، وَيجوز أَن يَقع فِي جَمِيع الطَّاعَات؛ لِأَنَّهُ وَإِن لم يكن قيَامًا على الرجلَيْن فَهُوَ قيام بِالنِّيَّةِ.[٤]

---

(١) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٩٧٠-٩٧١

(٢) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١: ١٢٣-١٢٤، وابن منظور، لسان العرب، ١: ٣٦٩

(٣) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣: ٣٣٩

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٣٢٠

فقال ابن تيمية: "هَذَا ضَعِيف، لَا يعرف فِي اللُّغَة أَن مُجَرّد الْقيام يُسمى قنوتًا، وَالرجل يقوم مَاشِيًا وَقَائِمًا فِي أُمُور وَلَا يُسمى قَانِتًا، وَهُوَ فِي الصَّلَاة يُسمى قَانِتًا لكَونه مُطيعًا عابدًا، وَلَو قنت قَاعِدًا ونائمًا سمي قَانِتًا، وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَقومُوا لله قَانِتِينَ﴾ (الْبَقَرَة: ٢٣٨) يدل على أَنه لَيْسَ هُوَ الْقيام، وَإِنَّمَا هُوَ صفة فِي الْقيام يكون بهَا الْقَائِم قَانِتًا، وَهَذِه الصّفة تكون فِي السُّجُود أَيْضًا، كَمَا قَالَ: أَمَن هُوَ قَانِت آنَاء اللَّيْل سَاجِدًا وَقَائِمًا....، بل اللَّفْظ بِمَعْنى الطَّاعَة أَو الطَّاعَة الدائمة؛ وَلِهَذَا يفسره الْمُفَسِّرُونَ بذلك".[١]

## ج) رأي ابن الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) في معنى حرف (من)

حكى ابن الأنباري عن بعض اللغويين أنه قال: لفظ (من) في قوله تعالى: ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦) بمعنى (في) أو (على)، والتقدير: على وطء نسائهم، فحذف الوطء، وأقام النساء مقامه. وقيل: تقديره يولون أي يعتزلون من نسائهم.[٢]

فقال ابن تيمية: كلاهما ضعيف، لأن حروف المعاني لا يقوم بعضُها مقامَ بعضٍ عند البصريين، لأنه لو صرَّح فقال: يحلفون على وطءِ نسائهم، لم يدلَّ على أنه حلفَ لا يطأ، بل هذا يُفهَم منه أنه حلفَ على الفعل، والحذفُ إن لم يكن في الكلام ما يدل عليه كان غيرَ جائز.

وأيضًا فإنه يقال: اعتزل امرأتَه، لا يقال: اعتزلَ منها. لكن قوله ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ كقوله: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢) و﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢)، وكلاهما مُضَمَّن معنى الامتناع، فإن المولي يمتنع باليمين من امرأته، وكذا المظاهر يمتنع بالظهار من امرأته، وكلاهما مقصوده الامتناع والبعد والنفور منها والهربُ منها والتخلُّص منها والفرار منها، فمِنْ هي لابتداء الغاية، ولكن الفعل هنا قد ترك".[٣]

## د) رأي ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) في المجاز

رد ابن تيمية زعم ابن جني أن أكثر كلام العرب مجاز، هذا لأنه رأى ابن تيمية أن مَن قصد في غير القرآن من المبالغات والمجازفات والألفاظ التي لا يحتاج إليها ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فهو أصاب في ذلك. والذي سمى تلك الأمور مجازًا بخلاف ما استعمل في القرآن ونحوه من كلام العرب، فهذا أقرب إلى الصواب ممن جعل أكثر كلام العرب مجازًا. حُكي عن ابن جني أنه قال: "خرج زيد: مجاز". قيل: لأن الفعل يدل على المصدر والمصدر المعرف باللام يستوعب جميع أفراد الخروج فيقتضي ذلك أن زيدًا حصل منه جميع أنواع الخروج.[٤]

---

(١) ابن تيمية، جامع الرسائل، ١: ٦

(٢) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ١: ١٩٦

(٣) ابن تيمية، جامع المسائل، ١: ٣٧٣-٣٧٤

(٤) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٤٩-٤٥٠

فقال ابن تيمية: "هذا حقيقة اللفظ فإن أريد فرد من أفراد الخروج فهو مجاز، فهذا الكلام لا يقوله من يتصور ما يقول، وابن جني له فضيلة وذكاء وغوص على المعاني الدقيقة في سر الصناعة والخصائص وإعراب القرآن وغير ذلك؛ فهذا الكلام إن كان لم يقله فهو أشبه بفضيلته، وإذا قاله فالفاضل قد يقول ما لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس. وذلك أن الفعل إنما يدل على مسمى المصدر وهو الحقيقة المطلقة من غير أن يكون مقيدًا بقيد العموم، بل ولا بقيد آخر. فإذا قيل: خرج زيد، وقام بكر، ونحو ذلك، فالفعل دل على أنه وجد منه مسمى خروج، ومسمى قيام، من غير أن يدل اللفظ على نوع ذلك الخروج والقيام ولا على قدره بل هو صالح لذلك على سبيل البدل لا على سبيل الجمع".(1)

### هـ) رأي الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) في تكرار الجار والمجرور في القرآن

تكرار لفظ (مِن قبل) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ (الروم: ٤٩) رآه كثير من أهل الإعراب والتفسير: إنه على التكرير المحض والتأكيد، منهم الزمخشري. قال الزمخشري: (من قبله) من باب التوكيد كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ (الحشر: ١٧). ومعنى التوكيد فيه: الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد فاستحكم يأسهم وتمادى إبلاسهم فكان الاستبشار بذلك على قدر اهتمامهم بذلك. هذا كلامه.(2)

قال ابن تيمية: "قد اشتمل كلام الزمخشري على دعويين باطلتين: **إحداهما**، قوله إنه من باب التكرير. **والثانية**، تمثيله ذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ فإن (في) الأولى على حد قولك زيد في الدار، أي حاصل أو كائن. وأما الثانية فمعمولة للخلود وهو معنى آخر غير معنى مجرد الكون. فلما اختلف العاملان ذكر الحرفين فلو اقتصر على أحدهما كان من باب الحذف لدلالة الآخر عليه، ومثل هذا لا يقال له تكرار، ونظير هذا أن تقول: زيد في الدار نائم فيها، أو ساكن فيها، ونحوه مما هو جملتان مقيدتان بمعنيين. وأما قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾ فليس من التكرار، بل تحته معنى دقيق، والمعنى فيه: وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين. فهنا قبليتان: قبلية لنزوله مطلقًا، وقبلية لذلك النزول المعين أن لا يكون متقدمًا على ذلك الوقت".(3)

### ٢,٣,٢. نقل العلماء واللغويين آراء ابن تيمية

### أ) نقل ابن قيم الجوزية رأي ابن تيمية في ضمير المتكلمين

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٨٦

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٣: ٤٨٥

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٧٩

في الإتيان بضمير الجمع في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ (الفاتحة: ٦)، فقد قال بعض الناس في جوابه: إن كل عضو من أعضاء العبد وكل حاسة ظاهرة وباطنة مفتقرة إلى هداية خاصة به فأتى بصيغة الجمع تنزيلًا لكل عضو من أعضائه منزلة المسترشد الطالب لهداه.

فعرض ابن القيم هذا الجواب على شيخ الإسلام ابن تيمية فاستضعفه جدًّا وهو كما قال: "فإن الإنسان اسم للجملة لا لكل جزء من أجزائه وعضو من أعضائه، والقائل إذا قال: "اغفر لي وارحمني واجبرني وأصلحني واهدني" سائل من الله ما يحصل لجملته ظاهره وباطنه فلا يحتاج أن يستشعر لكل عضو مسألة تخصه يفرد لها لفظه. فالصواب أن يقال هذا مطابق لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ والإتيان بضمير الجمع في الموضعين أحسن وأفخم فإن المقام مقام عبودية وافتقار إلى الرب تعالى وإقرار بالفاقة إلى عبوديته واستعانته وهدايته فأتى به بصيغة ضمير الجمع أي نحن معاشر عبيدك مقرون لك بالعبودية. وهذا كما يقول العبد للملك المعظم شأنه نحن عبيدك ومماليكك وتحت طاعتك ولا نخالف أمرك فيكون هذا أحسن وأعظم موقعًا عند الملك من أن يقول أنا عبدك ومملوكك ولهذا لو قال أنا وحدي مملوكك استدعى مقته. فإذا قال أنا وكل من في البلد مماليكك وعبيدك وجند لك كان أعظم وأفخم لأن ذلك يتضمن أن عبيدك كثير جدًّا وأنا واحد منهم وكلنا مشتركون في عبوديتك والاستعانة بك وطلب الهداية منك فقد تضمن ذلك من الثناء على الرب بسعة مجده وكثرة عبيده وكثرة سائليه الهداية ما لا يتضمنه لفظ الإفراد فتأمله وإذا تأملت أدعية القرآن رأيت عامتها على هذا النمط نحو: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (البقرة: ٢٠١) ونحو دعاء آخر البقرة وآخر آل عمران وأولها وهو أكثر أدعية القرآن الكريم".[١]

### ب) نقل السيوطي رأي ابن تيمية في معنى حرف (لو)

نقل الإمام السيوطي رأي ابن تيمية في باب مستقل سماه باب "جواب سؤال سائل سأل عن حرف (لو) للشيخ تقي الدين بن تيمية" في كتابه الأشباه والنظائر في النحو، فذكر فيه أن ابن تيمية سئل عن معنى حرف (لو)، فأجاب أن حرف (لو) المسؤول عنها من أدوات الشرط، وأن الشرط يقتضي جملتين: إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب، وربما سمي المجموع شرطًا وسمي أيضًا جزاءً. ويقال لهذه الأدوات الجزاء. والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب. والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر....[٢]

### ج) نقل ابن عثيمين رأي ابن تيمية في إنكار المجاز وإقراره

ذهب ابن عثيمين إلى ما ذهب إليه ابن تيمية من أنه لا مجاز في اللغة العربية وأن الكلمات ليس لها معنى ذاتي، وأن الذي يحدد معنى الكلمة هو سياق الكلام، قال: "وإذا تدبرتَ كلامه وجدته حقيقة، وأهم شيء عندي باعتبار كلامه هو أن نوصد الباب أمام أهل التحريف في الأمور العلمية وفي الأمور العملية، أفلا ترون

---

(١) ابن القيم، بدائع الفوائد، ٢: ٣٩-٤٠

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٣: ٦٨١-٦٨٩، وانظر أيضًا: ابن تيمية، جامع المسائل، ٣: ٣١٥

إلى أولئك الذين يستغيثون بالرسول عليه الصلاة والسلام ويقولون: هو أكرم الناس جاهًا، فهؤلاء حرفوا في أمور عملية، وهناك أيضًا مسائل عملية في باب المعاملات وغيرها حرف بعض العلماء فيها النصوص ارتكابًا للمجاز، فنحن إذا قلنا: المجاز في اللغة العربية معدوم والكلمات يعينها سياقها وأحوال من تكلم بها، استرحنا من هذا".(١)

وقال أيضًا: "...ولكن ما ذهب إليه شيخ الإسلام أقرب إلى الصواب، ما دمنا نقول: إن المعنى تابع للسياق وقرائن الأحوال، فإنه لا مجاز فيه؛ ولهذا نجد الفرق حتى في نبرات الصوت، لو قلنا لواحد: "اسكت" (بهدوء)، وآخر: "اسكت!" (بشدة)، يفهم من الأول: الأمر بالسكوت بطمأنينة، ومن الثاني: الزجر بشدة، مع أن الاختلاف في الأداء فقط، فالمعاني تعينها السياقات والقرائن. لكن الجمهور على ثبوت المجاز في القرآن وفي اللغة العربية، فلننظر ما هو المجاز عندهم؟".(٢)

وفي مكان آخر، بعد أن يقسم الكلام من حيث الاستعمال إلى حقيقةٍ ومجازٍ، وعرّف ما هو المجاز بالتفصيل، ثم ذكر التنبيه في آخر مبحثه: "تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هو المشهور عند أكثر المتأخرين في القرآن وغيره، وقال بعض أهل العلم: لا مجاز في القرآن، وقال آخرون: لا مجاز في القرآن ولا في غيره، وبه قال أبو إسحاق الإسفراييني ومن المتأخرين العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أنه اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة، ونصره بأدلة قوية كثيرة تبين لمن اطلع عليها أن هذا القول هو الصواب".(٣)

ومن أقول ابن عثيمين السابقة نشهد أنه رجع من منكر المجاز إلى مثبت المجاز وهذا بعد تأمله فيما رآه ابن تيمية. فيعتبر ابن تيمية راجعًا من منكر المجاز وهذا ظهر من خلال كتابه "الإيمان"(٤) إلى مجوز المجاز في اللغة وفي القرآن، وقد ورد المجاز في حر كلامه من مؤلفاته الأخيرة، مثل قوله: "لم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد فإنه قال فيما كتبه من الرد على الزنادقة والجهمية هذا من مجاز القرآن وأول من قال ذلك مطلقا أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن ثم إن هذا كان معناه عند الأولين مما يجوز في اللغة ويسوغ فهو مشتق عندهم من الجواز كما يقول الفقهاء عقد لازم وجائز وكثير من المتأخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة".(٥)

---

(١) ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ٣: ٤٦

(٢) ابن عثيمين، شرح دروس البلاغة، ص: ١١٨

(٣) ابن عثيمين، الأصول من علم الأصول، ص: ٢٢

(٤) قال ابن تيمية: "فقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢) مثل قوله: ﴿قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً﴾ (النحل: ١١٢). فاللفظ هنا يراد به السكان من غير إضمار ولا حذف فهذا بتقدير أن يكون في اللغة مجاز، فلا مجاز في القرآن، بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف والخلف". (الإيمان، ص: ٩٥)

(٥) ابن تيمية، دقائق التفسير، ٢: ١٨٩

وقال: "وأما ما ذكرت من طلب الأسباب الأربعة، التي لابد فيها من صرف الكلام من حقيقته إلى مجازه.... إذا وصف الله نفسه بصفة، أو وصفه بها رسوله، أو وصفه بها المؤمنون الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة، لابد فيه من أربعة أشياء:

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي. لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها، فلابد أن يكون ذلك المعنى المجازي ما يراد به اللفظ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

والثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة، وفي معنى بطريق المجاز، لم يجز حمله على المجازيّ بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة، فلابد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف. وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلابد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

والثالث: أنه لابد من أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل نصًا قاطعًا لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهرًا فلابد من الترجيح.

والرابع: أن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته، فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه، سواء عينه أو لم يعينه، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم، دون عمل الجوارح، فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نورًا وهدى، وبيانًا للناس، وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل".[١] فقال الشارح: "ظاهر كلام شيخ الإسلام هذا الإقرار بصحة تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز".[٢]

وقال: "فمن ظن أن هذا الاستواء إذا كان حقيقة يتناول شيئا من صفات المخلوقين مع كون النص قد خصه بالله كان جاهلا جدا بدلالات اللغات ومعرفة الحقيقة والمجاز".[٣] هذا كلام الإمام وهو دليل قاطع على أخذه بالمجاز واعتماده وهذا دليل رجوعه عما سجله في كتاب الإيمان.[٤]

---

(١) ابن تيمية، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ٣، ٧

(٢) برهامي، شرح الرسالة المدنية، ص: ٣٠

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٥: ٢٠٨

(٤) المطعني، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، ص: ١٨-٢٠

**د) نقل الحازمي رأي ابن تيمية في أصل (آل)**

وأشار الحازمي إلى أن اختيار ابن تيمية أصح القولين في أصل كلمة (آل). قال: "أَصلُ (آلٍ) (أَوَلٌ) كَجَمَلٍ تحرَّكتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلها فقُلِبَتْ ألفًا، وهذا اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وهو مذهب الكِسَائي.[١] وذهب سيبويهِ إلى أَنَّ أصل (آلٍ) (أَهْلٌ) قُلِبَت الهاءُ همزةً ثم قُلِبَت الهمزةُ أَلِفًا فصار (آل)،[٢] وغَلَّطَهُ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية (وَآلِهِ) الأصح أن يُفَسَّرَ بأتباعه على دينه. وقيل: أقاربُهُ المؤمنون".[٣]

**٢,٤. مسالك ابن تيمية في التعليل النحوي والصرفي**

يقصد بالمسالك الأساليب التي استخدمها ابن تيمية في إظهار ظواهر العلة النحوية والصرفية خلال كتبه، ووجدنا أنه يتسم بجملة من السمات نستطيع عرضها على ما يأتي:

**١) لا يصرح بلفظ العلة عند تعليله**

مع أن كثرة التعليلات التي أوردها ابن تيمية لا نجده يصرح بلفظ العلة ويكتفي بالعبارة: "لأنه..." أو "وذلك لأن..." أو "له أسباب..." أو "لأجل كذا" إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على أن ما بعدها علة لما قبلها. فهذا يشير إلى أن العلة لم تكن غاية ابن تيمية واهتمامه وإنما هي وسيلة لتبيين الأحكام الشرعية ومسائلها ولتعزيزها. وهذه السمة استبعدت عن أسلوب التعليل عند نحاة القرن والرابع الهجري ممن اختلطت عللهم النحوية بعلل كلامية وعلل فقهية؛ لأن المنطلقات الفكرية للنحاة مختلفة،[٤] حيث إنهم يعللون بالعبارة: "والعلة في ذلك..." وغيرها من العبارات الصريحة.

**٢) الاستشهاد بعد التعليل**

في أغلب الأحيان، بعد أن يعلل بعلة معينة يستدل بالنصوص الشرعية، ومن تعاليله: "وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠) يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسَه. وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان: أحدهما، وهو قول الفراء وغيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف أن النفس هي التي سفهتْ. فإن (سفه) فعل لازم لا يتعدى لكن المعنى: إلا من كان سفيهًا فجعل الفعل له ونصب النفس على التمييز لا النكرة كقوله ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤).[٥]

---

(١) انظر أيضًا: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ٣: ٢٠٨

(٢) قال الزجاجي: "قد تكون الآل: الأهل أيضًا وتقول أهل القرية. في تصغير أهل أهيل كأن الهمزة فيه مبدلة من الهاء ثم أبدلت ألفا لاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة كما فعل ذلك في آدم وآخر، فهذا يدل على أن أصل آل أهل أبدلت الهاء همزة ووضع للمعنى الذي ذكرنا. ونظير تصغير آل أهيل ردّ إلى الأصل. وان كان بغير ذلك المعنى قول سيبويه في تصغير مذ إذا سميّ بها منيذ،.قال لأن الأصل فيها منذ فحذفت منها النون حين جعلت اسما لأن منذ عنده حرف خافض وهو مذهب أكثر العرب" (أخبار أبي القاسم الزجاجي، ص: ٥٧)

(٣) الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص: ١٦، وانظر أيضًا: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٢: ١٩٦

(٤) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: ٧٨

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٠

ولذلك شواهد كثيرة من كلام العرب، مثل قولهم: أَلِمَ فلانٌ رأسَه، ووجع بطنَه، ورشد أمرَه. ومنه قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: ٥٨) فالمعيشة نفسها بطرتْ وقوله ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ معناه: سفهت نفسُه، أي: كانت سفيهة. فلما أضاف الفعل إليه نصبها على التمييز، وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى، فإن الإنسان هو السفيه نفسه".[١]

**٣) أسلوبه قائم على السبر والتقسيم**

وهو كما ذكره السيوطي أن يذكر جميع الوجوه المحتملة ويقسمها ثم يسبرها، أي يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه مع العلل[٢]. ومثال ذلك في قوله عن اشتقاق لفظ (النبي)، قال: "وهو من النَّبَأ... وقد قيل: هو من النَّبْوَةِ وهو العلوّ؛ فمعنى النبي: المعَلّى، الرفيع المنزلة. والتحقيق: أنّ هذا المعنى داخلٌ في الأول". فرجّح ابن تيمية أن لفظ (النبي) مشتق من النبأ لأوجه:

**أولًا،** من أنبأه الله، وجعله مُنْبِئًا عنه، فلا يكون إلا رفيع القدر عليًّا.

**ثانيًا،** أما لفظ العلو والرفعة: فلا يدل على خصوص النبوة؛ إذ كان هذا يوصف به من ليس بنبي.

**ثالثًا،** قرأه نافع مهموزًا: (النبيء).

**رابعًا،** هناك رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: "أنا نبي الله ولست بنبيء الله": فما رأى ابن تيمية له إسنادًا، لا مسندًا، ولا مرسلًا، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا في السير المعروفة.

**خامسًا،** الأصل من الهمزة ثم تلين وتصير حرفًا معتلًّا، هذا ما قاله سيبويه.

**سادسًا،** فلو كان أصله نبيّ؛ مثل: عليّ ولي، لم يجز أن يقال بالهمز؛ كما لا يُقال: عليء، ووصيء، ووليء. وإذا كان أصله الهمز، جاز تليين الهمزة، وإن لم يكثر استعماله؛ كما في لفظ: خبيء وخبيئة.

**سابعًا،** فإنّ تصريفه: أنبأ ونبَّأ، يُنبيء وينبِّيء بالهمزة، ولم يُستعمل فيه نَبَا يَنْبُو.[٣]

**٤) أسلوبه قائم على الجدل**

لما كان ابن تيمية يتحدث عن دخول حرف الجر على الفعل المتعدي إذ ضعف عمله، فنجد أسلوبه قائمًا على الجدل، وهو إذ ذكر وجوه الاختلاف بين الإيمان والتصديق، أحدها من وجه اللفظ: أن التصديق يتعدى المفعول بنفسه وأما الإيمان يفتقر إلى حرف الجر (اللام) فقال: "أن يقال للمخبر إذا صدقته: صدقه، ولا يقال: آمنه وآمن به. بل يقال: آمن له.... فإن قيل: فقد يقال: ما أنت بمصدق لنا.... فيقول القائل: ما أنت بمصدق لنا، أدخل فيه اللام، لكونه اسم فاعل، وإلا فإنما يقال: صدقته، لا يقال: صدقت له، ولو ذكروا الفعل،

---

(١) ابن تيمية، المسائل والأجوبة، ١: ٢١٦

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص: ٢٨٣

(٣) ابن تيمية، النبوات، ص: ٨٨١-٨٨٣

لقالوا: ما صدقتنا، وهذا بخلاف لفظ الإيمان، فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائمًا، لا يقال: آمنته قط، وإنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له.[١]

### ٥) إعتماده على الإجماع

نجد ابن تيمية في أغلب تعليلاته يعتمد على إجماع أهل العربية. ومثال ذلك اعتماده على الإجماع في أن الفعل لا بد له من فاعل: "فإن الفعل لا بد له من فاعل، سواء كان متعديًا إلى مفعول أو لم يكن. والفاعل لا بد له من فعل، سواء كان فعله مقتصرًا عليه أم متعديًا إلى غيره. والفعل المتعدي إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله، إذ كان لا بد له من الفاعل. وهذا معلوم سمعًا وعقلًا. أما السمع فإن أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن، بل وغيرها من اللغات، متفقون على أن الإنسان إذا قال: (قام فلان وقعد) وقال: (أكل فلان الطعام وشرب الشراب) فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة، إذ كلتا الجملتين فعلية، وكلاهما فيه فعل وفاعل.... وهذا واضح لا يتنازع فيه اثنان من أهل اللسان".[٢]

### ٦) يأتي بأكثر من علة للمسألة الواحدة

فكثيرًا ما نجد ابن تيمية يظهر علة الحكم في مسألة واحدة ثم يؤكد هذه العلة ويعززها بعلل أخرى. ومثال ذلك في تعليله لبناء (اللذان): "قد يكون الموصول كذلك كقوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾ (النساء: ١٦) فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون: رأيت اللذَيْنِ فعلَا ومررت باللذَيْنِ فعلا، وإلا فقد يقال: هو بالألف في الأحوال الثلاثة؛ لأنه اسم مبني والألف فيه بدل الياء في الذين وما ذكره الفراء وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا؛ فإن الفراء شبه هذا بالذين وتشبيه اللذان به أولى وابن كيسان علل بأن المبهم مبني لا يظهر فيه الإعراب فجعل مثناه كمفرده ومجموعه وهذا العلم يأتي في الموصول. يؤيد ذلك: أن المضمرات من هذا الجنس".[٣]

نجد في كلامه أعلاه، استخدم عللًا لتعزيز مسألة واحدة وهي بناء (اللذان)، وهي:

**أولًا**، قوله: "قد يكون الموصول كذلك" أي مثل بناء (هذان)، فهذه علة التشبيه.

**ثانيًا**، قوله: "والألف فيه بدل الياء في الذِيْنَ"، فهذه علة التعويض.

**ثالثًا**، قوله: "وابن كيسان علل بأن المبهم مبني لا يظهر فيه الإعراب فجعل مثناه كمفرده ومجموعه وهذا العلم يأتي في الموصول"، فهذه علة المعنى.

**رابعًا**، قوله: "يؤيد ذلك: أن المضمرات من هذا الجنس" أي المضمرات نظير الاسم الموصول، فهذه علة النظير.

---

(١) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٧٧-٢٧٨

(٢) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٢: ٣-٤

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠

**٧) تعليله للاستدلال**

زعم الرافضة أن المقصود بمَنِ اتَّبَعَكَ في قَوْله تَعَالَى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الْأَنْفَالِ: ٦٤) هو علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقالوا: "هذه فضيلة لم تحصل لأحد من الصحابة غيره، فيكون هو الإمام". فردّ ابن تيمية على هذا الزعم وعزّزه بعلة المعنى: "إن (حسب) مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار، فإن العطف بدون ذلك، وإن كان جائزا في أصح القولين فهو قليل، وإعادة الجار أحسن وأفصح، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب"، كما قول الشاعر: "فحسبك والضحاكَ"، معناه: يكفيكَ والضحاكَ.[1]

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٧: ٢٠١

# الفصل الثاني

العلة النحوية عند ابن تيمية، وهو يتكون من مبحثين:

- المبحث الأول: العلل اللفظية
- المبحث الثاني: العلل المعنوية

## المبحث الأول: العلل اللفظية

العلة النحوية التي وردت في مؤلفات ابن تيمية منها علل لفظية، والعلل التي يرى الباحث أنها ترتبط بالمسائل اللفظية ثلاث وعشرون علة: علة التشبيه، وعلة الفرق، وعلة النظير، وعلة الضعف، وعلة القوة، وعلة التقييد، وعلة المجاورة، وعلة الإتباع، وعلة زوال الاختصاص، وعلة المعاقبة، وعلة التحليل، وعلة التخفيف، وعلة الاستغناء، وعلة التعويض، وعلة الأولى، وعلة التوطئة، وعلة وجوب الاتصال، وعلة الإعراب، وعلة التوسع، وعلة الحذف ومنعه، وعلة المطابقة، وعلة الأصل، وعلة الاختصار.

### ١,١. علة التشبيه

#### ١,١,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

علة التشبيه هي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا[١]، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف[٢]، والتشبيه كالقياس قرين السماع[٣]، وتقابل علة الفرق. وقد استخدم النحاة القدماء هذه العلة، ومنهم:

**١) سيبويه**

بيّن سيبويه أن علة التشبيه وردت في كلام العرب، وليس شرطًا أن يكون الشبه مطابقًا: "فمن كلامهم أن يشبِّهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"[٤]. ومن الأمثلة التي وردت في كتابه: "اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم"[٥]. وقد يسميه بالمضارعة: "وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل"[٦].

**٢) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "قد بَينا أَن من الْأَسْمَاء مَا أشبه الْفِعْل فَمنع التَّنْوِين والجر، وَمِنْهَا مَا أشبه الْحَرْف فَاسْتحقَّ الْبناء"[٧].

---

(١) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٨٣

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: ٢٣٠

(٣) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٦١

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٧، ٣: ٢٧٨، ٣٠٢، ٤: ١٥٩

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٩٣

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٩٨

(٧) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٧٣

**٣) العكبري**

قال العكبري: "الأَصْل فِي الْأَفْعَال أَلَّاتعرب إِلَّا أَنَّ الْمُضَارع أعرب لمشابهة اسْم الْفَاعِل فَيَنْبَغِي أَلَّايعْمل اسْم الْفَاعِل إِلَّا مَا أشبه مِنْهُ الْمُضَارع فِي الْحَال والاستقبال"[١].

### ١,١,٢. علة التشبيه عند ابن تيمية

**أ) إعمال المصدر لمشابهته بالفعل**

قال ابن تيمية: "والمصدر يعمل عمل الفعل، لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول، وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل، فتقول: أعجبني دَقُّ القصّارِ الثوبَ، وهذا وجه الكلام. وتقول: أعجبني دقُّ الثوبِ القصّارُ ومن النحاة من يقول: إعماله منكرًا أحسن من إعماله مضافًا، لأنه بالإضافة قوي شبهه بالأسماء.... فإن اسم الفاعل كالمصدر، ويضاف تارة ويعمل تارة أخرى"[٢].

فوافق ابن تيمية جمهور النحاة في سبب إعمال المصدر في الفاعل والمفعول به، وهو لمشابهته الأفعال، منهم أبو البركات الأنباري حيث قال: "ألا ترى أن المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعل نحو "ضَرْبِي زيدًا حسنٌ" لتضمنه حروفَه"[٣]. وكذلك قال العكبري: "كل مصدر صح تقديره بـ(أن والفعل) عمل عمل فعله المشتق منه وإنما كان كذلك لأنه يشبه الفعل في أن حروفه فيه وأنه يشاركه في الدلالة على الحدث"[٤]. وقال الرضي: "فيجوز على هذا أن تقول: أعجبني ضَرْبُكَ الشديدُ زَيْدًا، وَضُرَيْبُكَ زَيْدًا. وقيل: إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه"[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة للرد على قول الشيعة الإمامية في تفسير الآية: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الْأَنْفَال: ٦٤)، إنها نزلت في علي بن أبي طالب، وهذه فضيلة لم تحصل لأحد من الصحابة غيره، فيكون هو الإمام. فادعوا أن لفظ (مَنِ اتَّبَعَكَ) في محل رفع معطوف على لفظ الجلالة (الله) وهو فاعل للمصدر (حَسْبُ)، وهذا خطأ، والصواب ما قاله ابن تيمية: "معناه: أن الله حسبُك وحسب من اتبعك من المؤمنين، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين. وهذا كما تقول العرب: حسبك وزيدًا درهمٌ. ومنه قول

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٤٣٧

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٧: ٢٠٢-٢٠٣

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١: ٤٩

(٤) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٤٤٨

(٥) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٢٩٢

الشاعر: فحسبك والضحاكَ سيف مُهَنَّد. وذلك أن "حسب" مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار، فإن العطف بدون ذلك، وإن كان جائزًا في أصح القولين فهو قليل، وإعادة الجار أحسن وأفصح، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب، فإن قوله: "فحسبك والضحاكَ" معناه: يكفيك والضحاكَ"[١].

**ب) إعمال إن وأخواتها لمشابهتها بالفعل**

قال ابن تيمية: "(إنّ وأخواتها) اختصت بالاسم فعملت فيه وتسمى الحروف المشبهة للأفعال، لأنها عملت نصبًا ورفعًا وكثرت حروفها"[٢]. فذكر أن (إن وأخواتها) تشبه الفعل من جانبين: أولهما من جانب العمل، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، كما أن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به. والثاني من جانب اللفظ، وهو كثرة حروفها لأن الأصل في حروف المعاني مكونة من حرف أو حرفين فقط، بينما (إن وأخواتها) مكونة من ثلاثة أحرف فأكثر.

وقال في موضع آخر: "وأما (إنّ) وأخواتها فإنها تختصّ بالجمل الاسمية، لكن أشبهت الأفعال، فصار لها منصوبٌ ومرفوعٌ كالأفعال، ونقصتْ درجتُها عن درجة الأفعال، فقدّمَ منصوبُها لذلك، ولأنه أخفّ، ولأن الخبر يكون غيرَ اسمٍ، مثل الجار والمجرور به، فلا يظهر فيه النصب، بل قد يقدَّم على الاسم"[٣].

فقول ابن تيمية أعلاه قد قاله القدماء من النحاة، ومنهم:

**١) ابن جني**

فقد أشار إليه في كتابه اللمع: "إِن وَأَن وَكَأن وَلَكِن وليت وَلَعَلَّ فَهَذِهِ الْحُرُوف كلهَا تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فتنصب الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا وترفع الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا وَاسْمهَا مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل"[٤].

**٢) الزمخشري**

قال الزمخشري: "الحروف المشبهة بالفعل وهي إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل"[٥].

**٣) أبو البركات الأنباري**

وقال الأنباري في كتاب أسرار العربية، باب إن وأخواتها: "إن قال قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه...."[٦].

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٢٠١-٢٠٢

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٨: ٢٦٥

(٣) ابن تيمية، جامع المسائل، ١: ٣٩

(٤) ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٤١

(٥) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٨٩

(٦) الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٢٢

سوف يأتي الهدف من استخدام هذه العلة وأثرها في الحكم الشرعي بعد مبحث (ما) الحجازية.

**ج) إعمال (ما) الحجازية لمشابهتها بـ(ليس)**

وذكر أيضًا إعمال (ما) الحجازية لمشابهتها بـ(ليس) في نفس الموضع: "القياس في (ما) النافية أن لا تعمل أيضًا على لغة تميم ولكن تعمل على اللغة الحجازية التي نزل بها القرآن، في مثل قوله تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (المجادلة: ٢) و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١) استحسانًا لمشابهتها (ليس)"[١]. وهذه العلة قد ذكرها جملة من النحاة، منهم:

**١) ابن جني**

ابن جني بقوله: "وتشبه (مَا) بـ(لَيْسَ) فِي لُغَة أهل الْحجاز فَيَقُولُونَ مَا زيدٌ قَائِمًا وَمَا عَمْرو جَالِسًا"[٢].

**٢) أبو البركات الأنباري**

وبيّن أبو البركات الأنباري وجوه الشبه بينهما بالتفصيل: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن (ما) تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت (ليس). فوجب أن تعمل عمل (ليس)، وعمل (ليس) الرفع والنصب ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين: أحدهما، أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر. والثاني: أنها تنفي (ما) في الحال، كما أن (ليس) تنفي ما في الحال، ويُقَوِّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس). فإذا ثبت أنها قد أشبهت (ليس) من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه"[٣].

**٣) ابن الصائغ**

وقال ابن الصائغ: "(ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخّرًا منفيًّا، لأنّهم شبّهوها بـ(ليس)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وقولُه تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾"[٤].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٨: ٢٦٥

(٢) ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٣٩

(٣) الأنباري، الإنصاف، ص: ١٣٤-١٣٥

(٤) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢: ٥٨٧

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

حينما شرّح ابن تيمية حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[١] فتأكد أن (ما) هنا ليست (ما) النافية كما زعم بعض العلماء، ومنهم الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)[٢] والإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦ هـ) في أحد قوليه[٣]. فردّ ابن تيمية على هذه الأقوال بحجته: "وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف (إن) للإثبات وحرف (ما) للنفي فإذا اجتمعا حصل النفي والإثبات جميعًا. وهذا خطأ عند العلماء بالعربية. فإن (ما) هنا هي (ما) الكافة ليست (ما) النافية وهذه الكافة تدخل على إن وأخواتها فتكفها عن العمل".

ورأي ابن تيمية هذا قد أيّده الإمام بدر الدين العيني، صاحب عمدة القاري شرح صحيح البخاري، وهو إذا كانت (ما) في هذا الحديث للنفي فإنها ستثير إشكالات في اللفظ والمعنى، منها:

١. أنها لو كانت النافية لبطلت صدارتها مع أن حقها صدر الكلام.
٢. اجتماع حرفي النفي والإثبات بلا فاصل.
٣. جواز نصب خبرها لأن (ما) الحجازية تعمل عمل (ليس).
٤. تحقق معنى "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" عدم نيات الأعمال، لأن ما يلي حرف النفي منفي.

فمعنى لفظة (ما) هي المؤكدة وليست النافية فتفيد الحصر، لأنه يفيد التأكيد على التأكيد، وذلك معنى الحصر[٤].

**د) مشابهة (هاتَيْنِ) بمفردها (تي) و(هذان) بمفردها (ذا)**

قال ابن تيمية: "وقد يجيب من يعتبر كون الألف في هذا هو المعروف في اللغة بأن يفرّق بين قوله: ﴿إِنْ هَذَانِ﴾ (طه: ٦٣) وقوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) أن هذا تثنية مؤنث وذاك تثنية مذكر. والمذكر المفرد منه (ذا) بالألف فزيدت فوق نون التثنية وأما المؤنث فمفرده (ذي) أو (ذه) أو (ته). وقوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ

---

(١) البخاري في صحيحه، في بدء الوحي (١) وفي الإيمان (٥٤)، ومسلم في صحيحه، في الإمارة (١٩٠٧/١٥٥)، وأبو داود في سننه، في الطلاق (٢٢٠١)، والترمذي في سننه، في فضائل الجهاد (١٦٢٩)، والنسائي في سننه، في الطهارة (٧٥)، وابن ماجه في سننه، في الزهد (٤٢٢٧)، وأحمد في مسنده (٢٥/١)

(٢) قال الجرجاني: "من شأن (إنما) أن تُضَمِّن الكلامَ معنى النفي من بعد الإثبات" (دلائل الإعجاز، ١: ٣٥٦)

(٣) قال الرازي: "(إنما) مركبة من (إن) و(ما)، وكلمة (إن) للإثبات وكلمة (ما) للنفي، فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيدا ثبوت المذكور وعدم ما يغايره" (مفاتيح الغيب، ١٦: ٨١)

(٤) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، شرح حديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"، ١: ٥٧

هَاتَيْنِ﴾ تثنية (تي) بالياء فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد، بخلاف تثنية المذكر وهو (ذا) فإنه بالألف فإقراره بالألف أنسب وهذا فرق بين تثنية المؤنث وتثنية المذكر"(١).

فمن ثم اختار ابن تيمية أن (هذان) و(هاتين) مبنيان للشبه بلفظ مفردهما، وأكّد في موضع آخر أن الألف في التثنية هي الألف في المفرد وأن الياء في التثنية هي الياء في المفرد: "ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرّقتْ بين الواحد والاثنين كما فرّقتْ بين الواحد والجمع نون (الذين)"(٢). وتابع ابن تيمية آراء من سبقه في هذه المسألة، منهم:

**١) الفراء**

قال الفراء: "وجدتُ الألف من (هَذَا) دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه"(٣).

**٢) ابن كيسان**

وقال القاضي إسماعيل لابن كيسان يومًا: "يا أبا الحسن، ما تقول في قراءة الجمهور إلا أبا عمرو: ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟" فأطرق ابن كيسان مليًّا، ثم قال: "نجعلها مبنيّة لا معربة، وقد استقام الأمر". قال له إسماعيل القاضي: "فما علة بنائها؟" قال ابن كيسان: "لأن الفرد منها (هذا) وهو مبنيّ، والجمع (هؤلاء) وهو مبنيّ، فيحتمل التثنية على الوجهين"، فعجب القاضي من سرعة جوابه وحدّة خاطره وبعيد غوصه"(٤).

**٣) الرازي**

وكذلك قال الرازي: "وذهب بعض أهل العلم إِلَى أن الإعراب يقتضي أن يقال: "إن هذان" قال: وذلك أن (هَذَا) اسم منهوك، ونُهْكهُ أنه عَلَى حرفين أحدهما حرف علة وهي الألف و(ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم فِي شيء، فلما ثُنّي احتيج إِلَى ألف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إِلَى حذف أحديهما فقالوا: إن حذَفنا الألف الأصلية بقي الاسم عَلَى حرف واحد، وإن أسقطنا ألِفَ التثنية كَانَ فِي النون منها عوض ودلالة عَلَى معنى التثنية، فحذفوا ألف التثنية. فلما كَانَتْ الألف الباقية هي ألف الاسم، واحتاجوا إِلَى إعراب التثنية لَمْ يغيروا الألف عن صورتها لأن الإعراب واختلافه فِي التثنية والجمع إنما يقع عَلَى الحرف الَّذِي هو علامة التثنية والجمع، فتركوها عَلَى حالها فِي النصب والخفض"(٥).

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٣

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٦

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤

(٤) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣: ٥٨

(٥) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص: ٢٦

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم هذه العلة لترجيح قراءة بين قراءات في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَساحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)، فاختلف القراء في قراءة تلك الآية على أربع قراءات:

١. ﴿إِنَّ هَذَانِ لَساحِرَانِ﴾ بتشديد النون في (إنّ) وثبوت الألف في (هذان)، وهذه قراءة جمهور القراء، منهم نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم.
٢. ﴿إِنْ هَذَانِ لَساحِرَانِ﴾ بتخفيف النون في (إنْ) وثبوت الألف في (هذان)، وهذه قراءة حفص عن عاصم.
٣. ﴿إِنْ هَذَانِّ لَساحِرَانِ﴾ بتخفيف النون في (إنْ) وثبوت الألف وتشديد النون في (هذانّ)[١]، وهذه قراءة ابن كثير.
٤. ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَساحِرَانِ﴾ بتشديد النون في (إنّ) وبالياء في (هذين)، وهذه قراءة أبي عمرو.

فعلّق ابن تيمية ورجّح قراءة جمهور القراء بأنها أصح لفظًا ومعنًى، وقال: وهذا يتبين بالكلام على ما قيل فيها. فإن منشأ الإشكال: أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء وفي حال الرفع بالألف وهذا متواتر من لغة العرب.... فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل (هذين) و(اللذَين) تجري هذا المجرى وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف ومن هنا نشأ الإشكال. وكان أبو عمرو إمامًا في العربية فقرأ بما يعرف من العربية: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَساحِرَانِ﴾. وقد ذكر أن له سلفًا في هذه القراءة وهو الظن به: أنه لا يقرأ إلا بما يرويه لا بمجرد ما يراه"[٢]. وقد روي عنه أنه قال: "إني لأستحي من الله أن أقرأ: (إِنَّ هَذَانِ)"، يعنون: بالرفع وتشديد (إِنَّ)، وكيف يجوز أن يعتقد بأحد من المسلمين أنه يستحيي من قراءة ما صح وتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن أبا عمرو وغيره من الأئمة كانوا ينشدون ويسمعون الأشعار المنحولة والغريبة، ولا يؤخذ ذلك عليهم[٣]. ولذلك لا يجيز الزجاج قراءته، وقال: "أما قراءة أبي عمرو فلا أجيزها. لأنها خلاف المصحف، وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلًا لم أجز مخالفته، لأن اتباعه سنة وما عليه أكثر القراء"[٤].

---

(١) التشديد فيها للفرق بين المبهم وغيره ليدل على غير المثنى الذي ليس بمبهم ولا تصح فيه الإضافة وتسقط نونه (ابن جني، علل التثنية، ص: ٨٥)، والزجاج يمنع زيادة النون في (هذان)، إنما زيادة النون في (ذانك) كما زيدت اللام في (ذلك)، وأما أسماء الإشارة للقريب فليس فيها أي زيادة (ما ينصرف ومالا ينصرف، ص: ١٠٧)

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٤٩–٢٥٠، والصواب أن هذه القراءة لها سلفًا من كبار الصحابة، فهي قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن رضي الله تعالى عنهم أجمعين، واحتج أبو عمرو وعيسى على ذلك (الرازي، مفاتيح الغيب، ٢٢: ٦٥)

(٣) مجير الدين، فتح الرحمن في تفسير القرآن، ٤: ٣٠٤

(٤) أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص: ٥٩١

**هـ) تشبيه الاستثناء بالشرط**

ذكر ابن تيمية أن الاستثناء مثل الشروط من حيث التعلق: "أن الاستثناء بـ(إلا) ونحوها متعلق بالأسماء؛ لا بالكلام. والاستثناء بحروف الجزاء متعلق بالكلام.... وذلك أن قوله: "وقفت على أولادي إلا زيدًا". الاستثناء فيه متعلق بأولادي (وهو الاسم). وقوله: "وقفت على أولادي إن كانوا فقراء". الشرط فيه متعلق بقوله: وقفت، وهو الكلام، وهو المعنى المركب. وكذلك قوله على أن يكونوا فقراء. حرف الاستعلاء معلق لمعنى الكلام، وهو وقفت. وهذا قاطع لمن تدبره"[١].

وكذلك ذكر وجه الاختلاف بينهما من حيث الترتيب، بأن الشرط مقدم لفظًا أو تقديرًا والاستثناء مؤخر: "وهذا خاصية الشرط؛ ولهذا فرّق من فرّق بين الشرط والاستثناء بأن الشرط منزلته التقدم على المشروط، فإذا أخر لفظًا كان كالمتصدر في الكلام، ولو تصدر في الكلام تعلقت به جميع الجمل، فكذلك إذا تأخر"[٢].

ومن النحاة الذين ذكروا تعلق الشرط بجوابه: المرادي، إنه قال: "فإذا قلت مثلًا: من يقم أقم معه، فقد دلت من على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى (إن) الشرطية"[٣]. وممن يقولون بتعلق المستثنى بالمستثنى منه خالد الأزهري، إنه قال: "ولم يصرح معه (أي المستثنى منه) بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبًا"[٤].

وأيضًا قد ذكر العلماء في أصول الفقه عن مساواة الاستثناء والشرط في أسلوب التخصيص، ومنهم:

**١) الخطيب البغدادي**

ذكر الخطيب أن التخصيص: "ضربان: متصل ومنفصل فأما المتصل: فهو: الاستثناء، والشرط، والتقييد بالصفة فأما الاستثناء: فلا يصح إلا أن يكون متصلًا بالمستثنى منه، وأما الشرط: فهو ما لا يصح المشروط إلا به"[٥].

**٢) الشيرازي**

قال الشيرازي: "والأدلة التي يجوز التخصيص بها ضربان: متصل ومنفصل فالمتصل هو الاستثناء والشرط والتقييد بالصفة"[٦].

---

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٣٢٢

(٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٣٢٢

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص: ٢١

(٤) الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ١: ٥٤٣

(٥) الخطيب، الفقيه والمتفقه، ١: ٣٠٨

(٦) الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، ص: ٣٢

**٣) ابن قدامة**

قال ابن قدامة: "كقوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق" و"إن جئتني أكرمتك" مقتضاه في اللغة: اختصاص الإكرام بالمجيء، فينزل منزلة التخصيص والاستثناء"[١].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة في بابٍ عنوانه: "مسألة واقف وقف وقفًا على أولاده ثم على أولاد أولاده"، وبين أن الوقف عند الفقهاء: "يرجع إلى لفظ الواقف في الإطلاق والتقييد. ولهذا لو كان أول الكلام مطلقًا أو عامًّا ووصله المتكلم بما يخصه أو يقيده كان الاعتبار بذلك التقييد والتخصيص، فإذا قال: "وقفت على أولادي"، كان عامًّا. فلو قال: الفقراء، أو العدول، أو الذكور. اختص الوقف بهم؛ وإن كان أول كلامه عامًّا".[٢] التخصيص بالاستثناء والشرط فبينهما وجه الشبه كما سبق ذكره.

## ١,٢. علة الفرق

### ١,٢,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال ابن فارس: "الفاء والراء والقاف أصل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين"[٣].

علة الفرق هي علة تتصل بقصد الإبانة، إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخيًا لدِقّة الدلالة[٤]، كتجرد خبر أفعال الشروع من (أن) وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء، فإن الشروع لا يجامع الاستقبال، لما بينهما من المنافاة، فإن الشروع حالي، ولا يجامع الرجاء[٥]. وكذلك ابن كيسان يفرق بين (لم) و(لما) لدقة الدلالة فيهما، إذ قال: "(لم) نفي ما مضى، ولا تدل على توقع الفعل الذي نُفي عنه، و(لما) نفي ما مضى، وفيها تراخي وقوع الفعل"[٦]. وتستخدم هذه العلة عند النحاة، ومنهم:

**١) ابن جني**

قال: "ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول"[٧].

---

(١) ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ٢: ١٠٠

(٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٢٩٢-٢٩٣

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤: ٤٩٣

(٤) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٨٤

(٥) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٦١

(٦) ابن كيسان، شرح معلقة عمرو بن كلثوم، ص: ٩٩

(٧) ابن جني، الخصائص، ١: ١٥١

**٢) ركن الدين**

قال: "اعلم أنهم زَادُوا بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ الماضي والأمر ألفا إذا كانت منفصلة نحو: جادوا، وسادوا، وزادوا، للفرق بينها وبين الواو الأصلية نحو: يدعو ويغزو، وبينها وبين واو العطف"[١].

**٣) ابن يعيش**

قال: "اعلم أن عدد المؤنّث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: "ثلاثُ نِسْوةٍ"، و"أربعُ جوارٍ"، و"عشرُ لَيالٍ"، وعددَ المذكّر بالهاء، نحو: "خمسة أبياتٍ"، و"سبعة دراهم"، و"عشرة دنانيرَ". وهذا عكس القاعدة؛ لأنّ القاعدة إثباتُ العلامة مع المؤنّث، وحذفُها مع المذكّر. وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكّر والمؤنّث"[٢].

### ١,٢,٢. علة الفرق عند ابن تيمية

**أ) نصب المثنى وجمع المذكر السالم وجرهما بالياء للتفريق بينهما**

ذكر ابن تيمية سبب اختيار الياء عَلَمي النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم: "ثم الألف صارت علم التثنية مطلقًا في المظهر والمضمر كما أن الواو علم لجمع المذكر، وجعل الياء علمي النصب والجر في المظهر من المثنى والمجموع.... وأما الجموع الظاهرة فالواو هي علم الجمع المذكر الصحيح كما أن الألف علم التثنية. ولهذا ينطق بها حيث لا إعراب[٣] لكن في حال النصب والخفض قلبتا ياءين لأجل الفرق"[٤].

والمقصود بالفرق هنا ليس الفرق من رفعهما وهو بالواو، ولكنه للتفريق بين المثنى والجمع في حالة النصب والجر، فهذا القول قد سبق ذكره في كتاب سيبويه في باب التثنية: "يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعًا لما الجَرُّ منه أولى"[٥]. وشرح السيرافي قول سيبويه: "ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع"، أي: "لو جعلوا النصب بالألف في التثنية –لأن الألف مأخوذ منها الفتحة– للزمهم أن يجعلوا النصب بالألف في الجمع فكانت تلتبس التثنية بالجمع"[٦].

---

(١) ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ٢: ١٠٢١

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٦

(٣) أي: في حالة المجرد من العوامل اللفظية وهو الرفع

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٣-٢٢٤

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ١٧

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١: ١٣٦-١٣٧

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

ذكر ابن تيمية هذه الحروف الثلاثة، أي الواو والألف والياء، لتفسير قوله تعالى: ﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ (البلد: ٩)، فقال: "وذكر سبحانه اللسان والشفتين لأنهما العُضوان الناطقان. فأما الهواء والحلق والنطع واللهوات والأسنان فمتصلة. حركة بعضها مرتبطة بحركة البعض بمنزلة غيرها من أجزاء الحنك. فأما اللسان والشفتان فمنفصلة. ثم الشفتان لما كانا النهاية حملا الحروف الجوامع: الباء والفاء والميم والواو"[١]. ثم ذكر كل وظائف حروف الشفتين: منها الواو، ووظيفتها للجمع وللإحاطة، فجعلت عَلمًا لجمع المذكر والياء لعَلمَي النصب والجر، فلماذا جعلت الياء علمي النصب والجر؟ قيل للفرق بين الجمع والمثنى.

### ب) بناء (هذان) وإعراب (اللذان) للفرق بينهما في اللفظ

ذكر ابن تيمية أن لـ(اللذَينِ) لغتان، منهم من يعاملها معاملة المعرب، فهي ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء. ومنهم من يعاملها معاملة المبني، فهي بالألف في الأحوال الثلاثة. أما (هذان) فهي بالألف لا غير. وهذا بسبب الفرق بينهما في عدد حروفها، فقال: "فقد يُفَرَّق بين اسم الإشارة والموصول بأن اسم الإشارة على حرفين، بخلاف الموصول، فإن الاسم هو (اللّذا) عدة حروف وبعده يزاد علم الجمع فتكسر الذال وتفتح النون (الّذِينَ)، وعلم التثنية فتفتح الذال وتكسر النون (اللّذَانِ).... لأن الاسم الصحيح إذا جُمع جمع التصحيح كسر آخره في النصب وفي الجر وفتحت نونه وإذا ثني فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة. وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الألف وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن: تارة يجعل كـ(اللَّذان) وتارة يجعل كـ(اللذَيْنِ)" [٢]. فمن قوله يبدو أنه يُشبِّهُ اسم الإشارة (ذا) بالحروف في الوضع وهو كأن يكون الاسم موضوعًا على حرفين، لأن الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد كـ(باء الجر) و(لامه) أو على حرفين ثانيهما لين كـ(لا) و(ما) النافيتين، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا[٣].

والذي ذهب إليه ابن تيمية يخالف به بعض النحاة بأن الأسماء الموصولة جميعها مبنية، ومنهم ابن القبيصي، إذ قال: "والأسماء الموصولات جميعها مبنية، وهي (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما"[٤]. ومنهم من يرى أن (هذان) معربة، مثل الزجاج، لأن الألف فيها للتثنية فحُذفت ألف (هذا) لالتقاء الساكنين، لو لم تُحذَف لقيل: (هذوان/هذيان)، وقال الزجاج: "والتثنية دليلها دليل الإعراب، فلا يجوز أن يبطل إعرابها فيبطل دليلها"[٥].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٢

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٢

(٣) محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق على شرح ابن عقيل، ١: ٣١

(٤) القبيصي، الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، ص: ١٢٨

(٥) الزجاج، ما ينصرف ومالا ينصرف، ص: ١٠٧، ١١٢

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

هذه العلة تُستخدَم لإجابة الاعتراض في مجيء (اللذان) بغير الألف في الآية: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: ٢٩) ولم يقل: "اللَّذَانِ أَضَلَّانَا" كما قيل في (الَّذِيْنَ) إنه بالياء في الأحوال الثلاثة. فقوّم ابن تيمية أن كونه في إعرابه لغتان، جاء بهما القرآن: تارة يجعل كـ(اللَّذَانِ) وتارة يجعل كـ(اللَّذَيْنِ)[١].

## ١,٣. علة النظير

### ١,٣,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

النظير لغةً هو المِثل، وقال الليث: "فلان نظيرك أي مثلك لأنه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء"[٢].

أما في الاصطلاح، إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى التعليل بالنظير، مثلًا في الصرف: ما وزن "عِزوِيْت"؟[٣] قال ابن جني: "لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير فمنعت من أن يكون "فِعْوِيْل" لما لم تجد له نظيرًا وحملته على "فِعْلِيْت" لوجود النظير وهو عِفْرِيْت ونِفْرِيْت"[٤]. أما إذا دل عليه الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وأما في النحو فمثل حمل أفعال المقاربة على الأفعال الناقصة لكونها نظيرتها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط، وكحمل (سراويل) المفرد الأعجمي على نظيره وموازنه في الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع في المنع من الصرف[٥]، وهذه العلة تقابل علة النقيض.

والنحاة قد استخدموا هذه العلة لتقوية الحكم النحوي، منهم:

**١) ابن شقير**

قال "إن الْجَزْم فِي الْأَفْعَال نَظِير الْجَرّ فِي الْأَسْمَاء وَمن ثمَّ إِذا حُرِّك المجزوم وَالْمَوْقُوف حُرِّك إِلَى الْكسر"[٦].

**٢) ابن السراج**

قال: "إن العطف نظير التثنية والجمع ألا ترى أن معنى قولك: قامَ الزيدانِ، إنما هو: قامَ زيدٌ وزيدٌ"[٧].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٢

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٤: ٢٦٦

(٣) عِزْوِيْتُ بوزن عِفْرِيْت: اسم بلد، وقيل: اسم الداهية، وقيل: هو القصير (ياقوت، معجم البلدان، ٤: ١١٩)

(٤) ابن جني، الخصائص، ١: ١٩٨

(٥) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٦٢

(٦) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٢٤٧

(٧) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٦٤

**٣) ابن الوراق**

قال: "فَوَجَبَ أَن يحمل (حبذا) على حكم الاسمية، لوُجُود النظير فِي الْأَسْمَاء، وَلم يجز حملهَا على الْفِعْل لعدم النظير"[١].

## ١،٣،٢. علة النظير عند ابن تيمية

**أ) بناء الإشارة والموصول المثنى نظير الضمير المثنى**

قال ابن تيمية: "إن المضمرات من هذا الجنس، والمرفوع والمنصوب لهما ضمير متصل ومنفصل، بخلاف المجرور فإنه ليس له إلا متصل، لأن المجرور لا يكون إلا بحرف أو مضاف لا يُقدَّم على عامله فلا ينفصل عنه. فالضمير المتصل في الواحد الكافُ من: أكرمتك ومررت بك، وفي الجمع: أكرمتكم ومررت بكم، وفي التثنية زيدت الألف في النصب والجر فيقال: أكرمتكما ومررت بكما. كما نقول في الرفع ففي الواحد والجمع: فعلتَ وفعلتم، وفي التثنية: فعلتما بالألف وحدها زيدت علمًا على التثنية في حال الرفع والنصب والجر، كما زيدت في المنفصل في قوله: إياكما وأنتما. فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد، لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره. كما فعلوا ذلك في الأسماء المعربة[٢] وأن ذلك في المثنى أبلغ منه في لفظ الواحد والجمع، إذ كانوا في الضمائر يفرقون بين ضمير المنصوب والمجرور وبين ضمير المرفوع في الواحد والجمع[٣] ولا يفرقون في المثنى. وفي لفظ الإشارة والموصول، ولا يفرقون بين الواحد والجمع وبين المرفوع وغيره ففي المثنى بطريق الأَولى"[٤].

انفرد ابن تيمية بهذه العلة عن جماعة النحاة، فلم يجد الباحث أحدًا من النحاة ناظر (هذان) بـ(هما) أو(أنتما) في بنائها، لكن منهم من شبّهها بمفردها (هذا) وجمعها (هؤلاء) أو بالأسماء الموصولة أو الإتباع بحركة قبلها. كما فعله الفراء في كتابه معاني القرآن: "وَذَلِكَ، وإن كَانَ قليلًا، أقيس لأن العرب قالوا: مسلمُوْن فجعلوا الواو تابعة للضمة، لأن الواو لا تُعرب، ثُمَّ قالوا: "رأيت المسلمِيْن"، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلانِ فِي كل حَالٍ.... والوجهُ الآخر أن تَقُول: وجدت الألف من (هَذَا) دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدت عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال، كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع، فقالوا: (الَّذِينَ) فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه"[٥].

---

(١) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٢٩٧

(٢) هذا ما ذكره ابن تيمية بلغة بنِي كِنَانَةَ ولُغَة خثعم وبَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْب وَقُرَيْش، يقولون: ضربت الزيدان ومررت بالزيدان كما تقول: جاءني الزيدان (مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٠)

(٣) المكتوب: المثنى، ولعل الصواب: والجمع

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠-٢٦١

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤

وكذلك قال ابن كيسان في كتابه معاني القرآن وإعرابه، إذ سأله أبو جعفر النحاس عن الآية ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)، فقال: "إن شئتَ أجبتُك بجواب النحويين، وإن شئتَ أجبتُك بقولي؟" فقال النحاس: "بقولك" فقال ابن كيسان: "سألني إسماعيل بن إسحاق عنها، فقلتُ: القول عندي أنه لما كان يقال: (هذا) في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة، وكانت التثنية يجب ألا يُغَيَّر لها الواحد أُجريت التثنية مُجرى الواحد"[١].

أما ابن جني فعنده رأي آخر وهو: لا يثنى الاسم إلا بعد أن يُخلَع عنه التعريف، ولذلك يجوز دخول (ال) عليه، مثل: زيد والزيدان. فإذا صح ذلك أنه لا يثنى إلا ما يجوز تنكيره، وبالعكس: ما لا يجوز تنكيره لا تصح تثنيته، فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من المعارف التي لا يجوز أن تُنَكَّر قط، إذن لا يجوز أن تُثنى[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لترجيح القراءة بين القراءات في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَساحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)، وقد سبق ذكر الهدف بالتفصيل في علة التشبيه بين (هذانّ) بمفردها (ذا)، صفحة (٦٨).

## ١,٤. علة الضعف

### ١,٤,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

ذكر العسكري: "أَن الضُّعْف بِالضَّمِّ يكون فِي الْجَسَد خَاصَّة وَهُوَ من قَوْله تَعَالَى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ ضُعْفٍ﴾ (الروم: ٥٤)[٣]، والضَّعف بِالْفَتْح يكون فِي الْجَسَد والرأي وَالْعقل، يُقَال: فِي رأيهِ ضَعف، وَلَا يُقَال: فِيهِ ضُعف، كَمَا يُقَال: فِي جِسْمه ضُعف وَضَعف"[٤]. والضعف في العلة النحوية يتعلق بالعوامل كما ذكره بعض النحاة، منهم:

**١) السيرافي**

قال السيرافي: "وقد علمنا أن العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، والابتداء والمبتدأ ليس بأقوى من إنّ وأخواتها، وأخبارها لا تتقدم عليها وإنما جاز تقديم خبر المبتدأ لأنّ فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ"[٥].

---

(١) ابن كيسان، معاني القرآن وإعرابه، ص: ٤١٠-٤١١

(٢) ابن جني، علل التثنية، ص: ٧٤-٧٥

(٣) قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر والكسائى بِضَم الضَّاد فِيهِنَّ كُلهنَّ (مجاهد، السبعة في القراءات، ص: ٥٠٨)

(٤) العسكري، الفروق اللغوية، ١: ١١٦

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٥٧

**٢) ابن الوراق**

وقال ابن الوراق: "إِنَّمَا لم يجز إِضْمَار (أَن) فِي كل مَوضِع، لِأَنَّهُ عَامل ضَعِيف، وَلَيْسَ من شَرط الْعَامِل الضَّعِيف أَن يعْمل مضمرًا"[١].

**٣) العكبري**

وقال العكبري: "وعامل الرفع في الأسماء قوي وهو اللفظي وضعيف وهو المعنوي فحمل الفعل في الرفع على العامل الضعيف فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[٢].

واستخدم النحاة هذه العلة في مواضع كثيرة، منهم:

**١) السيرافي**

قال: "لا تقول: "عبدَ الله ما أحسنَ"، ولا "ما عبدَ الله أحسنَ" كما تقول: "عمرًا زيد أكرم"، و"زيد عمرًا أكرم" لضعف فعل التعجب، إذا فصلت بين فعل التعجب وبين المتعجب منه"[٣].

**٢) ابن جني**

قال: "ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها، والوصول إليها، وذلك نحو: عجبت ومررت وذهبت، لو قلت: عجبت زيدًا، ومررت جعفرًا، وذهبت محمدًا، ولم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء"[٤].

**٣) الرضي**

قال: "يجوز إلغاء (لا) التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار"[٥].

## ١,٤,٢. علة الضعف عند ابن تيمية

### أ) دخول حرف الجر على الفعل المتعدي إذا ضعف عمله

قال ابن تيمية: "اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله، إما بتأخيره أو بكونه اسم فاعل أو مصدرًا، أو باجتماعهما، فيقال: فلان يعبد الله ويخافه ويتقيه، ثم إذا ذكر باسم الفاعل قيل: هو عابد لربه متق لربه، خائف لربه، وكذلك تقول فلان يَرْهَب الله، ثم تقول: هو راهب لربه، وإذا ذكرت الفعل وأخرته، تقوية باللام"[٦].

فاتفق ابن تيمية مع جمهور العلماء في هذه المسألة، ومن النحاة من ذهب إلى هذا المذهب:

---

(١) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٩٦

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٦٩

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٣٥٧

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ١٣٥

(٥) الرضي، شرح الكافية، ٢: ١٦٩

(٦) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٢٨

**١) ابن جني**

قال ابن جني: "لو قلت: عجبت زيدًا، ومررت جعفرًا، وذهبت محمدًا، ولم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال"، وقد سبق قوله[١].

**٢) ابن السراج**

قال ابن السراج بقوله: "لم يجز أن تقول: هُوَ وجهًا حَسَنٌ، ولا هُوَ حَسَب الأبِ كريمٌ، وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أَبعدُ لهُ من العمل والتقديم"[٢].

**٣) ابن يعيش**

وكذلك قال ابن يعيش: "وفعلٌ ضعُف عن تجاوُز الفاعل إلى المفعول، فاحتاج إلى ما يستعين به على تناوُله والوصول إليه، وذلك نحوُ: "مررت"، و"عجبت"، و"ذهبت". لو قُلْتَ: "عجبت زيدًا"، و"مررت جعفرًا"، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العُرْف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء. فلمّا ضعُفت، اقتضى القياسُ تقويتَها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل، فرفدوها بالحروف، وجعلوها موصِلةً لها إليها، فقالوا: "مررت بزيد"، و"عجبت من خالد"، و"ذهبت إلى محمّد"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

أراد ابن تيمية بهذه العلة أن يرد فكرة المرجئة حيث يتكلمون في مسمى الإيمان بطرق ابتدعوها، مثل أن يقولوا: الإيمان هو التصديق في اللغة، ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب فقط، فالأعمال ليست من التصديق، ثم عمدتهم في أن الإيمان هو التصديق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ (يوسف: ١٧) أي: بمصدِّق لنا.

فقال ابن تيمية في ردهم: "فمن الذي قال: إن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق، وهبْ أن المعنى يصح إذا استعمل في هذا الموضع، فلم قلت: إنه يوجب الترادف؟ ولو قلت: ما أنت بمسلم لنا، ما أنت بمؤمن لنا، صح المعنى، لكن لم قلت: إن هذا هو المراد بلفظ مؤمن؟ وإذا قال الله: ﴿أَقيمُوا الصَّلاةَ﴾، ولو قال القائل: أتموا الصلاة، ولازموا الصلاة، التزموا الصلاة، افعلوا الصلاة، كان المعنى صحيحًا، لكن لا يدل هذا على معنى: أقيموا، فكون اللفظ يرادف اللفظ، يراد دلالته على ذلك"[٤]. ثم ذكر وجوه الاختلاف بين الإيمان والتصديق، أحدها من وجه اللفظ: أن التصديق يتعدى المفعول بنفسه وأما الإيمان فيفتقر إلى حرف الجر (اللام) فقال: "أن يقال للمخبر إذا صدقته: صدقه، ولا يقال: آمنه وآمن به. بل يقال: آمن له، كما قال: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ (العنكبوت: ٢٦)، وقال: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ (يونس: ٨٣)، وقال فرعون: ﴿آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾ (طه: ٧١)،

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ١٣٥

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٢٢٩

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٥١٤

(٤) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٧٧

وقالوا لنوح: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ (الشعراء: ١١١)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: ٦١)، ﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ (المؤمنون: ٤٧)، وقال: ﴿وَإِنْ لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ (الدخان: ٢١).

فإن قيل: فقد يقال: ما أنت بمصدق لنا.... فيقول القائل: ما أنت بمصدق لنا، أدخل فيه اللام، لكونه اسم فاعل، وإلا فإنما يقال: صدقته، لا يقال: صدقت له، ولو ذكروا الفعل، لقالوا: ما صدقتنا، وهذا بخلاف لفظ الإيمان، فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائمًا، لا يقال: آمنته قط، وإنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق، مع أن بينهما فرقًا"[١].

**ب) جواز إلغاء (ظن وأخواتها) إذا ضعف عملها**

قال ابن تيمية: "فإنهم يقولون: زيد منطلق وزيدًا منطلقًا ظننت، ولهذا عند التقديم يجب الإعمال وفي التوسط يجوز الإلغاء وفي التأخر يحسن مع جواز الإعمال. فإنه إذا قدم المفعول ضعف العمل. ولهذا يقوونه بدخول حرف الجر، كما يقوونه في اسم الفاعل لكونه أضعف من الفعل كقوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: ٤٣)، وقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ﴾ (الشعراء: ٥٥)"[٢].

وقوله متوافق مع أكثر النحاة، منهم ابن الوراق بقوله: "فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ إلغاؤها إِذا توسطت بَين المفعولين أَو تَأَخَّرت؟ قيل لَهُ: لِأَنَّك إِذا ابتدأت بِالِاسْمِ، فقد حصل على لفظ الْيَقِين، كَانَت هَذِه الْأَفْعَال ضَعِيفَة فِي الْعَمَل"[٣]. وأبو البركات الأنباري بقوله: "وأما إذا توسطت (ظن) أو تأخرت، فإنما جاز إلغاؤها؛ لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل"[٤]. والعكبري بقوله: "وإذا توسطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء وإنما كان كذلك لأنها ضعيفة لما ذكرنا من قبل وقد ازدادت ضعفًا بالتأخير، ألا ترى أن الفعل الذي لا يلغى إذا تأخر حسن دخول اللام على مفعوله كقولك (لزيد ضربت) ولا يحسن (ضربت لزيد) فقد ازداد ضعفها بالتأخير"[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

دفع ابن تيمية رأي ابن عقيل[٦] بهذه العلة، أنه قال: "ومن أدلتنا قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٥) وإذا ثبت أنه عربي فلغة العرب مشتملة على الاستعارة والمجاز وهي بعض طرق البيان والفصاحة

---

(١) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٧٧-٢٧٨

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٩٠

(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٢٨٧

(٤) الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٣٠

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٢٤٩-٢٥٠

(٦) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري (ت: ٥١٣ هـ) صاحب كتاب الواضح في أصول الفقه.

فلو أخل بذلك لما تمت أقسام الكلام وفصاحته على التمام والكمال"[١]. فقال ابن تيمية: "وأما قوله: إن القرآن نزل بلغة العرب: فحق بل بلسان قريش كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: ٤) وقال عمر وعثمان: إن هذا القرآن نزل بلغة هذا الحي من قريش وحينئذ فمن قال: إن الألفاظ التي فيه ليست مجازًا ونظيرها من كلام العرب مجاز فقد تناقض. لكن الأصحاب الذين قالوا: ليس في القرآن مجاز لم يعرف عنهم أنهم اعترفوا بأن في لغة العرب مجازًا، فلا يلزمهم التناقض"[٢]. وهذا لأنه يَنفي وجود المجاز في القرآن الكريم وفي كلام العرب وإنما يسمي مجازًا ما خرج عن ميزان العدل مثل ما يوجد في كلام الشعراء من المبالغة في المدح والهجو والمراثي والحماسة.

وقيل: "الكلام جملتان: اسمية وفعلية. والاسمية أصلها المبتدأ والخبر، فيلزم إذا وصف المبتدأ والخبر أو استثني منه أو قيد بحال كان مجازًا. ويلزمه إذا دخل عليه كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وأخواتها فغيرت معناه وإعرابه أن يصير مجازًا. فإن دخول القيد عليه تارة يكون في أول الكلام، وتارة في وسطه، وتارة في آخره لا سيما باب ظننت"[٣]. ثم يبين عمل ظن وأخواتها كما مر.

## ١,٥. علة القوة

### ١,٥,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

علة القوة تقابل علة الضعف، قيل في المعاجم: القوة نقيض الضعف[٤]، كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ (الروم: ٥٤).

وعلة القوة تتعلق بالعوامل في النحو كما تقدم في علة الضعف، فقال الزجاج: "(كان) لقوتها وأنها عبارة عن الأفعال لم تغيرها (إنْ) الجزاء الخَفِيفَةُ"[٥]. وقال ابن الوراق: "أَن (أَنْ) هِيَ الأَصْل لهَذِهِ الْحُرُوف فِي الْعَمَل لما ذَكَرْنَاهُ، فَوَجَبَ أَن يكون الْمُضمر (أَنْ) لقوتها فِي بَابهَا"[٦]. وقال أبو البركات الأنباري: "(إنَّ) لا تركَّب مع اسمها لقوتها، و(لا) تركب مع اسمها لضعفها"[٧].

واستخدم بعض النحاة علة القوة لإثبات الحكم، منهم:

---

(١) انظر: ابن عقيل، الواضح في أصول الفقه، ٤: ٣٤

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٨٢

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٩٠

(٤) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٤: ٩٨، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٦: ٤٥٩، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٨: ٥٦٦٤

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ١٠٤

(٦) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٩٥

(٧) الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٨٥

**١) السيرافي**

قال: "قولك: "إياهما ظنّا منطلقين" جائز، كما يجوز: "ظننتني منطلقا"، وإن كان "إياهما" ضميرًا منفصلًا، لأن الضمير المنفصل أقوى من الضمير المتصل في تعدي الفعل إليه"(١).

**٢) ابن جني**

قال: "ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار –وهو أقوى من الجازم، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال– لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه"(٢).

**٣) ابن يعيش**

قال: "وَلا يمتنع منه ما كان مذكّرًا يعقل من الواو والنون، نحوُ: "حَسَنُونَ"، و"عَزَبُونَ"، ومن الألف والتاء للمؤنث، كقولهم: "حَسَنَةٌ"، و"حَسَناتٌ"، و"سَبَطَةٌ"، و"سَبَطاتٌ"، و"بَطَلَةٌ"، و"بَطَلاتٌ". وربّما كسّروه على "فِعَالٍ". قالوا: "حَسَنٌ"، و"حِسانٌ"، و"سَبَطٌ"، و"سِباطٌ". وقالوا: "صنَعٌ"، و"صَنَعُونَ" للحاذقِ الصَّنْعة، وقالوا: "رَجَلُ الشَّعْر، ورَجَلُونَ" لمن رَجِلَ شَعْرُه، ولم يُكسِّروهما. استُغني عن تكسيرهما بجمع السلامة، وذلك لقوّة الجمع السالم في الصفة"(٣).

## ١,٥,٢. علة القوة عند ابن تيمية

### أ) اختيار الواو علم الجمع لقوتها

قال ابن تيمية: "فإن المفرد قبل المركب ثم الألف صارت علم التثنية مطلقًا في المظهر والمضمر كما أن الواو علم لجمع المذكر وجعل الياء علمي النصب والجر في المظهر من المثنى والمجموع؛ لأن المظهر قبل المضمر وأقوى منه فكانت أحق أن تكون فيه من الألف فحين ما كان أقوى كانت الواو وحين ما كان أوسط كان الياء. وأما الجموع الظاهرة فالواو هي علم الجمع المذكر الصحيح كما أن الألف علم التثنية؛ ولهذا ينطق بها حيث لا إعراب لكن في حال النصب والخفض قلبتا ياءين لأجل الفرق وذلك لأن الأسماء الظاهرة لها الغيبة دون الخطاب في جميع العربية وذلك لأن الواو أقوى حروف العلة والضمة بعضها وهي أقوى الحركات لما فيها من الجمع وكونها آخرا فجعلت للجمع والألف أخف حروف العلة فجعلت للاثنين لأن الياء كانت قد صارت للمؤنث في المفرد المرفوع الذي هو الأصل"(٤). وفي قوة الواو ذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه النحويون، منهم:

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٤٣٣-٤٣٤

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٩٠

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٢٥٢

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٣-٢٢٤

**١) أبو علي الفارسي**

ذكر ابن جني قول شيخه: "قَالَ أَبُو عَليّ وَلما كَانَ الْجمع أقوى من التَّثْنِيَة لِأَنَّهُ يَقع على أعداد مُخْتَلفَة وَكَانَ ذَلِك أَعم تَصرفًا من التَّثْنِيَة الَّتِي تقع لضرب وَاحِد من الْعدَد لَا تجاوزه وَهُوَ اثْنَان جعلُوا الْوَاو الَّتِي هِيَ أقوى من الْألف فِي الْجمع الَّذِي هُوَ أقوى من التَّثْنِيَة"(١).

**٢) العكبري**

قال العكبري: "وَإِنَّمَا جعلت الْوَاو للْجمع لقوَّتها وخروجها من عضوين وأَنَّها دلَّت على الْجمع فِي الْإِضْمَار نَحْو (قَامُوا) وأنَّ مَعْنَاهَا فِي الْعَطف الْجمع وخُصَّ بهَا الرّفْع لأنَّها من جنس الضَّمة وأمَّا (الْيَاء) فخُصَّ بهَا الجرَّ ولأنَّها من جنس الكسرة وأمَّا (الْألف) فَجعلت فِي التَّثْنِيَة لأربعة أوجه أَحدهَا أنَّ الْجمع خُصَّ بِالْوَاو وَالْيَاء لِمَعْنى يَقْتَضِيهِ فَلم يبْق للألف غير التَّثْنِيَة"(٢).

**٣) ابن يعيش**

قال ابن يعيش: "أن الفاعل إنّما اختُصّ بالرفع لقُوّته، والمفعول بالنصب لضعْفه.... والضمّةُ أقوى من الفتحة، لأنّ الضمّة من الواو، والفتحة من الألف، والواوُ أقوى من الألف، لأنّها أضْيَقُ مَخْرَجًا"(٣).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة أثناء حديثه في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ۞وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ۞وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد: ٨-١٠)، وذكر سبحانه اللسان والشفتين لأنهما العضوان الناطقان، والشفتان محل الحروف الجوامع ومنها الواو، فقال: "وأما الميم والواو فلهما الجمع والإحاطة.... وأما الواو فلها جموع الضمائر الغائبة في مثل "قالوا" ونحوها وأما المتصلة مثل "إياكم وهم" فعلى اللغتين فلما صارت الواو تمام المضمر المرفوع المنفصل والياء تمام المؤنث: صارت للمؤنث مطلقًا في جميع أحواله؛ لأنه تلو المذكر والمفرد مذكره ومؤنثه قبل المثنى والمجموع"(٤).

واختتم ابن تيمية بقوله: "وثني العينين والشفتين لأن العينين هما ربيئة القلب وليس من الأعضاء أشد ارتباطًا بالقلب من العينين؛ ولهذا جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ (الأنعام: ١١٠) ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ (النور: ٣٧) ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ (الأحزاب: ١٠) ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ۞أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ﴾ (النازعات: ٨-٩) ولأن كليهما له النظر؛ فنظر القلب الظاهر بالعينين والباطن به وحده وكذلك اللسان هو الذكر والشفتان أنثاه"(٥).

---

(١) ابن جني، علل التثنية، ص: ٧٢

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٩٩

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠١

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢١-٢٢٣

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٥

**ب) اختيار الميم في (اللهم) لجامع القوة**

قال ابن تيمية: "وجاءت الميم في مثل (اللهم) إشعار بجميع الأسماء؛ وذلك لأن حرف الشفة لما كان جامعًا للقوة من مبدأ مخارج الحروف إلى منتهاها بمنزلة الخاتم الآخر الذي حوى ما في المتقدم وزيادة كان جامعًا لقَوِيِّ الحروف فجعل جامعًا للأسماء مظهرها ومضمرها وجامعًا بين المفردات والجمل"(١).

واختلف البصريون والكوفيون في حقيقة الميم المشددة في (اللهم). ذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء(٢). وذهب الكوفيون إلى أن الأصل فيه "يا الله أمَّنا بخير" إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفة"(٣). والهدف في استخدام هذه العلة عند ابن تيمية مثل الهدف في اختيار الواو علَمًا للجمع لقوتها، صفحة (٨٢).

## ١,٦. علة التقييد

### ١,٦,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال ابن دريد: "والقيد: مَعْرُوف قيَّدت الْإِنْسَان وغيرَه تقييدًا. وَذكر بعض أهل اللُّغَة أَن أصل التَّقْيِيد حَبْسُكَ الشيءَ عَن الْحَرَكَة، فَلذَلِك قَالُوا: قيّدتُ الْعلم بِالْكتاب تقييدًا، إِذا حفظته، وقيَّدتُ الكتابَ بالشَّكل"(٤). التقييد والإطلاق في علم البلاغة وصفان للحكم، قال أحمد بن إبراهيم الهاشمي: "إذا اقتصر في الجملة على ذكر جُزأيها (المسند إليه والمسند) فالحكم مطلق.... وإذا زيدَ عليهما شيء ممّا يتعلق بهما أو بأحدهما، فالحكم مقيد وذلك حيث يُراد زيادة الفائدة وتقويتها عند السامع، لما هو معروف من أن الحكم كلما كثرت قيوده ازداد إيضاحًا وتخصيصًا، فتكون فائدته أتمّ وأكمل"(٥).

وهكذا مفهوم التقييد والإطلاق في الجملة الاسمية عند النحاة، فكل جملة اسمية دخلت عليها النواسخ فهي جملة مقيدة، قال عنها الصبان: "فإذا قلت: كان زيد قائمًا أو ليس قائمًا فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام. وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل.... المسند في باب

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٤

(٢) قال ابن شقير: "وَمعنى (اللَّهُمَّ) أَرَادوا أَنهم أَن يَقُولُوا يَا الله فثقل عَلَيْهِم فَجعلُوا مَكَان حرف النداء الْمِيم وَجعلُوا الْمِيم من حُرُوف النداء فَقَالُوا (اللَّهُمَّ) لِأَن الْمِيم من حُرُوف الزَّوَائِد أَيْضًا فأسقطوا (يَا) وَهُوَ حرف النداء وَجعلُوا ميمًا زَائِدَة فِي آخر الْكَلِمَة لِأَن الْمِيم من حُرُوف الزَّوَائِد كَأَنَّك تُرِيدُ (يَا أللهُ)". (الجمل في النحو، ص: ١٣٦)

وقال سيبويه: "وقولهم (اللّهُم)، حذفوا (يا) وألحقوا الميمَ عوضًا". (الكتاب، ١: ٢٥)

(٣) قال الفراء: "ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت. فالرفعة التي فِي الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها". (معاني القرآن، ١: ٢٠٣)، وانظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٧٩

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ٦٧٨

(٥) الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ١: ١٤١

كان هو الخبر وكان قيد له"[١]. وبيّن الحازمي أن قولهم: "كان زيد قائمًا" أفادت اتصاف زيد بمضمون الخبر وهو القيام في الزمن الماضي، أما "زيد قائم" فلا تدل على زمن، فإذا أدخلت (كان) حينئذ قيدت قيام زيد في الزمن الماضي"[٢]. ومن النحاة الذين يستخدمون علة التقييد:

**١) ابن الصائغ**

قال: "والمفاعيل خمسةٌ. لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فِعْلٍ به صار فاعلًا. وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره وهو المفعول به، وهو مقيّدٌ بالباء، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقْتٍ وَمَكَانٍ وهو المفعول فيه، ولا بُدّ لذلك الفاعل من غَرَض فَعَلَ الفِعْلَ لأجله وهو المفعول له، ويحتمل مصاحبًا لِمَا يقتضيه الحال وهو المفعول مَعَه. فكلٌّ منها مُقَيَّدٌ بشيء"[٣].

**٢) خالد الأزهري**

رأى أن النعت سِيق لتقييد المنعوت، مثل: رأيت رجلًا راكبًا، قال: "فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم، لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض"[٤].

### ١,٦,٢. علة التقييد عند ابن تيمية

#### أ) تقييد الجملة الاسمية باللفظ أو بالمعنى

قال ابن تيمية: "أن اللفظ لا يُستعمل قط مطلقًا، لا يكون إلا مقيدًا. فإنه إنما تقيد بعد العقد والتركيب إما في جملة اسمية أو فعلية من متكلم معروف قد عرفت عاداته بخطابه. وهذه قيود يتبين المراد بها. وأن تجريده عن القيود الخاصة قيد. ولهذا يقال: للأمر صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردها على كونه أمرًا، وللعموم صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردها على كونه عامًّا، فنفس التكلم باللفظ مجردًا قيد.

ولهذا يشترط في دلالته الإمساك عن قيود خاصة، فالإمساك عن القيود الخاصة قيد. كما أن الاسم الذي يتكلم به لقصد الإسناد إليه مع تجريده عن العوامل اللفظية فيه، هو المبتدأ الذي يُرفع. وسر ذلك تجريده عن العوامل اللفظية فهذا التجريد قيد في رفعه. كما أن تقييده بلفظ مثل: (كان) و(إن) و(ظننت)، يوجب له حكمًا آخر. ولهذا كان المتكلم بالكلام له حالان: تارة يسكت ويقطع الكلام ويكون مراده معنى، وتارة يصل ذلك الكلام بكلام آخر بغير المعنى الذي كان يدل عليه اللفظ الأول. إذا جرد فيكون اللفظ الأول له حالان: حال يقرنه المتكلم بالسكوت والإمساك وترك الصلة، وحال يقرنه بزيادة لفظ آخر.

---

(١) الصبان، حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١: ٣٤٦

(٢) الحازمي، الشرح المختصر على نظم الآجرومية، ٧: ٥

(٣) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ١: ٣٤٧

(٤) الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ١: ٥٧٠

ومن عادة المتكلم أنه إذا أمسك أراد معنى آخر، وإذا وصل أراد معنى آخر وفي كلا الحالين قد تبين مراده وقرن لفظه بما يبين مراده. ومعلوم أن اللفظ دلالة على المعنى، والدلالات تارة تكون وجودية وتارة تكون عدمية.... فكما أن حروف الهجاء إذا كتبوها يعلمون بعضها بنقطة وبعضها بعدم نقطة، كالجيم والحاء والخاء فتلك علامتها نقطة من أسفل والخاء علامتها نقطة من فوق والحاء علامتها عدم النقطة. وكذلك الراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء. وكذلك يقال في حروف المعاني: علامتها عدم علامات الأسماء والأفعال"[(١)]. فرأى ابن تيمية أن تقييد الكلمة أو الجملة بالعوامل اللفظية هو القيد وكذلك تجريده عنها يسمى قيدًا، كما أن عدم العلامات يسمى علامة، فلا يكون لفظ إلا مقيدًا.

ولعل ابن تيمية ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، حيث قالوا: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات. فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغْتَ أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تَرْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر، فكذلك ههنا"[(٢)]. وبيّن السيرافي بتعبيرٍ أكثر وضوحًا أن التعرية من العلامة هي علامة: "وهذه التعرية عاملة فيه؛ لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدّالة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن، كثوبين أبيضين متشابهين لرجلين إذا يعلم أحدهما على ثوبه وترك الآخر العلامة، كان تعريته من العلامة علامة له"[(٣)]. أما الجرجاني فيرى أن العامل المعنوي ليس داخلًا على المبتدأ فقط بل على الخبر والفعل المضارع أيضًا[(٤)]. وأشار ابن كيسان إلى أن المبتدأ مرفوع بخبره إذا كان الخبر مقدمًا لأنه في تأويل الفعل، إلا إذا كان المبتدأ مقدمًا فهو مرفوع بالابتداء[(٥)].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

هذه العلة استخدمها ابن تيمية للرد على من رأى أن الألفاظ قد تغيرت دلالتها بالإطلاق والتقييد، ومنهم أبو الحسن الآمدي من الأشاعرة، حيث فسّر قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٧) في كتابه (أبكار الأفكار) فقال الآمدي: "ومن المشبهة من أثبت الوجه بمعنى الجارحة.... فلفظ الوجه في الآية لا دلالة له على الوجه بهذا المعنى لغةً لا حقيقةً ولا مجازًا، فإنه لم يكن مفهومًا لأهل اللغة حتى يقال: إنهم وضعوا لفظ الوجه بإزائه، وما لا يكون مفهومًا لهم، لا يكون موضوعًا لألفاظهم، فلم يبق إلا أن يكون محمولًا على مقتضاه

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤١٤

(٢) الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٩

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٥٦-٤٥٧

(٤) الجرجاني، العوامل المائة، ص: ٨٢

(٥) ابن كيسان، الموفقى في النحو، ص: ١٢٣

لغة"[١]. وقد ذكر ابن تيمية اسمه صراحة في مجموع الفتاوى: "هذا كلام أبي الحسن الآمدي في كتابه الكبير، وهو أجل كتب المتأخرين الناصرين لهذا الفرق"[٢].

فرد عليه ابن تيمية بعدة حجج، منها: "فهذه الألفاظ كقولهم: ظهر الطريق، وجناح السفر، ونحوها، إن لم يثبتوا أنها وضعت لمعنى ثم استعملت في غيره لم يثبت أنها مجاز وهذا مما لا سبيل لأحد إليه. فإنه لا يمكن أحدًا أن ينقل عن العرب أنها وضعت هذه الألفاظ لغير هذه المعاني المستعملة فيها. فإن قالوا: قد قالوا جناح الطائر وظهر الإنسان وتكلموا بلفظ الظهر والجناح وأرادوا به ظهر الإنسان وجناح الطائر. قيل لهم: هذا لا يقتضي أنهم وضعوا جناح السفر وظهر الطريق بل هذا استعمل مضافًا إلى غير ما أضيف إليه ذاك، إن كان ذلك مضافًا. وإن لم يكن ذلك مضافًا فالمضاف ليس هو مثل المعرف الذي ليس بمضاف، فاللفظ المعرف والمضاف إلى شيء ليس هو مثل اللفظ المضاف إلى شيء آخر فإذا قال: الجناح والظهر، وقيل: جناح الطائر وظهر الإنسان: فليس هذا وهذا مثل لفظ جناح السفر وظهر الطريق وجناح الذل. كذلك إذا قيل: رأس الطريق وظهره ووسطه وأعلاه وأسفله كان ذلك مختصا بالطريق. وإن لم يكن ذلك مماثلًا كرأس الإنسان وظهره ووسطه وأعلاه وأسفله وكذلك أسفل الجبل وأعلاه هو مما يختص به وكذلك سائر الأسماء المضافة يتميز معناه بالإضافة ومعلوم أن اللفظ المركب تركيب مزج أو إسناد أو إضافة ليس هو من لغتهم كاللفظ المجرد عن ذلك لا في الإعراب ولا في المعنى"[٣].

ومثل ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[٤]، فقال ابن تيمية: "قد أضاف الرأس إلى الأمر، وهذا اللفظ لم يستعمل في رأس الحيوان. وكذلك إذا قالوا: رأس المال، والشريكان يقتسمان ما يفضل بعد رأس المال والمضارب يستحق نصيبه من الربح بعد رأس المال فلفظ رأس المال لم يستعمل في رأس الحيوان. وكذلك لفظ رأس العين سواء كان جنسًا أو علمًا بالغلبة"[٥].

### ب) الكلمة لا تستعمل إلا في المقيد

قال ابن تيمية: "فلا يوجد قط في الكلام المؤلَّف اسمٌ إلا مقيدًا، وكذلك الفعل إن عُنِيَ بتقييده أنه لابد له من فاعل وقد يقيد بالمفعول به وظرفي الزمان والمكان والمفعول له ومعه والحال فالفعل لا يستعمل قط إلا مقيدًا[٦]، وأما الحرف فأبلغ فإن الحرف أُتِي به لمعنى في غيره ففي الجملة لا يوجد قط في كلام تام اسم ولا فعل ولا حرف إلا

---

(١) الآمدي، أبكار الأفكار في أصول الدين، ١: ٤٥١

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٠٧

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٠٨-٤٠٩

(٤) الترمذي في سننه، رقم الحديث: ٢٦١٦، ٤: ٣٠٨، وأحمد في مسنده، ٣٦: ٣٤٥، والنسائي في سننه، رقم الحديث: ١١٣٣٠، ١٠: ٢١٤

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤١٢

(٦) وبيّن القزويني قول ابن تيمية في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة: "وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة: كقولك: ضربت ضربًا شديدًا، وضربت زيدًا، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديبًا، وضربت بالسوط، وجلست والسارية، وجاء زيد راكبًا، وطاب زيد نفسًا، وما ضرب إلا زيد، وما ضربت إلا زيدًا" (الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ١١٥)

مقيدًا بقيود تُزيل عنه الإطلاق فإن كانت القرينة مما يمنع الإطلاق عن كل قيد فليس في الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية. ولهذا كان لفظ (الكلام) و(الكلمة) في لغة العرب بل وفي لغة غيرهم لا تستعمل إلا في المقيد وهو الجملة التامة اسمية كانت أو فعلية، أو ندائية إن قيل إنها قسم ثالث[(١)]".[(٢)]

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة للرد على من زعم أن في القرآن وفي غيره مجازًا، فقال ابن تيمية: "وأما من فرق بين الحقيقة والمجاز؛ بأن الحقيقة ما يفيد المعنى مجردًا عن القرائن، والمجاز ما لا يفيد ذلك المعنى إلا مع قرينة، أو قال: "الحقيقة: ما يفيده اللفظ المطلق والمجاز: ما لا يفيد إلا مع التقييد". أو قال: "الحقيقة: هي المعنى الذي يسبق إلى الذهن عند الإطلاق والمجاز: ما لا يسبق إلى الذهن". أو قال: "المجاز: ما صح نفيه والحقيقة: ما لا يصح نفيها"[(٣)]."

## ١,٧. علة المجاورة

### ١,٧,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

المجاورة مصدر من جاور-يجاور، تقول: (جاوره مجاورةً) و(جوارًا) بكسر الجيم وضمها والكسر أفصح.... و(المجاورة) الاعتكاف في المسجد[(٤)]. قَالَ عَليّ بن عِيسَى عن الفرق بين المجاورة والاجتماع: "الْمُجَاورَة تكون بَين جزأين والاجتماع يكون بَين ثَلَاثَة أَجزَاء فَصَاعِدا وَذَلِكَ أَن أقل الْجمع ثَلَاثَة.... إن أصل الْمُجَاورَة فِي الْعَرَبيَّة تقَارب الْمحَال من قَوْلك أَنْت جاري وَأَنا جَارك وبيننا جوَار وَلِهَذَا قَالَ بعض البلغاء الْجوَار قرَابَة بَين الْجِيرَان ثمَّ اسْتعْملت الْمُجَاورَة فِي موضع الِاجْتِمَاع مجَازًا ثمَّ كثر ذَلِك حَتَّى صَار كالحقيقة"[(٥)].

---

(١) لأنها جملة مؤتلفة من اسم وحرف عند أبي علي الفارسي (انظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص: ٦٥)

وقال محمد عيد: "إن الجملة في النحو إما اسمية أو فعلية، وجملة النداء تؤدي معنى كاملًا، ولا تندرج تحت واحدة من هاتين الاثنتين، فإذا قلنا: "يا محمد" أدت هذه الجملة معنى كاملًا، وليست فعلية ولا اسمية" (النحو المصفى، ص: ٤٩٥)

وكذلك رأى عبد الرحمن أيوب، وعبده الراجحي، ومحمد حماسة أن الجملة الندائية جملة غير إسنادية: "ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل في العربية نوعان: إسنادية وغير إسنادية. والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية. أما الجمل غير الإسنادية، فهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس وجملة التعجب" (دراسات نقدية في النحو العربي، ص: ١٢٩، والتطبيق النحوي، ص: ٢٧٦، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص: ٣٧)

أما إبراهيم مصطفى يسميها جملة ناقصة: "والذي عوّص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرًا، أو فعلًا وفاعلًا، ولم يعرفوا الجملة الناقصة ويرونها في النداء مثل: "يا محمد" و"يا علي".... وإنما هي جملة ناقصة" (إحياء النحو، ص: ٨٩)

(٢) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٨٣

(٣) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٨٣

(٤) الرازي، مختار الصحاح، ص: ٦٤

(٥) العسكري، الفروق اللغوية، ١: ١٤٨

أما العلة المجاورة عند سيبويه[١] فهي علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه حتى وإن كان ذلك خارجًا على القياس[٢]، كقولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ". ومن النحاة الذين يستخدمون علة المجاورة:

**١) ابن شقير**

ذكر ابن شقير مسألة الخفض بالجوار في كتابه وجاء بالجملة من الأمثلة: "قَوْلهم مَرَرْت بِرَجُل عَجُوز أمه ومررت بِرَجُل طَالِق امْرَأَته خفضت عجوزا وَلَيْسَ من نعت الرجل إِلَّا أَنه لما كَانَ من نعت الْأُم خفضته على الْقرب والجوار"[٣].

**٢) البصريون**

منها ما قاله سيبويه فيما سبق، وقال: "ومع هذا أنّهم أَتبعوا الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحوَ قولهم: بِهِم وبدارِهِم، وما أشبه هذا"[٤]، شبّه المجاورة بالإتباع، وسيأتي مبحث الإتباع في العلة التالية.

**٣) الكوفيون**

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ.... فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزومًا على الجوار، والحمل على الجوار كثير"[٥].

### ١,٧,٢. علة المجاورة عند ابن تيمية

**أ) الجر على الجوار**

وردت هذه العلة في تناول ابن تيمية عن غسل الرجلين في الوضوء، فذكر آية من آيات الله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) ففي لفظ (وَأَرْجُلَكُمْ) قراءتان مشهورتان: النصب والخفض. فقال ابن تيمية: "من قرأها بالنصب من الصحابة مثل: علي وابن مسعود وابن عباس

---

(١) قال سيبويه: "وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه.... وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه" (الكتاب، ١: ٦٧، ٤٣٦)

ولكن ابن جني يرى أن القرب أو الجوار غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه. والأصل فيه: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُهُ" فيجري "خربٍ" وصفًا على "ضب" وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: "مررت برجلٍ قائمٍ أبوه" فتجري "قائمٍ" وصفًا على "رجلٍ" وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره. (الخصائص، ١: ١٩٣)

وكذلك قال الأنباري: "وقولهم: "جحرُ ضبٍّ خربٍ" محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا". (الإنصاف، ٢: ٥٠٣)

(٢) العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: ٢٨٣

(٣) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ١٩٥

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦

(٥) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٤٩٣

أعاد الأمر إلى الغسل؛ فالمعنى: "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ، وَأَيْدِيكُمْ، وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ". ومن قرأ بالخفض، فليس معناه: "وَامْسَحُوا أَرْجُلَكُمْ" كما يظنه بعض الناس.... فَلَم يجز أَن يكون الْعَطف على مَحل الْمَجْرُور بهَا بل على لفظ الْمَجْرُور بهَا أَو على مَا قبله[1]، وهو لفظ (بِرُءُوسِكُمْ). ولو كان عطفًا على محل الجار والمجرور فهو وقراءة الخفض سواء في أنه يراد به الغسل، فإن المسح اسم لإيصال الماء إلى العضو سواء سال الماء أو لم يسل"[2].

ولعل هذا الذي اقتضاه قول الإمام البغوي في تفسيره حيث قال: "قوله عز وجل: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص: (وَأَرْجُلَكُمْ) بنصب اللام، وقرأ الآخرون (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض، فمن قرأ (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب فيكون عطفًا على قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ أي: واغسلوا أرجلَكم، ومن قرأ بالخفض فقد ذهب قليل من أهل العلم إلى أنه يمسح على رِجلين.... وذهب عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى وجوب غسل الرجلين، وقالوا: خفض اللام في الأرجل على مجاورة اللفظ لا على موافقة الحكم، كما قال تبارك وتعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ (هود: ٢٣)، فالأليم صفة العذاب، ولكنه أخذ إعراب اليوم للمجاورة، وكقولهم: "جحرُ ضبٍّ خربٍ"، فالخرب نعت للجحر، وأخذ إعراب الضب للمجاورة"[3].

ففي قراءة (وَأَرْجُلِكُمْ)، يرى بعض النحاة جواز الجر فيها ويرى بعضهم أنها قراءة شاذة، فمن الذين يجيزونها:

**١) الأخفش**

قال الأخفش في قراءة (وَأَرْجُلِكُمْ) بالجر: "ويجوز الجر على الإتباع وهو في المعنى "الغَسْل" نحو "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". والنَصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار"[4].

**٢) الكوفيون**

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ واستدلوا بقوله تعالى: "﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) بالخفض على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، ويحيى عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف، وكان ينبغي أن يكون منصوبًا؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وجُوهَكُمْ وأَيْدِيَكُم﴾ (المائدة: ٦) كما في القراءة الأخرى، وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب، ولو كان معطوفًا على قوله: (بِرُؤُوسِكُمْ) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة"[5].

**٣) العكبري**

قال العكبري: "ويُقرأ بالجر، وهو مشهور أيضًا كشهرة النصب، وفيها وجهان: أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار،

---

(١) ابن تيمية، دقائق التفسير، ٢: ٢٥

(٢) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ١: ١٩٤

(٣) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٣: ٢٢-٢٣

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٢٧٧

(٥) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٤٩٣

وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَحُوْرٍ عِيْنٍ﴾ (الواقعة: ٢٢) على قراءة مَن جَرَّ، وهو معطوف على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيْقَ﴾ (الواقعة: ١٨) والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحورٍ عينٍ"[١].

فمن الذين يرون أنها شاذة:

### ١) الزجاج

ذهب الزجاج إلى أنّ من قرأ (وَأَرْجُلِكُمْ) بالجر عطف على الرؤوس: "قال بعض أهل اللغة هو جَر على الجِوَارِ، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات اللَّه، ولكن المسح على هذا التحديد في القرآن كالغُسل لأن قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، فذكر الحدَّ في الغسل لليد إلى المرافق، ولليد من أطراف الأصابع إلى الكتفِ، ففرض علينا أن نغسل بعض اليد من أطراف الأصابع إلى المرفق، فالمرفق منقَطِع مما لا يُغْسَل ودخل فيما يُغْسَل"[٢].

### ٢) النحاس

قال النحاس: "لا يجوز أن يُعرَب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجلّ ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذّ وهو قولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ". والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: "هذان جحرا ضبٍّ خربان"، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عزّ وجلّ على هذا، ولا يكون إلّا بأفصح اللّغات وأصحّها"[٣]. وقال في موضع آخر: "وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الإقواء. ومن أحسن ما قيل أنّ المسح والغسل واجبان جميعا والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب"[٤].

### ٣) ابن هشام

قال ابن هشام في قراءة (وَأَرْجُلِكُمْ) بالجر: "أحدها، أَن الْحمل على الْمُجَاورَة حمل على شَاذ فَيَنْبَغِي صون الْقُرْآن عَنهُ. والثَّانِي، أَنه إذا حمل على ذَلِك كَانَ الْعَطف فِي الْحَقِيقَة على الْوُجُوه وَالْأَيْدِي فَيلْزم الْفَصْل بَين المتعاطفين بجملة أَجْنَبِيَّة وَهُوَ ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وإذا حمل على الْعَطف على الرؤوس لم يلْزم الْفَصْل بالأجنبي وَالْأَصْل أَن لَا يفصل بَين المتعاطفين بمفرد فضلًا عَن الْجُمْلَة. وَالثَّالِث، أَن الْعَطف على هَذَا التَّقْدِير حمل على المجاور وعَلى التَّقْدِير الأول حمل على غير المجاور وَالْحمل على المجاور أولى"[٥].

---

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١: ٤٤٢

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ١٥٣

(٣) النحاس، معاني القرآن، ١: ١٦

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ١: ٢٥٩

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٤٣١

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

وردت هذه العلة في حديثه عن حكم غسل الرجلين في الوضوء، فقال ابن تيمية: "غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي –صلى الله عليه وسلم– نقلًا متواترًا، منقول عمله بذلك، وأمره به، كقوله في الحديث الصحيح، من وجوه متعددة، كحديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرة، وعائشة: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ"[(١)]. وفي بعض ألفاظ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ، وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ"[(٢)]. فمن توضأ كما تتوضأ المبتدعة فلم يغسل باطن قدميه ولا عقبه، بل مسح ظهرهما، فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار. وتواتر عن النبي –صلى الله عليه وسلم– المسح على الخفين، ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة، مثل: أن يكون في قدميه نعلان يشق نزعهما.

وأما مسح القدمين مع ظهورهما جميعًا فلم ينقله أحد عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وهو مخالف للكتاب والسنة، وأما مخالفته للسنة: فظاهر متواتر، وأما مخالفة القرآن فلأن قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦). فيه قراءتان مشهورتان النصب والخفض، فمن قرأ بالنصب، فإنه معطوف على الوجه واليدين، والمعنى: فاغسلوا وجوهَكم، وأيديَكم، وأرجلَكم إلى الكعبين، وامسحوا برءوسكم. ومن قرأ بالخفض، فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس؛ لأوجه:

١) أن الذين قرءوا ذلك من السلف قالوا: عاد الأمر إلى الغسل

٢) أنه لو كان عطفًا على الرؤوس، لكان المأمور به مسح الأرجل، لا المسح بها، والله إنما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو، لا مسح العضو، فقال تعالى: وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ. وقال: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٦)، ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيمم: (وَأَيْدِيَكُمْ) بالنصب، كما قرءوا في آية الوضوء، فلو كان عطفًا لكان الموضعان سواء، وذلك أن قوله: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، وقوله: (فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ).

٣) أنه لو كان عطفًا على المحل، لقرئ في آية التيمم: "فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَامْسَحُوا أَيْدِيَكُمْ"، فكان في الآية ما بين فساد مذهب الشارح بأنه قد دلت عليه بالنصب؛ لأن اللفظين سواء، فلما اتفقوا على الجر في آية التيمم، مع إمكان العطف على المحل، لو كان صوابًا علم أن العطف على اللفظ، ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء.

٤) أنه قال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ولم يقل إلى الكعاب، فلو قدر أن العطف على المحل كالقول الآخر، وأن التقدير أن في كل رجلين كعبين، وفي كل رجل كعب واحد، لقيل إلى الكعاب، كما قيل إلى المرافق؛ لما كان في كل يد مرفق، وحينئذ فالكعبان هما العظمان الناتئان في جانبي الساق، ليس هو معقد الشراك مجمع الساق والقدم، كما يقوله من يرى المسح على الرجلين. فإذا كان الله تبارك وتعالى

---

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث: ٦٠، ١: ٢٢، وصحيح مسلم، رقم الحديث: ٢٤١، ١: ٢١٤

(٢) مسند أحمد، رقم الحديث: ١٧٧٠٩، ٢٩: ٢٤٨، وسنن الترمذي، رقم الحديث: ٤١، ١: ٥٨

إنما أمر بطهارة الرجلين إلى الكعبين الناتئين، والماسح يمسح إلى مجمع القدم والساق، علم أنه مخالف للقرآن.

٥) أن القراءتين كالآيتين، والترتيب في الوضوء إما واجب، وإما مستحب مؤكد الاستحباب، فإذا فصل ممسوح بين مغسولين، وقطع النظير عن النظير، دل ذلك على الترتيب المشروع في الوضوء.

٦) أن السنة تفسر القرآن، وتدل عليه، وتعبر عنه، وهي قد جاءت بالغسل.

٧) أن التيمم جعل بدلًا عن الوضوء عند الحاجة، فحذف شطر أعضاء الوضوء، وخفف الشطر الثاني، وذلك فإنه حذف ما كان ممسوحًا، ومسح ما كان مغسولًا. وأما القراءة الأخرى وهي قراءة من قرأ بالخفض فهي لا تخالف السنة المتواترة، إذ القراءتان كالآيتين، والسنة الثابتة لا تخالف كتاب الله، بل توافقه وتصدقه، ولكن تفسره وتبينه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن، فإن القرآن فيه دلالات خفية تخفى على كثير من الناس"[١].

وبيّن في موضع آخر: "فقوله تعالى: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب خطاب لمن رجله في غير الخفين المشروطين، وقراءة الخفض خطاب للابسي الخفاف أو يكون المسح على كلتا القراءتين يجمع المسح على الرجل مع الحائل وعدمه، أو تكون كلتا القراءتين في غير اللابسين، وعلم ذلك كله بالسنة، وهي ما روي عن جرير أنه "بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ لَهُ: تَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ" قَالَ إِبْرَاهِيمُ: "فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ" رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ"[٢].

## ١,٨. علة الإتباع

### ١,٨,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الإتباع هو المصدر من "أتبع بِالتَّخْفِيفِ يتَعَدَّى إِلَى مفعولين، وبالتشديد إِلَى وَاحِد قيل: تبع وَاتّبع بِمَعْنى وَاحِد وَهُوَ اللحوق. فأتبعهم فِرْعَوْن: أَي لحقهم أَو كَاد. وَاتّبعهُ: بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنى سَار خَلفه وَقيل: أتبع بِقطع الْألف بِمَعْنى اللحوق والإدراك؛ وبوصلها بِمَعْنى اتّبع أَثَره، أدْركهُ أَو لم يُدْرِكهُ وَفِي "الْأَنْوَار" فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٤) قَرَأَ نَافِع بِالتَّخْفِيفِ؛ وَقُرِئَ بِالتَّشْدِيدِ وتسكين الْعين تَشْبِيهًا لتَبِعَه بِقَصْدِهِ يَعْنِي تَشْبِيهًا بِمَا هُوَ أبلغ فِي ذَلِك الْمَعْنى.

والإتباع: هُوَ أَن تتبع الْكَلِمَة على وَزنهَا أَو رويها إشباعًا وتوكيدًا حَيْثُ لَا يكون الثَّانِي مُسْتَعْملًا بانْفِرَادِهِ فِي كَلَامهم"[٣]. وهو على ضَرْبَين عند ابن سيده: "فَضَرْبٌ يكون فِيهِ الثَّانِي بِمَعْنى الأول فيُؤْتى بِهِ تَوْكِيدًا لِأَن لَفظه

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ١: ٣٦٤

(٢) صحيح البخاري (بلفظ آخر)، رقم الحديث: ٣٨٧، ١: ٨٧، وصحيح مسلم، رقم الحديث: ٢٧٢، ١: ٢٢٧

(٣) الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص: ٣٥

مُخالِفٌ للفظ الأول وضَرْبٌ فِيهِ معنى الثَّانِي غيرُ معنى الأول فَمن الِاتِّبَاع قَوْلهم أَسْوَانُ أَتْوَان فِي الحُزْن فأسْوان من قَوْلهم أَسِيَ الرجل أسًى: إِذا حَزِنَ وَرجل أَسْيان وأسْوان: أَي حَزِين وأتْوان من قَوْلهم أَتَوْته أَتْوَةً بِمَعْنى أَتَيْته أَتْيَةً وَهِي لُغَة لهذيل"[١].

أما الإتباع في النحو العربي فهو إلحاق شيء بشيء آخر، وهو أربعة أنواع:

١. الإتباع الإعرابيّ: وهو إعطاء كلمة حكم كلمة سابقة من الإعراب. والتوابع خمسة، وهي: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، وعطف البيان.
٢. إتباع الحروف: وهو إعطاء آخر حرف من الكلمة حركة الحرف الذي قبله، كحركة الميم في (كافأتمْ) في قولك: "كافأتُمُ المجتهد"، وكحركة الدال في "مُدُّ البساط"، وكحركة نون "ابنم"، وراء "امرؤ".
٣. الإتباع التوكيديّ: وهو أن تتبع الكلمة بكلمة أخرى ذات معنى على وزنها ورويّها، نحو: "هنيئًا مريئًا". والغاية منه التوكيد اللفظي والمعنوي.
٤. الإتباع التزيينيّ: وهو أن تتبع الكلمة بكلمة أخرى لا معنى لها، تكون على وزنها ورويّها، بهدف تزيين اللفظ وتقوية المعنى، نحو: "كثير بثير"، "حسن بسن". وهذا النوع سماعيّ لا يقاس عليه.

والإتباع في الصرف، هو إعطاء الساكن حركة ما قبله في جمع المؤنّث السالم، نحو: "ذُروة ذُرُوات"؛ أو هو نقل حركة حرف العلّة إلى الساكن قبله ثم قلب حرف العلة ألفًا، نحو "مدار" في "مَدْوَر"[٢].

وهذه العلة وردت في كتب النحاة المتقدمين، ومن الذين استخدموها:

**١) الكوفيون**

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في "اضْرِبْ" إتباعًا لكسرة العين، وتضم في "ادْخُلْ" إتباعًا لضمة العين.... فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفًا لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركًا وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبًا للمجانسة؛ لأنهم يتوخّون ذلك في كلامهم، ألا ترى أنهم قالوا "مُنْتُن" فضموا التاء إتباعًا لضمة الميم، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة؛ لأنه من أَنْتَنَ فهو مُنْتِنٌ، كما تقول: أجمل فهو مجمل، وأحسن فهو محسن، إلا أنهم ضموها للإتباع، وكذلك قالوا فيها أيضًا "مِنتِن" فكسروا الميم إتباعًا لكسرة التاء، وكذلك قالوا "المِغِيرة" فكسروا الميم إتباعًا لكسرة الغين، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة؛ لأنه من أغار على العدو إغارة، وكذلك قالوا "يُسْرُوع" فضموا الياء إتباعا لضمة الراء، واليسروع: دابة حمراء تكون في الرمل، وكذلك قالوا "الأسود بن يُعْفُر" فضموا الياء إتباعا لضمة الفاء، وإن كان الأصل هو الفتح؛ لأنه ليس في الكلام على وزن يُفْعُول بالضم، وكذلك قالوا "هو أخوك لإمك" بكسر الهمزة إتباعًا لكسرة اللام"[٣].

---

(١) ابن سيده، المخصص، ٤: ٢١٤

(٢) يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: ١٦

(٣) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٠٦

**٢) المبرد**

قال المبرد: "وَإِنَّمَا الثَّانِي فِي الْحَقِيقَة نعت للْأول ولكنهما جعلا بِمَنْزِلَة الْأَسْمَاء الَّتِي يتبع آخر حرف مِنْهَا مَا قبله. وَتلك الْأَسْمَاء نَحْو قَوْلك أَخُوك فتضم الْخَاء من أجل الْوَاو فِي الرّفْع وتفتح فِي النصب وتكسر فِي الْخَفْض إتباعًا لما بعْدهَا وَكَذَلِكَ ذُو مَال، وامرؤ يَا فَتى تَقول هَذَا امْرُؤ ومررت بامرئ وَرَأَيْت امْرأ فَتكون الرَّاء تَابِعَة للهمزة"[١].

**٣) ابن جني**

قال ابن جني: "وعلى ذلك قال بعضهم: الحمدُ لُله، فضم لام الجر إتباعًا لضمة الدال، وليس كذلك الكسر في نحو: إِبِل، لأنه لا يتوالى في الجملة الجرّان؛ كما يتوالى الرفعان. فإن قلت: فقد قالوا: "الحمدِ لِله" فوالوا بين الكسرتين، كما والوا بين الضمتين، قيل: الحمدُ لُله هو الأصل، ثم شبه به الحمدِ لِله؛ ألا ترى أن إتباع الثاني للأول، نحو: مُدُّ وفِرِّ وضَنَّ، أكثر من إتباع الأول للثاني؛ نحو: أُقتُل"[٢].

### ١,٨,٢. علة الإتباع عند ابن تيمية

**أ) قراءة اللفظ (هاتين) إتباعًا للفظ (ابنتيّ) في القرآن**

ذكر ابن تيمية قوله تعالى: "وقال تعالى في قصة موسى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) ولم يقل (هاتان)، و(هاتان) تبع لابنتي وقد يسمى عطف بيان وهو يشبه الصفة.... ولكن في قوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ كان هذا أحسن من قوله (هاتان) لما فيه من اتباع لفظ المثنى بالياء فيهما"[٣]. فاختار ابن تيمية تخريج مجيء هاتين بالياء بأنها جاءت على الإتباع؛ وهو يعدها مبنية. وبالعكس احتج بعض العلماء بها ليظهروا إعراب (هذين) و(هاتين)، وفيما يلي بعض أقوالهم:

**١) ابن الخباز**

قال ابن الخباز: "وأما (ذان) فكذلك، كقولك: "هذان الرجلان" و"هذان الثوبان". وأما (تان) فكذلك، تقول: "هاتان الجاريتان" و"هاتان الداران". و(ذان) و(تان) معربان قال الله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ (القصص: ٣٢) وقال تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) ومنهم من يجعل الألف على كل حال وهي لغة بلحارث بن كعب وكنانة"[٤].

---

(١) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٣١

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٨٢

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦١-٢٦٢

(٤) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص: ٣١٥

**٢) ابن هشام**

وقال ابن هشام: "ولتثنية الْمُؤَنَّث (تانِ) بِالْألف رفعًا كَقَوْلِك: "جَاءَتْنِي هَاتَانِ"، وَ(هَاتَيْنِ) بِالْيَاءِ جرًّا ونصبًا كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾".[١]

**٣) برهان الدين**

قال في شرح ألفية ابن مالك: "إذا كان المشار إليه مثنى مذكرًا، قلت فيه: "قال ذان" وإن كان مؤنثًا قلت: "جاء تان" إن كان مرفوعًا، وفي سوى المرفوع كالمجرور والمنصوب تقول: (ذين) و(تين). قال تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) و﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣). ومن قرأ: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" فقيل على لغة إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: ردًّا لاسم الإشارة إلى البناء، وقيل: على تقدير ضمير الشأن"[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية علة الإتباع في الآية: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) لتعزيز رأيه أن الأسماء المبهمة كلها مبنية، وللرد على بعض النحاة في آرائهم، فقال: "وحينئذ فالذي يجب أن يقال: إنه لم يثبت أنه لغة قريش؛ بل ولا لغة سائر العرب؛ أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياسًا جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا هذا ولفظه (هذان)[٣] فهذا نقل ثابت متواتر لفظًا ورسمًا. ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطًا منكرًا كما قد بسط في غير هذا الموضع: فإن المصحف منقول بالتواتر وقد كتبت عدة مصاحف وكلها مكتوبة بالألف فكيف يتصور في هذا غلط....

فالصحابة لا بد أن قد قرءوا هذا الحرف ومن الممتنع أن يكونوا كلهم قرءوه بالياء كأبي عمرو[٤] فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحد إلا بالياء ولم تكتب إلا بالياء فعلم أنهم أو غالبهم كانوا يقرءونها بالألف كما قرأها الجمهور وكان الصحابة بمكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة يقرءون هذه السورة في الصلاة وخارج الصلاة ومنهم سمعها التابعون ومن التابعين سمعها تابعوهم فيمتنع أن يكون الصحابة كلهم قرءوها بالياء مع أن جمهور القراء لم يقرءوها إلا بالألف وهم أخذوا قراءتهم عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة فهذا مما يعلم به قطعا أن عامة الصحابة إنما قرءوها بالألف كما قرأ الجمهور وكما هو مكتوب. وحينئذ فقد علم أن الصحابة إنما قرءوا كما علمهم الرسول وكما هو لغة للعرب ثم لغة قريش فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في الأسماء المبهمة تقول: إن هذان ومررت بهذان: تقولها في الرفع والنصب والخفض بالألف ومن قال إن لغتهم أنها تكون في الرفع بالألف طولب

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ١٠٠

(٢) برهان الدين، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ١: ١٣٨

(٣) المقصود قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)

(٤) قرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ كما ذكره برهان الدين في إرشاد السالك، وفعل ذلك أبو عمرو خشية اللحن وقال: "إني لأستحي من الله أن أقرأ (إنّ هذان)" فهذا طعن في عدالته وعلمه لأنه لم يأخذها متواترة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– (فتح الرحمن في تفسير القرآن، ٤: ٣٠٤)

بالشاهد على ذلك والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثرا ونظما وليس في القرآن ما يشهد له ولكن عمدته القياس"[١]. فقرئ باب التثنية من الأسماء المبهمة بالألف في كل الأحوال باستثناء قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) فاحتج بعلة الإتباع، وهو استخدام لفظ (هَاتَيْنِ) إتباعًا للفظ (ابْنَتَيَّ)، وهذا أحسن من قوله (هاتان) عنده.

## ١,٩. علة زوال الاختصاص

### ١,٩,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الزوال أصله من (زَوُلَ) والزاء والواو واللام أصل واحد يدل على تنحي الشيء عن مكانه. يقولون: زال الشيء زوالًا، وزالت الشمس عن كبد السماء تزول. ويقال أزلته عن المكان وزولته عنه[٢]. والِاخْتِصَاص هو انْفِرَاد بعض الْأَشْيَاء بِمَعْنى دون غَيره كالانفراد بِالْعلمِ وَالْملك والانفراد تَصْحِيح النَّفس وَغير النَّفس وَلَيْسَ كَذَلِك الِاخْتِصَاص لِأَنَّهُ نقيض الِاشْتِرَاك[٣]. والاختصاص في النحو يتعلق بعمل العامل، إذا أزال انفراد العامل النحوي بمعموله فمنعه عن العمل وأزال أثره لتلك العلة. وسبب هذا جعل النحاة الاختصاصَ شرطًا في العمل، وذكروا في أكثر من موضع أن ما لا يختصُ لا يعملُ، ومن أقوالهم في ذلك:

**١) أبو البركات الأنباري**

قال الأنباري: "إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال؛ لأن العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل"[٤].

**٢) العكبري**

قال العكبري: "وإِنَّمَا عملت هَذِه الْحُرُوف لاختصاصها بِضَرْب من الْكَلَام واختصاص الشَّيْء بالشَّيْء دليلٌ على قوَّة تَأْثِيره فِيهِ فَإِذا أثَّر فِي الْمَعْنى أثر فِي اللَّفْظ ليَكُون اللَّفْظ على حسب الْمَعْنى"[٥].

**٣) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "كلّ حرف يليه الاسم مرّة والفعل أخرى، فبابه أن لا يعمل، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به"[٦].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٥-٢٥٦

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣: ٣٨

(٣) العسكري، الفروق اللغوية، ١: ١٤٠

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٤٧١

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٢٠٧

(٦) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٦٠

### ١,٩,٢. علة زوال الاختصاص عند ابن تيمية

#### أ) زوال عمل (إنما) لزوال اختصاصها

قال ابن تيمية: "لما دخلت (ما) الكافة على (إنّ) أزالت اختصاصها، فصارت تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فبطل عملها، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ (الرعد: ٧) وقوله: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الطور: ١٦، التحريم: ٧). وقد تكون (ما) التي بعد (إنّ) اسمًا لا حرفًا كقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ (طه: ٦٩) بالرفع أي: أن الذي صنعوه كيد ساحر، خلاف قوله: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (طه: ٧٢)، فإن القراءة بالنصب لا تستقيم إذا كانت (ما) بمعنى (الذي) وفي كل المعنيين الحصر موجود لكن إذا كانت (ما) بمعنى (الذي) فالحصر جاء من جهة أن المعارف هي من صيغ العموم"(١).

فكرة زوال الاختصاص في (إنما) قد ذكرها النحاة في كتبهم، وهذا الزوال يسبب بطلان عملها، ومن القائلين بها:

#### ١) الزمخشري

قال الزمخشري: "الحروف المشبهة بالفعل، وهي: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ، وتلحقها (ما) الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام. قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (الكهف: ١١٠، والأنبياء: ١٠٨، وفصلت: ٦) وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾ (الممتحنة: ٩)"(٢).

#### ٢) ابن الصائغ

قال ابن الصائغ: "(ما) تدخُل على هذه الحروف فتكفّها عن العمل؛ فهي إمّا الكافّة، وإمّا الزّائدة؛ ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النساء: ١٧١). وهي إذا كانت مَعَ (إنّ) و(أنَّ) و(لَكِنَّ) فالأحسن الأقيس إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة"(٣).

#### ٣) الشريف الجرجاني

قال الشريف الجرجاني: "إنَّ، وأَنَّ، ولَكِنَّ المشددة، ولَيْتَ، ولَعَلَّ تنصب الاسم، وترفع الخبر، نحو: "إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ". ومَا إذا اتصل بها (ما) الكافة، فيبطل عملها، نحو: "إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ"."(٤)

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٨: ٢٦٥-٢٦٦

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٨٩

(٣) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢: ٥٦٣

(٤) الشريف الجرجاني، نحو مير (المعرب عن الفارسية)، ص: ٤٤

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

علل بها ابن تيمية أثناء شرحه حديث النبي –صلى الله عليه وسلم–: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[١]، فقال: "لفظة (إنما) للحصر عند جماهير العلماء وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب كما تعرف معاني حروف النفي والاستفهام والشرط وغير ذلك لكن تنازع الناس: هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم؟ على قولين. والجمهور على أنه بطريق المنطوق.... وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف (إن) للإثبات وحرف (ما) للنفي فإذا اجتمعا حصل النفي والإثبات جميعًا[٢]، ومنهم الجرجاني[٣] والرازي في أحد قوليه[٤].

فأكد ابن تيمية أن (ما) هنا ليست (ما) النافية بقوله: "وهذا خطأ عند العلماء بالعربية؛ فإن (ما) هنا هي (ما) الكافة ليست (ما) النافية وهذه الكافة تدخل على (إن) وأخواتها فتكفها عن العمل"[٥]. وأيّد بدر الدين العيني قول ابن تيمية أنه إذا كانت (ما) هنا للنفي فإنها ستثير إشكالات في اللفظ والمعنى، منها:

١. أنها لو كانت النافية لبطلت صدارتها مع أن لها صدر الكلام.
٢. اجتماع حرفا النفي والإثبات بلا فاصل.
٣. جواز نصب خبرها لأن (ما) النافية بمعنى (ليس) تعمل عملها عند الحجازيين.
٤. ومن حيث المعنى، فالحديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" سوف يتحقق منه عدم نية الأعمال لأن ما يلي حرف النفي منفي. فلفظة (ما) هي المؤكدة وليست النافية؛ فتفيد الحصر؛ لأنه يفيد التأكيد على التأكيد، وذلك معنى الحصر[٦].

## ١,١٠. علة المعاقَبة

### ١,١٠,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

المعاقبة هي مصدر من الفعل (عاقب–يعاقب)، وكل شَيْء خَلفَ بعد شَيْء فَهُوَ عاقب لَهُ[٧]، وَرُوِيَ عَن النَّبِي –صلى الله عَلَيْهِ وَسلم– أنه قَالَ: "لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ وَأَنَا الماحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الكُفْرَ، وَأَنَا

---

(١) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ١، ١: ٦، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٤٥، ٣: ١٥١٥، والترمذي في في سننه، رقم الحديث: ١٦٤٧، ٣: ٢٣١، والنسائي في السنن الكبرى، رقم الحديث: ٧٨، ١: ١٠١، وأبو داود في سننه، رقم الحديث: ٢٢٠١، ٢: ٢٦٢، وابن ماجه في سننه، رقم الحديث: ٤٢٢٧، ٢: ١٤١٣

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٨: ٢٦٤

(٣) قال الجرجاني: "فمن شأن (إنما) تضمن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات" (دلائل الإعجاز، ١: ٣٥٦)

(٤) قال الرازي: "(إنما) مركبة من (إن) و(ما)، وكلمة (إن) للإثبات وكلمة (ما) للنفي، فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيدا ثبوت المذكور، وعدم ما يغايره" (مفاتيح الغيب، ١٦: ٨١)

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٨: ٢٦٥

(٦) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ١: ٥٧

(٧) القاسم، غريب الحديث، ١: ٢٤٣

الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ"[١]، قَالَ أَبُو عبيد: العاقب هو آخر الْأَنْبِيَاء[٢]. وباب (المعاقبة) كله يرجع إلى أصل واحد، وهو: أن يجيء الشيء يعقب الشيء[٣]. فمن هذا المفهوم يمكننا أن نقول إن علة المعاقبة هي العلة التي تسبب امتناع ظهور الشيء بمجيء شيء آخر.

والنحاة استخدموا هذه العلة لتحقيق الحكم في النحو والصرف، ومنهم:

**١) سيبويه**

ذكر سيبويه هذه العلة في مسألة الإعراب: "وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن لمجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[٤].

**٢) المبرد**

وقال المبرد: "وَاعْلَم أَن كل مُضَاف تُرِيدُ بِهِ معنى التَّنْوِين وتحذف التَّنْوِين للمعاقبة مِنْهُ فَهُوَ بَاقٍ على نكرته لِأَن الْمَعْنى معنى التَّنْوِين فَلذَلِك تَقول: مَرَرْت بِرَجُلٍ حسنِ الْوَجْهِ لِأَن مَعْنَاهُ: حسنٍ وَجهُه، وَكَذَلِكَ: مَرَرْت بِرَجُلٍ ضَاربِ زيدٍ إِذا أردْت بِهِ مَا أَنْت فِيهِ أَو مَا لم يَقع لِأَن مَعْنَاهُ: ضَاربٍ زيدًا"[٥].

**٣) ابن جني**

وقال ابن جني: "اتصال حرف التعريف أنه معاقب للتنوين، فكما أن التنوين لا يجوز فصله، كذلك لم يجز فصل اللام.... ويدل أيضًا عندي على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف"[٦].

### ١,١٠,٢. علة المعاقبة عند ابن تيمية

**أ) معاقبة لام التعريف للإضافة**

قال ابن تيمية: "ولفظ النبي كلفظ الرسول، هو في الأصل إنما قيل مضافًا إلى الله؛ فيُقال: رسول الله، ثم عُرّف باللام؛ فكانت اللام تعاقب الإضافة؛ كقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المدثر: ١٥-١٦)، وقوله: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ (النور: ٦٣). وكذلك اسم النبي؛ يقال نبي الله؛ كما قال: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٩١)"[٧].

---

(١) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٥٣٢، ٤: ١٨٥

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ١٧٩

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، ص: ٦٢٠

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤

(٥) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٨٩

(٦) ابن جني، المنصف، ص: ٦٩

(٧) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٦٨٨

والحديث عن معاقبة اللام للإضافة قد ورد في كتب النحاة، وفيما يلي بعض أقوالهم:

**١) الأخفش**

قال الأخفش: "وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا﴾ (الإسراء: ٥) لأن "الأُوْلى" مثل "الكُبْرى" يتكلم بها بالألف واللام ولا يقال: "هذهِ أُوْلى". والإضافة تعاقب الألف واللام"[١].

**٢) الكوفيون**

قال بعض الكوفيين: "الألف واللام تعاقب الإضافة، مثل قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ (البروج: ٤-٥)، و(النار) جر على البدل من الأخدود، والمعنى: قتل أصحاب الأخدودِ نارِه"[٢].

**٣) ابن يعيش**

قال ابن يعيش في العطف على المنادى المبني مثل: يا زيدُ والرجلَ: "والألفُ واللامُ في "الرجلَ" قد أفادتا معنى، وهو معاقَبةُ الإضافة، فلمّا كان الواجبُ في الإضافة النصبَ، كان المختارُ، والوجهُ مع الألف واللام النصبَ أيضًا، لأنّهما بمنزلة الإضافة"[٣].

ولكن هذه القاعدة مقيدة بنوع الاسم، إذا كان الاسم مشتقًّا لم تعاقب الإضافةَ الألفُ واللامُ للتخفيف، وهذه تسمى بالإضافة غير المحضة عند المتأخرين، فقال بعض النحاة عنها:

**١) الأخفش**

قال الأخفش: "فإذا أخرجت النون من الاثنين والجمع من أسماء الفاعلين أضفت، وإن كان فيه الألف واللام، تقول: هما الضاربا زيدٍ"[٤].

**٢) المبرد**

قال المبرد: "فَإِن ثنيت الِاسْم الْمُشْتَق من الْفِعْل لم تعاقب الْإِضَافَةَ الْألفُ وَاللَّامُ كَمَا لَا تعاقبها[٥] النُّونُ وَلَكِن تكون الْإِضَافَة معاقبة للنون"[٦].

**٣) ابن السراج**

قال ابن السراج: "ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام، نحو قولك: هما الضاربا زيدٍ؛ لأن النون تعاقب الإضافة، فكما تثبت النون مع الألف واللام كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام"[٧].

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٤٢١

(٢) الأصبهاني، إعراب القرآن، ص: ٥١١

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٣٢٨

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٩٠

(٥) لعل الصواب: لا تعاقبهما، يعود على الألف واللام

(٦) المبرد، المقتضب، ٤: ١٤٤

(٧) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٢٩

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة في حديثه عن قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (النور: ٦٣)، قال: "فتقولون: يا محمد. بل قولوا: يا نبيّ الله، يا رسول الله"(١). فالألف واللام في قوله: (الرسول) تعاقب الإضافة في اللفظ (رسول الله).

واتفق ابن تيمية مع المفسرين السابقين في تفسير هذه الآية، قال مجاهد: " أَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: "أمرهم أن يقولوا: يا رسول الله في لين وتواضع، ولا يقولوا: يا محمد في تَجَهُّمٍ"(٢). وقال مقاتل بن سليمان: "يقول الله عز وجل لا تدعوا النبي –صلى الله عليه وسلم– باسمه: "يا محمد ويا بن عبد الله" إذا كلمتموه كما يدعو بعضكم بعضًا باسمه: "يا فلان ويا بن فلان" ولكن عظموه وشرفوه وقولوا: "يا رسول الله يا نبي الله –صلى الله عليه وسلم–"."(٣) وكذلك قال الطبري: "نهاهم الله أن ينادوه كما ينادي بعضهم بعضًا وأمرهم أن يشرّفوه ويعظِّموه، ويدعوه إذا دعوه باسم النبوّة"(٤).

## ١,١١.علة التحليل

### ١,١١,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التحليل مصدر من الفعل (حلّل–يحلّل) وحلل الشَّيْء، أي: رجعه إِلَى عناصره، يُقَال حلل الدَّم وحلل الْبَوْل، وَيُقَال حلل نفسية فلَان درسها لكشف خباياها.... وتَحْلِيل الْجُمْلَة بَيَان أَجْزَائِهَا ووظيفة كل مِنْهَا(٥).

وأول من ذكر اصطلاح علة التحليل هو الدينوري الجليس من علماء القرن الخامس الهجري(٦) وعلق تاج الدين ابن مكتوم على قول الجليس: "أما علة التحليل فقد اعتاص (اشتد وصعب)(٧) عليّ شرحها وفكّرتُ فيها أيامًا فلم يظهر لي فيها شيء"، وما كان كذلك لا يُتكلم فيه(٨). وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ: "قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي(٩) حاكيًا لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف)

---

(١) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٦٨٨

(٢) مجاهد، تفسير مجاهد، ص: ٤٩٥

(٣) مقاتل، تفسير مقاتل بن سليمان، ٣: ٢١١

(٤) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٢٢: ٢٧٨

(٥) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، ١: ١٩٤

(٦) الجليس، ثمار الصناعة، ص: ١٣٥

(٧) فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ص: ٢٣٧

(٨) ابن علّان، داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، ص: ٤٥٨

(٩) قال ابن الخشاب: "فمن ذلك (كيف)، لا تحسن فيها علامات الأسماء في اللغة الجيدة وإن كانوا قد حكوا في الشواذ: على كيف تبيع الأحمرين؟ وحكوا أيضًا: انظر إلى كيف يصنع، فأدخلوا عليه حروف الجر كما ترى، فليس ذلك بالشائع ولا القياس، وإن كان فيه بعض التنبيه على أن العرب وضعت الكلمة اسمًا.

بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شُبَه خلاف المدعي"[١]، أي انحلّتْ دعوى عدم اسميتها بعدم إمكان قسيمي الاسم، وهما الفعل والحرف، فتعين كونها اسمًا إذ لا قسيم سوى ذلك[٢]. ومن قول ابن الصائغ يبدو أن علة التحليل قد استخدمها النحويون منذ زمان.

### ١,١١,٢. علة التحليل عند ابن تيمية

#### أ) تحليل بناء (هذان)

ذهب ابن تيمية إلى أن (هذان) مبنية في كل حال واحتج بتحليلها من عدة وجوه:

**الأول**، من المسائل المعروفة عند العرب أن الأسماء المبهمة مبنية بلا استثناء، وهذا يظهر من قوله: "فعُلِم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في الأسماء المبهمة تقول: "إنّ هذان ومررت بهذان"، تقولها في الرفع والنصب والخفض بالألف، ومن قال إنّ لغتهم أنها تكون في الرفع بالألف طولب بالشاهد على ذلك والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثرًا ونظمًا وليس في القرآن ما يشهد له ولكن عمدته القياس.... فتبين أن الذين قالوا: إن مقتضى العربية أن يقال: إن هذين ليس معهم بذلك نقل عن اللغة المعروفة في القرآن التي نزل بها القرآن؛ بل هي أن يكون المثنى من أسماء الإشارة مبنيًا في الأحوال الثلاثة على لفظ واحد"[٣].

**والثاني**، قياس (هذان) بالمثنى غلط، لأن الألف فيها ليست ألف التثنية كما ذكره بعض النحاة، وهذا يظهر من قوله: "قياس هذا بغيرها من الأسماء غلط فإن الفرق بينهما ثابت عقلًا وسماعًا: أما النقل والسماع فكما ذكرناه وأما العقل والقياس فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة فحكى ابن الأنباري وغيره عن الفراء قال: "ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين كما فرقت بين الواحد والجمع نون (الذين)"[٤]. وحكاه المهدوي وغيره عن الفراء ولفظه قال: "إنه ذكر أن الألف ليست علامة التثنية بل هي ألف (هذا) فزدتُ عليها نونًا ولم أغيرها كما زدتُ على الياء من (الذي) فقلت: (الذين) في كل حال"[٥]. قال: "وقال

---

وطريق النظر إن سبرتَ وقَسمتَ أن تحللها، فتقول: لا تخلو (كيف) من أن تكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا، فلا تكون فعلًا لأن الأفعال تليها إذا قلت: كيف تصنع؟ وكيف تقول؟، والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما حاجز مقدر، وذلك في التحقيق لم يله وليس بين كيف وما وليها من الفعل حاجز مقدر – أعني ضميرًا مستترًا – فبطل أن تكون فعلًا، ولا تكون حرفًا لا يستقل به مع الاسم كلام تام إلا في النداء نحو قولك: يا زيد، وليس قولك: كيف زيد بنداء، وهو كلام تام فبطل أن تكون حرفًا، فإذا لم تكن فعلًا ولا حرفًا بقي أن تكون اسمًا. وعلى هذا فقس أمثاله". (المرتجل، ص: ٢٦)

(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: ٢٣٧

(٢) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٨١-٨٨٢

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٦، ٢٥٩

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤، وقال الفراء: "وجدت الألف من (هَذَا) دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال، كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع، فقالوا: (الَّذِينَ) فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه".

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤

بعض الكوفيين: "الألف في (هذا) مشبهة بالألف في (يفعلان) فلم تُغَيَّر كما لم تغير"(١). قال: "وقال الجرجاني:(٢) لما كان (ذا) اسمًا على حرفين أحدهما حرف مد ولين وهو كالحركة ووجب حذف إحدى الألفين في التثنية لم يحسن حذف الأولى؛ لئلا يبقى الاسم على حرف واحد فحذف علم التثنية وكان النون يدل على التثنية(٣) ولم يكن لتغيير النون الأصلية الألف وجه فثبت في كل حال كما يثبت في الواحد"(٤).

**والثالث،** لأن (هذان) جرت مجرى واحدها وجمعها فكلاهما مبني، ونقل ابن تيمية قول المهدوي: "وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان عن هذه المسألة فقال: "لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد إذ التثنية يجب أن لا تغير" فقال إسماعيل: "ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به" فقال له ابن كيسان: "فليقل القاضي حتى يؤنس به"، فتبسم(٥).... فهذا هو القياس فيه أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه لا يلحق بمثنى غيره الذي هو أيضا معتبر بمفرده ومجموعه، فالأسماء المعربة ألحق مثناها بمفردها ومجموعها تقول: رجل ورجلان ورجال، فهو معرب في الأحوال الثلاثة: يظهر الإعراب في مثناه كما ظهر في مفرده ومجموعه"(٦).

**والرابع،** لو كان الألف ليست ألف مفردها لقالوا في التثنية (ذوان) كسائر الأسماء، قال ابن تيمية: "وبيان هذا القول: أن المفرد (ذا) فلو جعلوه كسائر الأسماء لقالوا في التثنية: (ذوان) ولم يقولوا: (ذان) كما قالوا "عصوان ورجوان" ونحوهما من الأسماء الثلاثية. و(ها) حرف تنبيه وقد قالوا فيما حذفوا لامه: (أبوان) فردته التثنية إلى أصله.... وأما (ذا) فلم يقولوا (ذوان) بل قالوا كما فعلوا في (ذو) و(ذات) التي بمعنى: صاحب، فقالوا: "هو ذو علم وهما ذوا علم" كما قال: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ (الرحمن: ٤٨) وفي اسم الإشارة قالوا: (ذان) و(تان) كما قال: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ (القصص: ٣٢) فإن (ذا) بمعنى صاحب، هو اسم معرب فتغير إعرابه في الرفع والنصب والجر فقيل: ذو وذا وذي"(٧).

**والخامس،** وشبّه ابن تيمية (هذان) بالأسماء الموصولة والمضمرات: "وأما المستعمل في الإشارة والأسماء الموصولة والمضمرات هي مبنية؛ لكن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحده ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب

---

(١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١١: ٢١٩

(٢) قيل المقصود: أبو الحسن الجرجاني صاحب الوساطة بين المتنبي وخصومه (حاشية التحصيل للمهدوي، ٤: ٣٣٣)، وقيل المقصود: عبد القاهر الجرجاني صاحب أسرار البلاغة (حاشية فتوحات الرحمن شرح كتاب إن هذان لساحران للطهطاوي، ص: ١٨٢)، وكلتا الحاشيتين لم تذكر أي مصدر لهما.

(٣) قال العكبري: "وَذهب قوم إِلَى أَنَّ النُّون فيهمَا عوض من الْحَرْف الْمَحْذُوف وهما الْألف فِي (هَذَا) وَالْيَاء فِي (الَّذِي)" (اللباب، ١: ١٠٨)

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٧، وانظر: المهدوي، التحصيل، ٤: ٣٣٣

(٥) انظر: ابن كيسان، معاني القرآن وإعرابه، ٤١٠-٤١١، والمهدوي، التحصيل، ٤: ٣٣٢، وقال أبو جعفر النحاس: "وسألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية فقال: إن شئت أجبتك بجواب النحويين، وإن شئت أجبتك بقولي، فقلت: بقولك". (النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٣٢)

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٧-٢٥٨

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٨

والخفض فكذلك في تثنيته؛ بل قالوا: قام هذا وأكرمت هذا ومررت بهذا، وكذلك هؤلاء في الجمع فكذلك المثنى قال: هذان وأكرمت هذان ومررت بهذان.

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

علل ابن تيمية بهذه العلة للتثبيت أن المصحف منقول بالتواتر والرد على من زعم أن في بعض المواضع من القرآن لحنًا بسبب غلط الكاتب أو نُقل ذلك عن عثمان -رضي الله عنه-، فقال: "أن المصاحف التي نُسخت كانت مصاحف متعددة وهذا معروف مشهور وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ: إنه غلط من الكاتب أو نُقل ذلك عن عثمان؛ فإن هذا ممتنع لوجوه. منها: تعدد المصاحف واجتماع جماعة على كل مصحف ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرءون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم والإنسان إذا نسخ مصحفا غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف فلو قدر أنه كتب كاتب مصحفا ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني أمكن وقوع الغلط في هذا وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش ولم يكن لحنًا فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش"[١].

وأتى ابن تيمية بمثال زعموا أنه من اللحن، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)، فقال: "فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا: "إن هذان" وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم؟!.... وكما قال عثمان: "إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش"[٢]، وكذلك قال عمر لابن مسعود: "أقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل"[٣]، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل. وقوله تعالى في القرآن: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: ٤) يدل على ذلك فإن قومه هم قريش كما قال: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ (الأنعام: ٦٦).

وأما كنانة فهم جيران قريش والناقل عنهم ثقة ولكن الذي ينقل بنقل ما سمع وقد يكون سمع ذلك في الأسماء المبهمة المبنية فظن أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء؛ بخلاف من سمع "بين أذناه"[٤] و"لناباه"[٥] فإن هذا صريح في الأسماء التي ليست مبهمة. وحينئذ فالذي يجب أن يقال: إنه لم يثبت أنه لغة قريش؛ بل ولا لغة سائر العرب، أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياسًا جعلوا باب التثنية

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٢-٢٥٣

(٢) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٤٩٨٤، ٦: ١٨٢، ولفظ الحديث: فَأَمَرَ عُثْمَانُ، زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَسَعِيدَ بْنَ العَاصِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنْ يَنْسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ، وَقَالَ لَهُمْ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا".

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة، ٢: ٧١١

(٤) من البيت: تزود منا **بين أذناه** ضربةً ... دعته إلى هابي التراب عقيم، أنسبه المعَرّي إلى هوبر الحارثي (الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، ص: ٢٠)

(٥) من البيت: فأطرق إطراق الشّجاع ولو رأى ... مساغا **لناباه** الشّجاع لصمّما، أنسبه ابن قتيبة إلى المتلمس (الشعر والشعراء، ١: ١٧٨)

في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا هذا ولفظه (هذان) فهذا نقل ثابت متواتر لفظًا ورسمًا. ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطًا منكرًا كما قد بسط في غير هذا الموضع. فإن المصحف منقول بالتواتر وقد كتبت عدة مصاحف وكلها مكتوبة بالألف فكيف يتصور في هذا غلط؟!"[١].

## ١,١٢.علة التخفيف

### ١,١٢,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

مفهوم التخفيف لغة: مصدر خفّف-يخفّف، والخفيف ضد الثقيل، نقول منه: خف الرجل إذا عجل، وخف القطين إذا رحل[٢].

وعلة التخفيف هي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مخلًّا بكلامهم[٣]. فهم يفضلون ما خف من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصادًا بالجهد المبذول[٤]. ومثّلها ابن مكتوم بالإدغام[٥]، وبيّن ابن عصفور الغرض من الإدغام: "الإدغام هو: رفعُكَ اللسانَ بالحرفين رفعةً واحدة، ووضعُكَ إيَّاه بهما موضعًا واحدًا. وهو لا يكون إلَّا في المِثلَينِ أو المتقارِبَينِ. والسبب في ذلك أنَّ النطق بالمِثلين ثقيلٌ؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعَّفُ مرَّتين، فيكثر العمل على العضو الواحد. وإذا كان الحرفان غَيرَينِ لم يكن الأمر كذلك؛ لأنَّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر. وأيضًا فإنَّ الحرفين إذا كانا مِثلين فإنَّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأوَّل، فلا يَتسرَّحُ اللسان بالنطق كما يَتسرَّحُ في الغَيرَينِ، بل يكون في ذلك شَبيهًا بمشي المقيَّد. فلمَّا كان فيه من الثقل ما ذكرتُ لك رُفِعَ اللسان بهما رفعةً واحدةً، ليقلَّ العمل ويخفَّ النطق بهما على اللسان.

وأمَّا المتقاربان فلتقاربهما أُجْرِيا مُجرى المِثلينِ؛ لأنَّ فيهما بعض الثقل؛ ألا ترى أنك تُعمل العضو وما يليه كما كنت في المِثلين تُعمل العضو الواحد مرَّتين. فكأنَّ العمل باقٍ في العضو لم ينتقل. وأيضًا فإنك تردُّ اللسان إلى ما يَقربُ من مَخرج الحرف الأوَّل. فيكون في ذلك عُقلة للِّسان٥, وعدم تسريح له في وقت النطق بهما. فلمَّا كان فيهما من الثقل هذا القدر فُعِلَ بهما ما فُعِل بالمِثلينِ، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ليخفَّ النطق بهما"[٦].

وسوى ذلك قد استخدم النحاة هذه العلة في مسائل شتى، ممن استخدمها:

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٤-٢٥٥

(٢) التوحيدي، البصائر والذخائر، ٥: ١١٧

(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٨٣

(٤) العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: ٢٧٦

(٥) السيوطي، الاقتراح، ص: ١٠٠

(٦) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٤٠٣

**١) الكوفيون**

الكوفيون احتجوا بأن قالوا: "إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركًا لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يَدٍ ودَمٍ، والأصل في يد يَدَيٌ، وفي دم دَمَوٌ في أحد القولين.... والأكثرون على أنه من ذوات الواو، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلة، فحذفوه طلبًا للتخفيف وفرارًا من الاستثقال، فبقيت يدٌ ودمٌ"(١).

**٢) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "وَاعْلَم أَن تَقْدِير المعدول من بَاب (فُعَلُ) أَن يكون المعدول عَنهُ معرفَة نَحْو: عُمَر، من عَامِر، وَزُفَر، من زَافِر، عدل إِلَى هَذَا اللَّفْظ للتَّخْفِيف، فَبَقيَ حكم التَّعْرِيف الَّذِي كَانَ فِي أصل، فَلذَلِك لم ينْصَرف"(٢).

**٣) ابن جني**

قال ابن جني: "فَإِن ناديت الْمُضَاف إِلَيْك كَانَت لَك فِيهِ أَرْبَعَة أوجه تَقول يَا غلامِ بِحَذْف الْيَاء وَيَا غلامي بإسكانها وَيَا غلاميَ بِفَتْحِهَا وَيَا غلامَا تقلبها للتَّخْفِيف ألفًا"(٣).

## ١,١٢,٢. علة التخفيف عند ابن تيمية

### أ) بناء (أين) و(كيف) على الفتح للتخفيف

ذكر ابن تيمية فصلًا في التناسب بين اللفظ والمعنى ومناسبة الحركات لمعنى اللفظ، وأنهم في الغالب يجعلون الضمة التي هي أقوى الحركات للمعنى الأقوى، والفتحة خفيفة للمعنى الخفيف، والمتوسطة للمتوسط(٤)، فقال: "كثير من الناس بل أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني"(٥).

وعلى ذلك أتى بمثال وهو استخدام الحركات علامةً للإعراب والبناء، حيث قال: "إذ كانت أقوى الحركات هي الضمة؛ وأخفها الفتحة؛ والكسرة متوسطة بينهما؛ فجاءت اللغة على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية فما كان من المعربات عمدة في الكلام لا بد له منه: كان له المرفوع؛ كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول القائم مقامه وما كان فضلة كان له النصب؛ كالمفعول والحال والتمييز. وما كان متوسطًا بينهما لكونه يضاف إليه العمدة تارة والفضلة

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٩٣

(٢) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٤٦٥

(٣) ابن جني، اللمع، ص: ١١٢

(٤) ابن قاسم، المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٥: ٢٢٨

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤١٨

تارة: كان له الجر وهو المضاف إليه. وكذلك في المبنيات؛ مثل ما يقولون في (أين) و(كيف): بنيت على الفتح طلبًا للتخفيف لأجل الياء[1]، وهي حرف ثقيل.

وما ذكره ابن تيمية متابعةً لآراء النحاة من قبل، منهم:

**١) النحاس**

قال النحاس: "(كَيْفَ) اسم في موضع نصب وهي مبنية على الفتح، وكان سبيلها أن تكون ساكنة لأن فيها موضع الاستفهام فأشبهت الحروف واختير لها الفتح من أجل الياء"[2].

**٢) ابن السراج**

قال ابن السراج: "وأما (كيفَ) فسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال، يقالُ: كيف أنتَ؟ فتقول: صالحٌ وصحيح، وآكلٌ وشارب، ونائمٌ وجالسٌ وقاعدٌ، والأحوال أكثر من أن يحاط بها، فإذا قلت: "كيفَ" فقد أغنى عن ذكر ذلك كلهِ، وهي مبنيةٌ على الفتح لأن قبل الياءِ فاء فاستثقلوا الكسر مع الياء، وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتى حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقالِ أو لإتباع اللفظِ اللفظَ"[3].

**٣) أبو البركات الأنباري**

ذكر الأنباري سبب بعض الظروف مبنية على السكون في الأصل: "وكان الأصلُ فيه أن يبنى على السكون إلا أنه بني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الفتحة أولى لوجهين: أحدهما، أنها أَخَفُّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها فأتبعوها. والوجه الثاني: أن نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كـ(أين) و(أيان) بنيت على الفتح؛ فكذلك (الآن) لمشاركتها لهما في الظرفية"[4].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

أشار ابن تيمية أن هذين الخفة والثقل يمكن استخدامهما في فهم المعاني لألفاظ القرآن والحديث، وأتى بمثال من قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ (آل عمران: ٨٣)، وقوله: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ (فصلت: ١١) (كَرْهًا) بالفتح. أما (ذبح) و(نهب) يمكنهما بالكسر أو الفتح، إذا كان يشير إلى الشيء المذبوح والمنهوب فبالكسر، مثل قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصافات: ١٠٧)، ومن قال بالفتح أراد الفعل، كما في الحديث: "وَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهْبِ إِبِلٍ"[5].

فقال ابن تيمية: "وهذه الأمور وأمثالها هي معروفة من لغة العرب لمن عرفها معروفة بالاستقراء والتجربة تارة وبالقياس أخرى كما يفعل الأطباء في طبائع الأجسام وكما يُعرف ذلك في الأمور العادية التي تعرف بالتجربة المركبة

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢١

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ١: ٤١

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ١٣٧

(٤) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٤٢٥

(٥) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣١٣٣، ٤: ٨٩، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٦٤٩، ٣: ١٢٧٠

من الحس والعقل ثم قد قيل: تَعرف ما لم تجرب بالقياس. ومعلوم أن هذه الأمور لها أسباب ومناسبات عند جماهير العقلاء من المسلمين. وغيرهم ومن أنكر ذلك من النُظّار فذلك لا يُتكلم معه في خصوص مناسبات هذا فإنه ليس عنده في المخلوقات قوة يحصل بها الفعل ولا سبب يخص أحد المتشابهين؛ بل من أصله أن محض مشيئة الخالق تخصص مِثلًا عن مثل بلا سبب ولا لحكمة فهذا يقول: كون اللفظ دالًا على المعنى إن كان بقول الله فهذا لمجرد الاقتران العادي؛ وتخصيص الرب عنده ليس لسبب ولا لحكمة بل نفس الإرادة تخصص مِثلًا عن مثل بلا حكمة ولا سبب. وإن كان باختيار العبد فقد يكون السبب خُطور ذلك اللفظ في قلب الواضع دون غيره"[1].

### ب) إضافة المصدر أخف من تنوينه

قال ابن تيمية: "والمصدر يعمل عمل الفعل، لكنْ إذا أضيف عمل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول، وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل، فتقول: أَعْجَبَنِي دَقُّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ، وهذا وجه الكلام. وتقول: أَعْجَبَنِي دَقُّ الثَّوْبِ الْقَصَّارُ.

ومن النحاة من يقول: إعماله مُنَكَّرًا أحسن من إعماله مضافًا، لأنه بالإضافة قوي شبهه بالأسماء. والصواب أن إضافته إلى أحدهما وإعماله في الآخر أحسن من تنكيره وإعماله فيهما. فقول القائل: أعجبني دقُّ القصارِ الثوبُ أحسن من قوله: دقٌّ الثوبَ القصارُ، فإن التنكير أيضًا من خصائص الأسماء، والإضافة أخف، لأنه اسم، والأصل فيه أن يضاف ولا يعمل، لكن لما تعذرت إضافته إلى الفاعل والمفعول جميعًا، أضيف إلى أحدهما، وأُعمِل في الآخر.

وهكذا في المعطوفات: إن أمكن إضافتها إليها كلها، كالمضاف إلى الظاهر، فهو أحسن. كقول النبي – صلى الله عليه وسلم–: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"[2]. وكقولهم: "نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَلَاقِيحِ وَالْمَضَامِينِ وَحَبَلِ الْحَبَلَةِ"[3]."[4]

ذكر ابن تيمية فيما سبق أنه خالف آراء بعض النحاة في هذه المسألة، وممن رأى أن المصدر يعمل عمل الفعل في حالة النكرة أحسن من إضافته:

#### ١) سيبويه

يعملُ المصدر عَمل الفعل كما ذَكره سيبويه على ثلاثة أوجه: "**واحدُها** وأقربُها شبهًا بالفعل أن يعمل عَمَله وهو منون، لتكون قد أقَمتَ مُقام الفعل نَكرة مثله. **والذي يليه** في الجودة أن تُعمِله مضافًا إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرْبِي زيدًا)، والظاهر من نحو (ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا أعجبني) يقوم مُقام الفاعل كما أن التّاءَ في قولك (ضربتُ زيدًا) فاعل، فأما كون المصدر بالإضافة مُعَرَّفًا فقد يُنْوَى بالإضافة الانفصال في باب الإعمال لاسم عَمَل الفعل

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢١–٤٢٢

(٢) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٢٢٣٦، ٣: ٨٤، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٥٨١، ٣: ١٢٠٧

(٣) المروزي، السنة، رقم الحديث: ٢٠٩، ص: ٦١

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٢٠٣

نحو: ضارِبُ زيدٍ غدًا، فالإضافة قد نُوِيَ بها الانفصال في هذا الباب. **وأبْعدُ الثلاثة:** أنْ تُعْمِلَه وفيه الألف واللام لأنه معروف من جهة لا يُنْوَى بها الانفصال، ولم يتصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل، فهو مُباين للفعل"(١).

**٢) ابن الخَبَّاز**

قال ابن الخَبَّاز: "وللمصدر ثلاثة أحوال: الحالة الأولى، أن يكون منونًا، وهو أقواها عملًا، تقول: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا، ومن ركوبٍ أخوك الفرس، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، تقول: عجبت من ضربٍ عمرًا زيدٌ"(٢).

**٣) ابن يعيش**

قال ابن يعيش: "وهذا المصدر يعمل على ثلاثة أضرب: إذا كان مفردًا منونًا، وإذا كان مضافًا، وإذا كان معرَّفًا بالألف واللام. فأمّا الأول، وهو ما كان منونًا، فهو أقيسُ الضروب الثلاثة في العمل، وذلك من قِبَل أن المصدر إنّما عمل لشَبَهه بالفعل، والتنوينُ يدّل على التنكير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء"(٣).

وبعض النحاة رأوا إعمال المصدر منونًا ليس أقوى الثلاثة، منهم:

**١) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "وزعم بعضهم أنّه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرّف بالألف واللام. وحجته أن قال: إنّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة، فلمّا عرّف زال شبهه بالفعل. وأيضًا فإنّه لم يوجد. وهذا خطأ محض لأنّه يلزمه على هذا أن لا يعمل المصدر المضاف. فإن قيل: الإضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أن يقال له: لا يخلو أن تقدّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة لأنّ الإضافة في هذا الباب يتعرّف بها المضاف، فثبت أنّها محضة"(٤).

**٢) ابن الصائغ**

قال ابن الصائغ: "المصدر يعمل عمل فعله؛ فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، بشرط أن يُقْصَد به قصد فعله من الحدوث والنّسبة. فَيُقَدَّرُ بـ(أن) والفعل إنْ كان ماضيًا أو مستقبَلًا؛ وبـ(ما) والفعل إنْ كان حالًا. وأكثر ما يعمل مضافًا، كقولك: (أعجَبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا)" (٥).

---

(١) أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ١: ١٣٩

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص: ٥١٨

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٧٤

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٤٢

(٥) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ١: ٣٥٧

### ٣) ابن مالك

قال ابن مالك: "يعمل المصدر مظهرًا، مكبرًا، غير محدود.... وإعماله مضافًا أكثر من إعماله منونًا وإعماله منونًا أكثر من إعماله مقرونًا بالألف واللام، ويضاف إلى المرفوع، أو المنصوب، ثم يستوفى العمل، كما كان يستوفيه الفعل"(١).

وأجاز أبو علي إعمال المصدر وهو محلى بالألف واللام: "ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللام قولك: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، والشتمُ بكرٌ خالدًا قبيحٌ"(٢). وانتقد ابن الطراوة كلامه: "وهذا باطل لا وجه له، وتوهم فاسد لا يُعبأ به، لأن (الضرب) هنا هو اسم الجنس المأخوذ في غير ما حق"(٣).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من هذه العلة قد ذُكر في علة التشبيه، المسألة الأولى: إعمال المصدر لمشابهته بالفعل، صفحة (٣)، وهو للرد على من قال في تفسير الآية: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الْأَنْفَال: ٦٤)، أنها نزلت عن علي بن أبي طالب، وهذه فضيلة لم تحصل لأحد من الصحابة غيره، فيكون هو الإمام. فادعوا إلى أن لفظ (مَنِ اتَّبَعَكَ) في محل رفع معطوف على لفظ (اللهُ) وهو فاعل للمصدر (حَسْبُ)، فهذا خطأ. فقال ابن تيمية: "وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين لفرط جهلهم وظلمهم: يجعلون عليًا أكمل الناس قدرة وشجاعة، حتى يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول، وأن الرسول كان محتاجًا إليه. ويقولون مثل هذا الكفر، إذ يجعلونه شريكًا لله في إقامة دين محمد، ثم يصفونه بغاية العجز والضعف والجزع والتقية بعد ظهور الإسلام وقوته ودخول الناس فيه أفواجًا.

ومن المعلوم قطعًا أن الناس بعد دخولهم في دين الإسلام أتبع للحق منهم قبل دخولهم فيه، فمن كان مشاركًا لله في إقامة دين محمد، حتى قهر الكفار وأسلم الناس، كيف لا يفعل هذا في قهر طائفة بغوا عليه، هم أقل من الكفار الموجودين عند بعثة الرسول، وأقل منهم شوكة، وأقرب إلى الحق منهم؟"(٤).

## ج) حذف واو الجمع للتخفيف

قال ابن تيمية: "وأما الميم والواو فلهما الجمع والإحاطة ألا ترى أن الميم ضمير لجمع المخاطبين في الأنواع الخمسة: ضميرَي الرفع والنصب المتصلين والمنفصلين وضمير الخفض في مثل قوله: (أنتم) و(علمتم) و(إياكم) و(علمكم) و(بكم) وضمير لجمع الغائبين في الأنواع الخمسة أيضًا والمضمر أيًا كان إما متكلم أو مخاطب أو غائب

---

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٤٢

(٢) أبو علي، الإيضاح العضدي، ص: ١٦٠

(٣) ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ص: ٥٦

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٢٠٧

واحد أو اثنان أو جمع مرفوع أو منصوب أو مجرور. فقد أحاطت بالجميع مطلقًا. أما الجمع المطلق فبنفسها وأما الجمع المقدر باثنين فبزيادة علم التثنية وهو الألف في مثل (أنتما) و(علمتما) وكذلك الباقي. ولهذا زيدت الواو في الجمع المطلق فقيل "عليهموا وأنتموا" كما زيدت الألف في التثنية ومن حذفها حذفها تخفيفًا؛ ولأن ترك العلامة علامة فصارت الميم مشتركة ثم الفارق الألف أو عدمها مع الواو. وأما الواو فلها جموع الضمائر الغائبة في مثل "قالوا" ونحوها وأما المتصلة مثل "إياكم وهم" فعلى اللغتين"(١).

واتفق ابن تيمية مع النحاة في هذه المسألة، منهم:

**١) الزجاج**

قال الزجاج: فَامَّا "عليهموا" فأصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغنى بها عن الواو، والواوُ تثقل على ألسِنَتهم، حتى إنه ليس في أسمائهم اسم آخره واو وقبلها حركة، فَلِذلك حُذِفَتِ الواو، فأمَّا مَن قرأ "عَلَيْهُمُوا ولا الضالين" فقليل. ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير وإِن كان قد قرأ به قوم فإنه أقل من الحذف بكثير في لُغَة العرب"(٢).

**٢) السيرافي**

قال السيرافي: "وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئًا منهما إذ كانتا تحذفان استثقالًا فصارت الضمة بعدها نحو الواو. قال أبو سعيد: يريد أنه إذا جمع الهاء زيد عليها ميم وواو إذا كانت الهاء مضمومة، كقولك: "همو"، وكذلك لو جمع ما فيه الكاف والتاء كقولك: "عليكمو أنتمو" وان كانت الهاء مكسورة ففي الميم قولان منهم من يكسر ويصلها بياء فيقول: "عليهمي"، ومنهم من يكسر الهاء ويضم الميم ويصلها بواو فيقول: "عليهمو"، فوصل الميم هو الأصل كما يصلونها بالألف في التثنية "عليهما وعليكما" وقد يجوز أن تحذف الوصل وتسكّن الميم فأمّا حذفها فعلى ما ذكره"(٣).

**٣) العكبري**

قال العكبري: "والأصل في ميم الجمع أن يكون بعدها واو كما قرأ ابن كثير، فالميم لمجاوزة الواحد، والألف دليل التثنية نحو عليهما، والواو للجمع نظير الألف، ويدل على ذلك أن علامة الجماعة في المؤنث نون مشددة نحو عليهن، فكذلك يجب أن يكون علامة الجمع للمذكر حرفين، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفًا، ولا لبس في ذلك، لأن الواحد لا ميم فيه، والتثنية بعد ميمها ألف وإذا حذفت الواو سكنت الميم، لئلا تتوالى الحركات في أكثر المواضع نحو: ضربهم ويضربهم"(٤).

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٣

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٥٣

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥: ٦٤

(٤) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١: ١٢

### ٤) الرضي

قال الرضي: "والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو: شفوية، ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو، وحذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير، أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها، وذلك لأنهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها، والقصد بوضع متصلها التخفيف.... فوقع الواو في الجمع، في الآخر مضمومًا ما قبلها، وهو مستثقل حسًّا، كما مر في الترخيم، فحذفوا الواو، وسكنوا الميم التي ضموها لأجله، للأمن من الالتباس بالمثنى، بثبوت الألف فيه دون الجمع، ومن أثبت الواو مضمومًا ما قبلها، فلأن ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجئ في التصريف، وأما إن ولي ميم الجمع ضمير نحو: ضربتموه، وجب في الأعراف رجوع الضم والواو لأن الضمير، لاتصاله، صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفًا، وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير، أيضًا، ولم يثبت ما ذهب إليه، وإذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها، ضمت الميم ردا لها إلى أصلها، وقد تكسر"[١].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة أثناء تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ۞وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ۞وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد: ٨-١٠)، فقال ابن تيمية: الهداية محلها القلب وهذه الأعضاء الثلاثة التي هي دائمة الحركة والكسب إما للإنسان وإما عليه بخلاف ما يتحرك من داخل فإنه لا يتعلق به ثواب ولا عقاب وبخلاف بقية الأعضاء الظاهرة فإن السكون أغلب وحركتها قليلة بالنسبة إلى هذه وهذه الثلاثة التي يروى عن عيسى ابن مريم عليه السلام أنه قال: من كان صمته فكرًا ونطقه ذكرًا ونظره عبرة[٢]. وفي حديث عند ابن أبي حاتم في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان كثير الصمت دائم الفكر متواصل الأحزان[٣]، فالصمت والفكر للسان والقلب وأما الحزن فليس المراد به الحزن الذي هو الألم على فوت مطلوب أو حصول مكروه فإن ذلك منهي عنه ولم يكن من حاله وإنما أراد به الاهتمام والتيقظ لما يستقبله من الأمور وهذا مشترك بين القلب والعين.

وفيه أيضًا في الصحيحين حديث ابن عباس، أنه -صلى الله عليه وسلم- كان إذا قام من الليل يصلي ينظر إلى السماء ويقرأ الآيات العشر من أواخر سورة آل عمران[٤]. فيجمع بين الذكر والنظر والفكر فالنظر أي نظر القلب ونظر العين والذكر أيضًا لا بد مع ذكر اللسان من ذكر القلب. ولما كان النظر مبدأ والذكر منتهى لأن

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٤١٢-٤١٣

(٢) انظر: الغزالي، إحياء علوم الدين، ٤: ٤٢٤، وروي بلفظ: "قال الحواريون لعيسى بن مريم: يا روح الله هل على الأرض اليوم مثلك؟ فقال: نعم من كان منطقه ذكرًا وصمته فكرًا ونظره عبرة فإنه مثلي".

(٣) انظر: الطبراني، المعجم الكبير، رقم الحديث: ٤١٤، ٢٢: ١٥٥، والآجري، الشريعة، رقم الحديث: ١٠٢٢، ٣: ١٥٠٨، روي بلفظ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَاصِلَ الْأَحْزَانِ، دَائِمَ الْفِكْرِ، لَيْسَتْ لَهُ رَاحَةٌ، طَوِيلَ السَّكْتِ، لَا يَتَكَلَّمُ فِي غَيْرِ حَاجَةٍ، يَفْتَتِحُ الْكَلَامَ وَيَخْتِمُهُ بِأَشْدَاقِهِ، وَيَتَكَلَّمُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ".

(٤) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٤٥٦٩، ٦: ٤١، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٢٥٦، ١: ٢٢١

النظر يتقدم الإدراك والعلم والذكر يتأخر عن الإدراك والعلم؛ ولهذا كان المتكلمة في النظر المقتضي للعلم وكان المتصوفة في الذكر المقرر للعلم قدم آلة النظر على آلة الذكر وختم بهداية الملك الجامع الذي هو الناظر الذاكر.

وذكر سبحانه اللسان والشفتين لأنهما العضوان الناطقان. فأما الهواء والحلق والنطع واللهوات والأسنان فمتصلة حركة بعضها مرتبطة بحركة البعض بمنزلة غيرها من أجزاء الحنك فأما اللسان والشفتان فمنفصلة. ثم الشفتان لما كانا النهاية حملا الحروف الجوامع: الباء والفاء والميم والواو. فأما الباء والفاء فهما الحرفان السببيان فإن الباء أبدًا تفيد الإلصاق والسبب وكذلك الفاء تفيد التعقيب والسبب؛ وبالأسباب تجتمع الأمور بعضها ببعض. وأما الميم والواو فلهما الجمع والإحاطة"[١]. ثم ذكر ابن تيمية أن الواو قد حذفت إذا اجتمعت مع الميم للتخفيف كما سبق ذكرها.

**د) مجيء (هذان) بالألف للتخفيف**

قال ابن تيمية: "وأما قوله: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) فجاء اسمًا مبتدأ: اسم (إنّ) وكان مجيئه بالألف أحسن في اللفظ من قولنا: (إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ) لأن الألف أخف من الياء؛ ولأن الخبر بالألف فإذا كان كل من الاسم والخبر بالألف كان أتم مناسبة وهذا معنى صحيح وليس في القرآن ما يشبه هذا من كل وجه وهو بالياء"[٢].

وكذلك بعض العلماء ذكروا أن المثنى بالألف أخف من الياء، ومن القائلين فيها:

**١) الأخفش**

حكى الأخفش لغة بلحارث بن كعب[٣]، يبدلون الياء ألفًا في جميع الحالات تخفيفًا: "يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفًا فيقولون: "رأيت أخواك" و"رأيت الرجلان" و"أوضعته علاه" و"ذهبت إلاهُ" فزعموا أنه على هذه اللغة بالتثقيل تُقرَأ. وزعم أبو زيد أنه سمع أعرابيًا فصيحًا من بلحارث يقول: "ضَرَبْتُ يَداهُ" و"وضعته علاه" يريد: يدَيْه وَعَلَيهِ"[٤].

**٢) الفراء**

ورأى الفراء أن الألف في التثنية مطل الفتحة التي قبلها، ولذلك هي أخف من الياء: "قالوا: "مسلمون"، فجعلوا الواو تابعة للضمة لأن الواو لا تُعرب، ثُمَّ قالوا: "رأيت المسلمين"، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢١-٢٢٣

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٢

(٣) تقول العرب: بَلْحَارِث، يريدون: بني الحارث، فيحذفون الياء وسكون اللام من بعدها، ثم يحذفون النون لكثرة الاستعمال ولقربها من اللام في المخرج (ابن جني، الْمُبهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص: ٦٩)

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ١: ١٢١

أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: "رجلانِ" فِي كل حَالٍ. وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان"[١].

**٣) ابن رشد**

وأيّد ابن رشد قول الفراء عن الألف في المثنى: "فالألف الممدودة تكون في أسماء علامةً للرفع، وفي أسماء علامةً للنصب، فالأسماء التي هي فيها علامة الرفع هي المثناة، نحو: قام الزيدان والعمران، وفي تثنية (الذي) و(التي) نحو: (اللذان) و(اللتان)، وفي (كليهما) إذا أضيف إلى المضمر نحو: جاءني الرجلان كلاهما، وهي علامة النصب في خمسة أسماء: أخاك، وأباك، وحماك، وفاك، وذا مال"[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة لجواب الاعتراض على أنه جاء أيضًا (هذان) و(هاتان) في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء، وهو كما فِي قِصَّةِ مُوسَى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧)، فقال: "ولم يقل: (هاتان) و(هاتان) تبع لابنتي وقد يسمى عطف بيان وهو يشبه الصفة.... وعطف البيان يكون بغير ذلك كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة وهذه الآية نظير قوله: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)" [٣].

ثم ذكر أن إعراب (هذان) و(هاتان) في القرآن لغتان: "لأن الاسم الصحيح إذا جُمِع جَمع التصحيح كسر آخره في النصب وفي الجر وفتحت نونه وإذا ثني فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة. وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الألف وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن: تارةً يجعل ك(اللذان) وتارة يجعل ك(اللذين)؛ ولكن في قوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ كان هذا أحسن من قوله (هاتان) لما فيه من اتباع لفظ المثنى بالياء فيهما.... كما لو قيل: "إن ابنتي هاتان" فإذا جعل بالياء علم تابع مبين عطف بيان لتمام معنى الاسم؛ لا خبر تتم به الجملة"[٤]. ولكن من هاتين اللغتين، رأى ابن تيمية أن مجيئه بالألف أحسن في اللفظ لأن الألف أخف من الياء.

**هـ) استعمال لفظ الجمع في موضع التثنية للتخفيف**

ذكر ابن تيمية جواز استعمال لفظ الجمع في موضع التثنية إذا كان متصلًا بالمضاف إليه لسهولة الخطاب: "أن من لغة العرب الظاهرة التي نزل بها القرآن استعمال لفظ الجمع في موضع التثنية في المضاف إذا كان متصلًا بالمضاف إليه والمعنى ظاهر كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ (التحريم: ٤) وليس لكل منهما إلا قلب فالمعنى: "قلباكما" لكن النطق بلفظ الجمع أسهل والمعنى معروف أنه ليس لكل منهما إلا قلب وكذلك قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) والمعنى: "فاقطعوا أيمانهما" إذ لا يقطع

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤

(٢) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ١٤٩

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦١

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٢

من كل واحد إلا يده اليمنى لكن وضع الجمع موضع التثنية لسهولة الخطاب وظهور المراد وفي قراءة عبد الله: "فاقطعونا أيمانهما"[١] حتى أن التعبير في مثل هذا بلفظ التثنية عدول عن أفصح الكلام وغن كان جائزًا كما قال: ظهراهما مثل ظهور التُّرْسَيْنِ[٢]".[٣]

وقال في موضع آخر أن شرطه أن يكون أمن من اللبس: "أن من لغة العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) أي: يديهما، وقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: ٤) أي: قلباكما، فكذلك قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ (يس: ٧١)، وأما السنة فكثيرة جدًا"[٤].

وبيّن ابن تيمية وجه التخفيف في استعمال الجمع فيه: "ويوضح ذلك أنه في الصورة المستشهد بها كقوله ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ و﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ يعلل بأنه حسن العدول عن المثنى بأن صيغة الجمع واحدة معربة بالحروف فهي أخف من صيغة التثنية التي تختلف في النصب وفي الرفع والخفض إذ يحتاج أن يقول: "صيغ قلباهما وقلب الله قلبَيْهما وزيّن الإيمان في قلبَيْهما" وعلى المعروف يقال: "صغت قلوبهما وقلب الله قلوبهما وزيّن الإيمان في قلوبهما" فهذا أخف وأسهل وأحسن. فإذا قال: مما عُملت يدانا وخلقنا بيدَيْنا وبسطنا بيدَيْنا" كان هذا بخلاف ما لو قيل: "عملت أيدينا وخلقنا بأيدينا وبسطنا أيدينا" كان هذا أخف وأسهل وأحسن من الأول. فكيف وفي هذه الصور المضاف إليه لفظه لفظ الجمع فإذا كانوا يعدلون عن إضافة المثنى إلى المثنى فيجعلون المضاف بلفظ الجمع فلأن يعدلوا عن إضافة المثنى إلى الجمع ويجعلوا المضاف بلفظ الجمع أولى وأحرى"[٥].

وردت أيضًا هذه العلة عند النحاة، ومنهم:

**١) سيبويه**

جاء في كتاب سيبويه باب يسميه "باب ما لفظ به مما هو مثنى": "كما لفظ بالجمع وهو أن يكون الشيئان كلُّ واحد منهما بعض شيء مفردٍ من صاحبه. وذلك قولك: ما أحسن رءوسهما، وأحسن عواليهما. وقال عز وجلّ: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ فرقوا بين المثَّنى الذي هو شيءٌ على حدةٍ وبين ذا وقال الخليل: نظيره قولك: "فعلنا" وأنتما اثنان، فتكلَّم به كما تكلَّم به وأنتم ثلاثة"[٦].

**٢) ابن السراج**

ذكر ابن السراج هذه المسألة في باب يسميه "بَاب ما لُفِظَ بِهِ مثنىً كما لُفِظَ بالجمعِ": "وهو أَن يكونَ كُلُّ واحدٍ بعضَ شيءٍ مفردٍ مِنْ صاحبهِ كقولِكَ: ما أَحسنَ رؤوسهمَا وزعمَ يونس أَنَّهم يقولونَ: غِلمانهما وإنّما هُما اثنانِ.

---

(١) الصواب: "فاقطعوا أيمانهما"، انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٨، ٣٠٦، والنحاس، معاني القرآن، ٢: ٣٠٥،

(٢) أنسب سيبويه هذا الشطر إلى هميان بن قحافة (الكتاب، ٣: ٦٢٢)

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٧٨-٤٧٩

(٤) ابن تيمية، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ١٣

(٥) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٨٠-٤٨١

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٢١-٦٢٢

وزَعم أيضًا أَنَّهم يقولونَ: ضربتُ رأْسيهما وأَنهُ سَمع ذلكَ مِن رؤبةَ والبابُ ما جاءَ في القرآنِ، قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إنْ تُتوبَا إلى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قَلُوبُكُمَا﴾ ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾"[١].

**٣) الزمخشري**

جعل الزمخشري بابًا مستقلًّا لهذه المسألة بعنوان: تثنية الجمع، فقال فيه: "وتجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين كقولك ما أحسن رؤسهما وفي التنزيل: ﴿فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي قراءة عبد الله: "أيمانهما" وفيه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٢]. وقال: ظهراهما مثل ظهور الترسين، فاستعمل هذا والأصل معًا ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسهما ولا غلمانهما، وقد جاء وضعا رحالهما"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة للتفريق بين قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) وقوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ (يس: ٧١)، فيمكننا أن نعرف الفرق بين لفظي: (بِيَدَيَّ) و(أَيْدِينَا) من وجهين: أحدهما، أن في (بِيَدَيَّ) أضاف الفعل إليه، وبيّن أنه خلقه بيديه، وفي (أَيْدِينَا) أضاف الفعل إلى الأيدي (الذات) وهو أخف. والثاني، أن في (بِيَدَيَّ) قد يقع في اللبس إذ استُخدم لفظ المفرد أو الجمع، أما (أَيْدِينَا) أمن من اللبس"[٤].

## ١,١٣.علة الاستغناء

### ١,١٣,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

حكى عن الأَنْبارِي: "إذا استَغْنَى الله عن الشيء، يريد: طَرَحَه الله ورمى به من عَيْنه لأن المستَغْنِي عن الشيء تاركٌ له"[٥]. وَفِي الدُّعَاء: "اللَّهُمَّ إِنِّي أستغنيك عَن كل حَازِم وأستعينك على كل ظَالِم"، أي: سَأَلَهُ أَن يُغْنِيه[٦].

وعلة الاستغناء هي علة كثيرة الاستعمال عند العرب تنسب إليهم أنهم قد استغنوا بشيء عن شيء[٧]. وصنف السيوطي بابًا مستقلًّا يسميه باب الاستغناء في كتاب الأشباه والنظائر في النحو وقال: "هو باب واسع

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣: ٣٤

(٢) المكتوب: قلوبهما، والصواب: قلوبكما

(٣) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٣٣

(٤) ابن تيمية، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ١٣

(٥) الخطابي، غريب الحديث، ١: ٣٠١، والزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ٣: ٧٨، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣: ٣٩١

(٦) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٦: ١٨

(٧) العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: ٢٧١

فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية (سواء) بتثنية (سيّ) فقالوا: (سيّان) ولم يقولوا: (سواءان)"(١).

وظاهرة الاستغناء في النحو العربي قد وردت في كتب القدماء، ومنها في كتاب سيبويه: "اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطًا. وسترى ذلك إن شاء الله. فما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباهُ ذلك كثير"(٢). حتى عقد ابن جني بابًا مستقلًّا بعنوان "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء" وافتتحه بقول سيبويه وجاء بمثال: "قال سيبويه: واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم البتة. فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع) و(وذر). فأما قراءة بعضهم: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضحى: ٣)، وقول أبي الأسود: "حتى وَدَعَه"."(٣) ومثال آخر: "ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شسوع: لم يأتوا فيه بجمع القلة. وكذلك أيام: لم يستعملوا فيه جمع الكثرة"(٤). فيما يلي من النحاة الذين يستخدون علة الاستغناء:

### ١) السيرافي

قال السيرافي: "والفاعل كيفما تصرفت فيه الحال، فهو الذي يبنى له الفعل، والمفعول كالفضلة في الكلام؛ للاستغناء عنه، والفاعل وإن كان مؤخرا في اللفظ فإن تقديره التقديم؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه"(٥).

### ٢) ابن الوراق

قال ابن الوراق: "فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار التَّنْوِين يُعَاقب الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة؟ قيل لَهُ: لِأَن التَّنْوِين إِنَّمَا يدْخل على الِاسْم ليعلم أَنه منصرف، وَقد بَينا أَن جَمِيع مَا تدخله الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة ينْصَرف، فَلَمَّا كَانَ جَمِيع الْأَسْمَاء إِذا دَخلهَا مَا ذكرنَا انْصَرف، لم يحْتَج إِلَى فرق، فَسقط التَّنْوِين للاستغناء عَنهُ"(٦).

### ٣) ابن الخشاب

قال ابن الخشاب: "فإن رفعت بها الظاهر كنت مخيرًا في ذكر هذا المنصوب وترك ذكره، كقولك: "نعم الرجل زيد ونعم الرجل رجلًا زيد"، فذكره للتأكيد، وحذفه للاستغناء عنه"(٧).

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ١: ١١٣

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥

(٣) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٦٦

(٤) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٦٨

(٥) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ٢٦٣

(٦) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٧٥

(٧) ابن الخشاب، المرتجل، ص: ١٤٢

### ١,١٣,٢. علة الاستغناء عند ابن تيمية

**أ) استغناء تكرار النهي بعد العطف**

قال ابن تيمية: "قد نهي عن الفعلين من غير اشتراط اجتماعهما، كما إذا قيل: لا تكفر وتسرق وتزن. وهذا هو الصواب، كما في قوله تعالي ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧١) ولو ذمهم على الاجتماع لقال: وتكتموا الحق بلا نون وتلك الآية نظير هذه.

ومثل هذا الكلام إذا أريد به النهي عن كل من الفعلين فإنه قد يعاد فيه حرف النفي، كما تقول: لا تكفر، ولا تسرق، ولا تزن. ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ (النساء: ٢٩).

وأما إذا لم يعد حرف النفي فيكون لارتباط أحد الفعلين بالآخر، مثل أن يكون أحدهما مستلزمًا للآخر، كما قيل: لا تكفر بالله وتكذب أنبياءه، ونحو ذلك. وما يكون اقترانهما ممكنًا لا محذور فيه، لكن النهي عن الجميع فهو قليل في الكلام"[١]. فمفهوم كلامه أن العطف مستغني عن إعادة أدوات النهي والنفي.

وقد سبق قول النحاة على ما قاله ابن تيمية عن استغناء إعادة أدوات النهي بعد العطف، وممن اختار جزمه:

**١) الأخفش**

قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٤٢): "وإن شئت عطفتها فجعلتها جزمًا على الفعل الذي قبلها. قال: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ﴾ (الأعراف: ٢٢) فعطف القول على الفعل المجزوم فجزمه"[٢].

**٢) الفراء**

قال الفراء: "وقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٤٢) إن شئت جعلت (وَتَكْتُمُوا) فِي موضع جزم تريد به: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتُلقي (لا) لمجيئها فِي أول الكلام. وفي قراءة أَبي: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (البقرة: ٤١) فهذا دليلٌ على أن الجزم في قوله: (وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) مستقيم صوابٌ"[٣].

وذكر ابن تيمية قولًا مرجوحًا عنده وهو قرئ بالنصب: "وإن الواو واو الجمع التي يسميها نحاة الكوفة واو الصرف[٤]، كما في قولهم: "لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن"، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٢) على قراءة النصب، وكما في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن

---

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ١: ٢١٠-٢١١

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٧١

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٣

(٤) قال الفراء: "قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ وفيه الكلام على ما يسميه الكوفيون واو الصرف". (معاني القرآن، ١: ٤٨٢)

كَثِيرٍ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ (الشورى: ٣٤-٣٥) على قراءة النصب، وعلى هذا فيكون الفعل الثاني في قوله: (وتكتموا) منصوبًا، والأول (تَلْبِسُوا) مجزومًا"[١].

فالذي قرأه نصبًا فعلى ثلاثة أقوال:

**الأول،** نصب بواو الصرف وهو قول الكوفيين، فقال الفراء: "وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه (لا) نصبًا على الصرف كما تقول: لا تسرقْ وتصدقَ. معناه: لا تجمع بين هذين كذا وكذا"[٢]. وشَرطه أَن يَتَقَدَّم الْوَاو نفي أَو طلب[٣]. ويسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف لأنها تصرف، في المعنى، الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول، إذ كان لم يجامعه في النهي مطلقًا بل جامعه في النهي عن الجمع بينهما فقط[٤]. وبين الفراء معنى الصرف بقوله: "وإن شئت جعلت هذه الأحرُفَ المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ فى أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ"[٥].

**والثاني،** نصب بـ(أن) مضمرة، فعلى هذا قال الزجاج: "أما إذا نصبت فعلى معنى الجواب بالواو، ومذهب الخليلِ[٦] وسيبويه[٧] والأخفش[٨] وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار (أن) كأنك قلت لا يكن منكم إلباس الحق وكِتْمَانه، كأنَّه قال: وأن تكتموه، ودلَّ تلبسوا على لبس كما تقول: من كذب كانَ شَرًّا، ودل ما في صدر كلامك على الكذب فحذفْتَه"[٩].

**والثالث،** النصب بحذف العامل عند ابن شقير، وهو يسميه النصب بالصرف: "قَوْلهم: "لَا أركبُ وتمشيَ وَلَا أشْبعُ وتجوعَ"، فَلَا أسقط الْكِنَايَة وَهِي أَنْت نصب لِأَن مَعْنَاهُ: "لَا أركب وَأَنت تمشي وَلَا أشْبع وَأَنت تجوع"، فَلَمَّا أسقط الْكِنَايَة وَهِي أَنْت نصب لِأَنَّهُ مَصْرُوف عَن جِهَته. قَالَ الله عز وَجل: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾

---

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ١: ٢١٠

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ١١٥

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٤٧٢

(٤) ابن الخشاب، المرتجل، ص: ٢٠٧

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٤

(٦) رأى الباحث أن الخليل صاحب القول الثالث

(٧) قال سيبويه: "وأما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية. وتقول: زرني وأزورَك، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك، تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارةٌ مني، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبةٌ على كل حال، فلتكن منك زيارةٌ.... لم يكن بدٌ من إضمار (أن)". (الكتاب، ٣: ٤٥-٤٦)

(٨) قال الأخفش: إنْ شئتَ جعلت (وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ) نصبًا اذ نويت (أن) تجعل الأول اسمًا فتضمر مع (تَكْتُمُوا) (أَنْ) حتى تكون اسمًا. (معاني القرآن، ١: ٧١)

(٩) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ١٢٥

وَكَذَلِكَ فِي الْبَقَرَة: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ مَعْنَاهُ: "وَالله أعلم وَأَنْتُم تكتمون الْحق وَأَنْتُم تدعون إِلَى السّلم" فَلَمَّا أسقط (أَنْتُم) نصب"[١].

وأما ابن كيسان فيجمع بين الأول والثاني، وهو منصوب على الصرف وإضمار (أن)، وهو متأثر بدراسته على البصريين والكوفيين فجمع بين إعرابهما[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

اختار ابن تيمية أن الواو واو العطف: "بل الواو هي الواو العاطفة المشركة بين المعطوف والمعطوف عليه.... ولذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوبًا، والغالب علي الكلام جزم الفعلين. وهذا مما يبين أن الراجح في قوله: (وتكتموا)[٣] أن تكون الواو واو العطف، والفعل مجزومًا، ولم يعد حرف النفي لأن أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزم له، فالنهي عن الملزوم. وإن كان يتضمن النهي عن اللازم فقد يظن أنه ليس مقصودًا للنهي، وإنما هو واقع بطريق اللزوم العقلي"[٤].

وقد ذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه الطبري في تفسيره، ونسب هذا الاختيار إلى ابن عباس –رضي الله عنه–، قال الطبري: "وفي قوله: (وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) وجهان من التأويل:

**أحدُهما:** أن يكون الله جل ثناؤه نهاهم عن أن يكتموا الحق، كما نهاهم أن يلبسوا الحق بالباطل. فيكون تأويل ذلك حينئذ: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق. ويكون قوله: "وتكتموا" عند ذلك مجزومًا بما جُزِم به "تلبسوا"، عطفًا عليه.

**والوجه الآخر** منهما: أن يكون النهي من الله جل ثناؤه لهم عن أن يلبسوا الحق بالباطل، ويكون قوله: "وتكتموا الحق" خبرًا منه عنهم بكتمانهم الحق الذي يعلمونه، فيكون قوله: "وتكتموا" حينئذ منصوبًا لانصرافه عن معنى قوله: "ولا تلبسوا الحق بالباطل"، إذ كان قوله: "ولا تلبسوا" نهيًا، وقوله: "وتكتموا الحق" خبرًا معطوفًا عليه، غيرَ جائز أن يعاد عليه ما عمل في قوله: "تلبسوا" من الحرف الجازم. وذلك هو المعنى الذي يسميه النحويون صَرْفًا. ونظيرُ ذلك في المعنى والإعراب قول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٥]

فنصب "تأتيَ" على التأويل الذي قلنا في قوله: "وتكتموا"، لأنه لم يرد: لا تنه عن خُلق ولا تأت مثله، وإنما معناه: لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله، فكان الأول نهيًا، والثاني خبرًا، فنصبَ الخبر إذ عطفه على غير شكله.

---

(١) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٩٥

(٢) ابن كيسان، شرح معلقة عمرو بن كلثوم، ص: ٩٢-٩٣

(٣) المكتوب: (وتلبسوا)، والصواب: (وتكتموا)

(٤) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ١: ٢١١

(٥) نسب سيبويه هذا البيت إلى الأخطل (الكتاب، ١: ٤١-٤٢)

فأما الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرنا أن الآية تحتملهما، فهو على مذهب ابن عباس الذي حدثنا به أبو كريب، قال: حدثنا عثمان بن سعيد، قال: حدثنا بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس، قوله: "وتكتموا الحق"، يقول: ولا تكتموا الحق وأنتم تعلمون. وحدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن عكرمة أو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "وتكتموا الحق"، أي: ولا تكتموا الحق"(١).

## ١,١٤.علة التعويض

### ١,١٤,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التعويض لغةً هو مصدر فعل (عوّض-يعوّض) وتَقُولُ: عُضْتُ فُلانًا، وأَعَضْتُه وعَوَّضْتُه إِذَا أعْطَيَته بَدل مَا ذَهَبَ مِنْهُ(٢). وجعل ابن فارس بابًا مستقلًّا لمسألة التعويض، ورأى أن ظاهرة التعويض من سنن العرب، والتَّعْوِيض عنده إقامة الكلمة مقامَ الكلمة(٣)، ثم ضرب مثالًا: إقامة الفعل الماضي مقام الحاضر(٤). والعوض أخص من البدل، كما قال ابن جني: "فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضًا"(٥).

وكذلك استخدم النحاة هذه العلة في مسائل شتى، ومنهم:

**١) ابن شقير**

قال ابن شقير: "وَأما الْألف الَّتِي تكون عوضًا من النُّون الْخَفِيفَة مثل قَوْلك: يَا زيد اضربا وَلَا تتحول النُّون الْخَفِيفَة ألفًا إِلَّا عِنْد الْوَقْف عَلَيْهَا"(٦).

**٢) المبرد**

قال المبرد: "اعْلَم أَنه مَا كَانَ من ذَلِك اسْمًا فَإنَّك إِذا جمعته بِالْألف وَالتَّاء حركت أوسطه لتَكون الْحَرَكَة عوضًا من الْهَاء المحذوفة وَتَكون فرقًا بَين الِاسْم والنعت وَذَلِكَ قَوْلك فِي طَلْحَة طلَحات وَفِي جَفْنَة جفَنات وَفِي صفْحة صفَحات وَكَذَلِكَ جَمِيع هَذَا الْبَاب"(٧).

---

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١: ٥٦٩-٥٧٠

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣: ٣٢٠

(٣) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١: ٢٦٧

(٤) ابن فارس، الصاحبي، ص: ١٧٩

(٥) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٦٦

(٦) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٢٥٦

(٧) المبرد، المقتضب، ٢: ١٨٨

**٣) السيرافي**

قال السيرافي: "وكذلك لو جمعت (منطلق) جمع التكسير، لجاز أن تقول: (مطالق) و(مطاليق) تعوّض الياء من النون المحذوفة في (منطلق). فإذا اضطر الشاعر زاد هذه الياء التي تزاد للتعويض، لأنهما جميعًا ليس في أصلهما ياء فتكون الضرورة بمنزلة التعويض"(١).

### ١,١٤,٢. علة التعويض عند ابن تيمية

**أ) الألف في (اللذان) بدل الياء في (الذين)**

قال ابن تيمية: "قد يكون الموصول كذلك كقوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾ فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون: "رأيت اللذين فعلا ومررت باللذين فعلا" وإلا فقد يقال: هو بالألف في الأحوال الثلاثة؛ لأنه اسم مبني والألف فيه بدل الياء في (الذين)(٢) وما ذكره الفراء(٣) وابن كيسان(٤) وغيرهما يدل على هذا"(٥).

ولعل ابن تيمية انفرد في رأيه، إذ لم يقف الباحث على شيء من أقوال النحاة في بدلية الألف في (اللذان) عن الياء في (الذين) في كتبهم إلا في مجموع الفتاوى لابن تيمية.

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

احتج ابن تيمية بهذه العلة لتقوية رأيه أن (اللذان) في القرآن الكريم مبنية كما سائر الموصولات، ولكن في الفصل الذي يليه اعترض على ما قاله سابقًا، فقال: "وقد يعترض على ما كتبناه أولًا بأنه جاء أيضًا في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ (فصلت: ٢٩) ولم يقل "اللذان أضلانا" كما قيل في الذين إنه بالياء في الأحوال الثلاثة"(٦).

وفي هذه الحالة أتى ابن تيمية بعلتين أخريين، وهما علة الفرق وعلة اللفظ، حلًّا لهذا الاعتراض: "وأما قوله: ﴿أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ فقد يفرق بين اسم الإشارة والموصول بأن اسم الإشارة على حرفين؛ بخلاف الموصول؛ فإن الاسم هو (اللذا) عدة حروف وبعده يزاد عَلم الجمع فتكسر الذال وتفتح النون، وعلم التثنية فتفتح الذال وتكسر

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ٢٠٤

(٢) وهذا لأن الأصل في الاسم الموصول عند البصريين: (لذي) نحو: عَمِي وشَجِي، فأبدلوا الياء ألفًا في (اللذان)، انظر: الأنباري، الإنصاف، ٢: ٥٥١

(٣) يفهم ابن تيمية أن الألف في (اللذان) بدل الياء في (الذين) من قول الفراء: "أن الألف ليست علامة التثنية بل هي ألف (هذا) فزدت عليها نونًا ولم أغيرها كما زدت على الياء من (الذي) فقلت (الذين) في كل حال" (مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٧)

(٤) يفهمه أيضًا ابن تيمية من قول ابن كيسان: "لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد إذ التثنية يجب أن لا تغير" (مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٥٧)

(٥)ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٥٧، وقال ابن يعيش: "جَعْلهم المثنى بالألف على كلّ حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها".

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦١

النون"[١]، فقلت (اللذَيْنِ) في النصب والجر. وفي الأخير رجع ابن تيمية إلى أن (اللذان) فيها لغتان: مبني ومعرب: "لأن الاسم الصحيح إذا جمع جمع التصحيح كسر آخره في النصب وفي الجر وفتحت نونه وإذا ثني فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة. وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الألف وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن: تارة يجعل ك(اللذان) وتارة يجعل ك(اللذين)"[٢].

## ١,١٥.علة الأولى

### ١,١٥,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الأَولى اسم التفضيل من (ولي) على وزن (أَفعل)، واسم التفضيل هو اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة خاصة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة[٣]. وَيُقَال: فلَان أولى بِهَذَا الْأَمر من فلَان، أَي: أحقّ بِهِ[٤].

ويعتد النحاة بعلة الأولى في كثير من المسائل النحوية، ولذلك عدّها الدينوري نوعًا من أنواع العلل النحوية[٥]. وضرب ابن مكتوم مثلًا لهذه العلة كقولهم: "إن الفاعل أولى برتبة التقدم من المفعول به، لأنه المراد عند الإطلاق، وذلك لشرف الفاعل وكونه عمدة، ولا كذلك المفعول به"[٦]. ومن الذين استخدموا هذه العلة:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "وهو قولك في رجل اسمه رادٌّ: يا رادِ أقبل. وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغم كان مكسورًا، فلما احتجتَ إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازمًا له لو لم يُدغم"[٧].

**٢) السيرافي**

قال السيرافي: "والذي أوجب بناء (شتان) أنه وقع موقع الفعل الماضي، والفعل الماضي مبني، فبني وكانت الفتحة أولى به كما تكون في الفعل الماضي"[٨].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٢
(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٢
(٣) النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٣: ١١٠
(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٥: ٣٢٣
(٥) الجليس، ثمار الصناعة، ص: ١٣٥
(٦) ابن علّان، داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، ص: ٤٥٦-٤٥٧
(٧) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٣
(٨) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ١٠٣

**٣) الأنباري**

ذكر الأنباري علة الأولى حينما تكلم عن الأحرف المشبهة بالفعل، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر: "وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول، فلما قدم ههنا المنصوب وأخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته"(١).

## ١,١٥,٢. علة الأولى عند ابن تيمية

**أ) تشبيه (هذا) بـ(اللذان) أولى من (الذين)**

قال ابن تيمية: "فإن الفراء(٢) شبّه (هذا) بـ(الذين) وتشبيه (اللذان) به أولى"(٣). إنما ذكره ابن تيمية ليشير إلى أن (اللذان) مبنية مثل (هذا)، وتشبيه (اللذان) بـ(هذا) أولى عنده لأن (اللذان) جاءت على صورة أصلها وهو (ذا)، وأما (الذين) فقد تغير شكلها من الألف إلى الياء. ولعل ابن تيمية انفرد في هذا الرأي، كما سبق ذكره في صفحة (١٢٥).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من استخدام هذه العلة لتقوية رأيه أن (اللذان) في القرآن الكريم مبنية كما سائر الموصولات، وقد سبق ذكره في علة التعويض في صفحة (١٢٥)، مسألة الألف في (اللذان) بدل الياء في (الذين).

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ١: ١٤٦

(٢) هذا لأن الفراء يرى أن وظيفة الألف في (هذا) دعامة فقط وليست لام الفعل، فمهوم من كلامه يكون الأصل في اسم الإشارة مكون من حرف واحد وهو الذال (انظر: معاني القرآن، ٢: ١٨٤)، وهكذا الكوفيون رأوا أن (الذي) أصله (هذا) و(هَذا) عندهم أصلهُ ذال واحدةٌ (انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٢٦٣، والزجاجي، اللامات، ص: ٤٨)

وحكى النحاس عن الفراء: "أصل (الذي): (ذا) التي للإشارة، ثم نقل إلى الغائب، فحطوا الألف إلى الياء، وأدخلوا الألف واللام للتعريف، فاندغمت اللام في الذال، فأدخلوا بينهما لامًا متحركةً، وأدغم لام التعريف فيها لسكون لام التعريف". (عمدة الكتاب، ١: ١٧٣)

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠

**ب) المثنى من المبهمات أولى بالبناء من المفرد والجمع**

قال ابن تيمية: "وأن ذلك في المثنى أبلغ منه في لفظ الواحد والجمع إذ كانوا في الضمائر يفرقون بين ضمير المنصوب والمجرور وبين ضمير المرفوع في الواحد والجمع[١] ولا يفرقون في المثنى[٢]، وفي لفظ الإشارة والموصول ولا يفرقون بين الواحد والجمع وبين المرفوع وغيره[٣] ففي المثنى بطريق الأولى"[٤].

ومن النحاة القدماء من يرى أن حق المثنى أن يكون بالألف في جميع الحالات، ومنهم:

**١) الفراء**

رأى الفراء أن الألف في التثنية إشباع ما قبلها من الحركات: "قالوا: "مسلمون"، فجعلوا الواو تابعة للضمة لأن الواو لا تُعرب، ثُمَّ قالوا: "رأيت المسلمين"، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: "رجلانِ" فِي كل حَالٍ. وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان"[٥].

**٢) ابن كيسان**

ذكر ابن كيسان أن في بعض اللغات من جعل ألف الاثنين مكان النصب والجر وجعل نونه مبني على الفتح، واحتج بشعر المفضل: أعرف منها الأنفَ والعينَانَ .... ومِنخَرَيْنِ أشبها ظَبيَانَا[٦]

**٣) الزجاج**

حكى الزجاج لغة بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة: "والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة، لأن حق الألف أنْ تَدُل على الاثنين، وكان حقها ألا تتغيَّر كما لم تتغير ألف رحى وعضى.... فهذا جميع ما احتج به النحويون"[٧].

---

(١) المكتوب: والمثنى، والصواب: والجمع

(٢) مثال الضمير المتصل المفرد للغائب في محل الرفع: ذهب (مستتر)، وفي محل النصب والجر: إنه ومنه (الهاء). والضمير المتصل الجمع للغائبين في محل الرفع: ذهبوا (الواو)، وفي محل النصب والجر: إنهم ومنهم (هم). أما المثنى فبالألف في جميع الحالات، في حالة الرفع: ذهبا (الألف)، وفي حالتي النصب والجر: إنهما ومنهما (الألف)، هذا الذي يقصده ابن تيمية.

فقال ابن تيمية: "فالضمير المتصل في الواحد: الكاف من أكرمتك ومررت بك، وفي الجمع: أكرمتكم ومررت بكم، وفي التثنية زيدت الألف في النصب والجر فيقال: أكرمتكما ومررت بكما، كما نقول في الرفع ففي الواحد والجمع: فعلت وفعلتم، وفي التثنية فعلتما بالألف وحدها زيدت علمًا على التثنية في حال الرفع والنصب والجر كما زيدت في المنفصل في قوله: إياكما وأنتما. فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد: لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره". (مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠)

(٣) وهو: الذي، والتي، والذين، واللاتي، وهذا، وهذه، وهؤلاء، في جميع حالاتها.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦١

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤

(٦) ابن كيسان، تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، ص: ٥٨، وحكى أبو حيان قول ابن كيسان: "من فتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مجري (أين) و(كيف)، ولا يجوز عند أحد من الحذاق علمته فتحها مع الألف" (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١: ٢٣٩)

(٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٦٣-٣٦٤

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

الهدف من استخدام هذه العلة لتقوية رأيه أن (اللذان) في القرآن الكريم مبنية كما سائر الموصولات، وقد سبق ذكره في علة التعويض في صفحة (١٢٥)، مسألة الألف في (اللذان) بدل الياء في (الذين).

### ج) تقوية اسم ظاهر باللام أولى من تجريده

ذكر ابن تيمية هذه العلة إذ يتناول عن الفرق بين الآيتين: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، وقوله تعالى: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (النحل: ٥١): "هناك ذكر اللام (لِرَبِّهِمْ)، فإن هنا قوله: (فَإِيَّايَ) (بدون اللام). وقوله هنالك: (لِرَبِّهِمْ) أتم من قوله: (ربَّهم)، فإن الضمير المنفصل المنصوب، أكمل من ضمير الجر بالياء (ياء المتكلم)، وهناك اسم ظاهر، فتقويته باللام أولى وأتم من تجريده، ومن هذا قوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: ٤٣)، ويقال: عبرت رؤياه، وكذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ﴾ (الشعراء: ٥٥)، وإنما يقال: غظته، لا يقال: غظت له، ومثله كثير"(١).

اتفق ابن تيمية مع النحاة في تقوية الفعل باللام إذ تأخر عن مفعوله، مثل قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، وممن قاله:

#### ١) الأخفش

قال الأخفش: "وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ كما قال: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أوصل الفعل باللام"(٢).

#### ٢) الزمخشري

قال الزمخشري: "قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ دخلت اللام لتقدم المفعول، لأن تأخر الفعل عن مفعوله يكسبه ضعفًا. ونحوه: ﴿لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ﴾ وتقول: لك ضربتُ"(٣).

#### ٣) النيسابوري

قال النيسابوري: "قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ اللام بمعنى التعدية لأن المفعول إذا تقدم ضعف عمل الفعل فكان كما لم يتعد"(٤).

---

(١) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٢٨

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٣٣٩

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٢: ١٦٣

(٤) النيسابوري، إيجاز البيان عن معاني القرآن، ١: ٣٤٢

ولكن ابن تيمية خالف النحاة في قوله تعالى: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ إذ قال: "فإن الضمير المنفصل المنصوب، أكمل من ضمير الجر بالياء (ياء المتكلم)"، ولا يلتفت إلى ضمير المتكلم بعد فعل الأمر (ارهبوا)، ويرى النحاة أنها من باب الاشتغال، إذ كانت (إياي) مفعول به منصوب بفعل مضمر يدل عليه بعده، ومن القائلين فيه:

**١) الأخفش**

قال الأخفش: "وأما قوله: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ و﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ (البقرة: ٤١)، فقال: (وَإِيّايَ) وقد شغلت الفعل بالاسم المضمر الذي بعده الفعل. لأن كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك: "زيدًا فَاضْرِبْ أَخاهُ". لأن الأمر والنهي مما يضمران كثيرًا ويحسن فيهما الإضمار، والرفع أيضًا جائز على أن لا يضمر"[١].

**٢) الزجاج**

قال الزجاج: "وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ نصب بالأمر كأنه في المعنى: "أرهبوني" ويكون الثاني تفسير هذا الفعل المضمر، ولو كان في غير القرآن لجاز: "وَأَنَا فَارْهَبُونِ" ولكن الاختيار في الكلام والقرآن والشعر (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) حذفت الياء وأصله "فارهبونِي" لأنها فاصلة، ومعنى فاصلة: رأس آية ليكون النظم على لفظ مُتَسق، ويسمِّي أهلُ اللغة: رؤوس الآي الفواصل، وأواخر الأبيات: القوافي"[٢].

**٣) أبو حيان**

قال أبو حيان: "(وإياي فارهبون)، إياي: منصوب بفعل محذوف مقدرًا بعده لانفصال الضمير "وإياي ارهبوا"، وحذف لدلالة ما بعده عليه وتقديره قبله، وهم من السجاوندي، إذ قدره: "وارهبوا إياي"، وفي مجيئه ضمير نصب مناسبة لما قبله، لأن قبله أمر، ولأن فيه تأكيدًا، إذ الكلام مفروغ في قالب جملتين. ولو كان ضمير رفع لجاز، لكن يفوت هذان المعنيان. وحذفت الياء ضمير النصب من (فارهبونِ) لأنها فاصلة، وقرأ ابن أبي إسحاق بالياء على الأصل"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة خلال حديث ابن تيمية عن معرفة الإيمان وردوده على من زعم أن الإيمان مرادف التصديق، والتصديق لا يكون إلا بالقلب واللسان، أو بالقلب فقط، فالأعمال ليست من الإيمان[٤]. وعمدتهم في أن الإيمان هو التصديق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ (يوسف: ١٧) أي: بمصدِّق لنا[٥].

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٨٣

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ١٢١

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ١: ٢٨٤

(٤) المقصود: هم المرجئة، فروى عبد الله بن أحمد الشيبانيّ عن شُعْبَةَ: قَالَ لِشَرِيكٍ: "كَيْفَ لَا تُجِيزُ شَهَادَةَ الْمُرْجِئَةِ؟" قَالَ: "كَيْفَ أُجِيزُ شَهَادَةَ قَوْمٍ يَزْعُمُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ". (السنة، ١: ٣٣٤)

(٥) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٢٦

فرد ابن تيمية على قولهم: "فإن قيل: فقد يقال: ما أنت بمصدق لنا. قيل: اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله، إما بتأخيره أو بكونه اسم فاعل أو مصدرًا، أو باجتماعهما"، فأتى بالمثال: "وكذلك تقول: "فلان يَرْهَب الله"، ثم تقول: "هو راهب لربه"، وإذا ذكرت الفعل وأخرته، تقويه باللام، كقوله: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، وقد قال: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (النحل: ٥١) فعداه بنفسه"[١].

واستمر ابن تيمية بحجته: "فيقول القائل: ما أنت بمصدق لنا، أدخل فيه اللام، لكونه اسم فاعل، وإلا فإنما يقال: صدقته، لا يقال: صدقت له، ولو ذكروا الفعل، لقالوا: ما صدقتنا، وهذا بخلاف لفظ الإيمان، فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائمًا، لا يقال: آمنته قط، وإنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق، مع أن بينهما فرقًا"[٢].

## ١,١٦. علة التوطئة

### ١,١٦,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التوطئة مصدر من فعل: وطّأ-يوطّئ-توطئة، أي: هيّأ، وطّأت لك الأَمرَ، إذا هيّأته، ووطّأتُ لك الفِراشَ[٣]، ووطّأت لك المجلس توطئةً. والوطيء من كل شيء: ما سهل ولان، والتوطئة هي التمهيد والتذليل[٤].

وفي النحو قد جاءت ظاهرة التوطئة تمهيدًا للتنبيه على أهمية مسألة بعدها، ومن العلماء الذين يستخدمون هذه العلة:

**١) سيبويه**

ذكر سيبويه أن (أنْ) جاءت توطئة في (لو) بمنزلة اللام الموطئة في (ما) الشرطية: "ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت: والله أن لو فعلت لفعلت. وقال: فأُقْسِمُ أن لوِ التَقينْا وأَنْتُمُ ... لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ، فـ(أن) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)"[٥].

**٢) ابن الوراق والأنباري**

ذكر ابن الوراق والأنباري أن الأسماء الستة معربة بالحروف توطئة لما يَأْتِي فِي تَثْنِيَتها وَجمعها، فقال ابن الوراق: "فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَارَت هَذِه الْأَسْمَاء السِّتَّة تخْتَلف أواخرها، نَحْو قَوْلك: جَاءَنِي أَخُوك، وَرَأَيْت أَخَاك، ومررت بأخيك، وَغَيرهَا من الْأَسْمَاء إِنَّمَا تخْتَلف أواخرها بالحركات؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون

(١) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٢٨

(٢) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٢٢٨

(٣) الخليل، العين، ٧: ٤٦٧

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ١: ١٩٨

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠٧

جعلُوا هَذِهِ الْأَسْمَاء مُخْتَلفَة الْأَوَاخِر، تَوْطِئَة لما يَأْتِي من التَّثْنِيَة وَالْجمع، وَصَارَت هَذِهِ الْأَسْمَاء أولى بالتوطئة من غَيرهَا، لِأَنَّهَا أَسمَاء لَا تنفك من إِضَافَة الْمَعْنى، وَالْإِضَافَة فرع على الأَصْل"[١].

وقال الأنباري: "فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللام في الإضافة؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع"[٢].

**٣) أبو حيان**

قال أبو حيان: "ويكون حالًا موطئة نحو: "رأيتك رجلًا صالحًا". فالمقصود إنما هو الوصف، وجيء باسم الذات توطئة للوصف"[٣].

وقال في موضع آخر: "إذا لحقت هذه الحروف (ما) غير الموصولة، ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكفتها (ما) عن العمل، وجاز أن تليها الجملة الفعلية، فتكون (ما) ميهئة وموطئة قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨)"[٤].

## ١,١٦,٢. علة التوطئة عند ابن تيمية

**أ) دخول اللام قبل (ما) الجزاء للتوطئة**

وفي أثناء تفسير ابن تيمية قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ (آل عمران: ٨١)، قال: "وقوله: (لما) هذه اللام تسمى الموطئة[٥] للقسم فإن الكلام إذا كان فيه شرط متقدم وقسم كان جواب القسم يسد مسد جواب الشرط والقسم جميعًا وأدخلت اللام الموطئة على أداة الشرط و(ما) هنا شرطية واللام في قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ (آل عمران: ٨١) هي جواب القسم ونظير اللام الموطئة في قوله: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ (البقرة: ١٤٥) ونظير هذه الآية قوله: ﴿وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ (العنكبوت: ١٠) وقوله: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (الإسارء: ٨٦) ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾ (هود: ٨).

---

(١) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٥٠

(٢) الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٧

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ١: ٦٤٢

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٨٤

(٥)وإنما سميت هذه اللام موطئة، لأنها وطأت للجواب. وتسمى أيضًا: المؤذنة. وقولهم: إنها موطئة للقسم، فيه تجوز. وإنما هي موطئة لجواب القسم. وأكثر ما تكون مع (إن) الشرطية، وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط. (المرادي، الجنى الداني، ص: ١٣٧) وسبب تسميتها بالمؤذنة لأنها تدخل على أَدَاة شَرط للإيذان بِأَن الْجَواب بعْدهَا مَبْنِيّ على قسم قبلهَا لَا على الشَّرْط. (ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٣١٠)

ولهذا قال النحاة كالمبرد[١] والزجاج:[٢] "هذه لام التحقيق دخلت على (ما) الجزاء أي الشرطية كما تدخل على (إنْ) ومعناه: لمهما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، واللام في لتؤمنن به جواب الجزاء". وكذلك قال الفراء:[٣] "من فتح اللام جعلها لامًا زائدة بمنزلة اليمين إذا وقعت على جزاء صرف بعد ذلك الجزاء على جهة فعل وحرف جوابه كجواب اليمين والمعنى أي: كتاب أتيتكم ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به وجواب الجزاء في قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ ومعنى قولهم جواب الجزاء في هذا أي: جواب القسم تضمن أيضًا جواب الجزاء فهو جواب لهما في المعنى"[٤].

ورأى ابن تيمية رأي النحاة في هذه الآية، وهو أن اللام في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ هي لام التوطئة، ومن أصحاب هذا الرأي:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "وسألته[٥] عن قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ فقال: "(ما) ههنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلت على (إنْ) حين قلت: "والله لئن فعلت لأفعلن"، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إنْ)، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا"."[٦]

**٢) الكسائي**

قال الكسائي في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾: "معناها: "مهما آتيتكم" على تأويل الجزاء، و(ما) شرط دخلت عليها لام التحقيق كما تدخل على (إنْ)"[٧].

**٣) الزمخشري**

قال الزمخشري: "واللام في ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ لام التوطئة لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف وفي ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ لام جواب القسم، و(ما) يحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و(لتؤمنن) سادّ مسدّ جواب القسم والشرط جميعًا، وأن تكون موصولة بمعنى: للذي آتيتكموه لتؤمنن به"[٨].

---

(١) قال المبرد: "وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوضِع الْجَزَاء فَكَذَلِك جَوَابه يسد مسد جَوَاب الْجَزَاء وَيحسن فِي الْكَلَام: "إن أتيتني لأقومنّ" وَ"إن لم تأتني لأغضبنَّ" (المقتضب، ٢: ٦٨)

(٢) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٤٣٦

(٣) سماها الفراء لامًا زائدة: "ومن نصب اللام في (لَما) جعل اللام لامًا زائدة؛ إذ أُوقعت على جزاء صير على جهة فعل وصير جواب الجزاء باللام وبـ(إنْ) وبـ(لا) وبـ(ما)، فكأن اللام يمين؛ إذ صارت تُلقى بجواب اليمين". (مشكل إعراب القرآن، ص: ١٢٥)

(٤) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: ٤٥٤

(٥) أي: الخليل

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠٧

(٧) الكسائي، معاني القرآن، ١٠٢–١٠٣

(٨) الزمخشري، الكشاف، ١: ٣٧٩

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة ليستدل أن لفظ (رسول) في تلك الآية هو محمد ﷺ، فقال: "وقوله: ﴿رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ متناول لمحمد بالاتفاق فإن رسالته كانت عامة وقد قال الله له: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (المائدة: ٤٨) فكتابه مهيمن على ما بين يديه من كتب السماء وقد أوجب الله على أهل الكتابين وسائر أهل الأرض الإيمان به وهذا مذكور في غير موضع من القرآن والحديث وهو مع أنه إجماع من المسلمين فهو معلوم بالاضطرار من دينه متواتر عنه كما تواتر عنه غزوه اليهود والنصارى.

وهل يدخل في ذلك غيره من الرسل؟ فيه قولان قيل: إن الله أخذ ميثاق الأول من الأنبياء أن يصدق الثاني وينصره وأمره أن يأخذ الميثاق على قومه بذلك وقيل بل هذا الرسول هو محمد خاصة وهذا قول الجمهور وهو الصواب لأن الأنبياء قبله إنما كانت دعوتهم خاصة لم يكونوا مبعوثين إلى كل أحد فإذا لم يدخل في دعوته جميع أهل زمنهم ومن بعدهم كيف يدخل فيها من أدركهم من الأنبياء قبلهم والله تعالى قد بعث في كل قوم نبيًّا كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (فاطر: ٢٤) وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦) وكذلك قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ والنصرة مع الإيمان به هو الجهاد ونوح وهود ونحوهم من الرسل لم يؤمروا بجهاد ولكن موسى وبنوا إسرائيل أمروا بالجهاد"(١).

## ١,١٧.علة وجوب الاتصال

### ١,١٧,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الاتصال في النحو هو التعلق والارتباط(٢)، مثل اتصال المضاف بالمضاف إليه، أو حرف الجر مع الاسم المجرور، أو الفعل بالفاعل، كل ذلك لا يجوز انفصالهما. وذكر النحاة علة وجوب الاتصال في بعض المسائل، ومنهم:

**١) البصريون**

حكى الأنباري عن البصريين في إعادة الجار في العطف: "وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا"(٣).

---

(١) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: ٤٥٣

(٢) يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: ١٧

(٣) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٣٨٢

**٢) الرضي**

قال الرضي: "فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو: إنك قائم، وإنك في الدار، وليتك قاعد، ولا تقول: إن في الدار إياك، وذلك لأن الحرف غير مستقل، فالاتصال به واجب مع الإمكان"[١].

**٣) الجوجري**

قال الجوجري: "وجوب اتصال النفس والعين بضمير مطابق للمؤَّكد، وكذلك فهم منه وجوب اتصال (كِلاَ) و(كِلتَا) بالضمير المطابق أيضًا"[٢].

### ١,١٧,٢. علة وجوب الاتصال عند ابن تيمية

**أ) وجوب الاتصال في ضمير الجر**

قال ابن تيمية: "يؤيد ذلك: أن المضمرات من هذا الجنس والمرفوع والمنصوب لهما ضمير متصل ومنفصل؛ بخلاف المجرور فإنه ليس له إلا متصل؛ لأن المجرور لا يكون إلا بحرف أو مضاف لا يقدم على عامله فلا ينفصل عنه فالضمير المتصل في الواحد الكاف من: "أكرمتك ومررت بك" وفي الجمع: "أكرمتكم ومررت بكم" وفي التثنية زيدت الألف في النصب والجر فيقال: "أكرمتكما ومررت بكما" كما نقول في الرفع ففي الواحد والجمع: "فعلت وفعلتم" وفي التثنية: "فعلتما" بالألف وحدها زيدت عَلمًا على التثنية في حال الرفع والنصب والجر كما زيدت في المنفصل في قوله: "إياكما" و"أنتما". فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد: لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره كما فعلوا ذلك في الأسماء المعربة"[٣].

ووجوب اتصال ضمير الجر قد ذكره النحاة من قبل ولو كانت العلة عندهم مختلفة، ومنهم:

**١) ابن جني**

قال ابن جني: "وَالضَّمِير الْمَجْرُور لَا يكون إِلَّا مُتَّصِلا وَهُوَ الْيَاء للمتكلم نَحْو مَرَرْت بِي والتثنية وَالْجمع جَمِيعًا مَرَرْت بِنَا، وللمخاطب مَرَرْت بك وبكما وبكم وللمخاطبة مَرَرْت بك وبكما وبكن، وللغائب مَرَرْت بِهِ وَبِهِمَا وبهم وللغائبة مَرَرْت بهَا وَبِهِمَا وبهن"[٤].

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٤٣٣

(٢) الجوجري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٢: ٧٦٢

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠-٢٦١

(٤) ابن جني، اللمع في العربية، ص: ١٠٢

**٢) ابن الخشاب**

قال ابن الخشاب: "ضمير المجرور، ولا يكون منفصلًا البتة، ولا يكون إلا متصلًا، نظرًا إلى ظاهره، وحكمه في شدة اتصاله بعامله الجار من حرفٍ هو الأصل في الجر أو اسم جارٍ بالإضافة بمعنى الحرف؛ وكلا القسمين يتصل بالظاهر إذا عمل فيه أشد الاتصال، حتى إنه يقبح الفصل بينه وبينه في الضرورة الشعرية"(١).

**٣) العكبري**

قال العكبري عن اتصال ضمير الجر: "لأنَّ حرف الجرّ كجزء من الْمَجْرُور وكجزء من الْفِعْل من وَجه آخر فَحَذفهُ كحذف جُزْء مِنْهُمَا إِذا بَقِي عمله فأمَّا إِذا لم يبْق فَالْعَمَل للْفِعْل وَلِهَذَا لم يكن الضَّمِير الْمَجْرُور إِلَّامُتَّصِلا ولأنّ عمل حرف الجرّ قَلِيل ضَعِيف على حسب ضعفه وإبقاء الْعَمَل مَعَ حذف الْعَامِل أثرُ قوَّته وتصرُّفه"(٢). وقال في موضع آخر: "أنَّ الضَّمِير الْمَجْرُور مَعَ الجارّ كشيء وَاحِد وَلذَلِك لم يكن إِلَّامتصَّلا فالعطف عَلَيْهِ كالعطف على بعض الْكَلِمَة"(٣).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من استخدام هذه العلة لتقوية رأيه أن (اللذان) في القرآن الكريم مبنية كما سائر الموصولات، وقد سبق ذكره في علة التعويض في صفحة (١٢٥)، مسألة الألف في (اللذان) بدل الياء في (الذين).

## ١,١٨.علة الإعراب

### ١,١٨,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الإعراب: ضِدُّ اللَّحْنِ فِي الكلام، وقال: تُعْرِب عن صاحِبك، أي: تُبَيّن(٤). وإعراب الْكَلَام: إيضَاح فصيحه(٥)، لأن الإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم(٦).

أما الإعراب عند النحاة فهو ما أشار إليه الخوارزمي في ترشيح العلل: "اعلم أن لفظة الإعراب موضوعة للبيان.... والمقصد ههنا بيان آخر الكلمة بحركة أو سكون لفظًا أو تقديرًا بتغير العوامل في أولها؛ لأنه إذا كان الكشف عن المعاني يقع باختلاف أواخر الكلم سمي إعرابًا"(٧). ومن النحاة الذين استخدموا علة الإعراب:

---

(١) ابن الخشاب، المرتجل، ص: ٢٨٣

(٢) العكبري، اللباب، ١: ٣٧٧

(٣) العكبري، اللباب، ١: ٤٣٢

(٤) كُرَاع النَّمْل، المنَجَّد في اللغة، ص:١٢٨

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ٣٢٠

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤: ٣٠٠

(٧) الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح كتاب الجمل، ص: ٣٩

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصبٍ"[(١)]، أي: إن جعلته على اللفظِ فاللفظ نصب، وإن حملتَه على الموضع فالموضع نصب فلا سبيل إلى غيره إذا كان النِّداءُ واحدًا، فإن كان على نداءَيْن جاز الضَّمُّ في المعرفة[(٢)].

**٢) ابن الخباز**

قال ابن الخباز: "وفي التنزيل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ (البقرة: ١٧٨) و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: ١٨٣) فهذا مفعول به في المعنى فاعل في اللفظ، أما الأول: فلأن الفعل لا ينصب غيره. وأما الثاني: فلأنه مرفوع يستغنى به الكلام"[(٣)].

**٣) ابن الأثير**

قال ابن الأثير: "فأمّا المضاف: فلا يجوز بناء صفته؛ لأنّه معرب، وفى وصفه على الموضع نظر، فتقول: لا غلامَ رجلٍ ظريفًا، وظريفٌ عندك"[(٤)].

## ١,١٨,٢. علة الإعراب عند ابن تيمية

### أ) لفظ (ذو) في الآية: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ نعت للوجه لأنه مرفوع

ذكر ابن تيمية قول الله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن ٢٧): "فأضاف الوجه على الذات وفي حكم اللغة أن المضاف غير المضاف إليه[(٥)] وأن إعراب النعوت تابع لإعراب المنعوت فلو كان

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٤-١٨٥

(٢) أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ١: ٣٣١

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص: ١٢٨

(٤) ابن الأثير، البديع في علم العربية، ١: ٥٧٧

(٥) قال أهل الكوفة: "الشيء لا يضاف إلى نفسه" (ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص: ١٦٩)

الوجه ههنا صلة ولم يكن صفة للذات لقال: ذي الجلال والإكرام[١]، فيكون نعتًا للذات فلما رَفَع فقال: ذو الجلال والإكرام، علم أنه نعت للوجه وصفة للذات"[٢].[٣]

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر هذه العلة لإثبات صفة الوجه لله: "فإذا ثبت هذا وجب أن يكون صفة خاصة، بمعنى لا يجوز أن يعبر بها عن الذات، ولا وضعت لها لا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز.... فأما الوجه المضاف إلى البارئ تعالى، فإنا ننسبه إليه في نفسه نسبة الذات إليه، وقد ثبت أن الذات في حق الباري لا توصف بأنها جسم مركب من جملة الكمية، وتتسلط عليه الكيفية، ولا يعلم له ماهية، فالظاهر في صفته التي هي الوجه، أنها كذلك لا يوصل لها إلى ماهية، ولا يوقف لها على كيفية، ولا تدخلها التجزئة المأخوذة من الكمية، لأن هذه إنما هي صفات الجواهر المركبة أجسامًا، والله يتنزه عن ذلك"[٤].

وقال في موضع آخر: "قد اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة وأئمة أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية كل هؤلاء يثبتون لله صفة الوجه واليد ونحو ذلك. وقد ذكر الأشعري في كتاب المقالات[٥] أن هذا مذهب أهل الحديث"[٦].

## ١,١٩.علة التوسع/الاتساع

### ١,١٩,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

(١) قال الفراء: "هذه وفي الآية: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٧٨) كلتاهما فِي قراءة عَبْد اللَّه تخفضان فِي الإعراب لأنهما من صفة ربك تبارك وتعالى" (معاني القرآن، ٣: ١١٦)، وقال النحاس: "وفي قراءة ابن مسعود: ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام، من نعت ربّك" (إعراب القرآن، ٤: ٢٠٧)، وقال الزمخشري: "وقرأ عبد الله: ذي، على: صفة ربك. ومعناه: الذي يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه وعن أفعالهم" (الكشاف: ٤: ٤٤٦)

(٢) ذكر السهيلي أن الأشعري في معنى الوجه، ذهب إلى ما ذهب فيه من معنى العين واليد، وأنها صفات لله تعالى لم تعلم من جهة العقول ولا من جهة الشرع المنقول وهذه عجمة أيضًا فإنه نزل بلسان عربي مبين فقد فهمته العرب لما نزل بلسانها، وليس في لغتها أن الوجه صفة ولا إشكال على المؤمن منهم ولا على الكافر في معنى هذه الآي التي احتيج آخر الزمان إلى الكلام فيه مع العجمان لأن المؤمن لم يخش على عقيدته شكًّا ولا تشبيهًا، فلم يستفسر أحد منهم رسول الله عليه السلام ولا سأله عن هذه الآية التي هي اليوم مشكلة عند عوام الناس ولا الكافر في ذلك الزمان لم يتعلق بها في معرض المناقضة والمجادلة". (تفسير السهيلي، ص: ٢٨٥)

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٦: ٢٣٣-٢٣٤

(٤) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ١: ٢٥٦-٢٥٧

(٥) قال الأشعري: "وقال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو جاءت به الرواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول: وجه بلا كيف ويدان وعينان بلا كيف" (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص: ٢١٧)

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٤: ١٧٤

الاتساع من فعل: اتسع، واتسع نقيض ضاق[١]، وذكر ابن السراج مفهوم الاتساع في النحو العربي: "اعلم أن الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أن الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبلهُ (الإضمار)، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه، وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢) تريد: أهل القرية"[٢].

واستخدام هذه العلة عند النحاة شائع، منهم:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "لاتِّساعِهم فى الكلام، والإيجاز والاختصار فمن ذلك أَنْ تقولَ على قول السائل: كَمْ صِيدَ عليه؟ وَكَمْ غيرُ ظَرْفٍ لما ذكرت لك من الاتّساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليه يومانِ. وإنّما المعنى صِيدَ عليه الوحشُ فى يومينِ، ولكنّه اتَّسع واختَصر. ولذلك أيضًا وَضَعَ السائلُ كَم غيرَ ظرفٍ. ومن ذلك أن تقول: كم وُلِدَ له؟ فيقول: ستّون عاما. فالمعنى ولد له الأولاد ولد له الوَلَدُ سِتّينَ عامًا، ولكنَّه اتَّسع وأَوْجَزَ"[٣].

**٢) المبرد**

قال المبرد: "فَمن جعل الْيَوْم وَنَحْوه ظرفًا قَالَ: الْيَوْم سرت فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قد شغل الْفِعْل عَنهُ، فَرد إِلَيْهِ ضَمِيره على مَعْنَاهُ وَمن جعله اسْمًا على الاتساع قَالَ: الْيَوْم سرته؛ كَمَا تَقول: زيد ضَربته"[٤].

**٣) ابن بابشاذ**

قال ابن بابشاذ: "تقول العرب: فعلت ذلك ولما، أي فعلت ذلك ولما تفعلْ، فيحذفون المجزوم وهو مراد على طريق الاتساع، فاعرف ذلك"[٥].

### ١,١٩,٢. علة التوسع/الاتساع عند ابن تيمية

**أ) حذف المضاف على سبيل التوسع**

قال ابن تيمية: "قال أهل الإعراب: إن العرب تجعل المصادر أحيانًا على سبيل التوسع، إما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون المحذوف مقدرًا، وإما على تضمين الفعل: الزمان لاستلزامه إياه فيكون الزمان مضمنًا"[٦].

(١) الحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ١١: ٧١٦٦

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٢٥٥

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١١

(٤) المبرد، المقتضب، ٣: ١٠٥

(٥) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١: ٢٤٤

(٦) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، ٣: ٣٤١

قد ذكر النحاة من قبل عن الاتساع في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، منهم:

**١) الأخفش**

قال الأخفش: "وقال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (سبأ: ٣٣) أي: هذا مكرُ اللَّيْلِ والنهار. والليل والنهارُ لا يمكران بأحد ولكن يُمْكَرُ فيهما كقوله: ﴿مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾ (محمد: ١٣) وهذا من سعة العربية"[١]. وبيّن ابن الأثير قول الأخفش: "وقد قيل: إنّه أضيف المكر إلى اللّيل والنهار على اتّساع آخر، وهو المصدر الفاعل من نحو قولهم: "نهارك صائم وليلك قائم"."[٢]

**٢) أبو علي**

قال أبو علي: "فأما الذي فيه من الاتساع فإقامة المضاف إليه مقام المضاف في قوله: "خيرٌ منك"، وهو يريد: خيرٌ من أحوالك، كما أن قولهم: "نهارك صائمٌ" كذلك؛ لأن تقديره على ما يدل على تشبيهه في هذا الموضع حذف المضاف، أي: صاحب نهارك، وذو نهارك صائم، وهو هو. وقد حمل على هذا الوجه في موضع آخر"[٣].

**٣) ابن الخشاب**

أتى ابن الخشاب بالمثال في الاتساع: "ومثل ذلك قولهم في صريح الطلاق: أنت واحدة، وتقديره: أنت ذات تطليقة واحدة، فحُذف المضاف، وهو ذات، وأقيم المضاف إليه مقامه فصار اللفظ: أنت تطليقة واحدة، ثم حُذف الموصوف، وهو تطليقة، وأقيمت الصفة مقامه فصار الكلام أنت واحدة"[٤].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية خلال حديثه عن الصيام في الحج: قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦) وقال: "فقد قال قوم: أي في حال الحج ويكون نفس إحرام الحج ظرفًا ووعاءً للصوم، كما يقال: دعا في صلاته، وتكلم في صلاته، ولبى في حجه، وتمضمض في وضوئه، وهذا لأن الأزمنة لما كانت تحوي الأفعال وتشملها: فالفعل قد يحوي فعلًا آخر. وقال أصحابنا: فصيام ثلاثة أيام في وقت الحج؛ لأن الفعل لا يكون ظرفًا للفعل إلا على سبيل التجوز مع تقدير الزمان"، ثم ذكر حكم الاتساع في النحو أعلاه. واستمر قوله: "قالوا: وإذا كان المعنى: فصيام ثلاثة أيام في وقت الحج، فالحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة، وكلام أحمد يشير إلى هذا الوجه[٥]، ويؤيد ذلك أنه قال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦) ثم قال بعيد ذلك: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٤٨٤

(٢) ابن الأثير، البديع في علم العربية، ١: ١٥٥

(٣) أبو علي، المسائل الحلبيات، ص: ١٨٧

(٤) ابن الخشاب، المرتجل، ص: ١٦٠

(٥) قال عبد الله: سَمِعت أبي (أحمد بن حنبل) يَقُول: "أشهر الْحَج شَوَّال وَذُو الْقعدَة وَعشر ذِي الْحجَّة فَإِذا اعْتَمر الرجل فِي هَذِه الاشهر ثمَّ أَقَامَ حَتَّى يحجّ فَمَاتَ وَلم يحجّ فهم متمتع وَعَلِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ من الْهَدْي" (مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، ص: ٢٢٤)

(البقرة: ١٩٧) فكأنه قال: فصيام ثلاثة أيام في أشهر معلومات، والمعنى: فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فليصم ثلاثة أيام في أشهر الحج لا يؤخرهن عن وقت الحج"[١].

## ١,٢٠.علة الحذف ومنع الحذف

### ١,٢٠,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال الخليل بن أحمد: "الحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة"[٢]. يُقَال: حذفتَ الشيء إذا نقصتَ مِنْهُ. وَمِنْه يُقَال: قَمِيص مَحْذُوف الكمين إذا كَانَ قصيرهما[٣].

والحذف من سنُن العرب، يقولون: "والله أفعلُ ذاك" يريد: لا أفعل[٤]. وأدخل ابن جني مبحث الحذف في باب شجاعة العربية، وحدد جواز الحذف إذ وُجد الدليل عليه: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٥]. وفرّق السهيلي بين الحذف والإضمار: "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه"[٦].

ومن النحاة الذين استخدموا علة الحذف:

**١) ابن شقير**

قال ابن شقير: "وَأما مَا اسْتعْمل محذوفًا فَمثل قَول الله تبَارك وَتَعَالَى فِي النَّحْل: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُوْنَ﴾ (الآية: ١٢٧) بِغَيْر نون فَهَذَا مَحْذُوف وَقَالَ فِي النَّمْل أَيْضًا: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ﴾ (الآية: ٧٠) بالنُّون وَلَا فرق بَينهمَا"[٧].

**٢) سيبويه**

قال سيبويه: "نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلًا من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء"[٨].

---

(١) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، ٣: ٣٤٢

(٢) الخليل، العين، ٣: ٢٠١

(٣) ابن قتيبة، غريب الحديث، ٣: ٧٣٦

(٤) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص: ١٥٦

(٥) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٦٢

(٦) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٢٧

(٧) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٢٣١

(٨) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨

### ٣) المبرد

قال المبرد: "فَأَما قَوْله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ (الشمس: ١) فَإِنَّمَا وَقع الْقسم على قَوْله ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩) وحذفت اللَّام لطول الْقِصَّة لِأَن الْكَلَام إِذا طَال كَانَ الْحَذف أجمل"[١].

## ١,٢٠,٢. علة الحذف ومنعه عند ابن تيمية

### أ) انتصاب الاسم لحذف الخافض

اختلف المفسرون في إعراب (مَن) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ (الزخرف: ٨٦)، ونقل ابن تيمية قول البغوي عن هذا: "هم عيسى وعزير والملائكة؛ فإنهم عبدوا من دون الله تعالى، ولهم الشفاعة. وعلى هذا تكون (من) في محل رفع. وقيل: (من) في محل خفض، وأراد بـ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: عيسى وعزيرًا والملائكة، يعنى: أنهم لا يملكون الشفاعة إلا لمن شهد بالحق،[٢] والأول أصح"[٣].

قلت: قد ذكر جماعةٌ قولَ مجاهد وقتادة، منهم ابن أبى حاتم[٤]. روى بإسناده المعروف على شرط الصحيح عن مجاهد قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ عيسى وعزير والملائكة، يقول: لا يشفع عيسى وعزير والملائكة ﴿إلا مَنْ شَهِدَ بِالحَقِ﴾ يعلم الحق. هذا لفظه[٥]. جعل (شفع) متعديًّا بنفسه. وعلى هذا، فيكون منصوبًا، لا يكون مخفوضًا، كما قاله البغوي؛ فإن الحرف الخافض إذا حذف انتصب الاسم[٦]، ويكون على هذا يقال: شفعته، وشفعت له[٧]، كما يقال: نصحته، ونصحت له[٨]. و(شفع) أي صار شفيعًا للطالب، أي لا يشفعون طالبًا ولا يعينون طالبًا"[٩].

هذه الفكرة قد أتى بها النحاة من قبل، وهو انتصاب الاسم بحذف الخافض، ومنهم:

---

(١) المبرد، المقتضب، ٢: ٣٣٧

(٢) قال الماتريدي: أي: "إلا لمن شهد بوحدانية الله تعالى وألوهيته (تفسير الماتريدي، ٩: ١٩٣)، وقال ابن أبي زمنين: "إِنَّمَا الشَّفَاعَة لمن شهد بِالْحَقِّ فِي الدُّنْيَا ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنه الْحق؛ تشفع لَهُم الْمَلَائِكَة (تفسير القرآن العزيز، ٤: ١٩٦)

(٣) انظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٤: ١٧١

(٤) قال ابن أبي حاتم: "وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَؤُلاءِ عِيسَى وَعُزَيْرٌ وَالْمَلائِكَةُ" (تفسير القرآن العظيم، ٨: ٢٦٧٢)

(٥) انظر: مجاهد، تفسير مجاهد، ص: ٥٩٦

(٦) قال الكرماني: "(إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ)، وهم المؤمنون فحذف اللام، ومحله نصب" (غرائب التفسير وعجائب التأويل، ٢: ١٠٧٠)، وأما النحاس رأى أن: "(إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ) في موضع نصب على الاستثناء" (إعراب القرآن، ٤: ٨١)

(٧) قال ابن دريد: "فشفعتُه شفعًا فَأَنا شفع لَهُ. وشَفَعْتُ لَهُ، إِذا كنتَ شافعًا لَهُ متوسّلًا، فَأَنا شَافِع لَهُ وشفيع" (جمهرة اللغة، ٢: ٨٦٩)

(٨) قال الخليل: "نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له نُصحًا ونَصيحةً" (العين، ٣: ١١٩)، والرد عليه الكسائي: "وتقول: شكرت لك ونصحت لك، ولا يقال: شكرتك ونصحتك. وقد نصح فلان لفلان، وشكر له. هذا كلام العرب. قال الله تعالى: ﴿اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ (لقمان: ١٤)، ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ (البقرة: ١٥٢)، ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ (هود: ٣٤)" (ما تلحن فيه العامة، ص: ١٠٣)

(٩) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، ص: ١٤٤

**١) الزجاجي**

قال الزجاجي: "ومن قال: أمرتك أن تفعل، بالنصب فهو وجه جيد وإنما أراد: أمرتك بأن تفعل، فلما حُذف الخافض تعدى الفعل فنصب"[١].

**٢) ابن درستويه**

قال ابن درستويه: "يقال: كسبتك المال.... ويجوز أن يكون أصله أن يتعدى بحرف جر، ثم يحذف الجار، ويعمل الفعل لنفسه، كما قيل أستغفر الله ذنبًا ونحوه"[٢].

**٣) السيرافي**

قال السيرافي في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠): "وتأويل آخر وهو أن تجعله سفه في نفسه، فحذف الخافض وأوصل الفعل"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة خلال رده على رأي قتادة وغيره في تفسير الآية وانفرد بتفسيره. قال ابن تيمية إن الاستثناء فيها منقطع، يعني: "لا يملك أحد من دون الله الشفاعة مطلقًا، لا يستثنى من ذلك أحد عند الله؛ فإنه لم يقل: ولا يشفع أحد، ولا قال: لا يشفع لأحد، بل قال: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ وكل من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة البتة". ثم قال: "فمن جعل الاستثناء متصلًا، فإن معنى كلامه: أن من دُعي من دون الله تعالى لا يملك الشفاعة، إلا أن يشهد بالحق وهو يعلم، أو لا يشفع إلا لمن شهد بالحق وهو يعلم، ويبقى الذين لم يدعوا من دون الله، لم تذكر شفاعتهم لأحد، وهذا المعنى لا يليق بالقرآن ولا يناسبه، وسبب نزول الآية يبطله أيضًا.... وهذا مما يبين فساد القول المذكور عن قتادة "[٤].

## ب) منع الحذف إن لم يكن في الكلام دليل عليه

قال ابن تيمية: "وهو سبحانه قال: ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦). والإيلاء هو اليمين، وهو القَسَم، وهو الحَلْف، يقال آلَى وائْتَلَى، كقوله ﴿وَلا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ (النور: ٢٢)، ويقال: تألَّى يتألَّى. وهو سبحانه عَدَّاه بحرف (من) فقال: (مِنْ نِسَائِهِمْ)، وكذلك الاستعمال، كقول عائشة رضي الله عنها: "آلَى من نِسائِهِ شهرًا"[٥]، وهذا استعمال الناس كافّةً يقولونَ: "آلَى من نسائه".

---

(١) الزجاجي، اللامات، ص: ١٣٩

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٥٤

(٣) السيرافي، شرح الكتاب، ٢: ٧٩

(٤) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، ص: ١٤٥-١٤٦

(٥) رواه البخاري عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (صحيح البخاري، رقم الحديث: ١٩١٠، ٣: ٢٧)

فحكى ابن الأنباري عن بعض اللغويين أنه قال: (من) بمعنى (في) أو (على)[١]، والتقدير: يَحلِفون على وطء نسائهم، فحذف الوطءَ وأقام النساءَ مقامَه[٢]، وقيل: تقديره يؤلون أي يعتزلون من نسائهم[٣].

وكلاهما ضعيف، لأن حروف المعاني لا يقوم بعضُها مقامَ بعضٍ عند البصريين، لأنه لو صرَّح فقال: يحلفون على وطءِ نسائهم، لم يدلَّ على أنه حلفَ لا يطأ، بل هذا يُفهَم منه أنه حلفَ على الفعل، والحذفُ إن لم يكن في الكلام ما يدل عليه كان غيرَ جائز"[٤].

والنحاة ذكروا علة منع الحذف إن لم يكن في الكلام دليل عليه، ومنهم:

### ١) المبرد

رأى المبرد أن الحذف في كلام العرب كثير إذا كان فيما يبقى دليل على ما يُلقى، وبالعكس لا يجوز على هذا: "جاء زيد" والمراد: "جاء غلام زيد" لأنه لا دليل على المحذوف[٥].

### ٢) ابن السراج

قال ابن السراج: "ولا يجوز حذف ما لا دليل عليه"[٦].

### ٣) الزجاج

قال الزجاج: "إن قال قائل: لِم حذفت الفعل ولم تذكره؟ فالجواب في ذلك: أن من شأن العرب الإيجاز والاختصار وحذف الفعل إذا كان فيما بقي دليل على ما أُلقِي"[٧].

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

ذكر ابن تيمية هذه العلة لتضعيف تفسيريْ سابقيه في قوله تعالى: ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦) وزعم أن تفسيره كتفسير قوله: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢) و﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (المجادلة: ٣)، وكلاهما مُضَمَّن معنى الامتناع، فإن المولي يمتنع باليمين من امرأته، وكذا المظاهر يمتنع بالظهار من

---

(١) قال الأخفش: "كما كانت (من) في معنى (علىَ) في قوله ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ (الأنبياء: ٧٧) أي: على القوم" (معاني القرآن، ١: ٥١)، وقال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (فاطر: ٤٠)، أي: في الأرض" (تأويل مشكل القرآن، ص: ٣٠٢)

(٢) نقل ابن تيمية عن كتاب ابن الجوزي، انظر: زاد المسير في علم التفسير، ١: ١٩٦

(٣) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ١: ١٩٦

(٤) ابن تيمية، جامع المسائل، ١: ٣٧٣

(٥) المبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، ص: ٧٧

(٦) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٣٩

(٧) الزجاج، الإبانة والتفهيم عن معاني: بسم الله الرحمن الرحيم، ص: ١٧

امرأته، وكلاهما مقصوده الامتناع والبعد والنفور منها والهربُ منها والتخلُّص منها والفرار منها، فمِنْ هي لابتداء الغاية، ولكن الفعل هنا قد ترك.

وإذا قلت: سرتُ من مكة إلى المدينة فالمجرور بمن مبدأ الفعل، كذلك إذا قلت: غَضبتُ من هذا، أو خِفتُ من هذا، أو حَذِرْتُ من هذا، أو فَزِعتُ من هذا ونحو ذلك، كان المجرور هو مبدأ الغاية للفعل المذكور، والمؤْلي والمظَاهِر هو تاركٌ للمرأة، والمؤْلي ممتنع من وطئها، وإنما يكون بسبب منها، وإن كانت قد تكون مظلومة لكونه يُبغِضُها ويغضب منها وينفر عنها، وإن كانت مظلومة، فبكل حالٍ هو ممتنع منها أي من وطئها، وهو نافر منها"[١].

## ج) منع إضمار الاستفهام بغير دلالة

قال ابن تيمية: "وإضمار الاستفهام إذا دل عليه الكلام لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة، فإن هذا يناقض المقصود. ويستلزم أن كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه، بأن يقدر في خبره استفهامًا ويجعله استفهام إنكار. وهذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم في قول إبراهيم عليه السلام: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ (الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨) أهذا ربي؟[٢] قال ابن الإنباري: هذا قول شاذ، لأن حرف الاستفهام لا يضمر إذا كان فارقًا بين الإخبار والاستخبار[٣].

وهؤلاء استشهدوا بقوله: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء: ٣٤). وهذا لا حاجة فيه، لأنه قد تقدم الاستفهام في الأول الجملة، الشرطية ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ (الأنبياء: ٣٤) فلم يحتج إلى ذكره ثانية. بل ذكره يفسد الكلام. ومثله قوله: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٤٤) وقوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ (البقرة: ٨٧) وقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ (البقرة: ١٠٠) وهذا من فصيح الكلام وبليغه واستشهدوا بقوله:

لعمرك لا أدري، وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان؟[٤]

وقوله:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا؟[٥]

---

(١) ابن تيمية، جامع المسائل، ١: ٣٧٣-٣٧٤

(٢) قال الطبري: "وقال آخرون منهم: إنما معنى الكلام: أهذا ربي؟ على وجه الإنكار والتوبيخ، أي: ليس هذا ربي. وقالوا: قد تفعل العرب مثل ذلك، فتحذف الألف التي تدلّ على معنى الاستفهام" (جامع البيان في تأويل القرآن، ١١: ٤٨٤)

(٣) نقل ابن تيمية عن كتاب ابن الجوزي، انظر: زاد المسير في علم التفسير، ٢: ٤٨

(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة، رقم البيت: ٤، ص: ٣٦٢

(٥) أنسب ابن شقير هذا البيت إلى الأخطل (الجمل في النحو، ص: ٣١٠)

تقديره: أكذبتك عينك؟ وهذا لا حجة فيه. لأن قوله فيما بعد (أم بثمان) و(أم رأيت) يدل عل الألف المحذوفة في البيت الأول. وأما الثاني: فإن كانت (أم) هي المتصلة فكذلك. وإن كانت المنفصلة فالخبر على بابه"[١].

ويمنع النحاة حذف الاستفهام إن لم يظهر معناه في الكلام، ومنهم:

**١) النحاس**

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء: ٢٢) قال الأخفش: "فيقال هذا استفهام كأنّه قال: "أَوَتلك نعمة"."[٢] ورد عليه النحاس: "وهذا لا يجوز لأن الاستفهام إذا حذفت منه الألف زال المعنى إلا أن يكون في الكلام (أم) أو ما أشبهها"[٣].

**٢) الزمخشري**

قال الزمخشري: "وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل قال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه لا تقول ضربت أزيدًا وما أشبه ذلك"[٤].

**٣) العكبري**

قال الله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ (مريم: ٧٨)، قال العكبري: "قوله تعالى: (أَطَّلَعَ) الهمزة همزة استفهام؛ لأنها مقابلة لـ(أم)، وهمزة الوصل محذوفة لقيام همزة الاستفهام مقامها. ويقرأ بالكسر (اِطَّلَعَ) على أنها همزة وصل، وحرف الاستفهام محذوف لدلالة (أم) عليه"[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

هذه العلة لتعزيز حجته للرد على زعم المتأخرين في قوله تعالى: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ (النساء: ٧٩)، فقال ابن تيمية: "وقد ظن بعض المتأخرين: أن معنى قوله: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ أي: أفمن نفسك؟ وأنه استفهام على سبيل الإنكار ومعنى كلامه: أن الحسنات والسيئات كلها من الله لا من نفسك. وهذا القول يبيّن معنى الآية[٦]. فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان. أي بذنوبه. وهؤلاء يقولون: ليست السيئات من نفسه. وممن ذكر ذلك: أبو بكر بن فورك[٧]. فإنه قال: معناه: أفمن نفسك؟ يدل عليه قول الشاعر:

---

(١) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، ص: ١٥٩-١٦٠

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٤٦١

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٣: ١٢١

(٤) الزمخشري، المفصل، ص: ٤٣٨

(٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢: ٨٨١

(٦) الزمخشري، المفصل، ص: ٤٣٨

(٧)الإمام ابن فورك عالم من علماء الأشاعرة الذين ساهموا في تطوير المذهب الأشعري، كان من العلماء المبرزين في كل فن، وخاصة في اللغة والتفسير والحديث، فهو بحث علم من أعلام التفسير، إمام من أئمة اللغة، حافظ من حفاظ الحديث، وكثرة آثاره ومصنفاته في شتى الفنون والمعارف تشهد له بذلك (تفسير ابن فورك، ٢: ٣٥٧، ٣: ٣١١)

ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهرا ... عدد الرمل والحصى والتراب"(١).(٢)
فرده ابن تيمية بعلة منع الحذف كما سبق ذكره.

## ١,٢١.علة المطابقة

### ١,٢١,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال الخليل: "طابَقْتُ بين الشيئين: جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما فيسمى هذا المطابَق"(٣). والمطابقة هي الموافقة، وكذلك هي المشي في القيد. ويقال: طابق الفرس في جريه: إذا وضع رجليه مواضع يديه(٤).

ورأى السيرافي أن المطابقة أفصح من المخالفة والعرب تحرص عليها: "وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره"(٥). وقيل إن المطابقة من عناصر نظام الجملة التي تظهر في التوابع والعدد وأفعل التفضيل والإضافة. والمطابقة في العربية تكون في الشخص (متكلم، مخاطب، غائب، وهو خاص بالضمائر)، وفي الإعراب، وفي التعريف والتنكير، وفي النوع (التذكير والتأنيث)، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع).(٦)

واستخدم النحويون هذه العلة في مسائل شتى، ومنهم:

**١) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "أَن الْبَدَل مُطَابق للفظ مَا قبله، وَمَعْنَاهُ وَمعنى الاسْتِثْنَاء سَوَاء، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنى وَاحِدًا، كَانَت مُطَابقَة اللَّفْظ أولى من الاخْتِلَاف يُوجب تَغْيِير حكم، فَلذَلِك كَانَ الْبَدَل أَجود"(٧).

**٢) السيرافي**

قال السيرافي: "وَجمع كثير وَهُوَ سَائِر أبنية الْجمع، فَاخْتَارُوا إِضَافَة أدنى الْعدَد إِلَى أدنى الْجمع للمشاكلة والمطابقة. وَقد يُضَاف إِلَى الْجمع الْكثير، كَقَوْلِهِم: ثَلَاثَة كلاب وَثَلَاثَة قُرُوء لِأَن الْقَلِيل وَالْكثير قد يُضَاف إِلَى جنسه"(٨).

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة، رقم البيت:١٠٤، ص: ٧٣

(٢) ابن تيمية، الحسنة والسيئة، ص: ١٥٩

(٣) الخليل، العين، ٥: ١٠٩

(٤) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٢: ٣٨٩

(٥) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ٣٤٥

(٦) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: ٣٠١

(٧) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٣٩٥

(٨) السيرافي، شرح الكتاب، ٢: ٨٤، وابن سيده، العدد في اللغة، ص: ٢٤

### ٣) ابن فرحون

قال ابن فرحون: "فإن عُرِّف (اسم التفضيل) بالألِف واللام لزِمَته المطابَقَة؛ فتقُول: هُم الأفضلون، وهما الأفضلان، وهُن الفُضليات"[(١)].

## ١,٢١,٢. علة المطابقة عند ابن تيمية

### أ) إفراد المضاف وجمعه لمطابقة المضاف إليه

قال ابن تيمية: "فلما كان المضاف إليه لفظه لفظ الجمع جاء المضاف كذلك، فقيل: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ (هود: ٣٧، والمؤمنون: ٢٧، والطور: ٤٨، والقمر: ١٤)، وفي قصة موسى لما أفرد المضاف إليه أفرد المضاف فقيل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (طه ٣٩)[(٢)] ومعلوم أن هذا هو الأصل والحقيقة فإن الله واحد سبحانه ومن احتج بما ذكره الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع على العدد فهو ممن تمسك بالمتشابه وترك المحكم"[(٣)].

ثم قال: "وإذا كان كذلك قيل لفظُ (بأعيننا) ولفظ (أيدينا) مع كون المضاف إليه ضمير جمع أولى بالحسن مما إذا كان المضاف إليه ضمير تثنية فإذا كان من لغتهم ترك استحسان (قلباكما) و(يديهما) فلأن يكون في لغتهم ترك استحسان (بعيننا) أو (بعينَيْنا) ومما عملت (يَدُنَا) أو (يدانا) أولى وأحرى ويكون المضاف مفردًا أو مثنى والمضاف إليه مجموعًا وهذا خروج عن المطابقة وعدول عن الحسن أعظم من ذلك بل هنا يقبح مثل هذا اللفظ فإنه إذا عبر عن نفسه بصيغة الجمع تعظيمًا وتفخيمًا فالتعبير مع ذلك عما أضيف بما لا تعظيم فيه تناقض في البيان وتناسب الكلام"[(٤)].

وأيد ابن القيم قول شيخه: "فذكر العين المفردة مضافة إلى الضمير المفرد والأعين مجموعة مضافة إلى ضمير الجمع وذكر العين مفردة لا يدل على أنها عين واحدة.... وأما إذا أضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهرًا أو مضمرًا فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ كقوله ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: ١٤) وقوله ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (هود: ٣٧) وهذا نظير المشاكلة في لفظ اليد المضافة إلى المفرد كقوله ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (الملك: ١) و﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ (آل عمران: ٢٦) وإن أضيفت إلى ضمير جمع جمعت كقوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ (يس: ٧١)

---

(١) ابن فرحون، العُدّة في إعراب العُمدَة، ١: ٣١٧

(٢) قال الزمخشري: "وجمع العين لأنّ الضمير بلفظ ضمير الجماعة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي﴾ (الكشاف، ٤: ٤١٥)، وقال الرازي: "قال هاهنا: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ وقال في مواضع أخر: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي﴾ نقول لما وحد الضمير هناك وهو ياء المتكلم وحده وحد العين ولما ذكر هاهنا ضمير الجمع في قوله بأعيننا وهو النون جمع العين" (مفاتيح الغيب، ٢٨: ٢٢٩)، وقال أبو حيان: "وجمع لأنه أضيف إلى ضمير الجماعة، وحين كان الضمير مفردًا، أفرد العين، قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي﴾ (البحر المحيط، ٩: ٥٧٧)

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٧٧

(٤) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٨٠

وكذلك إضافة اليد والعين إلى اسم الجمع الظاهر كقوله ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (الروم: ٤١) وقوله ﴿قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ﴾ (الأنبياء: ٦١)" [(١)].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ورود هذه العلة في كتاب "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" للرد على فكرة الرازي في تفسيره، قال ابن تيمية عنه: "قال الرازي أما في القرآن فبيانه من وجوه الأول وهو أنه ورد في القرآن ذكر الوجه وذكر الأعين وذكر الجنب الواحد وذكر الأيدي وذكر الساق الواحد فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة وله جنب واحد وعليه أيدٍ كثيرة وله ساق واحدة ولا نرى في الدنيا شخصًا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة ولا أعتقد أن عاقلًا يرى بأن يوصف ربه بهذه الصفة[(٢)].... ادعى أن ظاهر كلامه أنه شخص له وجه فيه أعين كثيرة وله جنب واحد وعليه أيدٍ كثيرة وله ساق واحد فقد ادعى أن ظاهر ما وصف الله به نفسه في كتابه أنه على هذه الصورة الشنيعة القبيحة فلا يكون الله كما وصف به نفسه إذ قد وصف نفسه بأقبح الصفات في ظاهر خطابه"[(٣)].

فرد ابن تيمية على دعواه: "أن دعواه أن ظاهر القرآن أن لله أعينًا كثيرة وأيديًا كثيرة باطلٌ وذلك أنه وإن كان قد قال ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ وقال: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ (هود: ٣٧) وقال: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ الطور: ٤٨) وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ (يس: ٧١) فقد قال في قصة موسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ﴾ (طه: ٣٩-٤٠) فقد جاء هذا بلفظ المفرد في موضعين فلم يكن دعواه الظهور في معنى الكثرة لكونه جاء بلفظ الجمع بأولى من دعوى غيره الظهور في معنى الإفراد لكونه قد جاء بلفظ المفرد في موضعين، بل قد ادعى الأشعري فيما اختاره ونقله عن أهل السنة والحديث هو وطوائف معه إثبات العينين لأن الحديث ورد بذلك[(٤)] وفيه جمع بين النصين كما في لفظ اليد

---

(١) ابن القيم، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ١: ٢٥٦

(٢) قال الرازي: "أن من قال إنه مركب من الأعضاء والأجزاء، فإما أن يثبت الأعضاء التي ورد ذكرها في القرآن ولا يزيد عليها، وإما أن يزيد عليها، فإن كان الأول لزمه إثبات صورة لا يمكن أن يزاد عليها في القبح، لأنه يلزمه إثبات وجه بحيث لا يوجد منه إلا مجرد رقعة الوجه لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (القصص: ٨٨) ويلزمه أن يثبت في تلك الرقعة عيونا كثيرة لقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنا﴾ (القمر: ١٤) وأن يثبت جنبًا واحدًا لقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦) وأن يثبت على ذلك الجنب أيدي كثيرة لقوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ (يس: ٧١) وبتقدير أن يكون له يدان فإنه يجب أن يكون كلاهما على جانب واحد لقوله صلى الله عليه وسلم "الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ". وأن يثبت له ساقًا واحدًا لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ﴾ (القلم: ٤٢) فيكون الحاصل من هذه الصورة، مجرد رقعة الوجه ويكون عليها عيون كثيرة، وجنب واحد ويكون عليه أيد كثيرة وساق واحد، ومعلوم أن هذه الصورة أقبح الصور، ولو كان هذا عبدًا لم يرغب أحد في شرائه، فكيف يقول العاقل إن رب العالمين موصوف بهذه الصورة" (مفاتيح الغيب، ٢٦: ٤١٠)

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٦١-٤٦٢

(٤) قال الأشعري: "واختلفوا في العين واليد والوجه على أربع مقالات: **فقالت المجسمة:** له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب يذهبون إلى الجوارح والأعضاء. **وقال أصحاب الحديث:** لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو جاءت به الرواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول: وجه بلا كيف ويدان وعينان بلا كيف. **وقال عبد الله بن كلاب:** أطلق اليد والعين والوجه خبرًا لأن الله أطلق ذلك ولا أطلق غيره فأقول: هي صفات لله عز

بل لو قال قائل الظاهر في العين للمفرد أو المثنى دون المجموع لتوجّه قوله وذلك أن قوله ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ في الموضعين مضاف إلى ضمير جمع والمراد به الله وحده بلا نزاع ومثل هذا كثير في القرآن يسمي الرب نفسه من الأسماء المضمرة بصيغة الجمع على سبيل التعظيم لنفسه كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (الفتح: ١)" [١].

وكذلك هذه العلة ترد اعتقاد النصارى أن الله ثلاثة: "قالوا (أي: النصارى) ألم يقل في كتابك: (إنا) و(نحن) فهذا يدل على أن الآلهة ثلاثة فتركوا المحكم في كتاب الله كقوله: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (البقرة: ١٦٣) وقوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (المائدة: ٧٣) واتبعوا المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهكذا قد يقال فيمن عمد إلى لفظ أعيننا وترك لفظ عيني أنه اتبع المتشابه دون المحكم"[٢].

## ١,٢٢.علة الأصل

### ١,٢٢,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

بدّل النحاة مصطلح (المقيس عليه) بـ(الأصل) كما جاء في الاقتراح في أثناء الحديث عن جواز تعدد المقيس عليه: "هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟ والأصح نعم"[٣]. ويعتبر الخليل بن أحمد أنه أول من أسّس فكرة الأصل والفرع في الظواهر اللغوية، مثل قوله: "بل الفَمُ أصلُه فَوَهٌ كما ترى والجمع أفواه، والفعل فاهَ يَفُوهُ فَوْها، إذا فَتَحَ فَمَهُ للكلام"[٤]. وعلة الأصل، أي إبقاء على الأصل فيه، كـ(استحوذ) لتحرك الواو فيه وأصالتها وانفتاح ما قبلها حالًا، لكنه بقي على الأصل تنبيهًا عليه، و(يؤكرم) بإثبات الهمزة كـ(يدحرج) مضارع (أكرم)، ومقتضى القياس حذف الهمزة لكنهم أبقوها تنبيهًا على الأصل، وصرف ما لا ينصرف، أي لداع لذلك، كضرورة، أو تناسبٍ، أو اعتبار زوال إحدى علتَيه ردًا لأصله وهو الصرف[٥].

ومن قواعد التوجيه عند النحاة أن "ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء على غير أصله يسأل عن علته"، فالحقيقة أن هذه القاعدة أيضًا من ضمن العلل لأنه قد تُستخدَم لتعليل بعض الظواهر اللغوية، مثلًا قول محمد محيي الدين عبد الحميد: "الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب، فإن ما كان منها معربًا لا يسأل

---

وجل كما قال في العلم والقدرة والحياة أنها صفات. **وقالت المعتزلة** بإنكار ذلك إلا الوجه وتأولت اليد بمعنى النعمة وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنا﴾ أي: بعلمنا والجنب بمعنى الأمر وقالوا في قوله: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ أي في أمر الله، وقالوا: نفس البارئ هي هو وكذلك ذاته هي هو وتأولوا قوله: ﴿الصَّمَد﴾ على وجهين: أحدهما أنه السيد والآخر أنه المقصود إليه في الحوائج" (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص: ٢١٨)

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٧٤-٤٧٦

(٢) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٥: ٤٧٧

(٣) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: ٢٠٩

(٤) الخليل، العين، ١: ٥١

(٥) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٧٦

عن علة إعرابه، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته"[١]، فقوله (لأن ما جاء على أصله...) هو العلة أيضًا. ولذلك علة الأصل تستخدم أيضًا عند النحاة القدماء، منهم:

**١) المبرد**

قال المبرد: "لأَنَّه يجوز لَهُ للضَّرُورَة أَن يَقُول ردَد فِي مَوضِع ردّ لأَنَّه الأَصل"[٢].

**٢) النحاس**

قال النحاس: "وقد كان يجب أن يقال في النسب إليه: ماهيٌ، لأن الأصل في الماء ماهٌ، والدليل على ذلك قولهم في التصغير مويهٌ، وفي الجمع القليل أمواهٌ، وفي الجمع الكثير: مياهٌ"[٣].

**٣) أبو البركات الأنباري**

قال الأنباري: "وبنيت مُذْ على السكون لأنه الأصل في البناء"[٤].

## ١,٢٢,٢. علة الأصل عند ابن تيمية

### أ) الأصل في التركيب المزجي إضافة

انفرد ابن تيمية برأيه أن الأصل في التركيب المزجي هو الإضافة بقوله: "فلو استُعمِل مضافًا في معنى ثم استُعمِل بتلك الإضافة في غيره كان مجازًا، بل إذا كان بعلبك وحضرموت ونحوهما مما يركب تركيب مزج بعد أن كان الأصل فيه الإضافة، لا يقال: إنه مجاز. فما لم ينطق به إلا مضافًا أولى أن لا يكون مجازًا"[٥]. فهذا القول يخالف جملة من أقوال النحاة، منهم ابن يعيش وهو يرى أن التركيب المزجي أصله تركيب عطفي: "وأمّا الضرب الثاني، وهو المركّب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: "حَضْرَمَوْتَ"، و"قَاليقَلا"، و"مَعديكَرِبَ" ونحوها من الأعلام المركبة. فهذا أصله الواو أيضًا، حُذفت من اللفظ، ولم تُرَدْ من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان، وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبُني الاسم الأوّل لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يُعرَب لأنّه كالصوت. وأُعرب الثاني لأنه لا يتضمن معنى الحرف"[٦]. وصرّح الجرجاني أن حكمه ليس

---

(١) عبد الحميد، تحقيق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١: ٣٧

(٢) المبرد، المقتضب، ١: ١٤١

(٣) النحاس، عمدة الكتاب، ١: ٢٥٨

(٤) الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٢٣

(٥) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٨٣

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٤٤

حكم الإضافة بمعنى حروف الجر: "وينبغي أن تعلم أن الإضافة في هذا ليس حكمها حكم الإضافة في (غلام زيد)، لأن زيدًا غير الغلام وفيه معنى اللام كقولك (غلام لزيد). وإذا قلت (بعلبكّ) فليس (بكّ) اسمًا لشيء أضفت إليه (بعل) وإنما (بكّ) من (بعل) بمنزلة الراء من (جعفر) من باقي حروفه"[١].

لعل ابن تيمية يميل إلى ما قاله سيبويه في كتابه: "وذلك نحو: حضرموتٍ وبعلبكٍّ. ومن العرب من يضيف بعل إلى بكٍّ.... وأما معدي كرب ففيه لغات: منهم من يقول: (معدي كربٍ) فيضيف (ويصرف)، ومنهم من يقول: (معدي كربَ) فيضيف ولا يصرف، يجعل كرب اسمًا مؤنثًا...."[٢]، وأضاف أبو علي: "ومنهم من يقول: معدي كرب مثل بعلبك (مركب مزجي)"[٣]. فجُعلت الإضافة أصلًا للتركيب المزجي عند ابن تيمية.

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة للتمثيل ولتقوية حججه في أن الإيمان بالتصديق والقول والعمل. بينما المرجئة والجهمية والكَرَّامية لم يُدخلوا الأعمال في الإيمان. وكلما وردت الأدلة التي تدل فيها أن الأعمال من الإيمان فقالوا: "هذا مجاز"، مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ"[٤]، فقالوا إن هذا مجاز. واحتجوا بأنه من إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن وبعثة النبي صلى الله عليه وسلم هو التصديق لا يعرفون في اللغة إيمانًا غير ذلك فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة[٥]. فزعموا أن لفظ الإيمان إذا استُعمل في غير موضوعه فهو مجاز وإذا استُعمل فيما وضع له فهو حقيقة. فأتى ابن تيمية بمثال بسيط للرد عليهم كما سبق ذكره "إذا كان بعلبك وحضرموت ونحوهما مما يركب تركيب مزج بعد أن كان الأصل فيه الإضافة، لا يقال: إنه مجاز؟" بل التركيب المزجي الذي استُعمل في الموضوع هو الحقيقة والإضافة التي لا تُستعمَل في الموضوع أيضًا الحقيقة.

(١) الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ٢: ٣٢٢-٣٢٣

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٩٦

(٣) أبو علي، كتاب الإيضاح، ص: ٢٣٩

(٤) مسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٥٨، ١: ٦٣

(٥) ابن تيمية، الإيمان، ص: ١٠٠

### ب) الأصل في صيغة الجزاء جملة فعلية

قال ابن تيمية: "أما صيغة الجزاء: فهي جملة فعلية في الأصل، فإن أدوات الشرط لا يتصل بها في الأصل إلا الفعل، وأما صيغة القسم: فتكون فعلية، كقوله: أحلف بالله، أو تالله أو والله ونحو ذلك، وتكون اسمية، كقوله: لعمر الله لأفعلن، والحل علي حرام لأفعلن(١)".(٢)

فذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه النحاة، ومنهم:

**١) سيبويه**

قال سيبوبه: "إن أصل الجزاء: الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"(٣).

**٢) المبرد**

قال المبرد: "فَأصل الْجَزَاء أَن تكون أَفعاله مضارعة لِأَنَّهُ يعربها وَلَا يعرب إِلَّا الْمُضَارع فَإِذا قلت إِن تأتني آتِك فتأتني مجزومة بِإِن وآتك مجزومة بـ(إن)" (٤).

**٣) الزمخشري**

أشار الزمخشري إلى أن أصل الجزاء فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾ (التوبة: ٦): "(أَحَدٌ) مرتفع بفعل الشرط مضمرًا يفسره الظاهر، تقديره: وإن استجارك أحد استجارك، ولا يرتفع بالابتداء، لأنّ (إن) من عوامل الفعل لا تدخل على غيره"(٥).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة في تناوله باب اليمين، أن لليمين صيغتين: صيغة القسم، وصيغة الجزاء، وبينها فروق، منها: "المقدم في صيغة القسم مؤخر في صيغة الجزاء. والمؤخر في صيغة الجزاء مقدم في صيغة القسم. والشرط المنفي في صيغة الجزاء مثبت في صيغة القسم، فإنه إذا قال: الطلاق يلزمني لا أفعل كذا، فقد حلف بالطلاق أن لا يفعل. فالطلاق مقدم والفعل مؤخر منفي. ولو حلف بصيغة الجزاء لقال: إن فعلت كذا فامرأتي طالق، فكان تقدم الفعل مثبتا وتأخر الطلاق منفيًا. كما أنه في القسم قدم الحكم وأخر الفعل. وبهذه القاعدة تنحل مسائل كثيرة من مسائل الأيمان"(٦). وأيضًا من الفروق بينهما في صيغة الجملة كما سبق ذكره.

---

(١) قال الزمخشري في باب القسم: "يشترك فيه الإسم والفعل. وهو جملة فعلية أو أسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك: بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعل" (المفصل، ص: ٤٨٢)

(٢) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ٣٠٨

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩١

(٤) المبرد، المقتضب، ٢: ٤٩

(٥) الزمخشري، الكشاف، ٢: ٢٤٨

(٦) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ٣٠٧

واختتم القول ببيانه: "هذا التقسيم ليس من خصائص الأيمان التي بين العبد وبين الله، بل غير ذلك من العقود التي تكون بين الآدميين"[١].

## ١,٢٣.علة الاختصار

### ١,٢٣,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال الخليل: "الإختصار في الكلام: ترك الفضول، واستيجاز ما يأتي على المعنى"[٢]. وقال القاسم بن سلام: "الاختصار فِي كَلَام الْعَرَب كثير لَا يُحْصى وَهُوَ عندنَا أعرب الْكَلَام وأفصحة، وَأكْثر مَا وَجَدْنَاهُ فِي الْقُرْآن من ذَلِك قَوله: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوْسَى اِنِ أضْرِبْ بِّعَصّاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾ (الشعراء: ٦٣) إِنَّمَا مَعْنَاهُ وَالله أعلم فَضَربهُ فانفلق وَلم يقل: فَضَربهُ لِأَنَّهُ حِين قَالَ: أَن اضْرِب بعصاك علم أَنه قد ضربه"[٣].

وفرق العسكري بَين الِاخْتِصَار والإيجاز: "أَن الِاخْتِصَار هُوَ إلقاؤك فضول الْأَلْفَاظ من الْكَلَام الْمُؤلف من غير إخلال بمعانية.... والايجاز هُوَ أَن يبْنى الْكَلَام على قلَّة اللَّفْظ وَكَثْرَة الْمعَانِي"[٤]. وكتب السيوطي بابًا مستقلّا بعنوان (الاختصار) في كتاب الأشباه والنظائر في النحو فقال فيه: "هو جُلّ مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم، ومن ثم وضعوا الضمائر لأنها أخصر من الظواهر، خصوصًا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة"[٥].

والنحاة عللوا بعلة الاختصار أحكامًا كثيرة، ومنهم:

**١) ابن درستويه**

قال ابن درستويه: "وكذلك: أحذيته ثوبًا ومالًا ونحو ذلك. وقد يجوز أن يقتصر على مفعول واحد، للاختصار"[٦].

**٢) ابن بابشاذ**

قال ابن بابشاذ: "فإن قيل لك: فلم أتي بها (أسماء الأفعال) في الكلام؟ فقل: للاختصار والإيجاز. لأنك تستعملها للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد"[٧].

---

(١) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ٣٠٧

(٢) الخليل، العين، ٤: ١٨٣

(٣) ابن سلام، غريب الحديث، ٢: ٢٧٢

(٤) العسكري، الفروق اللغوية، ١: ٤٠

(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ١: ٦٦

(٦) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٢٤٥

(٧) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١: ١٨٥

**٣) الأنباري**

قال الأنباري: "والأصل فيه (الجمع) أيضًا العطف كالتثنية، إلا أنهم لَمّا عدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى"(١).

## ١,٢٣,٢. علة الاختصار عند ابن تيمية

**أ) استغناء عن ذكر الفعلين إذا تقارب معناهما للاختصار**

قال ابن تيمية: "وأيضًا من لغة العرب أن الفعلين إذا تقارب معناهما استغنوا بأحدهما لدلالته على الآخر؛ لذا كان في الكلام ما يدل عليه، وكان هذا من باب الإيجاز والاختصار، كما قال تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ (الواقعة: ١٧-١٨) إلى قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: ٢٢) وهن لا يطاف بهن وإنما يطفن، كأنه قال: يؤتون بهن. كما قال:

ورأيت زوجك في الوغا ... متقلدًا سيفًا ورمحا(٢)

وقال: عَلَفْتُها تِبْنًا وَمَاءً بارِدًا(٣)

وقد دل على أنه أراد المسح الذي هو إجراء الماء على العضو قرينتان"(٤).

وقد نص النحاة على أن الفعلين إذا تقارب معناهما جاز وضع أحدهما موضع الآخر(٥)، ومنهم:

**١) المبرد**

قال المبرد: "وَإِذا اخْتَلَط الْمَذْكُورَان جرى على أَحدهمَا مَا هُوَ للْآخر إِذا كَانَ فِي مثل مَعْنَاهُ لِأَن الْمُتَكَلّم يبين بِهِ مَا فِي الآخر وَإِن كَانَ لَفظه مُخَالفا فَمن ذَلِك قَول الشَّاعِر: شَرابُ ألبانٍ وتَمْرٍ وإقطْ. فالتمر والإقط لَا يُقَال فيهمَا شربا وَلَكِن أدخلهما مَعَ مَا يشرب فَجرى اللَّفْظ وَاحِد وَالْمعْنَى أَن ذَلِك يصير إِلَى بطونهم"(٦).

---

(١) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٦٢

(٢) الشاعر هو عبد الله بن الزبعرى، والمكتوب في كتابه: يا ليت زوجَكِ قد غدا ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا (شعر عبد الله بن الزبعرى، ص: ٣٢)، وقال السيرافي: "فالرمح لا يتقلد ولكن لما كان تقلد السيف هو حمله فكأنه قال حاملًا سيفًا ورمحًا" (شرح الكتاب، ١: ٧٠)

(٣) قال العيني: "أنشده الأصمعي وغيره، ولم أر أحدًا عزاه إلى قائله" (شرح الشواهد الكبرى، ٤: ١٦٦٤)، وقال السيرافي: "والماء البارد لا يعلف ولكنه قد دل العلف على السقي فكأنه قال وسقيتها ماءً باردًا" (شرح الكتاب، ١: ٧٠)

(٤) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ١: ١٩٥

(٥) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ١: ١٠٠

(٦) المبرد، المقتضب، ٢: ٥١

**٢) الزمخشري**

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ (الأحزاب: ١٧): "فإن قلت: كيف جعلت الرحمة قرينة السوء في العصمة ولا عصمة إلا من السوء؟ قلت: معناه أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة، فاختصر الكلام"(١).

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة لتعزيز حجته في مسألة غسل الرجلين إلى الكعبين وإدخال الكعبين في الغسل، فقال: "لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) وقد قرئت بالنصب والخفض، وقال من قرأها بالنصب من الصحابة مثل علي وابن مسعود وابن عباس أعاد الأمر إلى الغسل.

ولو كان عطفًا على محل الجار والمجرور فهو وقراءة الخفض سواء في أنه يراد به الغسل، فإن المسح اسم لإيصال الماء إلى العضو سواء سال الماء أو لم يسل، قال أبو زيد: يقال تمسحت للصلاة"، واستمر بقوله: "وأيضًا من لغة العرب أن الفعلين إذا تقارب معناهما استغنوا بأحدهما لدلالته على الآخر"(٢).

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ٣: ٥٢٩

(٢) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ١: ١٩٥

## المبحث الثاني: العلل المعنوية

ومن العلل النحوية التي وردت في مؤلفات ابن تيمية هي علل معنوية، والعلل التي يرى الباحث أنها ترتبط بالمسائل المعنوية هي ست عشرة علة: علة السماع، وعلة الوجوب، وعلة الجواز، وعلة التخليص، وعلة الحمل على المعنى، وعلة دلالة الحال، وعلة التغليب، وعلة الإبهام، وعلة التضمن، وعلة القرينة، وعلة الأحسن، وعلة الحمل على الظاهر، وعلة عدم الفرق، وعلة الاحتمال، وعلة التحقيق، وعلة الحقيقة.

### ٢,١. علة السماع

#### ٢,١,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

السماع لغةً هو "القبول والعمل بما يسمع، لأنه إذا لم يقبل ولم يعمل فهو بمنزلة من لم يسمع"[١]. أما السماع اصطلاحًا: "ما لم تذكر فيه قاعدة كلّية مشتملة على جزئياتها، بل يتعلّق بالسمع من أهل اللسان ويتوقّف عليه، ويقابله القياسي. يقال هذا مؤنث سماعي وعامل سماعي وحذف سماعي ونحو ذلك"[٢]. وصدّر الجليس بعلة السماع من العلل الأخرى لأن السماع مدار هذا الفن وهو أصله وأكثره، كرفع الفاعل ونصب المفعول[٣].

والعرب يهتمون بالسماع أكثر من اهتمامهم بالكتابة. ويفسر ذلك الجاحظ بأنهم "كانوا أميين لا يكتبون، ومطبوعين لا يتكلفون، وكان الكلام الجيد عندهم أظهر وأكثر، وهم عليه أقدر، وله أقهر، وكل واحد في نفسه أنطق، ومكانه من البيان أرفع، وخطباؤهم للكلام أوجد، والكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يفتقروا إلى تحفظ، ويحتاجوا إلى تدارس، وليس هم كمن حفظ علم غيره، واحتذى على كلام من كان قبله، فلم يحفظوا إلا ما علق بقلوبهم"[٤]. وأكّد ذلك ابن جني في خصائصه بباب مستقل يسمى (باب في تعارض السماع والقياس)، يقول: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره"[٥]. ومن العلماء الذين يستخدمون هذه العلة:

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٨: ١٦٢

(٢) الفاروقي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١: ٩٧١

(٣) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٦٠

(٤) الجاحظ، البيان والتبيين، ٣: ٢٠

(٥) ابن جني، الخصائص، ١: ١١٩

**١) ابن السراج**

قال ابن السراج: "وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أُنِيخَتْ الناقةُ، وقد وُضِع زيدٌ في تجارته، ووُكِس وأُغرِي به وأُولِع به، وما كان من نحو هذا مما أَخذ عنهم سماعًا وليس بباب يقاس عليه"(١).

**٢) أبو البركات الأنباري**

قال الأنباري: "وقولهم: "جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا"(٢).

**٣) ابن عقيل**

قال ابن عقيل: "وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم: "خرق الثوبُ المسمارَ" ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع"(٣).

## ٢,١,٢. علة السماع عند ابن تيمية

### أ) معرفة الفعل اللازم والمتعدي بالسماع

قسّم ابن تيمية الفعل إلى اللازم والمتعدي، فهذا التقسيم لا يُعرف إلا بسماع كلام العرب لأن الأوزان لا تدل على تعدية الأفعال ولزومها، فقال: "الفعل المتعدي مستلزم للفعل اللازم.... وهذا معلوم سمعًا وعقلًا. أما السمع فإن أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن، بل وغيرها من اللغات، متفقون على أن الإنسان إذا قال: (قام فلان وقعد) وقال: (أكل فلان الطعام وشرب الشراب) فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة، إذ كلتا الجملتين فعلية، وكلاهما فيه فعل وفاعل، والثانية امتازت بزيادة المفعول، فكما أنه في الفعل اللازم معنا فعل وفاعل ففي الجملة المتعدية معنا أيضًا فعل وفاعل وزيادة مفعول به.

ولو قال قائل: الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل، كما في الجملة الأولى، بل الفعل الذي هو (أكل) و(شرب) نصب المفعول، من غير تعلق بالفاعل أولًا، لكان كلامه معلوم الفساد، بل يقال: هذا الفعل تعلق بالفاعل

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٨١

(٢) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٥٠٣

(٣) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢: ١٤٧

أولًا، كتعلق (قام وقعد)، ثم تعدى إلى المفعول، ففيه ما في الفعل اللازم وزيادة التعدي، وهذا واضح لا يتنازع فيه اثنان من أهل اللسان"[١]. وأما من جهة العقل سيُذكر في قسمة الهدف والأثر.

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

استخدم هذه العلة للرد على كلام الجهمية والمعتزلة في تعطيل صفات الله جل وعلا. وقال: "فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء وبالأفعال المتعدية كالخلق، كما في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الحديد: ٤)، تضمن فعلين: أولهما متعد إلى المفعول به، والثاني مقتصر لا يتعدى، فإذا كان الثاني، وهو قوله تعالى: (اسْتَوَىٰ)، فعلًا متعلقًا بالفاعل، فقوله (خَلَقَ) كذلك بلا نزاع بين أهل العربية. ولو قال قائل: (خَلَقَ) لم يتعلق بالفاعل، بل نصب المفعول به ابتداء، لكان جاهلًا، بل في (خَلَقَ) ضمير يعود إلى الفاعل كما في (اسْتَوَىٰ).

وأما الجهمية والمعتزلة وغيرهم فتنكر هذا وهذا، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها، يزعمون أن العقل قد دل على نفيها، وهو قول طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين، بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة.

والعقل عند التحقيق يبطل هذا القول ويوافق الشرع فمن جوز أن يقوم بذات الله تعالى فعل لازم به، كالمجيء والاستواء، ونحو ذلك، لم يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالمخلوق كالخلق والبعث والإماتة والإحياء. كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير، كالعلم والقدرة والسمع والبصر، ولهذا لم يقل أحد من العقلاء بإثبات أحد الضربين دون الآخر، بل قد يثبت الأفعال المتعدية القائمة به كالتخليق من ينازع في الأفعال اللازمة، كالمجيء والإتيان.

والله سبحانه موصوف بصفات الكمال، منزه عن النقائص، وكل كمال وصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص فالخالق أحق به، وكل نقص نزه عنه المخلوق فالخالق أحق بأن ينزه عنه، والفعل صفة كمال لا صفة نقص، كالكلام والقدرة، وعدم الفعل صفة نقص، كعدم الكلام وعدم القدرة، فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع، وهو المطلوب"[٢].

### ب) النصب بإسقاط الخافض

رأى ابن تيمية أن إسقاط الخافض من مواضع مسموعة لا يقاس عليه، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠)، فلفظ (نَفْسَهُ) ليس منصوبًا بإسقاط الخافض كما زعم بعض

---

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٢: ٣-٤

(٢) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٢: ٥-٦

النحاة، منهم الأخفش[١] والزجاج[٢] والسيرافي[٣]، فقال: "وقولهم "بإسقاط الخافض" ليس هو أصلًا فيعتبر به ولكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة فيتعدى الفعل بنفسه. وإن كان مقيسًا في بعض الصور. ف(سفه) ليس من هذا. لا يقال: "سفهت أمر الله ولا دين الإسلام" بمعنى: جهلته أي سفهت فيه. وإنما يوصف بالسفه وينصب على التمييز ما خص به، مثل نفسه أو شربه ونحو ذلك. والمقصود أن كل من رغب عن ملة إبراهيم فهو سفيه"[٤].

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

استخدم هذه العلة ليبين أن كل من رغب عن ملة إبراهيم فقد سفه نفسَه، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ أي إلا من كان سفيهًا فجعل الفعل له ونصب النفس على التمييز. فذهب ابن تيمية مذهب الفراء[٥] والكوفيين، حيث قالوا: "نصب النفس على التشبيه بالتفسير"[٦].

---

(١) قال الأخفش: "قوله تعالى: ﴿إِلَّامَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾، فزعم أَهل التأويل أنه في معنى: (سَفَّهَ نفسه)، وقال يونس: "أُراها لُغَةً". ويجوز في هذا القول: "سَفِهْتُ زَيْدًا"، وهو يشبه "غَبِنَ رأيَه" و"خَسِرَ نَفْسَه" إلا أن هذا كثير، ولهذا معنى ليس لذاك. تقول: "غَبِنَ فِيْ رأيِهِ" و"خَسِرَ في أَهْلِهِ" و"خَسِرَ في بَيعِهِ". وقد جاء لهذا نظير، قال: "ضُرِبَ عبدُ اللهِ الظهرَ والبَطْنَ" ومعناه: على الظهر والبطن" كما قالوا: "دَخَلْتُ البيتَ" وإنما هو "دَخَلْتُ في البيتِ". وقوله: "تَوَجَّهَ مَكَّةَ والكُوفَةَ" وإنما هو: إلى مَكَّة والكُوفَةِ. ومما يشبه هذا.... قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٣) يقول: (لِأَوْلادِكمُ) و﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: ٢٣٥) أي: (عَلَى عُقْدَةِ النِكاحِ). وأحسن من ذلك أن تقول: (إِنَّ سَفِهَ نَفْسَهُ) جرت مجرى (سَفُهَ) إذْ كان الفعل غير متعد، وإنما عداه إلى "نَفْسَه" و"رَأيَهِ" وأشباهِ ذا مِمّا هو في المعنى نحو "سَفِهَ" إذا لم يتعد. وأما "غَبِنَ" و"خَسِرَ" فقد يتعدى إلى غيره تقول: "غَبِنَ خَمْسين" و"خَسِرَ خَمْسِين"." (معاني القرآن، ١: ١٥٧-١٥٨)

(٢) قال الزجاج: قال أبو إسحاق: إن (سَفِهَ نَفْسَهُ) بمعنى سفُه في نَفْسه إلا أن (في) حُذِفَتْ، كما حذفت حروف الجر في غير موضع. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٣) والمعنى (أن تسترضعوا لأولادكم)، فَحُذِفَ حرف الجرّ في غير ظرف، ومثله قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: ٢٣٥) أي على عقدة النكاح. ومثله قول الشاعر: نُغالي اللحمَ للأضيافِ نَيْئًا. . . ونَرْخُصُهُ إذا نَضِجَ القدورُ، المعنى: نغالي باللحم، ومثله قول العرب: "ضرب فلان الظهر والبطن"، والمعنى: على الظهر والبطن. فهذا الذي استعمل من حذف حرف الجر موجود في كتاب الله، وفي إشعار العرب وألفاظها المنثورة، وهو عندي مذهب صالح. والقول الجَيِّد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل، فالمعنى: – والله أعلم – إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر فى نفسه". (معاني القرآن وإعرابه، ١: ٢١٠-٢١١)

(٣) قال السيرافي: "قال الله عز وجل: ﴿إِلَّامَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾، وقال بعض الشعراء: أجِع ظهري وألوي أبهري... وما الصحيح ظهره كالأدبر، قيل له هذه أحرف شاذة حملت على معانيها، فإذا قال: (سفه نفسه) فكأنه قال (سفّه نفسه)، وتأويل آخر وهو أن تجعله سفه في نفسه، فحذف الخافض وأوصل الفعل، وكذلك (غبن رأيه) على معنى جهل رأيه، وإن شئت على التأويل الآخر، وهو (غبن في رأيه)، و(وجع في ظهره) معناه وجع من ظهره فإن شئت وجع من ظهره وإن شئت على معنى وجع ظهرا على التأويلين اللذين مرّا وإذا شذ الشيء في باب لم يجعل أصلا يقاس عليه". (شرح كتاب سيبويه، ١: ٧٩)

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٥٧١/١٦-٥٧٢

(٥) قال الفراء: العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾ (القصص: ٥٨) وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة كقولك: "ضِقت به ذَرْعًا"، وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ (النساء: ٤) فالفعل للذرع لأنك تقول: "ضاق ذرعي به"، فلما جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: "ضقتُ" جاء الذّرع مفسرًا لأن الضيق فِيهِ كما تقول: "هُوَ أوسعكم دارًا". دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا فِي الرجل وكذلك قولهم: "قد وجعت بطنك"، و"وثقت رأيك" أو "وفقت"، إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: "رأيه سفه زيدٌ"، كما لا يجوز "دارًا أنت أوسعهم" لأنه وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه". (معاني القرآن، ١: ٧٩)

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٠

## ٢,٢. علة الوجوب

### ٢,٢,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال ابن جني عن هذه العلة: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب"(١). من كلام ابن جني نعرف أن العرب تعتمد على هذه العلة بكثير، لأنا لو قلنا: (ضرب زيدٌ عمرٌو أو ضرب زيدًا عمرًا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول. وسمى ابن مضاء هذه العلل بالعلل الأُوَل، الرفع بكونه فاعلًا أو مبتدأ أو خبرًا أو مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله، والنصب بكونه مفعولًا، والخفض بكونه مضافًا إليه(٢). وممن يستخدم علة الوجوب في إثبات الحكم سيبويه إذ علّق في القول: "هو الضاربُ زيدًا والرَّجُلَ"، فقال: "لا يكون فيه إلّا النصبُ [أي: وجوبًا]، لأنَّه عَمِلَ فيهما عمل المنَّون، ولا يكون: هو الضاربُ عمرو كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ. ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله"(٣).

### ٢,٢,٢. علة الوجوب عند ابن تيمية

#### أ) لا بد للفعل من فاعل

قال ابن تيمية: "فإن الفعل لا بد له من فاعل، سواء كان متعديًا إلى مفعول أو لم يكن. والفاعل لا بد له من فعل، سواء كان فعله مقتصرًا عليه أم متعديًا إلى غيره. والفعل المتعدي إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله، إذ كان لا بد له من الفاعل"(٤).

فهذا القول ليس ابن تيمية وحده يقوله بل قد سبق النحاة ذكرًا، ومنهم:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "وإذا قلت: ضربوني وضربتُهم قومَك جعلتَ القومَ بدلًا من هُمْ؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعة الواوُ"(٥).

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١: ١٦٥

(٢) ابن مضاء، الرّد عَلى النّحاة، ص: ١٣٤

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٢

(٤) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٢: ٣

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٩

**٢) ابن جني**

قال ابن جني: "فما استدل به على شدة اتصال الفعل بالفاعل تسكينهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو ضربت ودخلت وخرجت.... لأن الفعل لا بد له من فاعل البتة، وقد يستغنى عن المفعول في كثير من أحكامه"[١].

**٣) السهيلي**

قال السهيلي: "وجب (الفعل) أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرًا أو مظهرًا.... والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه"[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة للرد على كلام الجهمية والمعتزلة في تعطيل صفات الله جل وعلا، مثلًا في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الحديد: ٤)، فقالوا: إن فعل (خلق) لم يتعلق بالفاعل. فرد ابن تيمية على قولهم: قوله تعالى: (ثم استوى) فعلًا متعلقًا بالفاعل، فقوله (خلق) كذلك بلا نزاع بين أهل العربية. ولو قال قائل: (خلق) لم يتعلق بالفاعل، بل نصب المفعول به ابتداء، لكان جاهلًا، بل في (خلق) ضمير يعود إلى الفاعل كما في (استوى).... فمن جوز أن يقوم بذات الله تعالى فعل لازم به، كالمجيء والاستواء، ونحو ذلك، لم يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالمخلوق كالخلق والبعث والإماتة والإحياء. كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير، كالعلم والقدرة والسمع والبصر، ولهذا لم يقل أحد من العقلاء بإثبات أحد الضربين دون الآخر، بل قد يثبت الأفعال المتعدية القائمة به كالتخليق من ينازع في الأفعال اللازمة كالمجيء والإتيان"[٣].

**ب) لا بد في صلة الموصول من العائد**

قال ابن تيمية في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩) و﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (الأعلى: ١٤): "قَالَ قَتَادَة وَابْن عُيَيْنَة وَغَيرهمَا (في معناه): "قد أَفْلح من زكى نَفسه بِطَاعَة الله وَصَالح الْأَعْمَال"[٤].

وَقَالَ الفراء[٥] والزجاج[٦]: "قد أفلحت نفس زَكاها الله وَقد خابت نفس دساها الله".

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٣١

(٢) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص: ٥٦

(٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٢: ٥

(٤) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ٤: ٤٥١

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٣: ٢٦٧

(٦) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٣٣٢

وَكَذَلِكَ ذكره الْوَالِبِي عَن ابْن عَبَّاس[١] وَهُوَ مُنْقَطع وَلَيْسَ هُوَ مُرَادًا من الْآيَة بل المرَاد بهَا الأول قطعًا لفظًا وَمعنًى، أما اللَّفْظ فَقَوله: (من زكاها) اسْم مَوْصُول وَلَا بُد فِيهِ من عَائِد على (من) فَإِذا قيل: "قد أَفْلح الشَّخْص الَّذِي زكاها" كَانَ ضمير الشَّخْص فِي (زكاها) يعود على (من) هَذَا وَجه الْكَلَام الَّذِي لَا ريب فِي صِحَّته كَمَا يُقَال: "قد أَفْلح من اتَّقى الله وَقد أَفْلح من أطَاع ربه" وَأما إِذا كَانَ الْمَعْنى: "قد أَفْلح من زَكَّاهُ الله" لم يبْق فِي الْجُمْلَة ضمير يعود على (من) فَإِن الضَّمِير على هَذَا يعود على (الله) وَلَيْسَ هُوَ (من) وَضمير الْمَفْعُول يعود على النَّفس الْمُتَقَدّمَة فَلَا يعود على (من) لَا ضمير الْفَاعِل وَلَا الْمَفْعُول فتخلو الصِّلَة مِن عَائِد وَهَذَا لَا يجوز. نعم، لَو قيل: "قد أَفْلح من زكى الله نَفسه" أَو "من زكاها الله لَهُ" وَنَحْو ذَلِك صَحَّ الْكَلَام وخفاء، هَذَا على من قَالَ بِهِ من النُّحَاة عجب، وَهُوَ لم يقل: "قد أفلحت نفس زكاها" فَإِنَّهُ هُنَا كَانَت تكون زكاها صفة لنَفس لَا صلَة بل قَالَ: "قد أَفْلح من زكاها" فالجملة صلَة لـ(من) لَا صفة لَهَا وَلَا قَالَ أَيْضًا: "قد أفلحت النَّفس الَّتِي زكاها" فَإِنَّهُ لَو قيل ذَلِك وَجل فِي (زكاها) ضمير يعود على اسْم الله صَحَّ فَإِذا تكلفوا وَقَالُوا التَّقْدِير: "قد أَفْلح من زكاها هِيَ النَّفس الَّتِي زكاها"[٢].

فكرة وجود عائد في الصلة على موصولها وردت عند النحاة القدماء، ومنهم:

**١) الثمانيني**

قال الثمانيني في باب الموصول والصلة: "ولا تكون هذه الجمل والظروف صلة إلا وفيها ضمير يعلقها بالموصول ويتممها بها، ولولا العائد لبطل أن تكون صلة"[٣].

**٢) أبو حيان**

قال أبو حيان في جملة الصلة: "ولا بد في الجملة من ضمير الموصول، وقد يغني عنه ظاهر هو هو في المعنى، ولا يقاس عليه"[٤].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من هذه العلة هو تفسير قوله تعالى تفسيرًا صحيحًا ومن ثم رد ابن تيمية على من خالف رأي الجمهور، فقال: "وَالْمَقْصُود هُنَا أَمر النَّاس بتزكية أنفسهم والتحذير من تدسيتها كَقَوْلِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ فَلَو قدّر أَن الْمَعْنى: "قد أَفْلح من زكى الله نَفسَه" لم يكن فِيهِ أَمر لَهُم وَلَا نهي وَلَا ترغيب وَلَا ترهيب، وَالْقُرْآن إِذا أَمر أَو نهى لَا يذكر مُجَرّد الْقدر فَلَا يَقُول: "من جعله الله مُؤمنًا" بل يَقُول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١)، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ إِذ ذكر مُجَرّد الْقدر فِي هَذَا يُنَاقض الْمَقْصُود وَلَا يَلِيق هَذَا بأضعف النَّاس عقلًا فَكيف بِكَلَام الله أَلا ترى أَنه فِي مقَام الْأَمر وَالنَّهْي وَالتَّرْغِيب والترهيب يذكر الْقدر عِنْد بَيَان نعمه عَلَيْهِم إِما بِمَا لَيْسَ من أفعالهم وَإِمَّا بإنعامه بالإيمان وَالْعَمَل الصَّالح ويذكره فِي سِيَاق قدرته ومشيئته وَأما فِي معرض الْأَمر فَلَا يذكرهُ إِلا عِنْد النعم كَقَوْلِه:

---

(١) انظر: الوالبي، صحيفة علي بن أبي طلحة (الوالبي) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ص: ١٠٧

(٢) ابن تيمية، الزهد والورع والعبادة، ص: ٥٩-٦٠

(٣) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص: ٧٠٩

(٤) أبو حيان، الموفور من شرح ابن عصفور، ص: ١٥٩

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا﴾ (النور: ٢١) فَهَذَا مُنَاسِب وَقَوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وَهَذِه الآية من جنس الثَّانِيَة لَا الأولى"[١].

## ج) وجوب إضافة (ذو) و(ذات)

قال ابن تيمية: "ولفظ (ذات) تأنيث (ذو)، وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافًا إلى غيره، فهم يقولون: "فلان ذو علم وقدرة" و"نفسٌ ذات علم وقدرة". وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ (ذو) ولفظ (ذات) لم يجئ إلا مقرونًا بالإضافة كقوله: ﴿فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بِيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١)، وقوله: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (آل عمران: ١١٩). وقول خُبَيْبَ رضي الله عنه: "وذلك في ذات الإله..."[٢] ونحو ذلك"[٣].

ومن النحاة الذين عللوا وجوب إضافة (ذو) الخوارزمي، إذ قال: "فإن هذه الأسماء معربة بالحروف ما دامت مضافة.... إلا (ذو) فإنه لا يزول عنها الإضافة، فلو لم يكن هذا هو الأصل لما عادت إليه عند فك الإضافة فتحقق بذلك أن الإعراب بالحركات هو الأصل"[٤].

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

وردت هذه العلة أثناء رد ابن تيمية على من ينكرون صفات الله: "إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه، فقالوا: "الذات" وهي لفظ مُولَّد ليس من لفظ العرب العرباء؛ ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم، كأبي الفتح بن برهان، وابن الدهان وغيرهما، وقالوا: ليست هذه اللفظة عربية ورد عليهم آخرون، كالقاضي وابن عقيل وغيرهما.

وفصل الخطاب: أنها ليست من العربية العرباء، بل من المولدة، كلفظ الموجود ولفظ الماهية والكيفية ونحو ذلك، فهذا اللفظ يقتضي وجود صفات تضاف الذات إليها، فيقال: ذات علم وذات قدرة وذات كلام والمعنى كذلك، فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه في الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلًا، بل فرض هذا في الخارج كفرض عَرَض يقوم بنفسه لا بغيره"[٥].

---

(١) ابن تيمية، الزهد والورع والعبادة، ص: ٦١

(٢) قال خبيب –رضي الله عنه– في البحر الطويل:

مَا أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا ... عَلَى أَيِّ شِقٍّ كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الحَارِثِ فَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ لِكُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا (البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٠٤٥، ٤: ٦٧)

(٣) ابن تيمية، الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال، ص: ٢٤

(٤) الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح كتاب الجمل، ص: ٢٨

(٥) ابن تيمية، الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال، ص: ٢٥

**د) وجوب العود للضمير إلى جميع ما تقدم ذكره**

قال ابن تيمية: "أن الضمير يجب عوده إلى جميع ما تقدم ذكره فإن تعذر عوده إلى الجميع أعيد إلى أقرب المذكورين أو إلى ما يدل دليل على تعيينه. فأما اختصاصه ببعض المذكور من غير موجب فمن باب التخصيص المخالف للأصل الذي لا يجوز حمل الكلام عليه إلا بدليل. وذلك لأن الأسماء المضمرة إضمار الغيبة هي في الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من غير أن يكون لها في نفسها دلالة على جنس أو قدر. فلو قال: أدخل على بني هاشم ثم بني المطلب ثم سائر قريش وأكرمهم وأجلسهم ونحو هذا الكلام: لكان الضمير عائدًا إلى ما تقدم ذكره.... فإن الضمير اسم موضوع لما تقدم ذكره وهو صالح للعموم على سبيل الجمع؛ فإنه يجب حمله على العموم إذا لم يقم مخصص وعلى هذا فحمل الضمير على العموم حقيقة فيه وحمله على الخصوص مثل تخصيص اللفظ العام"[(١)].

رأى ابن تيمية كما رأى النحاة في عود الضمير، ومن النحاة الذين يرون هذا: العلائي. قال العلائي: "لزم عود الضَّمِير على حسب مَا تقدم من إِفْرَاد وتثنية وَجمع تَقول: زيد وَعَمْرو قاما وَزيد وَعمر وَبكر قَامُوا، وَلَا يجوز أَن تفرد الضَّمِير وتجعله عَائِدًا على الْأَخير إِلَّا حَيْثُ سمع وَيكون مَا دلّ على الْحَذف من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ نَحْو قَوْله تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (التوبة: ٦٢) فَإِنَّهُ كَانَ الْوَجْه أَن يَجِيء يرضوهما وَلكنه أفرد على تَقْدِير وَالله أَحَق أَن يرضوه وَرَسُوله أَحَق أَن يرضوه فَحذف الْخَبَر من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ"[(٢)].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

تستخدم هذه العة في حكم الوقف، فذكر ابن تيمية: "لو قال الواقف: وقفت على زيد وعمرو وبكر، ثم على أولادهم. فالضمير عائد إلى زيد وعمرو وبكر، وهذه المقابلة مقابلة التوزيع.... فإن قوله: على أولادي ثم على أولادهم. عام في أولاد أولاده بلا تردد. فلا يجوز إخراج أحد منهم"[(٣)].

## ٢,٣. علة الجواز

### ٢,٣,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

علة الجواز هي تقابل علة الوجوب، وقد مر مفهوم علة الوجوب وأمثلتها. فأتى ابن جني بمثال عن علة الجواز: "ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيرًا في جعلك تلك النكرة، إن شئت حالًا، وإن شئت بدلًا. فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح على البدل، وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلًا صالحًا على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣١: ١٤٧

(٢) العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص: ٦٥

(٣) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٣١٣

هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه. وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه لا علة لوجوبه"[١].

### ٢,٣,٢. علة الجواز عند ابن تيمية

#### أ) جواز إضافة الموصوف إلى الصفة

قال ابن تيمية: "إذا أضيف فيه الموصوف إلى الصفة كقوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: ٩) وقولهم: صلاة الأولى ودار الآخرة، هو عند كثير من نحاة الكوفة وغيرهم إضافة الموصوف إلى صفته بلا حذف، وعند كثير من نحاة البصرة أن المضاف إليه محذوف تقديره: صلاة الساعة الأولى، والأول أصح، ليس في اللفظ ما يدل على المحذوف ولا يخطر بالبال وقد جاء في غير موضع كقوله: ﴿الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ وقال: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾"[٢]. وقال في موضع آخر: "كما يصح إضافة الصفة إلى الموصوف فقد يصح إضافتها إلى الخالق"[٣].

فذهب ابن تيمية إلى مذهب الكوفة في هذه المسألة، كما قال الفراء: "وقوله: ﴿مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِيْنِ﴾ (الدخان: ٣٠) وفي حرف عبد الله: ﴿مِنْ عَذَابِ الْمُهِيْنِ﴾. وهذا مما أضيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين مثل قوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠)، مثل قوله: ﴿وَذَلِكَ دِيْنُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البينة: ٥) وهي في قراءة عَبْد اللَّه: ﴿وَذَلِكَ الدِّيْنُ الْقَيِّمَةُ﴾"[٤]. فاحتج الكوفيون بأنه قد جاء في كتاب الله وكلام العرب كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليقينِ﴾ (الواقعة: ٩٥) واليقين في المعنى نعت للحق، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد[٥].

واختلف ابن تيمية عن البصريين وجمهور النحاة، منهم ابن جني بقوله: "ومحال أيضًا إضافة الموصوف إلى صفة، والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف، على قول النحويين، في المعنى، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة"[٦]. وقال الزمخشري في باب امتناع إضافة الشيء إلى نفسه: ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا: دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، على تأويل: دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء"[٧].

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١: ١٦٦، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: ٢٤١

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٨١

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٦: ٣٦٥

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٣: ٤١

(٥) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٣٥٦

(٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٤٧

(٧) الزمخشري، المفصل، ص: ١٢٢-١٢٣

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ (مريم: ٣٤)، فاختلف المفسرون في قوله: (قَوْلَ الْحَقِّ)، فمنهم من قال: "إن المراد بقول الحق: عيسى، كما سمي كلمة الله"، أما ابن تيمية رأى أن المراد به: "هذا القول الذي ذكرناه عن عيسى ابن مريم قولَ الحق.... ومن قال: المراد بالحق: الله، والمراد بقول الحق: قول الله. فهو وإن كان معنى صحيحًا فعادة القرآن إذا أضيف القول إلى الله أن يقال: قول الله، لا يقال: قول الحق، إلا إذا كان المراد القول الحق كما في قوله: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ وقوله: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ ثم مثل هذا إذا أضيف فيه الموصوف إلى الصفة"[(١)].

### ب) جواز إعراب ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ بدلًا أو حالًا

قال ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾، "فهذا بدل من الأول في أظهر الوجهين. فإن النكرة تبدل من المعرفة كما في قوله: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ۝نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (العلق: ١٥-١٦) فذكرت معرفة وموصوفة. كذلك قالوا: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ﴾ فعرفوه ثم قالوا: ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ فوصفوه. والبدل في حكم تكرير العامل أحيانًا كما في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: ٧٥) فالتقدير: "نعبد إلهك نعبد إلهًا واحدًا ونحن له مسلمون". فجمعوا بين الخبرين بأمرين بأنهم يعبدون إلهه وأنهم إنما يعبدون إلهًا واحدًا. فمن عبد إلهين لم يكن عابدًا لإلهه وإله آبائه. وإنما يعبد إلهه من عبد إلهًا واحدًا. ولو كان من عبد الله وعبد معه غيره عابدًا له لكانت عبادته نوعين عبادة إشراك وعبادة إخلاص. وإذا كان كذلك لم يكن قوله: ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ بدلًا. لأن هذا كل من كل ليس هو بدل بعض من كل. فعلم أن إلهه وإله آبائه لا يكون إلا إلهًا واحدًا.

والوجه الثاني: قوله ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ نصب على الحال لكنها حال لازمة فإنه لا يكون إلا إلهًا واحدًا كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (البقرة: ٩١) وهو لا يكون إلا مصدقًا. ومنه ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: ١٣٥، وآل عمران: ٩٥، والنساء: ١٢٥، والأنعام: ١٦١، والنحل: ١٢٣) ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (آل عمران: ٢١). فمن عبد معه غيره فما عبده إلهًا واحدًا ومن أشرك به فما عبده. وهو لا يكون إلا إلهًا واحدًا. فإذا لم يعبده في الحال اللازمة له لم تكن له حال أخرى يعبده فيها فما عبده[(٢)].

وافق ابن تيمية النحويين في هذه المسألة، ومنهم:

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٨٠

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٤-٥٧٥

**١) الزجاج**

قال الزجاج: "وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ منصوب على ضربين: إن شئت على الحال، كأنهم قالوا نعبد: إلهك في حال وحدانيته، وإن شئت على البدل. وتكون الفائدة من هذا البدل ذكر التوحيد، فيكون المعنى نعبد إلهًا واحدًا"[١].

**٢) النحاس**

قال النحاس: "﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ نصب على الحال، وإن شئت على البدل لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة"[٢].

**٣) مكي**

قال مكي: "قَوْله ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ بدل من الهك وَإِن شِئْت جعلته حَالًا مِنْهُ"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة حين تكلم عن العبادة المطلقة والفرق بينها وبين عبادة المشرك، فذكر حديث حصين الخزاعي: "لَمَّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ؟ قَالَ: سَبْعَةُ آلِهَةٍ سِتَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ. قَالَ: فَمَنْ الَّذِي تَعُدُّ لِرَغْبَتِك وَرَهْبَتِك؟ قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ"[٤]. "قيل: هذا قول المشركين كما تقول اليهود والنصارى: نحن نعبد الله. فهم يظنون أن عبادته مع الشرك به عبادة وهم كاذبون في هذا"[٥].

ثم احتج بقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (الكافرون: ٣) "نفي العبادة مطلقًا ليس هو نفي لما قد يسمى عبادة مع التقييد. والمشرك إذا كان يعبد الله ويعبد غيره فيقال: إنه يعبد الله وغيره أو يعبده مشركًا به. لا يقال: إنه يعبد مطلقًا. والمعطل الذي لا يعبد شيئًا شر منه. والعبادة المطلقة المعتدلة هي المقبولة وعبادة المشرك ليست مقبولة. ومما يوضح هذا قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ (البقرة: ١٣٣). قالوا فيها: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ ثم قالوا: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾"[٦].

**ج) جواز كون الحال تبين هيئة الفاعل أو المفعول به معًا**

قال ابن تيمية: "فإذا قلت: ضربت زيدًا قاعدًا، فالقعود حال للفاعل أو المفعول. وإذا قلت: ضربته والناس قعود، فليس هذه الحال من أحدهما دون الآخر بل هي مقارنة للضرب المتعلق بهما كأنه قال: ضربته في زمان قعود

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ١٢١

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ١: ٨١

(٣) مكي، مشكل إعراب القرآن، ١: ١١٢

(٤) الترمذي في سننه، رقم الحديث: ٣٤٨٣، ٥: ٥١٩، وقال الترمذي: هذا حديث غريب وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه، وضعفه الشيخ الألباني.

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٣

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٤

الناس. فهو ظرف للفعل المتعلق بالفاعل والمفعول بخلاف ما إذا قلت: ضربته في حال قعودي أو قعوده فهذا يختلف"(١).

وقد ذكر النحاة عن جواز الحال تبين هيئة الفاعل مع المفعول في نفس الوقت، منهم:

**١) ابن السراج**

قال ابن السراج في كتابه الأصول في النحو: "واعلم: أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل تقول: ضربتُ زيدًا قائمًا، فتجعل قائمًا لزيد. ويجوز أن تكون الحال من التاء في "ضربتُ" إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت"(٢).

**٢) ابن يعيش**

وقال ابن يعيش: "ومجيئها لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، وذلك قولك: "ضربت زيدًا قائمًا" تجعله حالًا من أيهما شئت"(٣).

**٣) ابن الصائغ**

وقال ابن الصائغ: "فيُحتمل أنْ يكون حالًا من الفاعل، أو من المفعول، أو هيئتهما، كقولك: جاءني زَيْدٌ وعمرٌو مسرعين"(٤).

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة ليبيّن قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ (البقرة: ١٣٣)، وقال ابن تيمية: "إذا قيل إنه منصوب (إلَٰهًا) على الحال فإما أن يكون حالًا من الفاعل (العابد) أو من المفعول (المعبود). فالأول: نعبده في حال كوننا مخلصين لا نعبد إلا إياه. والثاني: نعبده في الحال اللازمة له وهو أنه إله واحد فنعبده مخلصين معترفين له بأنه الإله وحده دون ما سواه. فإن كان التقدير هذا الثاني، امتنع أن يكون المشرك عابدًا له فإنه لا يعبده في هذه الحال وهو سبحانه ليست له حال أخرى نعبده فيها. وإن كان التقدير الأول، فقد يمكن أن نعبده في حال أخرى نتخذ معه آلهةً أخرى في أنفسنا. لكن قوله (إِلَٰهًا وَاحِدًا) دليل على أنها حال من المعبود. بخلاف ما إذا قيل: (نعبده مخلصين له الدين) فإن هذه حال من الفاعل. ولهذا يأتي هذا في القرآن كثيرًا كقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾ (الزمر: ٢)، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي﴾ (الزمر: ١٤)، فهذا حال من الفاعل فإنه يكون تارة مخلصًا وتارة مشركًا. وأما الرب تعالى فإنه لا يكون إلا إلهًا واحدًا.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٩-٥٨٠

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢١٤

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣

(٤) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ١: ٣٨٦

والحال وإن كانت صفة للمفعول فهي أيضًا حال للفاعل. فإنهم قالوا: نعبده في هذه الحال. فلزم أن عبادتهم له ليست في غير هذا الحال. وبين أن قوله: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ هي حال متعلقة بالفاعل والمفعول جميعًا بالعابد والمعبود. فإن العامل فيها المتعلق بها العبادة وهي فعل العابد والذي يقال له المفعول في العربية هو المعبود، كما قيل في الجملة: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٣٣). قيل: هي واو العطف وقيل واو الحال أي نعبده في هذه الحال. قالوا: وهي حال من فاعل (نعبد) أو مفعوله لرجوع الهاء إليه في (له) وهذا الترديد غلط إذ هي حال منهما جميعًا. فإنهم إذا عبدوه وهم مسلمون فهم مسلمون حال كونهم عابدين وحال كونه معبودًا إذ كونهم عابدين وكونه معبودًا ليس مختصًّا بمقارنة أحدهما دون الآخر. فالظرف والحال هنا كلمة وليست مفردًا ولهذا اشتبه عليهم. فإن المفرد لا يمكن أن يكون في اللفظ صفة لهذا وهذا.

والآية فيها (إِلَٰهًا وَاحِدًا)، فهذه حال من المعبود بلا ريب. فلزم أنهم إنما عبدوه في حال كونه إلهًا واحدًا وهذه لازمة له. وإذا قيل المراد: في حال كونه معبودًا واحدًا لا نتخذ معه معبودًا آخر فهذه حال ليست لازمة لكنه صفة للعابدين، لا له. قيل: هذا ليس فيه مدح له ولا وصف له بأنه يستحق الإلهية. لكن فيها وصفهم فقط. وأيضًا فقوله (إِلَٰهًا وَاحِدًا) كقوله ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (البقرة: ١٦٣) فهو في نفسه إله واحد وإن جعل معه المشركون آلهة بالافتراء والحب. فيجب أن يكون المراد ما دل عليه هذا الاسم. ولو أرادوا ذلك المعنى لقالوا: (نعبده مخلصين له الدين). وهذا المعنى قد ذكروه في الجملة الثانية وهي قولهم (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) لا سيما إذا جعلت حالًا أي نعبده إلهًا واحدًا في حال إسلامنا له. وإسلامهم له يتضمن إخلاص الدين له وخضوعهم واستسلامهم لأحكامه بخلاف غير المسلمين" انتهى كلامه[١].

### د) جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار

رأى ابن تيمية أنه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، وهذا سُمع عند العرب نثرًا ونظمًا، فقال: "ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار، وإلا فقد سُمع من الكلام العربي، نثره ونظمه، العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه: "ما فيها غيره وفرسه"[٢]، ولا ضرورة هنا[٣].

فخالف ابن تيمية جملةً من النحاة، ومنهم الذين يمنعون العطف على الضمير المجرور، هو ابن السراج، كان يقول: "الناصب ينصب ما تباعد منه، والجار ليس كذلك، وتقول: هذا ضاربك وزيدًا غدًا، لما لم يجز أن تعطف

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٧٨–٥٨١

(٢) لم يجد الباحث هذا القول في كتاب سيبويه، وقال ابن مالك وابن هشام وغيرهما إنه منسوب إلى قطرب (انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٦٤، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٥٨٣، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ٢: ٣٩٦، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ١٨٣، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٣: ١٧١)

(٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ٢: ٣٠٨

الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل, كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ (العنكبوت: ٣٣) كأنه قال: (منجون أهلَك)، ولم تعطف على الكاف المجرورة[١]. وابن جني بقوله: "فإن كَانَ الْمُضمر مَنْصُوبًا حسن الْعَطف عَلَيْهِ بِغَيْر توكيد تَقول: رَأَيْتُك ومحمدًا. فإن كَانَ الْمُضمر مجرورًا لم تعطف عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَة الْجَار تَقول: مَرَرْت بك وبزيد، وَنزلت عَلَيْهِ وعَلى جَعْفَر، وَلَو قلت: مَرَرْت بك وَزيد، كَانَ لحنًا"[٢]. وهذا مذهب البصريين[٣]. وعلل أبو علي بأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين، والعطف نظير التثنية، فكما لا ينون المثنى كذلك لا يمكن عطف المضمر المجرور[٤].

واتفق ابن تيمية في هذا الأمر مع العلماء الذين قبله، منهم الكوفيون، كما ذكره العكبري: "وحجتهم [أي: حجة الكوفيين] على ثلاثة أوجه: أحدها، أن الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد ولذلك لم يكن إلا متصلًا، فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة. والثاني، أن المعطوف لو كان مضمرًا لم يكن بد من إعادة الجر فكذلك إذا كان معطوفًا عليه. والثالث، أن الضمير كالتنوين مع الإضافة وأنه على حرف واحد كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير"[٥]. وتابعهم يونس، والأخفش، وأبو علي الفارسي[٦].

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

ذكر ابن تيمية هذه العلة ليفسّر قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) على قراءة حمزة وغيره ممن خفض (الأرحامِ)، وقالوا: تفسيرها أي يتساءلون به وبالأرحامِ، كما يقال: سألتك بالله وبالرحم، وعزّ قولَه في جواز التوصل بالأرحام بورود الأثر من عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، بأنه قال: "اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون"[٧]. وفي النسائي والترمذي وغيرهما: حديث الأعمى الذي صححه الترمذي وغيرهما: "أنه جاء النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يدعو الله أن يرد بصره فأمره أن يتوضأ فيصلي ركعتين ويقول: "اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، يا نبي الله إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضيها اللهم فشفعه فيّ" فدعا الله، فرد الله عليه بصره[٨] فرأى ابن تيمية أنه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٢٨

(٢) ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٩٧

(٣) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص: ٢٤٦، وابن عدلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، ص: ٢٧

(٤) أبو علي، المسائل المشكلة، ص: ٢٢٧

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٤٣٢-٤٣٣

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤: ٢٠١٣

(٧) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ١٠١٠، ٢: ٢٧

(٨) النسائي، السنن الكبرى، ٩: ٢٤٤، وقال الإمام أحمد: إسناده صحيح، رجاله ثقات (مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٢٨: ٤٧٨)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي (سنن الترمذي، ٥: ٤٦١)، وانظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ٢: ٣٠٨-٣٠٩

### هـ) جواز انتصاب الحال على المضاف إليه

بيّن ابن تيمية في قول الله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: ١٣٥، وآل عمران: ٩٥، والنساء: ١٢٥، والأنعام: ١٦١، والنحل: ١٢٣): "وهذا منصوبٌ على الحال، والكوفيون يسمونَه نصبًا على القطع، لكونه لم يكن صفةً في اللفظ فقُطِعَ، وهو معنى قول البصريين إنه منصوب على الحال. وقد قالَ بعضُ النحويين: انتصابُ الحالِ على المضاف إليه لا يجوزُ حتى يكونَ المضافُ والمضافُ إليه بمنزلة شيء واحدٍ"[١].

وقد أجاز النحاة كون صاحب الحال مضافًا إليه إذا كان المضاف من بعض المضاف إليه. منهم ابن مالك، قال: "يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملًا فيها كـ"اعتكافي صائمًا لي" بلا خلاف. فإن لم يصلح المضاف للعمل، ولم يكن بعض المضاف إليه، ولا كبعضه لم يجز كون المضاف إليه صاحب حال"[٢]. وقال ابن عقيل: "وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ (الحجر: ٤٧) فـ(إخوانًا) حال من الضمير المضاف إليه صدور والصدور جزء من المضاف إليه ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: ١٢٣) فـ(حنيفًا) حال من إبراهيم والملة كالجزء من المضاف إليه إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفًا لصح. فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف إليه ولا مثل جزئه لم يجز أن يجيء الحال منه"[٣]، فوافق الجوجري على ما قاله ابن عقيل[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة حينما تحدث عن صفة إبراهيم خليل الله التي وصفها القرآن عليه: "وإبراهيم صلواتُ الله وسلامُه عليه هو الذي جعلَه إمامًا لمن بعدَه من الناس، فلا يُوجَد قطُّ مؤمن ولا منافق يُظهِر الإيمانَ إلّا وهو مُعظِّم لإبراهيم. وإن كان فيهم من يُكذبُ بكثيرٍ مما كان عليه إبراهيم. وقد جعلَ الله في ذريتِه النبوة والكتاب، فالأنبياءُ بعدَه من ذريتِه، فلا يُوجَد مَن يؤمن بالأنبياء إلا وهو مؤمن بإبراهيم، ولا مَن يدعو إلى عبادةِ الله في الجملة وينهى عن الشرك إلّا وهو مُعظِّمٌ لإبراهيم.

وإن كان فيهم من هو مكذِّب بكثيرٍ مما كان عليه إبراهيم، ومكذِّبٌ ببعض الأنبياء والرسُل فإبراهيم بريء منه، ومن ذريته محسنٌ وظالمٌ لنفسه مبين، كما كان مُشرِكو العربِ، وكما يُوجَد عليه أهلُ الكتاب، فإنه حينَ بُعِثَ

---

(١) ابن تيمية، جامع المسائل، ٥: ١٨٨

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٧٥٠

(٣) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢: ٢٦٨-٢٦٩

(٤) الجوجري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٢: ٤٥٣

إبراهيمُ كان الشركُ قد طَبقَ الأرضَ، وامتلأتْ بعبادة الكواكب العُلْوية والأصنامِ السُّفْلية، فأظهرَ التوحيدَ ودَعَا إليه، وعَادَىَ الشركَ وأهلَه، ونَصَرَه الله على قومِه.

والقرآنُ في غيرِ موضعٍ بيَّن أنه كان حنيفًا، وجعلَ الحنيفيةَ صفتَه، حتَّى إنَّ لفظ "حنيف" يُنصَب على الحال من المضاف إليه كقوله: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: ١٣٥) و﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: ١٢٣).... كقوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (الحجرات: ١٢) هو حالٌ من الأخ، لأنه واللحم شيء واحد. وقوله: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ كذلك، لأنّ الملَّةَ بمنزلة البعضِ منه، كقولِ عدي بن حاتم، لما أتاهُ يَعرِض عليه الإسلامَ: "إني على ديني"[١]، كأنه قال هُجْنةً منه. ولهذا يجوز لك أن تقول: "أعمى زيدٌ علمه ودينه" فتجعلهما بدلًا من زيدٍ". وقول ابن تيمية هذا يوافق رواية البخاري عن ماهية الحنيف: "أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ يَسْأَلُ عَنِ الدِّينِ، وَيَتْبَعُهُ، فَلَقِيَ عَالِمًا مِنَ اليَهُودِ فَسَأَلَهُ عَنْ دِينِهِمْ.... قَالَ زَيْدٌ: وَمَا الحَنِيفُ؟ قَالَ: دِينُ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا، وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَا يَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ.... فَلَمَّا رَأَى زَيْدٌ قَوْلَهُمْ فِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ خَرَجَ، فَلَمَّا بَرَزَ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ أَنِّي عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ"[٢].

### و) جواز إعراب (جزاء) في الآية: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ منصوب على المفعول له أو المصدر أو الحال

ذكر ابن تيمية في آية السرقة: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ (المائدة: ٣٨) أن لفظة (جَزَاءً) منصوب، واختلف العلماء في علة نصبه إلى ثلاثة أقوال:

الأول: منصوب على المفعول له والمعنى: أن الله أمر بالقطع ليجزيهم ولينكل عن فعلهم، وهذا قول الأكثرين[٣].

والثاني: منصوب على المصدر لأن معنى (اقطعوا): اجزوهم ونكلوا[٤].

والثالث: منصوب على الحال أي: فاقطعوهم مجزين منكلين هم وغيرهم أو جازين منكلين[٥].

وتلك الأقوال لم يرجح ابن تيمية واحدًا منها[٦]. وهناك قول رابع لم يذكره الشيخ وهو قول الزجاج، إنه منصوب على المفعول به؛ والمعنى: فاقْطَعوا بجزاءِ فعلهم[٧].

---

(١) أحمد في مسنده، رقم الحديث: ١٨٢٦٠، ٣٠: ١٩٦ بلفظ: "إِنِّي عَلَى دِينٍ".

(٢) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٨٢٧، ٥: ٤٠

(٣) انظر: السمرقَنْدي، بحر العلوم، ١: ٣٨٨، والنحاس، إعراب القرآن، ١: ٢٦٧، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ١: ٢٢٥

(٤) قال قطرب: "على المصدر ومثله نَكالًا أي عقوبة مِنَ اللهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٤: ٦٢)، وقال ابن عطية: "وقوله تعالى: جَزاءً بِما كَسَبا نصبه على المصدر" (ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢: ١٨٩)

(٥) قال الكسائي: "انتصب (جزاء) على الحال" (الكسائي، معاني القرآن، ص: ١٢٤، والثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٤: ٦٢)، وقال البغوي: "نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ وَالْقَطْعِ، وَمِثْلُهُ: نَكالًا" (البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٢: ٤٩)

(٦) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٣٧٤

(٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ١٧٤، وذكر الآخرون أن الزجاج رأى أنه مفعول له (انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢: ١٨٩، والواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ٢: ١٨٥، والرازي، مفاتيح الغيب، ١١: ٣٥٦)

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

ذكر ابن تيمية هذه العلة خلال حديثه في تفسير آية السرقة، فالجزاء منصوب إما أن يكون مفعولًا له، وإما أن يكون مصدرًا، وإما أن يكون حالًا بكل معانيها، فقال بعده: "وبكل حال فالجزاء مأمور به أو مأمور لأجله فثبت أنه واجب الحصول شرعًا وقد أخبر أن جزاء المحاربين أحد الحدود الأربعة فيجب تحصيلها إذ الجزاء هنا يتحد فيه معنى الفعل ومعنى المجزي به لأن القتل والقطع والصلب وهي أفعال وهي عين ما يجزي به وليست أجسامًا بمنزلة المثل من النعم.

يبين ذلك أن لفظ الآية خبر عن أحكام الله سبحانه التي يؤمر الإمام بفعلها ليست عن الحكم الذي يخير بين فعله وتركه إذا ليس لله أحكام في أهل ذنوب يخير الإمام بين فعلها وترك جميعها"[(١)].

وقال : "فأمر بالقطع جزاء على ما كسباه فلو لم يكن الجزاء المشروع المحدود من العقوبات واجبًا لم يعلل وجوب القطع به إذ العلة المطلوبة يجب أن تكون أبلغ من الحكم وأقوى منه"[(٢)].

### ز) جواز مجيئ (جزاء) في الآية: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ منونًا أو مضافًا

ذكر ابن تيمية أن لفظة (جزاء) في قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة: ٩٥) يمكن قراءتها بالتنوين أو بالإضافة: "وقد قرئ بالتنوين، فيكون المثل هو الجزاء بعينه وهو بدل منه في الإعراب وقرئ (فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ) بالإضافة، والمعنى فعطاء مثل المقتول، فالجزاء على هذا مصدر، أو اسم مصدر أضيف إلى مفعوله وضمن معنى الإعطاء والإخراج والإيتاء، ومثل هذا: القراءتان في قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ (البقرة: ١٨٤) وإن كان بعض القراء فرق بينهما حيث جعل الفدية نفس الطعام وجعل الجزاء: إعطاء المثل"[(٣)].

وأخبر الطبري أن من قرؤوا بالتنوين هم الكوفيون[(٤)]، بالتأويل: فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل، ومن قرؤوا بالإضافة هم البصريون[(٥)]، واختار بقوله: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ: (فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ) بتنوين"الجزاء" ورفع"المثل"، لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه"[(٦)]. وقال الفراء: "وكلُّ ذَلِكَ صواب"[(٧)].

---

(١) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٣٧٤

(٢) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٣٧٤

(٣) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، ٣: ٢٨١

(٤) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ١: ٢٨٢، وقال النحاس: "ويجوز أن يكون هذا على قراءة الكوفيين أيضًا ويكون (مثل) نعتًا لجزاء، ويجوز أن يكون (جزاء) مرفوعًا بالابتداء وخبره (مثل ما قتل) والمعنى: فجزاءُ فعلِه مثلُ ما قتل ومن نصب (مثلًا) فتقديره: فعليه أن يجزي مثل ما قتل".

(٥) وكذلك قرأه ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (الأزهري، معاني القراءات، ١: ٣٣٨، وأبو علي، الحجة للقراء السبعة، ٣: ٢٥٤)

(٦) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٠: ١٣

(٧) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣١٩

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة في مَسْأَلَة جزاء الصيد، ذكر أن حكم الصيد في الإحرام مثل ما قتل من النعم إلا الطائر فإن فيه قيمته إلا الحمامة فيها شاة والنعامة فيها بدنة، كما قال تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة: ٩٥)، فقال الكسائي: "وفي حرف عبد الله: (فَجَزَاؤُهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ)"[١]. وأثر تلك القراءتين في الحكم الشرعي كما سبق ذكره: إذا كان منونًا فيكون المثل هو الجزاء نفسه على سبيل البدل، وإذا كان مضافًا فالجزاء أضيف إلى مفعوله وضمن معنى الإعطاء والإخراج والإيتاء[٢].

## ح) جواز إعراب (رهبانية) منصوب على المفعول به أو المعطوف

رأى ابن تيمية أن إعراب (رهبانية) في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ (الحديد: ٢٧)، قولان: "أحدهما: أنها منصوبة يعني ابتدعوها إما بفعل مضمر يفسره ما بعده[٣] أو يقال هذا الفعل عمل في المضمر والمظهر كما هو قول الكوفيين حكاه عنهم ابن جرير وثعلب وغيرهما ونظيره[٤] قوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان: ٣١) وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ (الأعراف: ٣٠) وعلى هذا القول فلا تكون الرهبانية معطوفة على الرأفة والرحمة. والقول الثاني: أنها معطوفة عليها فيكون الله قد جعل في قلوبهم الرأفة والرحمة والرهبانية المبتدعة"[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة خلال تفسير ابن تيمية لفظ (رهبانية) وأوجه إعرابه في الآية: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ (الحديد: ٢٧)، ولمن قال أنه معطوف على الرأفة والرحمة، فهذا الإعراب جائز إذا كان الجعل جعلًا خلقيًا كونيًا والجعل الكوني يتناول الخير والشر، وقال ابن يتمية: "على

---

(١) الكسائي، معاني القرآن، ص: ١٢٦

(٢) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، ٣: ٢٨٠

(٣) قال النحاس: "نصبت (رهبانية) بإضمار فعل أي فابتدعوا رهبانية أي أحدثوها، وقيل: هو معطوف على الأول" (إعراب القرآن، ٤:٢٤٥)، وقال الواحدي: "وقوله: (ورهبانية) ليس بعطف على ما قبله، وانتصابه بفعل مضمر يدل عليه ما بعده، كأنه قال: وابتدعوا رهبانية، أي: جاءوا بها من قبل أنفسهم" (الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ٤: ٢٥٤، وانظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ٥: ٣٣)

(٤) قال الزجاج: "أي: ابتدَعوا رهبانية كما تقول: رأيت زيدًا، وعمرًا أكرمتُه" (معاني القرآن وإعرابه، ٥: ١٣٠)

(٥) قال الزمخشري: "ويجوز أن تكون الرهبانية معطوفة على ما قبلها، وابتدعوها: صفة لها في محل النصب، أي: وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانية مبتدعة من عندهم" (الكشاف، ٤: ٤٨٢)، وانظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢: ١٨٩–١٩٠

هذا القول فلا مدح للرهبانية بجعلها في القلوب فثبت على التقديرين أنه ليس في القرآن مدح للرهبانية"[١]، فهذا الرد على النصارى في احتجاجهم بهذه الآية على مدح الرهبانية[٢].

وكذلك الرد على من قال إنه معطوف على الرأفة والرحمة وأن يكون المعنى أن الله كتب الرهبانية عليهم ابتغاء رضوان الله، فإن الله لا يفعل شيئًا ابتغاء رضوان نفسه، لم يكن الله جعلها بمعنى أنه شرعها لا إيجابًا ولا استحبابًا. ولا أن المعنى أنهم ابتدعوا الرهبانية ابتغاء رضوانه ورعوها حق رعايتها وليس في ذلك مدح لهم بل هو ذم[٣].

## ٢,٤. علة التخليص

### ٢,٤,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التخليص مصدر من فعل خلّص-يخلّص وهو التصفية. وقيل لسورة: "قل هو الله أحد" سورة الإخلاص، قال ابن الأثير: لأنها خالصة في صفة الله تعالى، أو لأن اللافظ بها قد أخلص التوحيد لله عز وجل[٤]. وتكون علة التخليص في النحو إذا دخلت أداة من الأدوات إلى الكلمة وتخصصها في معنى معين، ومن أمثلة هذه العلة فهذه أقوال النحاة عنها:

**١) الكوفيون**

قالوا: "لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال، كما أن السين تخصصه بالاستقبال، فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص (التخليص) فلذلك لا يجوزون: إن زيدًا لسوف يخرج، للتناقض"[٥].

**٢) ابن الوراق**

قال: "فَأَما الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة: فَلَا يجوز بِحَال أَن تدخل على الْأَفْعَال، فَلَمَّا صَار هَذَا الْموقع يخلص للاسم دون الْفِعْل وَجب أَن ينْصَرف"[٦].

---

(١) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢: ١٩١

(٢) أنه لما كثر المشركون وهزموا المؤمنين وأذلوهم بعد عيسى بن مريم، واعتزلوا واتخذوا الصوامع فطال عليهم ذلك، فرجع بعضهم عن دين عيسى- عليه السلام- وابتدعوا النصرانية (انظر: تفسير مقاتل بن سليمان، ٤: ٢٤٦)

(٣) قال ابن عطية: "والمعتزلة تعرب رَهْبانِيَّةً أنها نصب بإضمار فعل يفسره ابْتَدَعُوها وليست بمعطوفة على الرأفة والرحمة ويذهبون في ذلك إلى أن الإنسان يخلق أفعاله فيعربون الآية على مذهبهم" (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٥: ٢٧٠)

(٤) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ١٧: ٥٦٣

(٥) الرضي، شرح الكافية لابن الحاجب، ٤: ١٧

(٦) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٧٥

**٣) أبو حيان**

قال: "والأكثرون على أن النفي بـ(ليس) و(ما) و(إنْ) قرينة تخلص للحال مانعة من إرادة الاستقبال، وقال ليس ذلك بلازم، وأورد أدلة على زعمه لا تدل على مدعاه، لأن المدعي أن تلك تخلص للحال، إذا لم يكن هناك قرينة لفظية، أو معنوية تخلص للاستقبال، ومما يخلص للحال عطف الحال عليه نحو: يقوم زيد ويخرج الآن، وعطفه على الحال نحو: يقوم زيد الآن ويخرج، ومجيئه حالًا نحو: جاء زيد يضحك، ومما يعينه للحال الإنشاء نحو: أقسم لأضربن عمرًا"(١).

## ٢,٤,٢. علة التخليص عند ابن تيمية

### أ) تخليص الفعل المضارع للاستقبال

ذكر ابن تيمية أن النواصب وأدوات الشرط تخلص الفعل المضارع للاستقبال في عدة مواضع، منها: "أن الله تعالى قال: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ (يس: ٨٢) و(أن) تخلص الفعل المضارع للاستقبال وأنه قال فيكون وهذا يقتضي أن يكون عقب قوله: "كن"."(٢) وقال في موضع آخر: "والقرآن قد أخبر أنه ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُوْلَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ﴾(يس: ٨٢) و(أن) تخلص الفعل المضارع للاستقبال. وكذلك (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبًا"(٣). وقال في موضع آخر: "وقوله ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ (النجم: ٢٦) يقتضي إذنًا مستقبلًا فإن (أن) تخلص الفعل المضارع للاستقبال وطرد هذا أن يقال مثل ذلك في كل ما جاء في القرآن من هذا الباب وهو قول جمهور أهل الحديث والسنة وهو المنقول عن أئمة السلف وعليه تدل الدلائل العقلية السليمة عن التناقض"(٤). وقال في موضع آخر: "ثمَّ قَالَ بعد ذَلِك: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الإنسان: ٢٩-٣٠) وَقَوله: (وَمَا تشاؤون) نفي لمشيئتهم فِي الْمُسْتَقْبل وَكَذَلِكَ قَوْله: (إلا أن يَشَاء الله) تَعْلِيق لَهَا بِمَشِيئَة الرب فِي الْمُسْتَقْبل فَإِن حرف (أَن) تخلص الْفِعْل الْمُضَارع للاستقبال"(٥). وقال في موضع آخر: "و(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، وأن الفعل المضارع للاستقبال.... وأدوات الشرط تخلص الفعل للاستقبال"(٦). وقال في موضع آخر: "فإن جوازم الفعل المضارع ونواصبه تخلصه للاستقبال مثل (إنْ) و(أنْ) وكذلك (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، فقوله: ﴿إِذَا أَرَادَ﴾ (يس: ٨٢) و﴿إِنْ شَاءَ اللهُ﴾ (الفتح: ٢٧) ونحو ذلك يقتضي حصول إرادة مستقبلة ومشيئة مستقبلة"(٧). وقال في موضع آخر: "يدل على ذلك قوله ﴿مَا

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤: ٢٠٣٠

(٢) ابن تيمية، الصفدية، ٢: ٥٨، ٧٢

(٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٤: ١٠٧

(٤) ابن تيمية، الصفدية، ١: ٢١٤

(٥) ابن تيمية، دقائق التفسير، ٣: ٢٧

(٦) ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية، ص: ٨٢

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٢٢٥

نَنْسَخْ﴾ (البقرة: ١٠٦) فإن هذا الفعل المضارع المجزوم إنما يتناول المستقبل وجوازم الفعل (إنْ) وأخواتها ونواصبه تخلصه للاستقبال"[١].

فهذا القول قد قاله النحاة من قبل، ومنهم:

**١) السيرافي**

قال السيرافي: "أن الخفيفة، ولن، وكي، وإذن.... إذا وقعت على الأفعال المضارعة خلصتها للاستقبال ونصبتها"[٢].

**٢) السهيلي**

قال السهيلي: "فلا سبيل لنواصب الأفعال وجوازمها أن تدخل على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها، فهي إذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال ونفت عنه معنى الحال"[٣].

**٣) العكبري**

وهكذا قال العكبري: "أما (لَنْ) فتعملُ لاختصاصها وتنصِبُ لشبهها بـ(أنْ) من وَجْهَيْن: أَحدهمَا أَنَّها تخلّص الفعلَ للاستقبال كَمَا تخلّصه (أنْ)"[٤].

**٤) ابن يعيش**

وابن يعيش بقوله: "لأن الفعل المجرد من (أنْ) يصلح للحال والاستقبال، و(أنْ) تخْلِصه للاستقبال. والذي يؤيّد ذلك أن الغرض بـ(أنْ) الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ"[٥].

**٥) ابن هشام**

وابن هشام بقوله: "(أَنْ) الدَّاخِلَة على الْمُضَارع تخلصه للاستقبال فَلَا تدخل على غَيره كالسين وسوف"[٦].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة للرد على قول ابن كُلّاب والأشاعرة والقاضي أبي بكر، والقشيري، والبيهقي[٧] بأنهم رأوا أن القرآن كلام قديم وقالوا: "فالكلام القديم هو الحروف والأصوات ومنهم من قال الحروف دون الأصوات فهي قديمة أزلية بأعيانها لا نقول بوجود شيء بعد شيء وأنه ما زال يقول يا آدم يا نوح يا موسى من الأزل إلى

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ١٩٤

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٣١

(٣) السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، ص: ٦٣

(٤) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١: ٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٣٢

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٣٧٥

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٤٤

(٧) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٤: ١٠٧

الأبد ولا يزال يقول ذلك وقال هؤلاء باقتران الحروف بعضها ببعض في الأزل وأن الياء والسين موجودتان معًا في الأزل والترتيب بينهما إنما هو ترتيب في ذاتهما أو في ظهورهما لا في وجودهما"(١). فهذا القول يسبب الرأي: "أن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته وأن الكلام المعين صفة لازمة لذاته وأنه ما ثم إلا قديم لازم له بعينه وأما مخلوق منفصل عنه وأما ما يتعلق بقدرته ومشيئته ويقوم بذاته"، والمقصود أن الكلام العربي ليس بكلام الله ولم يتكلم الله به، وإنما كلامه مجرد معنى(٢).

فأنكر الجمهور هذا القول وقالوا هذا مخالف لصريح المعقول والمنقول فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس: ٨٢) وأن تخلص الفعل المضارع للاستقبال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠) أي واذكر إذ قال ربك للملائكة والمؤقت بظرف معين لا يكون قديمًا أزليًّا(٣).

ثم قال ابن تيمية: "وقوله تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الإنسان: ٣٠) لا يدل على أن العبد ليس بفاعل لفعله الاختياري ولا أنه ليس بقادر عليه ولا أنه ليس بمريد بل يدل على أنه لا يشاؤه إلا أن يشاء الله وهذه الآية رد على الطائفتين المجبرة والجهمية والمعتزلة القدرية فإنه تعالى قال: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ (التكوير: ٢٨) فأثبت أن للعبد مشيئة وفعلًا ثم قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ٢٩) فبين أن مشيئة العبد معلقة بمشيئة الله والأولى رد على الجبرية وهذه رد على القدرية الذين يقولون قد يشاء العبد ما لا يشاؤه الله كما يقولون إن الله يشاء ما لا يشاؤون"(٤).

## ٢,٥. علة الحمل على المعنى

### ٢,٥,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال الشريف الجرجاني: "المعنى: ما يقصد بشيء. والمعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"(٥).

وسبب الحمل على المعنى في النحو العربي عند الكوفيين مراعاة المعنى وكون اللفظ لا يمكن ظهور المعنى فيه فلا يجوز عندهم من ضربته أجمعين إخوتك بتأكيد الضمير المنصوب على المعنى لأنه يمكن أن يظهر المعنى في اللفظ فتقول من ضربتهم أجمعين إخوتك فيجوز عندهم من ضربته أجمعون إخوتك على أن تجعله تأكيدًا لمن على المعنى

(١) ابن تيمية، الصفدية، ٢: ٥٧

(٢) ابن تيمية، الصفدية، ٢: ٥٧

(٣) ابن تيمية، الصفدية، ٢: ٥٨

(٤) ابن تيمية، دقائق التفسير، ٥: ٢٧

(٥) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: ٢٢٠

لأن المعنى لا يظهر في لفظه[١]. فإذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد، فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ، ثم تحمل بعد ذلك على المعنى[٢].

وذكر ابن جني أن الحمل على المعنى متنوع: "وأما غير هذه الطريق: من الحمل على المعنى وترك اللفظ كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف والأجزاء التوام والجمل وغير ذلك، حملًا عليه وتصورًا له وغير ذلك مما يطول ذكره ويمل أيسره فأمر مستقر، ومذهب مستنكر"[٣].

وعلة الحمل على المعنى عند الأنباري علة سماعية فقال: "لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دلّ على أنه تعليل فاسد، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يُقْتَصر فيه على السماع"[٤]. وكذلك قال الشاطبي: "وأيضًا الحمل على المعنى لا يقاس في كل موضع، ولم يعدوا هذا الموضع مما يقاس"[٥].

وردت هذه العلة عند كتب المتقدمين من النحاة، منهم:

**١) النحاس**

بيّن النحاس قول الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف: ٣٣): "محمول على لفظ كلتا، وأجاز النحويون في غير القرآن الحمل على المعنى، وأن تقول كلتا الجنتين آتتا أكلهما لأن المعنى: الجنتان كلتاهما آتتا أكلهما، وأجاز الفراء[٦] كلتا الجنتين آتى أكله قال: لأن المعنى أكل الجنتين، أو كلّ الجنتين. وفي قراءة عبد الله كلّ الجنتين أتى أكله. والمعنى عند الفراء على هذا: كلّ شيء من ثمر الجنتين آتى أكله قال: ومن العرب من يفرد واحد كلتا، وهو يريد التثنية"[٧].

**٢) ابن السراج**

قال ابن السراج: وكذلك لو قلت: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا، لجاز والوجه الجر؛ لأنهما شريكان في الإِضافة، ولكن الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بين الجار والمجرور"[٨].

---

(١) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ٢: ٧٣١

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٧٣

(٣) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٣٨

(٤) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٤٣

(٥) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٦٤٦

(٦) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٤٣، وقال الفراء: "ولو أراد جمع الثنتين ولم يرد كل الثمر لَمْ يجز إلا كلتاهما، ألا ترى أنك لا تَقُولُ: قامت المرأتان كلهما، لأن (كل) لا تصلح لإحدى المرأتين وتصلح لإحدى الجنتين. فقس عَلَى هاتين كل ما يتبعض مما يقسم أولا يقسم".

(٧) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٢٩٤

(٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ١٣

### ٣) السهيلي

قال السهيلي: "ألا تراهم يقولون: "هو أحسن الفتيان وأجمله" في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، ونظائره كثيرة. فإذا حسن الحمل على المعنى فيما كان القياس أن لا يجوز، فما ظنك به حيث يجوزه القياس والاستعمال. وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا "أحسن شيء وأجمله"، بجعل (شيء) مكان (فتى) في اللفظ"(١).

## ٢,٥,٢. علة الحمل على المعنى عند ابن تيمية

### أ) جواز مجيء التمييز معرفةً إذ صح المعنى

قال ابن تيمية: "أن يكون قوله تعالى: ﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ (النساء: ١٠٧)، مثل قوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠)، وقد ذهب الكوفيون(٢) وابن قتيبة(٣) أن مثل هذا منصوب على التمييز وإن كان معرفة، وقد ذكروا لذلك شواهد كثيرة من كلام العرب، مثل قولهم: آلم فلانٌ رأسَه، ووجع بطنَه، ورشد أمرَه. ومنه قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: ٥٨) فالمعيشة نفسها بطرت، وقوله: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ معناه: سفهت نفسه، أي: كانت سفيهة، فلما أضاف الفعل إليه نصبها على التمييز، وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى، فإن الإنسان هو السفيه نفسه، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة: ١٤٢) كذلك قوله: ﴿تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾، أي: تختان أنفسُكم، فالأنفس هي التي اختانت كما أنها السفيهة، وقال: (اختانت) ولم يقل: (خانت) لأن الافتعال فيه زيادة فعل على ما في مجرد الخيانة"(٤).

كون التمييز معرفة هو مسألة خلافية بين النحاة منذ زمان، حيث ذهب البصريون إلى أن التمييز لا بد من أن يكون نكرة والكوفيون يجيزونه معرفة إذا صح المعنى، نلاحظ أقوال من ردّ على أنه تمييز لأنه لا بد أن يكون نكرة:

---

(١) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٣٣

(٢) قال الفراء: "وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾ وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة كقولك: ضِقت به ذَرْعًا، وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ (النساء: ٤) فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: ضقت جاء الذّرع مفسرًا لأن الضيق فِيهِ كما تقول: هُوَ أوسعكم دارًا. دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا فِي الرجل وكذلك قولهم: قد وجعت بطنك، ووثقت رأيك أو وفقت، قال أَبُو عَبْد اللَّه: أكثر ظني وثقت بالثاء إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيَه سفه زيدٌ، كما لا يجوز دارًا أنت أوسعهم لأنه وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه" (معاني القرآن، ١: ٧٩)

(٣) قال ابن قتيبة: "﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ أي من سفهت نفسه. كما تقول: غبن فلان رأيه. والسّفه: الجهل" (غريب القرآن، ص: ٦١)

(٤) ابن تيمية، المسائل والأجوبة، ١: ٢١٦-٢١٧

**١) البصريون**

قال النحاس: "نصب المعارف على التفسير محال عند البصريين لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحدًا نكرة يدلّ على الجنس"[١].

**٢) الأخفش**

قال الأصبهاني: "واختلف في (سَفِهَ نَفْسَهُ) فقال الأخفش: أهل التأويل يزعمون أنّ المعنى: سَفَّه نفسَه"[٢].

**٣) السيرافي**

قال السيرافي: "فإذا قال: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ فكأنه قال: "سفّه نفسَه"، وتأويل آخر وهو أن تجعله سفه في نفسه، فحذف الخافض وأوصل الفعل، وكذلك "غبن رأيه" على معنى جهل رأيه، وإن شئت على التأويل الآخر، وهو "غبن في رأيه"، و"وجع في ظهره" معناه وجع من ظهره، فإن شئت وجع من ظهره، وإن شئت على معنى وجع ظهرًا على التأويلين اللذين مرّا وإذا شذ الشيء في باب لم يجعل أصلًا يقاس عليه"[٣].

ومن الذين يجيزون التمييز معرفة:

**١) الكوفيون**

قال الرضي: "وأصل التمييز: التنكير، لمثل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل، فلو عرف، وقع التعريف ضائعًا، وأجاز الكوفيون كونه معرفة، نحو: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ وغبن رأيه، وبطر عيشه، وألم بطنه، ووفق أمره، ورشد أمره، وزيد الحسن الوجه"[٤].

**٢) الفراء**

قال الفراء: "وقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾ بطرتها: كفرتْها وخسِرتها ونصبك المعيشة من جهة قوله ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ إنما المعنى والله أعلم، أبطرتها معيشتها كما تَقُولُ: أبطرك مالك وَبطِرتَه، وأسْفهك رأيك فسفهته. فذُكرت المعيشة لأن الفعل كَانَ لَهَا فِي الأصل، فحوّل إلى ما أضيفت إِلَيْهِ. وكأن نصبه كنصب قوله ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ألا ترى أن الطيب كَانَ للنفس، فلمّا حوَّلته إلى صاحب النفس خرجت النفسُ منصوبة لتفسّر معنى الطيب. وكذلك ضقنا بِهِ ذَرْعًا إنما كان المعنى: ضاق به ذرعنا"[٥].

---

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٣: ١٦٤

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١: ١٥٧، والأصبهاني، إعراب القرآن، ص: ٥٠، وابن عدلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، ١٨: ٥

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٧٩

(٤) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٧٢، وأبو الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ١: ١٨٨

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٠٨

### ٣) ابن الطراوة

قال السيوطي: "وَذهب الْكُوفِيُّونَ وَابْن الطراوة إِلَى أَنه يجوز أَن يكون معرفَة كَقَوْلِه: "وَطِبْتَ النّفْسَ يَا قيْسُ عَنْ عَمْرو"."[١]

فاختار ابن تيمية رأي من أجاز تعريف التمييز إذا صح المعنى.

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة في حديثه عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ (النساء: ١٠٧): "فقوله: ﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ مثل قوله في سورة البقرة ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧)، قال ابن قتيبة وطائفة من المفسرين: معناه تخونون أنفسكم[٢]. زاد بعضهم: تظلمونها[٣]. فجعلوا الأنفس مفعول (تختانون) وجعلوا الإنسان قد خان نفسه أي ظلمها بالسرقة كما فعل ابن أبيرق[٤] أو بجماع امرأته ليلة الصيام كما فعل بعض الصحابة[٥] وهذا القول فيه نظر؛ والبصريون يقولون في مثل هذا: إنه منصوب على أنه مفعول له.

وأما الكوفيون، كالفراء وغيره ومن تبعهم، فعندهم أن هذا منصوب على التمييز وعندهم أن المميز قد يكون معرفة كما يكون نكرة، فأيد ابن تيمية رأيهم في هذه المسألة لأوجه:

١) ورود شواهد من كلام العرب مثل قولهم: ألم فلان رأسَه، ووجع بطنَه، ورشد أمرَه. وكان الأصل: ألم رأسُه، ووجع بطنُه، ورشد أمرُه. ومنه قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ من هذا الباب فالمعيشة نفسها بطرت، نصبه على التمييز، فقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠) معناه إلا من سفهت نفسُه أي كانت سفيهة فلما أضاف الفعل إليه نصبها على التمييز كما في قوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ونحو ذلك.

٢) من وجه الصرف، إن تلك الفعل (اختان) على وزن (افتعل) وهو يشارك وزن (انفعل) في المطاوعة كقولك: غممته فاغتم، وشويته فاشتوى، ويقال أنغم وانشوى[٦]، فهذه الأفعال من الأفعال اللازمة. فكذلك قوله: ﴿تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي تختان أنفسُكم فالأنفس هي التي اختانت كما أنها هي السفيهة. وقال: اختانت ولم يقل خانت؛ لأن الافتعال فيه زيادة فعل على ما في مجرد الخيانة،

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٣٤٥

(٢) قال ابن قتيبة: "﴿تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: تخونونها بارتكاب ما حرّم الله عليكم" (غريب القرآن، ص: ٧٤)

(٣) سفيان، تفسير الثوري، ص: ٥٨، وابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ١: ٣١٦، والماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٢: ٥٠، وغير ذلك.

(٤) قال المجاهد: "فِيمَا بَيَّنَ ذَلِكَ فِي ابْنِ أُبَيْرِقَ، سَرَقَ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ فَرَمَى بِهِ يَهُودِيًّا بَرِيئًا فَقَالَ أَصْحَابُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَعْذِرْهُ فِي النَّاسِ بِلِسَانِكَ" (تفسير مجاهد: ص: ٢٩١)

(٥) قال الشافعي: "عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أفطر في رمضان، في يوم ذي غيم، ورأى أنه قد أمسى، وغابت الشمس، فجاءه رجل فقال: "يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس"، فقال عمر: "الخطب يسير"، كأنه يريد بذلك – والله أعلم – قضاء يوم مكانه" (تفسير الشافعي، ١: ٢٩٤)

(٦) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٧٣

فالبصريون يحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة، ويخرجون قوله تعالى: (سَفِهَ) عن معناه في اللغة فإنه فعل لازم[١].

٣) من وجه النحو، إن هذا ضرب من التمييز المحول عن الفاعل، كما قاله الفراء: "وكأن نصبه كنصب قوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ألا ترى أن الطيب كَانَ للنفس، فلمّا حوَّلته إلى صاحب النفس خرجت النفسُ منصوبة لتفسِّر معنى الطيب. وكذلك ضقنا بِهِ ذَرْعًا إنما كان المعنى: ضاق به ذرعنا"[٢]، ففي قوله تعالى: ﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ أصله: اختانت أنفسُهم.

٤) من وجه المعنى: فإن كل ذنب يذنبه الإنسان فقد ظلم فيه نفسه سواء فعله سرًّا أو علانية. وإذا كان اختيان النفس هو ظلمها أو ارتكاب ما حرم عليها كان كل مذنب مختانًا لنفسه وإن جهر بالذنوب وكان كفر الكافرين وقتالهم للأنبياء وللمؤمنين اختيانا لأنفسهم وكذلك قطع الطريق والمحاربة وكذلك الظلم الظاهر وكان ما فعله قوم نوح وهود وصالح وشعيب اختيانا لأنفسهم. ومعلوم أن هذا اللفظ لم يستعمل في هذه المعاني كلها وإنما استعمل في خاص من الذنوب مما يفعل سرًّا[٣].

ولفظ الخيانة حيث استعمل، لا يستعمل إلا فيما خفي عن المخون كالذي يخون أمانته فيخون من ائتمنه إذا كان لا يشاهده ولو شاهده لما خانه. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال: ٢٧) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (المائدة: ١٣) وقالت امرأة العزيز: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ (يوسف: ٥٢) وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ (غافر: ١٩).
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما قام: "أما فيكم رجل يقوم إلى هذا فيضرب عنقه؟" فقال له رجل: "هلا أومضت إلي؟" فقال: "ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين"[٤]، قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ۞ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ (النساء: ١٠٧-١٠٨)، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان"[٥].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٤: ٤٤١

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٠٨

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٤: ٤٣٨-٤٣٩

(٤) سنن أبي داود، رقم الحديث: ٤٣٥٩، ٤: ١٢٨، والنسائي، السنن الكبرى، رقم الحديث: ٣٥١٦، ٣: ٤٤٣

(٥) صحيح البخاري، رقم الحديث: ٣٣، ١: ١٦، وصحيح مسلم، رقم الحديث: ٥٩، ١: ٧٨

فالإنسان كيف يخون نفسه؟ وهو لا يكتمها ما يقوله ويفعله سرًّا عنها؟ كما يخون من لا يشهده من الناس؟ كما يخون الله والرسول إذا لم يشاهده فلا يكون ممن يخاف الله بالغيب ولم خصت هذه الأفعال بأنها خيانة للنفس دون غيرها؟[١]

وهذا اختيار ابن قتيبة وغيره؛ لكن ذاك نكرة وهذا معرفة. وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى؛ فإن الإنسان هو السفيه نفسه، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٢)، ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ﴾ (النساء: ٥).

### ب) جواز العطف على معنى المضاف إليه

قال ابن تيمية: "فالله وحده هو حسب الرسول وجميع المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنفال: ٦٤)، أي: هو وحده يكفيك، ويكفي من اتبعك. هذا معنى الآية عند جماهير السلف والخلف[٢]. وَمن ظن أَن الْمَعْنى حَسبك الله والمؤمنون مَعَه فقد غلط غَلطًا عظيمًا من وجوه كثيرة مبسوطة في غير هذا الموضع[٣]، ولم يجعل الله وحده حسبه بل جعله وبعض المخلوقين حسبه وهذا مخالف لسائر آيات القرآن[٤]، فقوله: (وَمَنِ اتَّبَعَكَ) معطوف على محل الكاف وهو منصوب، كما تقول العرب: حسبك وزيدًا درهمٌ، أي يكفيك وزيدًا جميعًا درهمٌ، وقال الشاعر: فحسبك والضَّحاكَ سيفُ مُهَنَّدٍ"[٥].

وذكر ابن تيمية سببه: "وذلك أن (حَسْبَ) مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار، فإن العطف بدون ذلك وإن كان جائزًا في أصح القولين فهو قليل، وإعادة الجار أحسن وأفصح[٦]، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب، فإن قوله: "فحسبك والضحاكَ"، معناه: يكفيك والضحاكَ"[٧]. وقال مكي: "لقبح عطفه على اسْم الله لما جَاءَ من الْكَرَاهَة فِي قَول الْمَرْء: "مَا شَاءَ الله وشئتَ"، وَلَو كَانَ بِالْفَاءِ أَو ثمَّ لحسن الْعَطف على اسْم الله جلّ ذكره"[٨].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٤: ٤٤٠-٤٤١

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ٢: ٣٦٦، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ١: ٢٣٩، وزيارة القبور والاستنجاد بالمقبور، ص: ٧٨، ودقائق التفسير، ٣: ١١٥

(٣) ابن تيمية، العبودية، ص: ٥٠، والرد على الشاذلي في حزبيه، ص: ٤

(٤) ابن تيمية، الإخنائية، ص: ٤٨٧

(٥) ابن تيمية، قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق، ١: ١٨، والتدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، ص: ٢٠١

(٦) أتى الخليل بمثال في عطف المجرور بلا إعادة الجار: "حسبُ عبدِالله ما أعطيتُه وأخيه" (المنظومة النحوية، ص: ٢٢٩)، وهذا مذهب الكوفيين، واحتجوا بقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ (النساء: ١)، بالجر عطفًا على المضمر المجرور (الزجاجي، مجالس العلماء، ص: ٢٤٦)

(٧) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٢٠٢

(٨) مكي، مشكل إعراب القرآن، ١: ٣١٩

والمصدر يعمل عمل الفعل، لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول، وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل، فتقول: أعجبني دَقُّ القَصَّارِ الثوبَ، وهذا وجه الكلام. وتقول: أعجبني دقُّ الثوبِ القصّارُ"[١].

ذكر ابن عصفور أن العطف على المعنى لا يجوز إلا بعد تمام الكلام[٢]، وَيُقَال لَهُ فِي غير الْقُرْآن الْعَطف على التَّوَهُّم، أي العطف الملحوظ فيه المعنى[٣]. وبعضهم يفرقون بينهما، كقول ناظر الجيش: "أما العطف على التوهم والعطف على المعنى فالظاهر أنهما غيران؛ وذلك أن العطف على التوهم ليس فيه إلا أن يتوهم أن المعطوف عليه على حالة يصح اتصافه بها دون تأويل في الكلام.... وأما العطف على المعنى فلا بد فيه من تأويل الكلام المعطوف على بعضه بكلام آخر يصح معه العطف"[٤].

وقد وردت عن النحاة بعض الأساليب عُطِف فيها على المعنى، وفيما يلي أسماء القائلين مع أقوالهم عن العطف على المعنى:

**١) النحاس**

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ۞ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الصافات: ١٣٧-١٣٨)، قال عنه النحاس: "(وَبِاللَّيْلِ) عطف على المعنى أي في الصبح وفي الليل"[٥].

**٢) الرماني**

قال الرماني: "وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٤٢)، فهذا يصلح فيه العطف على معنى النهي، ويصلح فيه النصب على الصرف، وكلا الوجهين حسن"[٦].

**٣) ابن جني**

قال ابن جني: "فإن عطفت على اسْم (إنّ) وَلَكِن بعد خبرهما جَازَ لَك النصب على اللَّفْظ وَالرَّفْع على مَوضِع الِابْتِدَاء، تَقول: إنّ زيدًا لقائمٌ وعمرًا، وَإِن شِئْت قلت: وعمرٌو، وَكَذَلِكَ: لَكِن جعفرًا منطلقٌ وبِشْرًا، وَإِن شِئْت قلت: وبشرٌ، وَلَا يجوز الْعَطف على معنى الِابْتِدَاء مَعَ بَقِيَّة أخواتها لزوَال معنى الِابْتِدَاء، وتشبه (لَا) بـ(إنّ)"[٧].

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٢٠٢

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ٢٧٨

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٥٥٣، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣: ٤٤٣

(٤) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ٣: ١٢٤٨، ٨: ٤١٨٨

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٢٩٥

(٦) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص: ٨٩٤

(٧) ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٤٤

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

علل ابن تيمية بعلة الحمل على المعنى للرد على الرافضة، فظنوا أن قوله: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معناه: أن الله ومن اتبعك من المؤمنين حسبك، ثم جعلوا المؤمنين الذين اتبعوه هم علي بن أبي طالب. وجهلهم في هذا أظهر، فهؤلاء الرافضة رتبوا جهلًا على جهل فصاروا في ظلمات بعضها فوق بعض. فلا يخفى على عاقل، فإن عليًّا لم يكن وحده من الخلق كافيًا لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولو لم يكن معه إلا علي لما أقام دينه.

وقال ابن تيمية: "وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين لفرط جهلهم وظلمهم: **الأول**، يجعلون عليًّا أكمل الناس قدرة وشجاعة، حتى يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول، وأن الرسول كان محتاجًا إليه. **والثاني**، يقولون مثل هذا الكفر، إذ يجعلونه شريكًا لله في إقامة دين محمد، ثم يصفونه بغاية العجز والضعف والجزع والتقية بعد ظهور الإسلام وقوته ودخول الناس فيه أفواجًا"[(١)].

### ج) ليس التكرار للتأكيد فحسب بل لمعنى آخر

قال ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٥): "طال الفصل بين (أنّ) واسمها وخبرها فأعاد (أنّ) لتقع على الخبر لتأكيده بها؛ ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (التوبة: ٦٣) لما طال الكلام أعاد (أنّ) هذا قول الزجاج[(٢)] وطائفة[(٣)]. وأحسن من هذا أن يقال: كل واحدة من هاتين الجملتين جملة شرطية مركبة من جملتين جزائيتين فأكدت الجملة الشرطية بـ(أنّ) على حد تأكيدها.

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٧: ٢٠٦-٢٠٧

(٢) قال الزجاج: "فأمَّا (أَنَّكُمْ) الأولى، فموضعها نصب على معنى: أيَعِدُكم بأَنكُمْ إذا متم، وموضع (أَنَّ) الثانية عند قوم كموضع الأولى، وإنما ذُكِرَتْ تَوْكِيدًا. فالمعنى على هذا القول: (أَيَعِدُكم أَنكُمْ تُخْرَجُونَ إِذَا مِتمْ)، فلما بَعُدَ مَا بَيْنَ أن الأولى والثانية بقوله: (إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرابًا وَعِظَامًا) أُعِيدَ ذِكر (أنَّ) كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ المعنى فله نار جهنم، هذا عَلَى مذهب سيبويه" (معاني القرآن وإعرابه، ٤: ١١)

وقال سيبويه: "من هذا الباب: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾، فكأنه على: أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متم، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قدمت (أنَّ) الأولى ليعلم بعد أي شيءٍ الإخراج" (الكتاب، ٣: ١٣٢-١٣٣)

(٣) قال الفراء: "وقوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ أعيدت (أنكم) مرتين ومعناهما واحد. إلا أن ذَلِكَ حَسن لَمَّا فرقت بين (أنكم) وبين خبرها بـ(إذا). وهي فِي قراءة عبد الله (أَيَعِدُكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)"، (معاني القرآن، ٢: ٢٣٤) بحذف (أنّكم) الأولى.

وقال النحاس: "يذهب سيبويه إلى أن (أنّ) الثانية مبدلة من الأولى وأن المعنى عنده: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم، قال سيبويه: وكذلك أريد بها وجيء بـ(أنّ) الأولى لتدل على وقت الإخراج، والفراء والجرمي وأبو العباس يذهبون إلى (أنّ) الثانية مكررة للتوكيد لما طال الكلام كان تكريرها حسنًا" (معاني القرآن، ٤: ٤٥٥)

ونظير الجمع بين تأكيد الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء وتأكيد جملة الجزاء قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: ٩٠) فلا يقال في هذا (إنّ) أعيدت لطول الكلام ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾ ونظيره: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: ٥٤) فهما تأكيدان مقصودان لمعنيين مختلفين ألا ترى تأكيد قوله: (غَفُورٌ رَحِيمٌ) بـ(أنّ) غير تأكيد (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ) له بـ(أنّ) وهذا ظاهر لا خفاء به وهو كثير في القرآن وكلام العرب"[١].

وأيده في موضع آخر: فليس في القرآن من هذا شيء. ولا يذكر فيه لفظا زائدا إلا لمعنى زائد وإن كان في ضمن ذلك التوكيد وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٩) وَقَوْلِهِ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون: ٤٠) وَقَوْلِهِ: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: ٣، والنمل: ٦٢، والحاقة: ٤٢) فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه. فزيادة اللفظ لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى"[٢].

إن مذهب ابن تيمية في هذه المسألة يخالف مذاهب البعض، منهم: سيبويه، والفراء، والنحاس، والزجاج، وغيرهم من النحاة كما ذكر الباحث في الحاشية، ولكن قول ابن تيمية ليس ببعيد عن أقوال بعض النحاة، منهم:

**١) الأخفش**

هو يذهب إلى أن الثانية في موضع رفع بفعل مضمر دل عليه (إذا) والمعنى: "أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا يحدث إخراجكم"[٣]. وأشار العكبري إلى هذا القول: "أن اسم (أن) الكاف والميم، و (إذا) شرط، وجوابها محذوف، تقديره: "أنكم إذا متم يحدث أنكم مخرجون"، فـ(أنكم) الثانية وما عملت فيه فاعل جواب (إذا)، والجملة كلها خبر (أنّ) الأولى"[٤].

**٢) المبرد**

قال المبرد في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾: "فَإِن يكون (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) مرتفعًا بالظرف كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير: أيعدكم أَنكُمْ إِذا متم إخراجكم، فَهَذَا قَول حسن جميل"[٥]. وهو أن نجعل (أنكم) الأولى مفعولًا ثانيًا لـ(يعدكم) و(أنكم مخرجون) في تأويل المصدر وهو مبتدأ، وخبره (إذا متم) وهو ظرف. وتقديره: "أيعدكم أنكم إخراجكم إذا متم". والمبتدأ والخبر (إخراجكم إذا متم) خبر (أنكم)[٦]. وجملة الجواب من (إذا متم) محذوفة، تقديرها: فأنكم مخرجون هذا الإخراج[٧].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ١٥: ٢٧٦-٢٧٧

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٣٧

(٣) النحاس، معاني القرآن، ٤: ٤٥٦

(٤) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢: ٩٥٣-٩٥٤

(٥) المبرد، المقتضب، ٢: ٣٥٧

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣: ٣٥٤

(٧) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص: ١٨٩

**٣) ابن الولاد**

قال ابن الولاد: "ألا ترى أنه لا بد له من أن يجعل لـ(أن) الثانية موضعًا من الإعراب، وإن جعلها مكررة، وليس التكرر بمخرجها من الإعراب، ولا بد له ضرورة من أن يقول: إنه يعرب الثانية بإعراب الأولى، وإلا جعل هذا الاسم في الكلام لا موضع له من الإعراب، ولو قلت: قام زيد زيد لكان إعرابه كإعراب: قام أخوك زيد، كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم وكررته توكيدًا.

وأما الآيات التي استشهد بها في التكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزًا في الكلام، وقد أصاب في تأويل بعضها وأخطأ في بعض، فأما ما أخطأ فيه فهو تأويل قوله عز وجل: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء: ٣٤)، فجعل الفاء ههنا مكرره، وليس كما ذكره، لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم، والثانية جواب المجازاة، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها، والأولى ليست كذلك، لأن المجيء بها في الكلام لا يلزم.... ومن العجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني، لأن الأول لا يجوز حذفه، والثاني جائز حذفه من الكلام"[١].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة للتعزيز أنه ليس في القرآن حرف زائد بدون القصد، ولذلك ذكر ابن تيمية أكثر من موضع في كتبه أن زيادة اللفظ يكون لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى[٢]. ورد على من قال إن في القرآن تكرار اللفظ يمكن حذفه ولا يؤثر المعنى، ومن تلك الردود، قوله: "وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ (الروم: ٤٩) فهي من أشكل ما أورد ومما أعضل على الناس فهمها فقال كثير من أهل الإعراب والتفسير: إنه على التكرير المحض والتأكيد، قال الزمخشري: "(من قبله) من باب التكرير التوكيد كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ (الحشر: ١٧)، ومعنى التوكيد فيه: الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد فاستحكم بأسهم وتمادى إبلاسهم فكان الاستبشار بذلك على قدر اهتمامهم بذلك"[٣]. هذا كلامه. وقد اشتمل على دعويين باطلتين: **إحداهما**، قوله: إنه من باب التكرير. **والثانية**، تمثيله ذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾، فإن (في) الأولى على حد قولك: زيد في الدار، أي حاصل أو كائن، وأما الثانية فمعمولة للخلود وهو معنى آخر غير معنى مجرد الكون، فلما اختلف العاملان ذكر الحرفين، فلو اقتصر على أحدهما كان من باب الحذف لدلالة الآخر عليه ومثل هذا لا يقال له تكرار. ونظير هذا أن تقول: زيد في الدار نائم فيها أو ساكن فيها ونحوه، مما هو جملتان مقيدتان بمعنيين. وأما قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾ فليس من التكرار بل تحته معنى دقيق، والمعنى فيه: وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا

---

(١) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص: ١٩١

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٣٧، ٢٦: ٢٦٣، وجامع المسائل، ٥: ١٦٧

(٣) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٣: ٤٨٥

النزول لمبلسين، فهنا قبليتان: قبلية لنزوله مطلقًا وقبلية لذلك النزول المعين أن لا يكون متقدما على ذلك الوقت، فيئسوا قبل نزوله يأسين: يأسًا لعدمه مرئيًا ويأسًا لتأخره عن وقته؛ فقبل الأولى ظرف اليأس وقبل الثانية ظرف المجيء والإنزال. ففي الآية ظرفان معمولان وفعلان مختلفان عاملان فيهما وهما: الإنزال والإبلاس، فأحد الظرفين متعلق بالإبلاس والثاني متعلق بالنزول؛ وتمثيل هذا أن تقول إذا كنت معتادًا للعطاء من شخص فتأخر عن ذلك الوقت ثم أتاك به قد كنت آيسًا"[١].

**د) زيادة الباء ليست للتأكيد فحسب بل لمعنى آخر**

قال ابن تيمية: "وَقَوله: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ (المائدة: ٦) يقتضي إلصاق الْمَمْسُوح لِأَن الْبَاء للإلصاق وَهَذَا يَقْتَضِي إيصَال الماء والصعيد إِلَى أَعْضَاء الطَّهَارَة وَإِذا قيل: امسح رَأسك ورجلك، لم يقتض إيصَال الماء إِلَى الْعُضْو وَهَذَا يبين أَن لباء حرف جَاءَ لِمَعْنى لَا زَائِدَة كَمَا يَظُنّهُ بعض النَّاس وَهَذَا خلاف قَوْله:

مُعَاوِيَةَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا ... بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

فَإِن الْبَاء هُنَا مُؤَكّدَة فَلَو حذفت لم يخْتل الْمَعْنى وَالْبَاء فِي آيَة الطَّهَارَة إِذا حذفت اخْتَلَّ الْمَعْنى"[٢].

قول ابن تيمية إن الباء للإلصاق يتفق مع النحويين وذكروه في كتبهم، منهم:

**١) المبرد**

قال المبرد: "وَمِنْهَا (الباءُ) الَّتِي تكون للإلصاق والإستعانة فأَمّا الإِلصاق فقولك: مَرَرْت بزيد وأَلممت بك، وأَمّا الإستعانة فقولك: كتبت بالقلم وَعمل النجّار بالقَدوم"[٣].

**٢) الزجاج**

قال الزجاج: "العرب تقول: أمَرْتُك بأنْ تفعل، وأمَرتُك لِتفْعَل، وَأمَرْتُك أنْ تَفْعَلَ، فمن قال: أمَرتُك بأن تفعَل فالباءُ للإلصاق، المعنى وقع الأمر بهذا الفِعلِ. ومن قال: أمَرتُك أنْ تفعل فعلى حذف الباءِ ومن قال: أمرتك لتفعَل فقد أخبر بالعِلَّةِ التي لها وقع الأمر"[٤].

**٣) العكبري**

قال العكبري: "قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) الباء هنا للإلصاق؛ والمعنى: يريد أن يلصق بكم اليسر فيما شرعه لكم، والتقدير: يريد الله بفطركم في حال العذر اليسر"[٥].

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٧٨-٢٧٩

(٢) ابن تيمية، دقائق التفسير، ٢: ٢٥

(٣) المبرد، المقتضب، ١: ٣٩

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢٦٢

(٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١: ١٥٣

### ٤) ابن عصفور

قال ابن عصفور: "وتكون (الباء) للإلصاق حقيقة أو مجازًا؛ نحو قولك: "مررت بزيد"، بجعل المرور متصلًا بزيد، لما كان متصلًا بمكان يعرف من مكانه، وذكر في الحاشية: وقولى: "تكون للإلصاق حقيقة"، مثال ذلك قولك: مسحت برأسي"(١).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة ليدل على أن (الباء) في قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ ليست زائدة ولا يجوز حذفها فيخْتلَّ الْمَعْنى. وهو ردّ على من يظن أن الباء لمجرد التأكيد أو الزائدة، ومنهم الذين ظنوا أن الباء في قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ ليست للإلصاق ويجوز حذفها، هو القرطبي حيث قال: "وقوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ الباء للتوكيد لا للتعدية، والمعنى: وامسحوا رؤوسَكم، ولا يجزئ مسح بعض الرأس لأجل دخول الباء، كما لا يجزئ مسح بعض الوجه في التيمم لدخول الباء في قوله: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ (النساء: ٤٣)، وهذا إجماع، فالرأس مثله"(٢). وقال أيضًا: "والباء مؤكدة زائدة ليست للتبعيض والمعنى: وامسحوا رءوسَكم. وقيل: دخولها حسن كدخولها في التيمم فِي قَوْلِهِ:﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ فلو كان معناها التبعيض لأفادته في ذلك الموضع، وهذا قاطع"(٣).

### هـ) جواز كون صاحب الحال مجرورًا بالإضافة إذا صح المعنى

أدى ابن تيمية بابًا في الفتاوى الكبري بعنوان: مسألة فيمن يقول الحمد لله مجازيًا مكافئًا، وقال فيه: "فيمن يقول: الحمد لله مجازيًا مكافئًا، ما وجه نصبها؟ هل هي حال؟ وإذا كانت حالا فحال مماذا؟ وفي الجملة: فهل تباح مثل هذه المقالة الموهمة إذا أمكن وجه إعرابها؟ وما وجه إعرابها المتوجه إن كان؟

الجواب: الحمد لله رب العالمين. هذا الحمد لا يعرف مأثورًا عمن يحتج بقوله حتى يطلب توجيهه. لكن يمكن أن يعني به المتكلم معنى صحيحًا؛ بأن يكون نصبها على الحال من اسم الله، والعامل في الحال العامل في صاحبها. وهو ما في الظرف من معنى الفعل، والتقدير: الحمد مستقر أو استقر لله في حال كونه مجازيًا مكافئًا"(٤).

والكلام عن صاحب الحال مجرورًا بالإضافة ورد في كتب النحاة، ومنهم:

---

(١) ابن عصفور، المقرّب ومعه مُثُل المقرِّب، ص: ٢٧٨

(٢) القرطبي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ٣: ١٦٢٢

(٣) القرطبي، تفسير القرطبي، ٦: ٨٧–٨٨

(٤) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٢: ٣٧٥-٣٧٦

**١) العكبري**

قال العكبري: "أمَّا حذف الحال فجائزٌ في كلِّ موضعٍ ثم الكلام على ما قبلها، فأما قولهم: مررت بكل قائمًا فإنما لم يسغ حذفها فيه لأن صاحب الحال -على التحقيق- محذوفٌ؛ لأن التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحبُ الحال هو المضاف إليه"[١].

**٢) ابن مالك**

قال ابن مالك: "إذا كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع"[٢].

**٣) المرادي**

قال المرادي: "صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور.... وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

أراد ابن تيمية أن يشير بهذه العلة أن الحمد لله لا يحدد بنعمة معينة، ويقصد به تأييد قول الجمهور من الفقهاء والصوفية، وأهل الحديث، والمتكلمين أن الله محمود في كل حال، فذكر حال معينة لا ينافي الحمد في حال آخرى لأن صفة الحمد أزلًا وأبدًا، فقال: "والمعنى: أثبت الحمد لله في هذه الحال، وأحمده في هذه الحال، من غير أن يقصد بذلك تخصيص الحمد لله بهذه، كما لو قال: الحمد لله على هذه النعمة. فإنه حمده على نعمة معينة، ولم يقصد تخصيص الحمد بتلك النعمة.

وكذلك لو قيل: الحمد لله هاديًا ونصيرًا، ونحو ذلك، فإن التخصيص قد يكون سببه استحضار الحال التي يحمد عليها واستعظامها، وأنه يستحق الحمد عليها، لا نفي الحمد على غيرها، مع أنه بعد وجود الخلق وأمرهم ونهيهم يكون مجازيًا مكافئًا، فهو حال لازمة لا منتقلة.

فالحمد لله في هذه الحال حمد له على كل حال، لا سيما على قول أكثر الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وكثير من المتكلمين الذين يقولون إنه يوصف بالخالق والرازق أزلًا وأبدًا، ويقولون أنه لم يزل خالقًا ورازقًا، وإن كان ما وجد منفصلًا عنه فهو محدث ليس بقديم، فعلى قولهم لا يزال محمودًا بذلك"[٤].

## ٢,٦. علة دلالة الحال

### ٢,٦,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

---

(١) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص: ٢٩٧

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ١١٠

(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢: ٧٠٤

(٤) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٢: ٣٧٦

الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول(١). والحال هي الوقت الذي أنت فيه(٢)، وهي نهاية الماضي وبداية المستقبل(٣).

وقال ابن جني: "إن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، وذلك مثل قولك: "القرطاس والله" أي أصاب القرطاس، ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به"(٤). ومثّل ابن مكتوم: كقول الذي يرى الهلال: "الهلال" بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال القائمة بالرؤية عليه، ويجوز نصبه بفعل محذوف لدلالة الحال أيضًا، أي: انظره، ونحوه. واقتصر على الرفع لأنه الظاهر لبادي الرأي، أو لأن النصب يُفهم بالقياس عليه(٥).

وكثير من النحاة قد استخدموا هذه العلة استخدامًا دارجًا في المسائل النحوية، منهم:

**١) المبرد**

مثّل المبرد بمثال صريح في علة دلالة الحال بقوله: "قولك: "أقيامًا وَقد قعد النَّاس؟" لم تقل هَذَا سَائِلًا، وَلَكِن قلته موبخًا مُنْكرًا لما هُوَ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا دلَالَة الْحَال على ذَلِك لم يجز الْإِضْمَار؛ لِأَن الْفِعْل إِنَّمَا يضمر إِذا دلّ عَلَيْهِ دَال؛ كَمَا أَن الاسْم لَا يضمر حَتَّى يذكر، وَإِنَّمَا رَأَيْته فى حَال قيام فِي وَقت يجب فِيهِ غَيره، فَقلت لَهُ مُنْكرًا"(٦).

**٢) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "وَأما مَا يجوز إِظْهَاره وإضماره فَإِنَّهُ يجْرِي ذكر الْفِعْل، أَو يكون الاسمان فِي حَال الْفِعْل، كَقَوْلِك: زيدًا، إِذا سَمِعت ذكر: ضرب، أَو رَأَيْت إنْسَانًا يُرِيد أَن يضْرب، فَأَنت بِالْخِيَارِ إِن شِئْت قلت: اضْرِب زيدًا، وَإِن شِئْت حذفت الْفِعْل لدلَالَة الْحَال عَلَيْهِ"(٧).

**٣) الرماني**

وأتى الرماني بمثال عنها: "إذا قَالَ قَائِل: وزيدًا، يَقْتَضِي: اضْرِب زيدًا أَو أعْط زيدًا، فَهَذِهِ دلَالَة الْحَال الَّتِي تصْحَب الْكَلَام"(٨). وقال في موضع آخر: "والحذف فيه كقولهم: يا لك فارسًا!، كأنه قال: يا إنسان حسبك به، أو أكرم به فارسًا. وكثرة الحذف فيه ككثرته في قولهم: تالله رجلًا؛ لأن دلالة الحال، مع ما تضمن من دلالة القول؛ يفهم بها هذا المعنى"(٩).

---

(١) الجرجاني، التعريفات، ص: ١٠٤

(٢) الخليل، العين، ٣: ٢٩٩

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص: ٨١

(٤) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٦٧-٢٦٨

(٥) ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٨٧٦-٨٧٧

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٢٨

(٧) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٢٩٩

(٨) الرماني، رسالة الحدود، ص: ٨٢

(٩) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص: ٢٤١-٢٤٢

### ٢,٦,٢. علة دلالة الحال عند ابن تيمية

#### أ) جواز حذف الخبر إذا دل عليه الدليل

فسّر ابن تيمية قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ٩١): "فَإِن الِاسْم (الله) مَذْكُور فِي الْأَمر بِجَوَاب الِاسْتِفْهَام فِي الْآيَة قبله، أَي: الله هُوَ الَّذِي أنزل الْكتاب الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى، فالاسم (الله) مُبْتَدأ وَخَبره قد دلّ عَلَيْهِ الِاسْتِفْهَام كَمَا فِي نَظَائِر ذَلِك؛ تَقول: من جَاره؟ فَيَقُول: زيد"[١].

وفي حذف خبر المبتدأ قد تمت وروده في كتب النحويين قديمًا وحديثًا، فهذه من بعض أقوالهم:

#### ١) أبو علي الفارسي

قال الفارسي: "فإذا جاز حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل وذلك قوله عز وجل: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (الطلاق: ٤) والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدم عليه كما يحذف المفرد لذلك في نحو: زيد منطلق وعمرو"[٢].

#### ٢) ابن جني

قال ابن جني: "وَاعْلَم أَن الْمُبْتَدَأ قد يحذف تَارَة ويحذف الْخَبَر أُخْرَى وَذَلِكَ إِذا كَانَ فِي الْكَلَام دلَالَة على الْمَحْذُوف، فَإِذا قَالَ لَك الْقَائِل: من عنْدك؟ قلت: زيدٌ، أَي زيد عِنْدِي، فحذفت (عِنْدِي) وَهُوَ الْخَبَر وَإِذا قَالَ لَك: كَيفَ أَنْت؟ قلت: صالحٌ، أَي أَنا صَالح، فحذفت (أَنا) وَهُوَ الْمُبْتَدَأ"[٣].

#### ٣) ابن فرحون

أتى ابن فرحون بمثال في حذف الخبر: "لولا زيد لزارنا عمرو": "فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأن المعنى: "لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو"، فلم تكن حالٌ من أحواله أوْلى بالذّكر من غيرها، فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار"[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت علة دلالة الحال للرد على اعتقاد ابن عربي الصوفي من خلال كتابه (كتاب الهو)[٥]. قال ابن تيمية: "وَقد صنف صَاحب "الفصوص"[٦] كتابًا سَمَّاهُ كتاب "الهو" وَزعم بَعضهم أَن قَوْله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ﴾ (آل

---

(١) ابن تيمية، العبودية، ص: ١٣٧

(٢) أبو علي، الإيضاح العضدي، ص: ٤٥

(٣) ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٣٠

(٤) ابن فرحون، العُدّة في إعراب العُمدَة، ١: ١٦٧-١٦٨

(٥) اسم الكتاب: "الهو"، ويسمى أيضًا بكتاب الياء، يوجد في رسائل ابن عربي

(٦) المقصود كتاب فصوص الحِكَم لابن عربي، وهو أعظم مؤلفاته في تشكيل العقيدة الصوفية (فصوص الحكم، ص: ٧)

عمران: ٧)، مَعْنَاهُ: وَمَا يعلم تَأْوِيل هَذَا الِاسْم الَّذِي هُوَ "الهو"(١)، وَإِن كَانَ هَذَا مِمَّا اتّفق الْمُسلمُونَ بل الْعُقَلَاء على أنه من أبين الْبَاطِل فقد يظنّ ذَلِك من يَظُنّهُ من هَؤُلَاءِ، حَتَّى قلت مرّة لبَعض من قَالَ شَيْئًا من ذَلِك: لَو كَانَ هَذَا مَا قلته لكُتبت الْآيَة: وَمَا يعلم تَأْوِيل (هُوَ) مُنْفَصِلَة.

ثمَّ كثيرًا مَا يذكر بعض الشُّيُوخ أَنه يحْتَج على قَول الْقَائِل: "الله"، بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ (الأنعام: ٩١) ويظن أَن الله أَمر نبيه بِأَن يَقُول الِاسْم الْمُفْرد وَهَذَا غلط بِاتِّفَاق أهل الْعلم فَإِن قَوْله: (قل الله) مَعْنَاهُ: الله الَّذِي أنزل الْكتاب الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى، وَهُوَ جَوَاب لقَوْله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ٩١) أَي: الله الَّذِي أنزل الْكتاب الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى، رد بذلك قَول من قَالَ: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ فَقَالَ: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، أَنْزَلَهُ ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ هَؤُلَاءِ الْمُكَذِّبِينَ ﴿فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنعام: ٩١)" (٢).

وأكد الشيخ قوله بعدة أمثلة: "وَالذكر بِالِاسْمِ الْمُضمر الْمُفْرد أبعد عَن السّنة وَأدْخل فِي الْبِدْعَة وَأقرب إِلَى ضلال الشَّيْطَان فَإِن من قَالَ: يَا هُوَ يَا هُوَ، أَو هُوَ هُوَ، وَنَحْو ذَلِك، لم يكن الضَّمِير عَائِدًا إِلَّا إِلَى مَا يصوره قلبه وَالْقلب قد يَهْتَدِي وَقد يضل.... وَمِمَّا يبين مَا تقدم مَا ذكره سِيبَوَيْه وَغَيره من أَئِمَّة النَّحْو: أَن الْعَرَب يحكون بالْقَوْل مَا كَانَ كلَامًا لَا يحكون بِهِ مَا كَانَ قولًا(٣). فَالْقَوْل لَا يُحْكى بِهِ إِلَّا كَلَام تَامّ أَو جملَة اسمية أَو جملَة فعلية وَلِهَذَا يكسرون (إِن) إِذا جَاءَت بعد القَوْل، فَالْقَوْل لَا يُحْكى بِهِ اسْم؛ وَالله تَعَالَى لَا يَأْمر أحدًا بِذكر اسْم مُفْرد وَلَا شرع لِلْمُسلمين.... وَالِاسْم الْمُجَرّد لَا يُفِيد شَيْئًا من الْإِيمَان بِاتِّفَاق أهل الْإِسْلَام وَلَا يُؤمر بِهِ فِي شَيْء من الْعِبَادَات وَلَا فِي شَيْء من المخاطبات.

ونظير من اقتصر على الاسم المفرد ما يذكر أن بعض الأعراب مر بمؤذن يقول: "أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ" بالنصب، فقال: ماذا يقول هذا؟ هذا الاسم فأين الخبر عنه الذي يتم به الكلام؟ وما في القرآن من قوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨)، وَقَوْلِهِ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١)، وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۞ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (الأعلى: ١٤-١٥)، وَقَوْلِهِ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (الواقعة: ٧٤)، ونحو ذلك لا يقتضي ذكره مفردًا، بل في السنن: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ"، وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ"(٤)، فشرع لهم أن يقولوا في الركوع: سبحان ربي العظيم، وفي السجود: سبحان ربي الأعلى.

---

(١) قال ابن عربي: "اعلموا وفقكم الله أن الهو كناية عن الأحدية ولهذا قيل في النسب الإلهي: قل هو الله أحد، فهي الذات المطلقة التي لا تدركها الوجوه بأبصارها ولا العقول بأفكارها" (رسائل ابن عربي، ص: ١٠٧)

(٢) ابن تيمية، العبودية، ص: ١٣٩-١٤٠

(٣) قال سيبويه: "واعلم أن "قلتُ" إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، لأنه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل "قلت"، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" (الكتاب، ١: ١٢٢)

(٤) مسند أبي داود، رقم الحديث: ١٠٣٩، ٢: ٣٤٢، ومسند أحمد، رقم الحديث: ١٧٤١٤، ٢٨: ٦٣٠

وفي الصحيح: "أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَفِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى"[١]. وهذا هو معنى قوله: "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ وَسُجُودِكُمْ" باتفاق المسلمين. فتسبيح اسم ربه الأعلى وذكر اسم ربه ونحو ذلك هو بالكلام التام المفيد، كما في الصحيح عنه –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ –وَهُنَّ مِنْ الْقُرْآنِ–: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَاللَّهُ أَكْبَرُ"[٢].

وَمن زعم أَن هَذَا ذكر الْعَامَّة وَأَن ذكر الْخَاصَّة هُوَ الِاسْم الْمُفْرد وَذكر خَاصَّة الْخَاصَّة هُوَ الِاسْم الْمُضمر فهم ضالون غالطون"[٣].

**ب) تعيين المشار إليه بدلالة الإشارة مع العبارة**

ومن علة دلالة الحال تعيين المشار إليه بالإشارة وهذا مفهوم عند السامع والإشارة تؤدي الفهم ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات لأنها فُهِمت بالحضور والمشاهدة، هذا ما استفيد من قول ابن جني[٤]. فقال ابن تيمية عن دلالة الإشارة: "أن الإشارة مع العبارة هي لمن ذكر في العبارة سواء كان ذلك في الجمل الخبرية أو الجمل الطلبية وسواء في ذلك إشارة بلفظ (هذا) أو نحوه من ألفاظ الإشارة وألفاظ الدعاء والنداء وذلك أن المتكلم إذا قال: "فعل هذا الرجل" أو "هذا الرجل ينطلق" أو "أكرم هذا الرجل" ونحو ذلك، فإن العبارة وهي لفظ هذا يطابق ما يشير إليه المتكلم ولهذا سمى النحاة هذه أسماء الإشارة وهذه الألفاظ بنفسها لا تعيِّن المراد إلا بإشارة المتكلم إلى المراد بها ولهذا من سمع (هذا) و(ذاك) و(هؤلاء) و(أولئك) لم يعرف إلى أي شيء أشار المتكلم لم يفهم المراد بذلك فالدلالة على العين هي بمجموع اللفظ وبالإشارة، إذ هذه الألفاظ ليست موضوعة لشيء بعينه وإنما هي موضوعة لجنس ما يشار إليه وأما تعيين المشار إليه فيكون بالإشارة مع اللفظ كما أن أداة (أل) التعريف موضوعة لما هو معروف من الأسماء أما كون الشيء معروفًا فذاك يجب أن يكون معروفًا بغير اللام إما بعلم متقدم أو ذكر متقدم[٥]. فصارت دلالتها مؤلفة من لفظها ومن قرينة تقترن بها تعين المعروف وهذه حقيقة باتفاق الناس"[٦].

وقد سبق ذكر هذه العلة عند النحاة من قبل، ومنهم:

---

(١) صحيح مسلم، بلفظ آخر: "ثُمَّ رَكَعَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ.... ثُمَّ سَجَدَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى" (رقم الحديث: ٧٧٢، ١: ٥٢٦)

(٢) مسند أحمد، رقم الحديث: ٢٠٢٢٣، ٣٣: ٣٧٥

(٣) ابن تيمية، العبودية، ص: ١٣٧-١٤١

(٤) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٤٩

(٥) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٤: ٥٥٣

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٣٠

**١) الكوفيون**

قال الكوفيون: "إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين (بالإشارة) وبالقلب (باللفظ)، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد"(١).

**٢) المبرد**

قال المبرد: "والمبهمة لَا يجوز أَن تُضَاف إِلَى شَيْء لِأَنَّهَا لَا تكون إِلَّا معارف بِالْإِشَارَةِ الَّتِي فِيهَا"(٢).

**٣) ابن السراج**

أما ابن السراج، فيذهب إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير(٣).

**٤) أبو علي الفارسي**

قال أبو علي الفارسي: "لم يدخِلوا الألف واللامَ في قولك: هذا ولا في النِّداء، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصدِ لهما"(٤).

**٥) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "وَأما الْمُبْهم: فَإِنَّمَا صَار معرفَة بِالْإِشَارَةِ الَّتِي فِيهِ، فَصَارَت الْإِشَارَة – إِذْ كَانَ يقْصد بهَا شخص بِعَيْنِه – تجْرِي مجْرى مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام "(٥).

**٦) ابن يعيش**

قال ابن يعيش: "ومعنى الإشارة: الإيماء إلى حاضر بجارحةٍ أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيتعرفُ بذلك، فتعريفُ الإشارة أن تخصِّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسَّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارف هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطبُ بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرّف بشيئَيْن: بالعين (بالإشارة) وبالقلب (باللفظ)"(٦).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة للرد على قول الرازي: "وأيضًا أنه تعالى جعل العرش قبلة لدعائنا كما جعل الكعبة قبلة لصلاتنا"(٧)، فقال ابن تيمية: "يقال له هذا باطل معلوم بالاضطرار بطلانه عقلًا ودينًا وذلك يظهر

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٥٨١

(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٦٥

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٦

(٤) أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ١: ٣٤٤

(٥) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٣٨١

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٥٢

(٧) انظر: الرازي، أساس التقديس في علم الكلام، ص: ٦٤، وقال الرازي: وهذا هو السبب في رفع الأيدي إلى السماء.

بوجوه"(١)، ومن تلك الوجوه: أن الدعاء بالإشارة وبالباطن أقوى من الدعاء بالباطن فقط، وهذا لا يدل على أن العرش قبلة للدعاء كما زعمه، وقال ابن تيمية: "فإذا قال الداعي: "اللهم" وأشار برأسه أو عينه أو وجهه أو يده أو أصبعه لم تكن إشارته إلا إلى الله الذي دعاه وناداه وناجاه لا إلى غيره إذ المدعو المنادى من شأن الداعي أن يشير إليه وليس هنا من يشير إليه الداعي بقوله: "اللهم" أو "يا الله" ونحو ذلك إلا الله فهو الذي يشير إليه بباطنه وظاهره وإشارته إليه بباطنه وظاهره هي قصده وصمده ذلك من معنى كونه صمدًا أي يصمد العباد له وإليه ببواطنهم وظواهرهم وهو من معنى كونه مقصودًا مدعوًا معبودًا وهو من كمعنى إلهيته فيدعونه ويقصدونه ببواطنهم وظواهرهم فكما لا يجوز أن يكون القصد بالقلب إذا قالوا: "يا الله" لغيره بل المقصود بالباطن فكذلك هو أيضًا المقصود بالظاهر إذا قالوا: "يا الله" وأشاروا بظواهرهم بحركة ظاهرة بالإشارة إليه والتوجه نحوه وقصده كحركة بواطنهم بالإشارة إليه والتوجه نحوه وقصده لكن الظاهر تبع للباطن ومكمل له"(٢).

### ج) تعيين المنادى بدلالة الإشارة مع العبارة

قال ابن تيمية: "وكذلك المعرف بالنداء، فإن النداء والدعاء من أسباب التعريف فالمنادى المعرفة يكون مضمومًا(٣) وإن كان نكرة كان منصوبًا فإذا نادى المنادي رجلًا مطلقًا قال: "يا رجلًا" كقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي" ومن نادى رجلًا بعينه قال: "يا رجلُ" كقول موسى عليه السلام: "ثوبي حجر ثوبي حجر"(٤) وهذا المنادى المعين يشير إليه الداعي المنادي فيقصده بعينه بخلاف المطلق الذي يدل عليه لفظ النكرة وكقوله: "رجلًا خذ بيدي" فإنه هنا لم يشر إلى شيء بعينه فهذا التعريف بالنداء إنما هو يتعين في الباطن بقصد الداعي وفي الظاهر بإشارته والمنادى الداعي ونحوه من ذوي الطلب والاستدعاء أو المخبر المحدث قد يشير إشارة ظاهرة إلى المنادى وغيره من المقصودين إما لتعريف المخاطبين إذا لم يعرفوا المعين إلا بذلك مثل من ينادي رجلًا بعينه في رجال فيقول: "يا رجلُ" أو "يا هذا" أو "يا زيدُ" ويكون هناك جماعة اسمهم زيد ولا بد أن يشير إليه إما بتوجيه وجهه نحوه أو بعينه أو برأسه أو يده أو غير ذلك وتارة يشير توكيدًا وتحقيقًا لخطابه إذا كان متميزًا بالاسم ولا يجوز أن يدعو أحدًا

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٤: ٥٢٩

(٢) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٤: ٥٥٤–٥٥٥

(٣) رأى ابن تيمية أن المنادى المعرفة مبني على الضم تابعًا للجمهور بينما بعض النحاة يرى أنه مرفوع بلا تنوين، ومنهم النحاس (التفاحة في النحو، ٢٥)

(٤) حديث صحيح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا، لاَ يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ، إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ: إِمَّا بَرَصٌ وَإِمَّا أُدْرَةٌ: وَإِمَّا آفَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلاَ يَوْمًا وَحْدَهُ، فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ، فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَبَ الحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَإٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ". (البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٤٠٣، ٤: ١٥٦، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٣٣٩، ١: ٢٦٧)

وتكون الإشارة إلى غير من دعا فلا يجوز أن يقول: "يا زيدُ" ويشير إلى غير من قصده أو "يا هذا" ويشير إلى غير من قصده"[١].

وفكرة ابن تيمية أن المنادى معرفة بالإشارة قد قالها النحاة من قبل، ومنهم:

**١) المبرد**

قال المبرد: "وَ(زيد) وَمَا أشبهه فِي حَال النداء معرفَة بِالْإِشَارَةِ منتقل عَنهُ مَا كَانَ قبل ذَلِك فِيهِ من التَّعْرِيف. أَلا ترى أَنَّك تَقول إِذا أردْت الْمعرفَة: "يَا رجلُ أقبل"، فَإِنَّمَا تَقْدِيره: "يَا أَيهَا الرجل أقبل" وَلَيْسَ على معنى مَعْهُود وَلَكِن حدثت فِيهِ إِشَارَة النداء فَلذَلِك لم تدخل فِيهِ الْألف وَاللَّام وَصَارَ معرفَة بِمَا صَارَت بِهِ المبهمة معارف"[٢].

**٢) الزجاجي**

قال الزجاجي: "واعلم أنه جائز إدخال جميع العوامل على الاسم المعرف بالألف واللام من رافع وناصب وخافض إلا حرف النداء، فإنه لا يجوز إدخاله عليه لو قلت: "يالرجل ويالغلام" لم يجز والعلة في امتناع الجمع بينهما هي أن حرف النداء يعرف المنادى بالإشارة والتخصيص والألف واللام يعرفانه بالعهد فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين"[٣].

**٣) أبو علي الفارسي**

قال أبو علي: "وذلك أنه إذا قال: "يا رَجُلُ، يا فاسق"، فمعناه كمعنى: "يا أيُّها الفاسِق ويا أيُّها الرَّجل". يريد أن (يا رَجُلُ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والقصد له، وإن لم يكن مَعْهودًا كما أن الفاسقَ والرجل صارا هنا معرفتين بالإشارة إليهما لا بعهدٍ لهما متقدم، فهذا وجه التَّشبيه بينهما عندي"[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من استخدام هذه العلة للرد على رأي الرازي أن العرش قبلة للدعاء، وقد سبق ذكره في علة دلالة الحال، مسألة تعيين المشار إليه بدلالة الإشارة مع العبارة، صفحة (١٩٩).

**د) دلالة لام التعريف بسياق الكلام**

تكلم ابن تيمية عن دلالة لام التعريف: "هذا اللفظ تكلم به في سياق كلام من مدلول لام التعريف وهكذا جميع أسماء المعارف.... فصارت دلالتها مؤلفة من لفظها ومن قرينة تقترن بها تعين المعروف وهذه حقيقة باتفاق الناس لا يقول عاقل: إن هذه مجاز مع أنها لا تدل قط إلا مع قرينة تبين تعيين المعروف المراد"[٥].

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٤: ٥٥٣-٥٥٤

(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٠٦

(٣) الزجاجي، اللامات، ص: ٥٢

(٤) أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ١: ٣٤٣

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٨، ٤٣٠

وقد ذكر النحاة أن تعيين الاسم المعرف بـ(ال) بسياق الكلام من مدلول (ال)، والقائلين فيه:

**١) الزجاجي**

قال الزجاجي: "واعلم أن هذه الألف واللام التي للتعريف قد تدخل في الكلام على ضروب: فمنها أن تعرف الاسم على معنى العهد كقولك: "جاءني الرجل"، فإن ما تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد برجل تشير إليه لولا ذلك لم تقل: "جاءني الرجل" ولكنت تقول: "جاءني رجل"، وكذلك قولك: "مر بي الغلام وركبت الفرس واشتريت الثوب" وما أشبه ذلك إنما صار معرفة لإشارتك بهذه الألف واللام إلى العهد الذي بينك وبين مخاطبك فيما دخلت عليه هذه الألف واللام"(١).

**٢) السيرافي**

قال السيرافي: "وكان حقّ السّائل إذا قال القائل: "رأيت رجلًا، أن يقول: "من الرجل؟"؛ لأنّ النكرة إذا أعيدت عرّفت بالألف واللام التي للعهد، وذكرها قبل أن تعاد هو العهد الذي يكون بين المتكلّم والمخاطب فيها، فلمّا احتاجوا في إتمام الكلام إلى إعادة لفظ المذكور بزيادة الألف واللام"(٢).

**٣) أبو حيان**

قال ابن حيان في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولًا۝فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٥-١٦): "فمعلوم أن الرسول الذي عصاه فرعون هو الرسول الذي أرسل إليه، ومن ذلك قولهم: "لقيت رجلًا فضربت الرجل"، فالمضروب هو الملقي. ويعتبر ذلك بجعل ضمير النكرة مكان ذلك هذا الثاني، فيصح المعنى، لأنه لو أتى فعصاه فرعون، أو: "لقيت رجلًا فضربته" لكان كلامًا صحيحًا"(٣).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم هذه العلة للتفريق بين الدلالات المستفادة من لام التعريف، ومن ثم تُعرَف معانيها في تفسير كلام الله جل وعلا، وأيضًا ثبت أنه ليس في القرآن معنى حقيقي ومعنى مجازي، فقال ابن تيمية: "فإن الألفاظ التي يقال: إنها متواطئة كأسماء الأجناس؛ مثل لفظ الرسول والوالي والقاضي والرجل والمرأة والإمام والبيت؛ ونحو ذلك، قد يراد بها المعنى العام وقد يراد بها ما هو أخص منه مما يقترن بها تعريف الإضافة أو اللام كما في قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا۝فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٥-١٦) وقال في موضع آخر: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (النور: ٦٣) فلفظ الرسول في الموضعين لفظ واحد مقرون باللام لكن ينصرف في كل موضع إلى المعروف عند المخاطب في ذلك الموضع فلما قال هنا: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا۝فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ كان اللام لتعريف رسول فرعون وهو موسى بن عمران عليه السلام. ولما

---

(١) الزجاجي، اللامات، ص: ٤٣

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٣: ١٧٥

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ٢: ١٩٧

قال لأمة محمد: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ كان اللام لتعريف الرسول المعروف عند المخاطبين بالقرآن المأمورين بأمره المنتهين بنهيه وهم أمة محمد –صلى الله عليه وسلم–. ومعلوم أن مثل هذا لا يجوز أن يقال: هو مجاز في أحدهما باتفاق الناس. ولا يجوز أن يقال: هو مشترك اشتراكًا لفظيًا محضًا كلفظ المشتري للمبتاع والكوكب وسهيل للكوكب والرجل. ولا يجوز أن يقال: هو متواطئ دل في الموضعين على القدر المشترك فقط؛ فإنه قد علم أنه في أحد الموضعين هو محمد وفي الآخر موسى مع أن لفظ الرسول واحد"[١].

**هـ) جواز حذف المعطوف لدلالة المعطوف عليه**

ذكر ابن تيمية قولين في تفسير قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ (الأعلى: ٩)، وأخذ هذين القولين عن ابن عطية في كتابه: المحرر الوجيز، فقال: "قال ابن عطية[٢]: اختلف الناس في معنى قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، فقال الفراء والنحاس[٣] والزهراوي[٤]: معناه: "وإن لم تنفع" فاقتصر على القسم الواحد[٥] لدلالته على الثاني. وقال بعض الحذاق: قوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ اعتراض بين الكلامين على جهة التوبيخ لقريش. أي: إن نفعت الذكرى في هؤلاء الطغاة العتاة. وهذا كنحو قول الشاعر[٦]:

لَقَدْ أَسْمَعْت لَوْ نَادَيْت حَيًّا ... وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

وهذا كله كما تقول لرجل: "قل لفلان واعذله[٧] إن سمعك" إنما هو توبيخ للمشار إليه"[٨].

وقد ذكر ابن جني ظاهرة الحذف في المعطوف ودل عليه ما قبله: "وقد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى. روينا عن أحمد بن يحيى أنهم يقولون: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان[٩]. وهذا إذا تقدم ذكر الناقة والشيء إذا تقدم ذكره دل على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ٦٠) أي فضرب فانفجرت. فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله: (فقلنا)[١٠]. وقد حذف حرف العطف مع المعطوف به وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفة قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه"[١١].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٨

(٢) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٥: ٤٧٠

(٣) قال النحاس: "فذكّر في كل حال إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع، مثل ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ (النحل: ٨١)" (إعراب القرآن، ٥: ١٢٧)

(٤) انظر أيضًا: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٠: ٧٦٣، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٠: ٢٨٢

(٥) المكتوب في المجموع: الاسم الواحد، والصواب: القسم الواحد، هكذا في المحرر الوجيز، والمقصود: المعطوف عليه وهو جملة: إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى.

(٦) البيت لكُثَيِّر عَزَّة، انظر: ديوان كثير عزة، ص: ٢٢٢، رقم البيت: ٢٤

(٧) في المحرر الوجيز: "وأعد له"

(٨) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ١٦٧

(٩) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٧٥

(١٠) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٩٠

(١١) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٩٢

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وضعّف بعض المفسرين[١] قول الفراء والنحاس وغيرهما على أن هناك حذف المعطوف، تقديره: "وإن لم تنفع"، بينما ابن تبمبة لم يرجح أحد القولين، بل كل منهما يتم الآخر. فأما جهة الضعف في القول الثاني: "فالأمر بالإنذار فهو مطلق عام. وإن كان مخصوصًا فالمؤمنون أحق بالتخصيص كما قال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥) وقال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الذاريات: ٥٥). ليس الأمر مختصًا بمن لا يسمع. كيف وقد قال بعد ذلك: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَنْ يَخْشَى۝وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ (الأعلى: ١٠-١١) فهذا الذي يخشى هو ممن أمره بتذكيره وهو ينتفع بالذكرى"[٢].

وأما جهة الحق من هذا القول: "وأما قول القائل: "قل لفلان واعذله إن سمعك" فهذا وأمثاله يقوله الناس لمن يظنون أنه لا يقبل ولكن يرجون قبوله. فهم يقصدون توبيخه على تقدير الرد لا على تقدير القبول. فيقولون: "قل له إن كان يسمع منك" و"قل له إن كان يقبل" و"انصحه إن كان يقبل النصيحة" وهو كله من هذا الباب"[٣].

## ٢,٧. علة التغليب

### ٢,٧,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التغليب مصدر من الفعل (غلّب-يُغلّب) والمغَلَّبُ قد يكون المفضل على غيره[٤]. أما التغليب في النحو العربي هو تَغْليبِ أحدِ الاسمين عَلَى الآخر كقولهم: الأسودان للتَّمرْ والماء وسِيرَةُ العُمَرَيْن يريدون أبا بكر وعُمَر وهو عند أصحاب المعاني عَلَى حقيقة الاسم والوضع في كل واحد منهما كالبَرْدَين والجَديدَيْن وما أشْبَهَهُما من مُثَنَّى الأَسماء[٥].

وذكر الدكتور إميل بديع أن العرب تغلّب في هذه المسائل:

١. الأقوى والأقدر، نحو: (الأبوان) للأب والأم.
٢. الأخف نطقًا، نحو: (العمران) لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب.
٣. الأعظم في الاتساع والضخامة، نحو: (البحران) للبحر والنهر.
٤. المذكر على المؤنث، نحو: (القمران) للشمس والقمر.

---

(١) منهم ابن جزي، فقال: "قيل: المعنى: ذكر إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع. واقتصر على أحد القسمين لدلالة الآخر عليه، وهذا بعيد" (التسهيل لعلوم التنزيل، ٢: ٤٧٤)

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ١٦٨

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ١٦٨-١٦٩

(٤) الخليل، العين، ٤: ٤٢٠

(٥) الخطابي، غريب الحديث، ١: ١٨٧

٥. العاقل على غيره.

والتغليب سماعي عند جمهرة النحاة، وبعضهم يرى أنه من الخير أن يكون التغليب قياسيًا عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس(١).

ومن النحاة الذين يستخدمون علة التغليب:

**١) الهروي**

قال الهروي: "أما المثنيات اللغوية فأشار إلى لفظ واحد منها دون أن ينص على أنه من المثنيات اللغوية التي اصطلح عليها في العربية على سبيل التغليب بمعناها الأعم، وذلك حين قال: فإذا اجتمع الوالدان، قيل: أبوان، ولم يقولوا: أمّان، لأنهم غلبوا المذكر على المؤنث"(٢).

**٢) الزمخشري**

ذكر الزمخشري سبب إلحاق (عشرين) إلى (تسعين) بجمع المذكر السالم هو تغليب المذكر على المؤنث: "ما لحق بآخره الواو والنون نحو العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكر والمؤنث وذلك على سبيل التغليب"(٣).

**٣) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "وإن اتّفقا في اللفظ غلّب لفظ المذكر على المؤنث، نحو: قائم وقائمة، تقول في تثنيتهما: قائمان، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلّا في (ضَبُع) للمؤنث وضِبْعانُ للمذكّر فإنّك تقول فيهما: ضَبُعَانِ، فتغلّب لفظ المؤنّث على المذكر لأنّه أخفّ منه لقلّة حروفه، وقد جاؤوا به على الأصل فقالوا: ضِبْعَانَان، بتغليب المذكر على المؤنث"(٤).

## ٢,٧,٢. علة التغليب عند ابن تيمية

**أ) تغليب العاقل على غير العاقل**

قال ابن تيمية: "وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ﴾ (البقرة: ٣١)، لأنه اجتمع من يعقل ومن لا يعقل فغلب من يعقل. كما قال: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (النور: ٤٥)"(٥).

تغليب العاقل على غير العاقل معروف عند النحاة كما سبق ذكره عند الدكتور إميل بديع، أما عند القدماء ففيما يلي أمثلته:

---

(١) يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: ٢١٧

(٢) الهروي، إسفار الفصيح، ١: ١٨٣

(٣) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٧٠

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٩٥

(٥) ابن تيمية، الإيمان، ص: ٧٩

**١) المازني**

ذهب المازني إلى أن من باب تغليب العاقل على غيره: قولك: الزيدان والحمار جاءوا[١].

**٢) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "حيث استعمل (من) لغير العاقل عند ما عامله معاملة العاقل. وزعم بعض النحويين أنها تقع على ما لا يعقل عمومًا. واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾ (النحل: ١٧). قال: يعني بذلك الأوثان والأصنام وهي لا تعقل. ولا حجة في هذا، لاحتمال أن يكون أجرى ما عبد من دونه مجرى العاقل، لاعتقاد من اعتقد فيها أنها عاقلة فعّالة، ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على ما لا يعقل، لأنّه قد عبد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون"[٢].

**٣) أبو حيان**

قال أبو حيان: "فإن كان العاقل مؤنثًا والذي لا يعقل مذكرًا فالذي يقتضيه القياس تغليب المؤنث إن فصل بـ(بين)،لأنه إذا كان يغلب المؤنث الذي لا يعقل المذكر غير العاقل فلأن يغلبه المؤنث الذي لا يعقل الذكر غير العاقل فلأن يغلبه المؤنث الذي يعقل أولى، مثاله: اشتريت أربع عشرة بين أمه وجمل، أو بين جمل وأمه"[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لترجيح القول بين القولين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ (البقرة: ٣١)، فالعلماء من المفسرين وغيرهم لهم في الأسماء التي علمها الله آدم قولان معروفان عن السلف:

**أحدهما،** أنه إنما علمه أسماء من يعقل (فقط) واحتجوا بقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ (البقرة: ٣١). قالوا: وهذا الضمير لا يكون إلا لمن يعقل، وما لا يعقل يقال فيها: عرضها. ولهذا قال أبو العالية: "علمه أسماء الملائكة لأنه لم يكن حينئذ من يعقل إلا الملائكة، ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة ولا كان له ذرية"[٤].

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٨٦

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٤٧

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٩: ٣٥١

(٤) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ١: ٥٣

ورجح الطبري هذا القول: "وأَوْلَى هذه الأقوال بالصواب، وأشبهها بما دل على صحته ظاهرُ التلاوة، قول من قال في قوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ إنها أسماءُ ذرّيَّته وأسماءُ الملائكة، دون أسماء سائر أجناس الخلق. وذلك أن الله جلّ ثناؤه قال: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾، يعني بذلك أعيانَ المسمَّين بالأسماء التي علمها آدم. ولا تكادُ العرب تكني بالهاء والميم (هم) إلا عن أسماء بني آدم والملائكة. وأمّا إذا كانت عن أسماء البهائم وسائر الخلق سوَى من وصفناها، فإنها تكني عنها بالهاء والألف (ها) أو بالهاء والنون (هن)، فقالت:"عرضهن" أو"عرضها"، وهو نسب هذا القول إلى الربيع بن خثيم (تفسير الطبري، ١: ٤٨٥)

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: "علمه أسماء ذريته"[١]، وهذا يناسب الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن آدم سأل ربه أن يريه صور الأنبياء من ذريته، فرآهم فرأى فيهم من يبص. فقال: يا رب من هذا؟ قال: ابنك داود"[٢]. فيكون قد أراه صور ذريته أو بعضهم وأسماءهم وهذه أسماء أعلام لا أجناس.

**والثاني:** أن الله علمه أسماء كل شيء وهذا هو قول الأكثرين كابن عباس وأصحابه، قال ابن عباس: "علمه حتى الفسوة والفسية والقصعة والقصيعة أراد أسماء الأعراض والأعيان مكبرها ومصغرها"[٣]. والدليل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث الشفاعة: "إن الناس يقولون: يا آدَمُ أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ "[٤]. وأيضًا قوله: ﴿الأَسْمَاء كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١) لفظ عام مؤكد، فلا يجوز تخصيصه بالدعوى"[٥].

**ب) تغليب المذكر على المؤنث**

قال ابن تيمية: "واعلم أن الناس قد اختلفوا في صيغ جمع المذكر مظهره ومضمره، مثل: المؤمنين والأبرار، وهو هل يدخل النساء في مطلق اللفظ أو لا يدخلون إلا بدليل؟ على قولين: أشهرهما عند أصحابنا ومن وافقهم أنهم يدخلون بناء على أن من لغة العرب إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلبوا المذكر وقد عهدنا من الشارع في خطابه أنه يعم القسمين ويدخل النساء بطريق التغليب وحاصله أن هذه الجموع تستعملها العرب تارة في الذكور المجردين وتارة في الذكور والإناث. وقد عهدنا من الشارع أن خطابه المطلق يجري على النمط الثاني، وقولنا: المطلق احتراز من المقيد مثل قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الأحزاب: ٣٥)، ومن هؤلاء من يدعي أن مطلق اللفظ في اللغة يشمل القسمين"[٦].

وقد سبق ذكر هذا التغليب عند النحاة مع أمثلته، ومنها قول ابن السكيت إن القمَرَينِ يراد به الشمس والقمر فغلبوا المذكر على المؤنث، وكذلك الأبوان[٧]، ولكن قد يكون بالعكس على نذير كما ذكر الدكتور إميل بديع[٨]، وأتى ابن عصفور بالمثال: (ضَبُعَانِ) بلفظ المؤنث يشير إلى الضَّبُع الأنثى وفحلها (الضِّبْعَانُ) للتخفيف[٩].

---

(١) انظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ١: ٢٢٨، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١: ١٢٠، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١: ٢٨٢

(٢) الترمذي، الجامع الكبير، رقم الحديث: ٣٠٧٦، ٥: ١١٧، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) انظر: الفيروزآبادى، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ص: ٧، ويُقَال: "أَسَمَاء الدَّوَابّ وَغير ذَلِك حَتَّى الْقَصعَة والقصيعة والسكرجة".

(٤) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٧٥١٦، ٩: ١٤٨، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٩٤، ١: ١٨٤

(٥) ابن تيمية، الإيمان، ٧٨-٧٩

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٤٣٧-٤٣٨

(٧) ابن السكيت، الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، ص: ١٠٤

(٨) يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: ٢١٧

(٩) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٩٥

وأحيانًا غلّبت المؤنث العاقل على المذكر غير العاقل، وأتى أبو حيان بالمثال: "اشتريت أربع عشرة بين جمل وأمه"[١]. وأيد الصبان بأن العرب لم يغلبوا المؤنث إلا في تينك المسألتين[٢].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة في تناوله عن الآيتين: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (الإنفطار: ١٣، والمطففين: ٢٢) و﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ (المطففين: ٢٣، ٣٥)، ثم قال: "فإن هذا كله يعم الرجال والنساء"[٣]، وهذا التفسير أصح عنده. وهناك قول ثان يزعمون به أن النساء لا يدخلن إلا بدليل ولكن لا خلاف بين الفريقين أن آيات الأحكام والوعد والوعيد التي في القرآن تشمل الفريقين وإن كانت بصيغة المذكر، وشدد ابن تيمية هذا الأمر بقوله: "والرجال والنساء مشتركون في العمل الذي استحق به جنسُ الرجالِ الجنةَ؛ فإن العمل الذي يمتاز به الرجال كالإمارة والنبوة –عند الجمهور– ونحو ذلك لم تنحصر الرؤية فيه؛ بل يدخل في الرؤية من الرجال من لم يعمل عملًا يختص الرجال؛ بل اقتصر على ما فرض عليه: من الصلاة والزكاة وغيرهما؛ وهذا مشترك بين الفريقين. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ إن "البر" سبب هذا الثواب و"البر" مشترك بين الصنفين وكذلك كل ما علقت به "الرؤية" من اسم الإيمان ونحوه يقتضي أنه هو السبب في ذلك فيعم الطائفتين. وبهذا الوجه احتج الأئمة أن الكفار لا يرون ربهم. فقالوا: لما حُجِبَ الكفار بالسخط دل على أن المؤمنين يرون بالرضى ومعلوم أن المؤمنات فارقن الكفار فيما استحقوا به السخط والحجاب وشاركوا المؤمنين فيما استحقوا به الرضوان والمعاينة فثبتت الرؤية في حقهم باعتبار الطرد واعتبار العكس"[٤].

**ج) تغليب العام على الخاص**

قال ابن تيمية: "فـ(ما) هي لما لا يعلم ولصفات من يعلم. ولهذا تكون للجنس العام لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته كما قال ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) أي: الذي طاب، والطيب من النساء. فلما قصد الإخبار عن الموصوف بالطيب وقصد هذه الصفة دون مجرد العين عبر بـ(ما). ولو عبر بـ(من) كان المقصود مجرد العين والصفة للتعريف حتى لو فقدت لكانت غير مقصودة كما إذا قلت: "جاءني من يعرف ومن كان أمس في المسجد ومن فعل كذا" ونحو ذلك. فالمقصود الإخبار عن عينه والصلة للتعريف وإن كانت تلك الصفة قد ذهبت"[٥]. فأغلبت (ما) على (من) لأنها أعم وأشمل.

وذكر النحاة عن تغليب (ما) على (من) عند الاجتماع، ومنهم:

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٩: ٣٥١

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١: ١١٣

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٤٣٨

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٤٣٨-٤٣٩

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٩٦

### ١) الزجاج

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾: "لم يقل: مَن طاب، والوجه في الآدميين أن يقال مَنْ، وفي الصفاتِ وأسماءِ الأجناس أن يقال (ما). تقول: ما عندك؟ فيقول فرس وطيبٌ. فالمعنى: فانكحوا الطيب الحلال على هذه العِدة التي وصفت، لأن ليس كل النساءِ طيبًا"(١).

### ٢) ابن يعيش

قال ابن يعيش: "وأمّا (مَا)، فتكون موصولة بمعنى (الذِي).... وهي تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل. قال الله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ (الحج: ٢٠).... وهذا ونحوُه محمول عَندنا على الصفة، وقد ذكرنا أنّها تقع على صفاتِ من يعقل، فقولُه: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، بمعنَى: الطَيب منهن"(٢).

### ٣) ابن عصفور

قال ابن عصفور: "فأما (ما) فإنّها تقع على ما لا يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات، فمثال وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى: ﴿ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَما عِنْدَ اللهِ باقٍ﴾ (النحل: ٩٦). ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى: (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) (النساء: ٣) أي: من أنواع النساء، أي: انكحوا الأبكار والثيّبات أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الإماء"(٣).

أما الفراء رأى أن (ما) هنا المصدرية وليست الموصولة: "فقال تبارك وتعالى: ما طابَ لَكُمْ، ولم يقل: من طاب. وذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال: أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ، يريد: أو ملك أيمانكم. ولو قيل في هذين (من) كان صوابًا، ولكن الوجه ما جاء به الكتاب"(٤). وأيده الأصبهاني: "ومما يسأل عن قوله (مَا طَابَ لكم) كيف جاءت (ما) هاهنا، والموضع موضع (مَن)؛ لأنَّ (ما) لما لا يعقل. و (مَنْ) لمن يعقل؟ والجواب أنّ (ما) هاهنا مصدرية. كأنّه قال: فانكحوا من النساء الطيّب، أي: الحلال، وهذا قول مجاهد، وبه أخذ الفراء"(٥).

وخالف النحاس قول الفراء بقوله: "ويقال: كيف جاءت (ما) للآدميين ففي هذا جوابان: قال الفراء: (ما) هاهنا مصدر وهذا بعيد جدًّا لا يصحّ فانكحوا الطيبة، وقال البصريون: (ما) تقع للنعوت كما تقع (ما) لما لا يعقل يقال: ما عندك؟ فيقال: ظريف وكريم فالمعنى فانكحوا الطيب من النساء أي الحلال وما حرّمه الله فليس بطيب"(٦).

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٨

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٨٠-٣٨١

(٣) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٤٢

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٣-٢٥٤

(٥) الأصبهاني، إعراب القرآن، ص: ٨٧

(٦) النحاس، معاني القرآن، ١: ١٩٩

والزمخشري عنده رأي آخر مستقل عن آرائهم، أن (ما) في هذه الآية تشير إلى أن النساء يجرين مجرى غير العاقل: "وقيل (ما) ذهابًا إلى الصفة. ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء: ومنه قوله تعالى: (أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)"(١).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من هذه العلة هو لتفسير قول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا۝وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا۝وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ (الشمس: ٥-٧) واعترض ابن تيمية على أن (ما) هنا مصدرية: "فقد قيل: إن (ما) مصدرية والتقدير: والسماء وبناء الله إياها والأرض وطحو الله إياها ونفس وتسوية الله إياها. لا بد من ذكر الفاعل في الجملة لا يصلح أن يقدر المصدر هنا مضافًا إلى الفعل فقط فيقال: (وبنائها) لأن الفاعل مذكور في الجملة في قوله: (وَمَا بَنَاهَا) (وَمَا طَحَاهَا) فإن الفعل لا بد له من فاعل في الجملة ومفعول أيضًا. فلا بد أن يكون في التقدير الفاعل والمفعول. لكن إذا كانت مصدرية كانت (ما) حرفًا ليس فيها ضمير فيكون ضمير الفاعل في (بناها) عائدًا على غير مذكور بل إلى معلوم والتقدير: والسماء وما بناها الله، وهذا خلاف الأصل؛ وخلاف الظاهر(٢).

واختار ابن تيمية مذهب من قال إنه (ما) الموصولة: "والقول الثاني: أنها موصولة والتقدير: الذي بناها والذي طحاها. و(ما) فيها عموم وإجمال يصلح لما لا يعلم ولصفات من يعلم كقوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ۝وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (الكافرون: ٢-٣) وقوله: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣). وهذا المعنى يجيء في قوله: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ (الليل: ٣). وهذا المعنى كما أنه ظاهر الكلام وأصله هو أكمل في المعنى أيضًا"(٣).

## ٢,٨. علة الإبهام

### ٢,٨,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قَالَ أَبُو بكر ابنُ الأنباريّ: "المبهمَة: الَّتِي لَا أَقفالَ عَلَيْهَا. يُقَال: أمرٌ مُبْهَم: إِذا كَانَ ملتَبسًا لَا يُعرَف مَعْنَاهُ وَلَا بابُه".... والحروف المبهَمة: الَّتِي لَا اشتِقاق لَهَا، وَلَا يُعرَف لَهَا أصُول، مثل: الَّذِي وَالَّذين وَمَا وَمن وَعَن، وَمَا أشبَهَهَا(٤).

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ١: ٤٦٧

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٧

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٢٨

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ٦: ١٧٩

ذكر ابن يعيش أن المقصود بالأسماء المبْهَمة في النحو: "هي ضربان: أسماء الإشارة، والموصولاتُ.... والمبهمُ الذي هو اسم الإشارة يُفسَّر بما بعده، وهو اسمُ الجنس كقولك: "هذا الرجل والثوب" ونحوه.... والموصولات تبين بالجمل بعدها"(١).

وتسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من "أبهمت الباب"، إذا أغلقته. و"استبهم عليَّ الجواب"، أي: استغلق. وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب"(٢). وقد وردت هذه العلة عند النحاة، ومنهم:

**١) الزجاج**

قال الزجاج: "فإذا أردت المكان القريب قلت: هنا زيد، وإذا أردت المكان المتراخي عنك قلت: (ثَمَّ) زيد، وهناك زيد، فإنما منعت (ثَمَّ) الإعراب لإبهامها"(٣).

**٢) أبو علي الفارسي**

قال أبو علي: "أسماء الأعداد لإبهامها من حيث كانت تقع على جميع المعدودات بمنزلة المقادير في احتياجها إلى ما بينها كاحتياج المقادير إليه"(٤).

**٣) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "إن قَالَ قَائِل: لم خصت (مَا) من بَين سَائِر الْأَسْمَاء بالتعجب؟ قيل لَهُ: لإبهامها، وَالشَّيْء إذا أبهم كَانَت النَّفس مشرفة إِلَيْهِ، وَالدَّلِيل على أَن (مَا) أَشد إبهاما من (مَن وَأي)، أَنَّهَا تقع على مَا لَا يعقل، وعَلى صفة من يعقل، و(مَن) تخْتَص بِمن يعقل، فَصَارَت (مَا) أَعم"(٥).

## ٢،٨،٢. علة الإبهام عند ابن تيمية

**أ) الإبهام من أسباب بناء الاسم**

هذه العلة أخذها ابن تيمية من ابن كيسان لتعزيز بناء (اللذان): "وابن كيسان(٦) علل بأن المبهم مبني لا يظهر فيه الإعراب فجعل مثناه كمفرده ومجموعه وهذا العلم يأتي في الموصول"(٧).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٣٤٨

(٢) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٧٧

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ١٩٧

(٤) أبو علي، الإيضاح العضدي، ص: ٢١٥

(٥) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٣٢٣

(٦) حكاه المهدوي في كتابه "التحصيل" بلفظ: "لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد إذ التثنية يجب أن لا تغير" (التحصيل، ٤: ٣٣٢)، وانظر أيضًا: ابن كيسان، معاني القرآن وإعرابه، ٤١٠-٤١١، والنحاس، إعراب القرآن، ٣: ٣٢.

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٥: ٢٦٠

اتفق ابن تيمية مع بعض النحاة عن علة بناء المبهمات، ومنهم:

**١) الزجاج**

قال الزجاج: "فإذا أردت المكان القريب قلت: هنا زيد، وإذا أردت المكان المتراخي عنك قلت: (ثَمَّ) زيد، وهناك زيد، فإنما منعت (ثَمَّ) الإعراب لإبهامها"[١].

**٢) النحاس**

قال النحاس عن (هذا): "وهذه اللغة الفصيحة. والاسم منه ذا عند البصريين، وها للتنبيه، وعند الكوفيين الاسم الذال. ولم يعرب لأنه اسم غير متمكّن ينتقل فأشبه الحروف لأنه غير ثابت على مسمّى فوجب أن لا يعرب"[٢].

**٣) مكي**

قال مكي: "علة بِنَاء (الَّذِي) أَنه شابه الْحُرُوف لإبهامه ووقوعه على كل شَيْء فَمنع الْإِعْرَاب كَمَا منعته الْحُرُوف"[٣].

وبعض النحاة يرون سببًا آخر لبناء الأسماء المبهمة، وهو لافتقارها إلى الصلة، من أصحاب هذا الرأي:

**١) ابن الخشاب**

قال ابن الخشاب: "وهذه هي علة بناء الأسماء الموصولة، لافتقارها إلى الصلة كما يفتقر الحرف إلى ما يتصل به. وإن شئت عللت بناء الاسم الموصول بأنه لما كانت الصلة تتمةً له، وهو لا يغني في الدلالة على ما تحته دونها، كان كبعض الاسم، فتنزل منزلة "جع" من جعفرٍ أو "عم" من عمروٍ؛ وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وإذا لم يستحق الإعراب كان مبنيًا"[٤].

**٢) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "وما شُبِّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو (من) و(ما)؛ لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته"[٥].

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ١٩٧

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٥: ١٥٨

(٣) مكي، مشكل إعراب القرآن، ١: ٧١

(٤) ابن الخشاب، المرتجل، ص: ٢٨٦

(٥) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٣٥

**٣) ابن عقيل**

قال ابن عقيل: "شبه الحرف في الافتقار اللازم وإليه أشار بقوله وكافتقار أصلًا وذلك كالأسماء الموصولة نحو (الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت"[(١)].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من استخدام هذه العلة لتقوية رأيه أن (اللذان) في القرآن الكريم مبنية كما سائر الموصولات، وقد سبق ذكره في علة التعويض في صفحة (١٢٥)، مسألة الألف في (اللذان) بدل الياء في (الذين).

## ٢,٩. علة التضمن

### ٢,٩,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التضمن في اللغة أي الاشتمال، يقال: تضمن الكتابُ كلَّ شيء: أي اشتمل عليه.[(٢)] وذكر ابن هشام فائدة التضمين في النحو العربي: "فَائِدَة التَّضْمِين أَن يدل بِكَلِمَة وَاحِدَة على معنى كَلِمَتَيْنِ يدلك على ذَلِك أسماء الشرط والاستفهام"[(٣)]. كقولك في لفظ (مَن) المتضمنة لمعنى همزة الاستفهام، وقال الزمخشري: "ليس معنى التضمن أن الاسم دل على معنيين معًا: معنى الاسم، ومعنى الحرف، وإنما معناه: أن الأصل (أَمَن)، فحذف حرف الاستفهام واستمرّ الاستعمال على حذفه"[(٤)].

فالتضمن علة نحوية أخذها النحويون من أعراف المجتمع.... وعلة التضمن تقوم على موضوع وطرفين؛ الموضوع هو الفكرة النحوية التي تستدعيها الحال، والطرفان هما: المضمِن والمضمَن[(٥)]. ومن النحاة الذين استخدموا هذه العلة:

**١) الزجاجي**

قال الزجاجي: "اعلم أن (لام كي) تتصل بالأفعال المستقبلة وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار (أن) وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبين متضمنة معنى (كي)" [(٦)].

---

(١) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ٣٤

(٢) الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٦: ٤٠٠٢

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ٦٨٧

(٤) الزمخشري، الكشاف، ٣: ٣٤٢

(٥) نايف، العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي، ص: ١١٩

(٦) الزجاجي، اللامات، ص: ٦٦

**٢) السيرافي**

قال السيرافي: "اعلم أن الذي أوجب بناء خمسة عشر تضمنها معنى الواو؛ لأنك إذا قلت: عندي خمسة عشر دينارا فمعناه خمسة وعشرة فبنيت لتضمن معنى الواو"[١].

**٣) السهيلي**

قال السهيلي: "التضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطردًا منعكسًا، أي: إن عدم التضمن للحرف يعدم معه البناء في الاسم"[٢].

### ٢,٩,٢. علة التضمن عند ابن تيمية

**أ) نصب المفعول له لتضمن معنى اللام**

ذكر ابن تيمية أن المفعول له هو الحكمة الغائية المقصودة بالفعل التي تصلح أن تكون جواب: لِمَ؟ وهو منصوب إذا حذفت اللام، ثم ذكر شروط نصبه: الأول، أن تكون العلة مصدرًا. والثاني، أن يكون المصدر فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل. والثالث، المقارنة بين المصدر والفعل المعلَّل في الزمان، كما تقول: "فعلت هذا ابتغاءَ وجه الله" ونحو ذلك. وتأكد ابن تيمية: "لكن اللام تقرن بها بنفس الحكمة المقصودة ونفس قصدها وطلبها فيقال: "فعلت هذا لله ولابتغاء وجه الله"، وأما مع حذف اللام فلا يكون المنصوب إلا ما يقوم بالفاعل من الباعث له كالإرادة والكراهة وما يستلزم ذلك. كما يقال: قعد عن[٣] الحرب جبنًا[٤]، لأن الجبن يتضمن البغض والكراهة وكما يقال: واغْفِرُ عَوْراءَ الكريم ادّخارَه ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتِم اللئيمِ تَكَرُّما[٥]، فإن ادخاره يتضمن قصد الانتفاع به والتكرم يتضمن قصد صون النفس عن التأذي بشتمه"[٦].

ذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه النحاة في علة نصب المفعول له، ومنهم:

**١) المبرد**

قال المبرد: "لِأَن الْمَعْنى معنى اللَّام كَمَا تَقول: جِئْتُك ابْتِغَاء الْخَيْر فتنصب وَالْمعْنَى معنى اللَّام وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّاعِر: وأَغْفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ ادخارَهُ ... وأعرضُ عَن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما[٧]".[٨]

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٦٤

(٢) السهيلي، أمالي السهيلي، ص: ٣٠

(٣) المكتوب: هن، والصواب: عن

(٤) انظر هذا المثال في: الزمخشري، المفصل، ص: ٨٧

(٥) انظر: ديوان حاتم الطائي، ص: ٤٥، ورد بلفظ: وأصفَحُ من شَتِمِ اللئيمِ تَكَرُّما

(٦) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٢: ٦-٧

(٧) الشاعر هو حاتم الطائي، انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ١٧٣

(٨) المبرد، المقتضب، ٢: ٣٤٨

**٢) ابن الحاجب**

قال ابن الحاجب: "المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: "ضربته تأديبًا، و"قعدت عن الحرب جبنًا، خلافًا للزّجّاج؛ فإنّه عنده مصدر. وشرط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل ومقارنًا له في الوجود"(١).

**٣) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "والمفعول له كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي للعلة"(٢).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة في تناوله عن الفرق بين أهل السنة والجماعة وبين أهل البدعة، فذكر أن سمة أهل السنة: "لايقال في صفات الله عز وجل: "كيف" ولا في أفعاله "لِمَ" وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته كقول مالك رحمه الله: "الاستواء معلوم والكيف مجهول" لم ينفوا أن يكون في نفس الأمر له حقيقة يعلمها هو وتكلمنا على إمكان العلم بها عند رؤيته في الآخرة أو غير ذلك، لكنْ كثير من الجهمية من المعتزلة وغيرهم ينفون أن يكون له ماهية وحقيقة وراء ماعلموه وكذلك إذا قلنا لايقال في أفعاله: "لِمَ"، فإنما نفينا السؤال بـ(لِمَ) وذلك ينفي علم السؤال بالحكمة الغائية المقصودة بالفعل"(٣). والمقصود بقوله –رحمه الله– أن المفعول له لا يطبّق بأفعال الله عز وجل، ولا ينبغي أن نعرفه.

**ب) تضمن الفعل معنى فعل آخر**

قال ابن تيمية: "والعرب تُضَمِّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض(٤)، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ (ص: ٢٤) أي: مع نعاجه و﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: ١٤) أي: مع الله ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين(٥)، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (الإسراء: ٧٣) ضمن معنى يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الأنبياء:

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص: ٢٣

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٣٦

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٢: ٣-٦

(٤) ذهب الكوفيون ومن وافقهم، إلى أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٤٦)، وقال الأخفش: "يجوز من (الباء) في مكان (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ وإنما هو "أحسن إليّ".... وفي مكان (على) في قوله: ﴿فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ﴾ إنما هو "غمًّا على غَمّ" (معاني القرآن، ١: ١٤٠)

(٥) ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٤٦)

٧٧)، ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦٩) ضمن يروى بها، ونظائره كثيرة"[١].

كما ذكر ابن تيمية أنه يتفق مع البصريين ومن تبعهم في هذه المسألة، فيما يلي من الأقوال المنقولة منهم:

**١) ابن جني**

قال ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها"[٢].

**٢) السهيلي**

قال السهيلي: "وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعد بغير حرف، فيسقط حرف الجر من أجله، وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله، فالأول نحو: "نصحت لزيد"، و"شكرت له"، و"كلت له": المفعول في هذا كله محذوف، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف، لأن "نصحت" مأخوذ من قولك: نصح الخائط الثوب: إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: "نصحت له رأيه"."[٣]

**٣) ابن مالك**

قال ابن مالك: "وكتضمين (أصلح) معنى (لطف) في قولك: "أصلح اللهُ في نفسك وأهلك"، ولو لم يُضَمَّن معنى لَطف لقيل: "أصلح الله نفسك وأهلك"."[٤]

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة للتفريق بين الطريقتين في التفسير، هما: التضمين والتقريب، فمثّل التفسير بالتضمين قبل قليل، واستمر بتمثيل التقريب: "ومن قال: ﴿لَارَيْبَ﴾ (البقرة: ٢): لا شك، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال: "دَعْ مَا يَرِيبُك إِلَى مَا لَا يَرِيبُك"[٥]، وفي الحديث: أنه مَرَّ بِظَبْيٍ حَاقِفٍ (أي:

---

(١) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص: ١٨

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣١٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٤٦٤

(٣) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٢٧١

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٦٢

(٥) أحمد في مسنده، رقم الحديث: ١٧٢٧، ٢: ٢٥٢، وإسناده صحيح.

نائم قد انحنى في نومه) فقال: "لَا يَرِيبُهُ أَحَدٌ"[١]، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة[٢]. ولفظ (الشك) وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه.

وكذلك إذا قيل: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ٢): هذا القرآن، فهذا تقريب؛ لأن المشار إليه وإن كان واحدًا، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة، ولفظ (الكتاب) يتضمن من كونه مكتوبًا مضمونًا ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءًا مظهرًا باديًا. فهذه الفروق موجودة في القرآن"[٣].

ولعل الذي يقصده ابن تيمية في هذا الأمر هو الواحدي صاحب الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، فرأى الواحدي أن معنى ﴿لَارَيْبَ﴾ (البقرة: ٢): لا شك، ومعنى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ٢): هذا الكتاب[٤]. وقد نبّه ابن تيمية عن خطر تفسيره وتفسيره شيخه أكثر من موضع، منها: "وأما الواحدي، فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليدًا لغيره. وتفسيره وتفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها"[٥]. وقال: "والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف"[٦].

## ٢,١٠. علة القرينة

### ٢,١٠,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

القرينة: فعيلة بمعنى مفعولة من الاقتران[٧]. وقد اقترن الشيئان وتقارنا[٨]. والقرينة: إما حالية، أو معنوية، أو لفظية، نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب مَن في الغار مَن على السطح، فإن الإعراب منتفٍ فيه، بخلاف: ضربت موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثانية قرينة حالية[٩].

---

(١) مالك، الموطأ، رقم الحديث: ٧٩، ١: ٣٥١، والنسائي، السنن الكبرى، رقم الحديث: ٣٧٨٦، ٤: ٧٨

(٢) استفاد ابن تيمية من قول الزمخشري: "وحقيقة الريبة: قلق النفس واضطرابها. ومنه ما روى الحسن بن علي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فإن الشك ريبة، وإنّ الصدق طمأنينة" أي فإن كون الأمر مشكوكًا فيه مما تقلق له النفس ولا تستقرّ. وكونه صحيحًا صادقًا مما تطمئن له وتسكن. ومنه: ريب الزمان، وهو ما يقلق النفوس ويشخص بالقلوب من نوائبه. ومنه أنه مر بظبي حاقف فقال: "لا يربه أحد بشيء" (الكشاف، ١: ٣٤)

(٣) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص: ١٨-١٩

(٤) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص: ٩٠

(٥) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص: ٥١

(٦) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص: ٣١

(٧) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤: ٥٣

(٨) ابن منظورن، لسان العرب، ١٣: ٣٣٦

(٩) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: ١٧٤

القرينة في الكلام، هي كل ما يدلّ على المقصود[١]. والقرينة في الاصطلاح النحوي: الدِّلَالَة اللفظِيَّة أو المعنوِيَّة التي تُمَحِّضُ المدلولَ وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه[٢]. وقيل: الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه[٣]. والقرينة عنصر مهم لفهم الجملة فبها نعرف الحقيقة من المجاز، ونعرف المقصود للألفاظ المشتركة، ونعرف الذكر والحذف، وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير[٤].

ومن النحاة الذين استخدموا هذه العلة:

**١) ابن بابشاذ**

قال ابن بابشاذ: و(يحسب) أن يكون في الحال وأن يكون في ثاني الحال. والحقيقة هي الحال، لأنها هي الكائنة أولًا. وهي تدل بمجردها على حقيقتها، ولا تدل على الاستقبال إلا بقرينة من السين أو سوف"[٥].

**٢) الرازي**

قال الرازي: "الفعل إما أن يكون مذكورًا بصريحه أو لا يكون، وحينئذ ينبغي أن يكون مفهومًا، فإما أن يكون مفهومًا من لفظ يدل عليه بل فُهِم بقرينة حالية"[٦].

**٣) ابن يعيش**

قال ابن يعيش: "لأنّ الحدّ الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك: "زيدٌ ضاربٌ أمسِ"، ولا يجوز "زيدٌ يضرب أمس"، فتنقل الفعل المضارع إلى المضيّ بقرينة، كما فعلتَ في الاسم"[٧].

## ٢،١٠،٢. علة القرينة عند ابن تيمية

**أ) امتناع حذف المضاف إلا بالقرينة**

قال ابن تيمية: "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه، حيث قال قوله: "فيدنيه منه" أي من رحمته وأمانه وتعطفه، ومن المعلوم بالاضطرار من لغة العرب أن هذا لا يجوز عندهم إلا إذا كان قد اقترن بالكلام ما يبين المضاف والمحذوف، إذ لا يقولون: "جاء زيد" يعنون ابنه أو غلامه أو رسوله إلا بقرينة"[٨].

---

(١) يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: ٥٢٢

(٢) اللبدي، معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، ص: ١٨٦

(٣) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٢: ١٣١٥

(٤) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: ٥٩

(٥) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١: ٢٠١

(٦) الرازي، مفاتيح الغيب، ٢٨: ٦٩

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٢٦٣

(٨) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٨: ٢٠٣

وتكلم ابن تيمية عن حذف المضاف في مواضع أخرى، منها: "إن العرب تجعل المصادر أحيانًا على سبيل التوسع، إما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون المحذوف مقدرًا، وإما على تضمين الفعل"(١). وقال: "أن حذف المضاف إليه يقارنه قرائن فلا بد أن يكون مع الكلام قرينة تبين ذلك كما قيل في قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: ٨٢) ولو قال قائل: "رأيت زيدًا" أو "لقيته" مطلقًا وأراد بذلك: لقاء أبيه أو غلامه، لم يجز ذلك في لغة العرب بلا نزاع"(٢).

والكلام عن حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه قد ورد عند النحاة، ومنهم:

**١) ابن خالويه**

فسر ابن خالويه قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البينة: ٥): "إنما التقدير: وذلك دين الملة القيمة، وذلك دين الحنيفية القيمة. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ كما قال عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: ٨٢) أي: اسأل أهلها"(٣).

**٢) ابن الوراق**

قال ابن الوراق: "يجوز فِي بعض الْمَوَاضِع حذف الْمُضَاف إِلَيْهِ، وَإِقَامَة الْمُضَاف مقَامه"(٤).

**٣) السيرافي**

قال السيرافي: "المصادر التي تجعل ظروفًا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإذا قلنا: "ضرب به ضربتين"، فكأنا قلنا: وقت ضربتين"(٥).

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتعزيز تفسيره للآية: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر ٢٢)، وفي الوقت نفسه للرد على زعم الجهمية أن لفظ (رَبُّكَ) فيه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والتقدير عندهم: وجاءت رحمة ربك أو أمانه أو تعطفه، فقال ابن تيمية: "وأن الله تعالى يقرب من عباده كيف يشاء كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق ١٦)، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (النجم ٨-٩)، وله كلام غير هذا وهو صريح في أن قربه إلى خلقه عنده من الصفات الفعلية حيث قال: ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (الروم: ٤٨)، والقرب بالعلم والقدرة لا يجوز تعليقه بالمشيئة لأن علمه وقدرته من لوازم ذاته فهذا من اتفاق عامة

---

(١) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، ٣: ٣٤١

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٤٧١

(٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: ١٤٧

(٤) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٤٩٠

(٥) السيرافي، شرح الكتاب، ٢: ١٢٨

الصفاتية على إثبات قرب الخلق إلى الله عز وجل وقربه[١] إليهم. وهذا الذي قاله الأشعري[٢] وحكاه عن أهل السنة تلقاه عن زكريا بن يحيى الساجي[٣] وغيره من أئمة البصريين وهذا اللفظ الذي ذكره في القرب محفوظ عن حماد بن زيد[٤] إمام أهل السنة في عصر مالك"[٥].

## ٢,١١.علة الأحسن

### ٢,١١,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الأحسن اسم التفضيل من فعل: حَسُنَ-يَحْسُنُ-حُسْنًا وهو ضد الْقُبْح.... وَلَا يُقَال للذّكر أحْسَنُ، إِنَّمَا نقُول: هُوَ الْأَحْسَن على إِرَادَة التَّفْضِيل، وَالْجمع الأحاسِنُ[٦].

والمقصود بالأحسن هنا هو الأبلغ والأرجح من القولين فأكثر، وفيما يلي أمثلة علة الأحسن التي وردت في كتب النحاة:

**١) السهيلي**

قال السهيلي: ألا ترى كيف حسن: "إن تزرْني أزرْك" وكان قولهم: "إن زرتَني أزرْك" أحسن من قولهم: "إن تزرْني زرتَك" وهو أقبح الوجوه الأربعة، لعدم الازدواج فيه"[٧].

**٢) ابن الصائغ**

قال ابن الصائغ: "فقولُك: (كان زيدٌ صديقك) أحسن من قولك: (كان صديقك زيدًا)، وعلى ذلك يُقاسُ الباقي"[٨].

---

(١) المكتوب: قربهم، والصواب: قربه

(٢) قال أبو الحسن الأشعري: "وأن الله مقرب من عباده كيف شاء بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق ١٦)، وكما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۞فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (النجم ٨-٩)" (الإبانة عن أصول الديانة، ص: ٣٠)

(٣) شيخ أبي الحسن الأشعري، وأن أبا أبي الحسن أوصى بابنه عند وفاته إلى زكريا بن يحيى الساجي (الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، ص: ٢١)

(٤) سأل بشرُ بن السري حمادَ بن زيد فقال: "يا أبا إسماعيل الحديث ينزل الله إلى السماء الدنيا أيتحول من مكان إلى مكان؟"، فسكت حماد بن زيد ثم قال: "هو في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء". (ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية، ص: ٦٦)

(٥) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٨: ١٨٩-١٩٠

(٦) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣: ١٩٧

(٧) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١١٤

(٨) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢: ٥٨٢

### ٢,١١,٢. علة الأحسن عند ابن تيمية

**أ) جواز اجتماع العاملين على معمول واحد أحسن من امتناعه**

ذكر ابن تيمية أقوال النحاة في إعراب الكاف من قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ (التوبة: ٦٩)، واختلفوا على قولين:

القول الأول: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: "أنتم كالذين من قبلكم".

القول الثاني: في محل نصب بفعل محذوف تقديره: "فعلتم كالذين من قبلكم"، كما قال النمر بن تولب: "كاليوم مطلوبًا ولا طالبًا"[(١)]، أي: "لم أر كاليوم".

ثم ذكر اختلاف العلماء في وجه الشبه بينهما:

القول الأول: أعمال الذين من قبل

القول الأول: التشبيه في أعمال الذين من قبل.

القول الثاني: التشبيه في العذاب.

ويختلفون أيضًا في العامل الذي يعمل في إعراب الكاف:

القول الأول: العامل محذوف، أي: "لعنهم وعذبهم كما لعن الذين من قبلكم".

القول الثاني: العامل ما تقدم، أي: "وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم، ولعنهم كلعن الذين من قبلكم، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم أو محلها نصب"، وهذا القول وهو أجود عند ابن تيمية.

القول الثالث: ويجوز أن يكون رفعًا، أي: "عذاب كعذاب الذين من قبلكم".

وابن تيمية رأى أن الكاف تناولها عاملان، إما ناصبان، وإما ناصب ورافع، قولهم: "أكرمت وأكرمني زيد"، وهذا يسمى بالتنازع، وذكر أن النحاة اختلفوا إلى قولين في هذا الباب: "والنحويون لهم –فيما إذا لم يختلف العامل، كقولك: "أكرمت وأعطيت زيدًا"– قولان:

أحدهما: وهو قول سيبويه وأصحابه: أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله؛ لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد.

والثاني: قول الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملا في هذا الاسم، وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد.

وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق: ١٧)، وأمثاله.

فعلى قول الأولِيْنَ يكون التقدير: وعد الله المنافقين النار، كوعد الذين من قبلكم ولهم عذاب مقيم، كالذين من قبلكم، أو كعذاب الذين من قبلكم ثم حُذف اثنان من هذه المعمولات؛ لدلالة الآخر عليهما وهم يستحسنون حذف الأولَيِن.

---

(١) الصواب هذا البيت لأوس بن حجر، انظر: ديوان أوس بن حجر، ص: ٤، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٥٩

وعلى القول الثاني يمكن أن يقال: الكاف المذكورة بعينها هي المتعلقة بقوله: (وعد) وبقوله: (ولعن) وبقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٨) لأن الكاف لا يظهر فيها إعراب، وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر.

وإذا قيل: إن الثالث يعمل الرفع؛ فوجهه: أن العمل واحد في اللفظ، إذ التعلق تعلق معنوي لا لفظي.
وإذا عرفت أن من الناس من يجعل التشبيه في العمل، ومنهم من يجعل التشبيه في العذاب، فالقولان متلازمان إذ المشابهة في الموجب تقتضي المشابهة في الموجَب، وبالعكس فلا خلاف معنوي بين القولين.

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب في الحذف وعدمه – إنما هو اختلاف في تعليلات ومآخذ، لا تقتضي اختلافًا لا في إعراب، ولا في معنى؛ فإذن: الأحسن أن تتعلق الكاف بمجموع ما تقدم: من العمل والجزاء، فيكون التشبيه فيهما لفظًا.

وعلى القولين الأولين: يكون قد دل على أحدهما لفظًا، على الآخر لزومًا. وإن سلكت طريقة الكوفيين على هذا كان أبلغ وأحسن؛ فإن لفظ الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف، وإلا فيضمر حالكم كحال الذين من قبلكم، ونحو ذلك، وهو قول من قدره: أنتم كالذين من قبلكم"[١].

والاختلاف بين المذهبين في مسألة التنازع قد ورد في كتب النحو، ووجد الباحث أن ابن تيمية خالف اختيار الجمهور في هذه المسألة، ومن أقوالهم:

**١) سيبويه**

هو أول من قال إن العامل فيه أحد الفعلين: "هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن: اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك. وهو قولك: "ضربتُ وضَربَني زيدٌ"، و"ضربَني وضربتُ زيدًا"، تَحمل الاسمَ على الفعل الذى يَليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ"[٢].

**٢) الرازي**

ذكر الرازي في مفاتيح الغيب: "أن يذكر فعلان يقتضيان عملًا واحدًا، ويكون المذكور بعدهما اسمًا واحدًا، كقولك: "قام وقعد زيد"، فزعم الفراء أن الفعلين جميعًا عاملان في زيد، والمشهور أنه لا يجوز، لأنه يلزم تعليل الحكم الواحد بعلتين"[٣].

**٣) ابن يعيش**

ذكر ابن يعيش في شرح المفصل: "الفرّاء قد ذهب إلى أنّك إذا قلت: "قَامَ وقَعَدَ زيدٌ"، فكِلا الفعلين عاملٌ في "زيد". وهو ضعيفٌ، لأن من الجائز تغييرَ أحدِ العاملَيْن بغيره من النواصب، وحينئذ يؤدّي إلى أن يكون الاسم

---

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ١١١–١١٤

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٣

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، ١: ٦٥

الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة، وذلك فاسدٌ. وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتُقدّر للآخر معمولًا يدلّ عليه المذكورُ"[١].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة خلال تفسيره آيات الله في وصف المؤمنين وهذه الصفة تنافي مشابهة الذين من قبل: ثم ذكر ما وعد الله به المنافقين والكفار: من النار ومن اللعنة، ومن العذاب المقيم وبإزائه ما وعد المؤمنين: من الجنة والرضوان، ومن الرحمة.... وقد قيل: إن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٨) إشارة إلى ما هو لازم لهم في الدنيا والآخرة من الآلام النفسية: غمًّا وحزنًا، وقسوة وظلمة قلب وجهلًا، فإن للكفر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم، ولهذا تجد غالب هؤلاء لا يطيّبون عيشهم إلا بما يزيل العقل، ويلهي القلب ومن تناول مسكر، أو رؤية مُلْهٍ، أو سماع مطرب، ونحو ذلك وبإزاء ذلك قوله في المؤمنين: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ (التوبة: ٧١) فإن يعجل للمؤمنين من الرحمة في قلوبهم، وغيرها بما يجدونه من حلاوة الإيمان ويذوقونه من طعمه، وانشراح صدورهم للإسلام، إلى غير ذلك من السرور بالإيمان، والعلم والعمل الصالح، بما لا يمكن وصفه"[٢].

## ٢,١٢.علة الحمل على الظاهر

### ٢,١٢,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الظاهر لغةً ضد الباطن، وظهر الشيء تبين[٣]. وذكر الشريف الجرجاني مفهومه اصطلاحًا: "الظاهر: هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة، ويكون محتملًا للتأويل والتخصيص. الظاهر: ما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة: ٢٧٥) وقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ (النساء: ٣). وضده: الخفي، وهو ما لا ينال المراد إلا بالطلب كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)"[٤].

ذكر ابن جني بابًا مستقلًا بعنوان: (الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره)، فقال فيه: "فإذا شاهدتَ ظاهرًا يكون مثله أصلًا أمضيت الحكم على ما شاهدتَه من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه.... فاعرف بما ذكرتُه قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع"[٥]. وقال في موضع آخر: "وإذا أمكن أن تتأول اللفظة على ظاهرها لم يشع العدول عنه إلى الباطن إلا بدليل، والدليل هنا إنما يؤكد الظاهر لا الباطن"[٦].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٥

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١: ١٠٩-١١١

(٣) الرازي، مختار الصحاح، ص: ١٩٧

(٤) الجرجاني، التعريفات، ص: ١٤٣

(٥) ابن جني، الخصائص، ٢٥٢، ٢٥٦

(٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٩٩

ومن النحاة الذين استخدوا هذه العلة:

**١) السيرافي**

قال السيرافي: "وكذلك قولنا: ما رأيته منذ أول من أمس، يريد من اليوم الذي يليه أمس، والكلام على ظاهره يحتمل أن يكون كل يوم تقدم أمس. قال سيبويه: "وقد جعلوا (أول) بمنزلة (أفعل)" [(١)].

**٢) أبو عليى الفارسي**

في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾ (البقرة: ٧) على قراءة النصب، فذكر أبو علي حجتهم: "وأمّا إذا نصب فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على (ختم) هذا الظاهر، أو على فعل آخر غيره. فإن قال: أحملها على الظاهر كأني قلت: وختم على قلبه غشاوةً، أي بغشاوة، فلمّا حذف الحرف وصل الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوةً، ألا ترى أنّه إذا ختمها بالغشاوة فقد جعلها فيها. واستدلّ على جواز حمل غشاوة على (ختم) هذا الظاهر، بقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصارِهِمْ﴾ (النحل: ١٠٨) فقال: طبع في المعنى كختم، وقد حملت الأبصار على (طبع) فكذلك تحمل على (ختم)"[(٢)].

**٣) ابن الوراق**

قال ابن الوراق في الرد على من رأى أن لفظ (المصدر) يُرَاد بِهِ الْمَفْعُول، أَي: المصدور بِهِ عَن الْفِعْل: "أَن الْأَلْفَاظ إِذا أمكن تَأْوِيلهَا على ظَاهرهَا، فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَن تعدل عَن الظَّاهِر إِلَّا بِدلَالَة، فَإِذا كَانَ ظَاهر الْمصدر يُوجب أَن يكون اسْمًا للموضع هَاهُنَا مَا يمْنَع من ذَلِك، وَجب أَن يحمل على ظَاهره، وَإِذا كَانَ كَذَلِك فَيجب أَن يكون اسْمًا للموضع"[(٣)].

## ٢,١٢,٢. علة الحمل على الظاهر عند ابن تيمية

### أ) حمل (من) في الآية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ على ظاهرها وهو مذكر

قال ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩): "وَقَالُوا فِي (زكى) ضمير الْمَفْعُول يعود على (من) وَهِي تصلح للمذكر والمؤنث وَالْوَاحد وَالْعدَد فَالضَّمِير عَائِد على مَعْنَاهَا الْمُؤَنَّث وتأنيثها غير حَقِيقِيّ وَلِهَذَا قيل: "قد أَفْلح"، وَلم يقل: "قد أفلحت"[(٤)] قيل لَهُم هَذَا مَعَ أَنه خُرُوج من اللُّغَة الفصيحة فَإِنَّمَا يَصح

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٥٦

(٢) أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ١: ٣١٠

(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٣٦٠، والأنباري، الإنصاف، ١: ١٩٥

(٤) قال الفراء: "يقول: قد أفلحت نفس زكاها الله، وقد خابت نفس دساها" (مشكل إعراب القرآن، ص: ٨١٧)

وقال الزجاج: "أي قد أفلحت نفسٌ زَكَّاهَا اللَّهُ، وخابت نَفْسٌ دَسَّاهَا اللَّه" (معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٣٣٢)

وقال الثعلبي: "قد أفلحت نفس زكّاها الله، وخابت نفس أفسدها الله عزّ وجلّ" (الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ١٠: ٢١٤)

إذا دلّ الْكَلَام على ذَلِك.... وَكَذَا قَوْله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس: ٤٢) وَنَحْو ذَلِك وَأما هُنَا فلس فِي لفظ (من) وَمَا بعْدهَا مَا يدل على أَن المرَاد بِهِ النَّفس المؤنثة فَلَا يجوز أَن يُرَاد بالْكلَام مَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيل على إرادته فَإِن مثل هَذَا مِمَّا يصان كَلَام الله عز وَجل عَنهُ فَلَو قدر احْتِمَال عود ضمير (زكاها) إلى (نفس) وإلى (من) مَعَ أَن لفظ (من) لَا دَلِيل يُوجب عوده عَلَيْهِ لَكَانَ إِلَى الْمُؤَنَّث أولى من إعادته إلى مَا يحْتَمل التَّذْكِير والتأنيث وَهُوَ فِي التَّذْكِير أظهر لعدم دلَالَته على التَّأْنِيث.

فإن الْكَلَام إذا احْتمل مَعْنيين وَجب حمله على أظهرهمَا وَمن تكلّف غير ذَلِك فقد خرج عَن كَلَام الْعَرَب الْمَعْرُوف وَالْقُرْآن منزه عَن ذَلِك والعدول عَمَّا يدل عَلَيْهِ ظَاهر الْكَلَام إلى مَا لَا يدل عَلَيْهِ بِلَا دَلِيل لَا يجوز الْبَتَّةَ فَكيف إذا كَانَ نصًا من جِهَة الْمَعْنى فقد أخبر الله أَنه يُلهِم التَّقْوَى والفجور ولبسط هَذَا مَوضِع آخر التَّزْكِيَة فِي الْكتاب السّنة"[١].

وقد ذكر الرماني من قبل أن (مَن) مِن الأسماء المبهمة: "الذي يجوزُ في (من) التي يصلحُ أن يعودَ إليها ضميرُ الاثنينِ والجميعِ إجراؤها على ذلك بصيغةٍ واحدةٍ؛ لأنها مُبهمةٌ تحتملُ أن تُحملَ على التأويلِ؛ تارةً على اللفظِ، وتارةً على المعنى؛ وذلك لأن لفظها لفظُ الواحدِ، وهي على احتمال الوجوهِ في المعنى. ولا يجوزُ في نظيرها من الأسماءِ؛ إذ كانت مُوضحةً مثلُ هذا؛ لأنه لا يصلُحُ أن يوجهَ على جهةِ الظنِّ مع وجودِ العلمِ، فالمبهمُ يجوزُ فيه الوجوهُ المختلفةُ كما لا يجوزُ مع العلمِ؛ فلهذا جاز في (مَن) ضميرُ الواحدِ والاثنينِ والجميعِ، ولم يجُز في: رجُلٍ؛ لأنه لم يوضع على الإبهامِ الذي يحتملُ هذه الوجوهَ"[٢].

ثم مثّل الاسم المبهم بباطن الإنسان وهو إعتقاده: "والمبهمُ نظيرُه من الأمورِ المعروفةِ حملُ أحكامِ الإنسانِ على ظاهرِ حالة في الإسلامِ؛ لأنه بمنزلة المبهمِ في احتمال باطنه للوجوهِ؛ إذ يحتملُ أن يكونَ في باطنِه مؤمنًا، ويحتملُ أن يكونَ كافرًا مُغتالًا للإسلامِ، ويحتملُ أن يكونَ كافرًا غيرَ مغتالٍ للإسلامِ، إلا أنه إذا استبهمت حالُه؛ حُملَ أمرُه على الظاهرِ في المناكحةِ والموارثةِ والذبيحةِ، وغير ذلك من الأمور، وإذا ظهرت حالُه في الكُفرِ الذي يُبطنُه؛ لم يجُز شيءٌ من ذلك.

فقد جاء في القُرآنِ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس: ٤٢)، وفي موضعٍ آخرَ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ (الأنعام: ٢٥) بالحمل تارةً على اللفظِ، وتارةً على المعنى.

وكذلكَ سبيلُ التأنيثِ والتذكير في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الأحزاب: ٣١) قُرِئَ بالياءِ والتاءِ. فالياءُ على اللفظِ، والتاءُ على المعنى"[٣].

---

(١) ابن تيمية، الزهد والورع والعبادة، ٦٠-٦١

(٢) الرماني، شرح الكتاب، ص: ٧٥٨

(٣) الرماني، شرح الكتاب، ص: ٧٥٨-٧٥٩

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من استخدام هذه العلة هو تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩) تفسيراً صحيحًا ومن ثم رد ابن تيمية على من خالف رأي الجمهور، وقد سبق ذكر هذا الهدف بالتفصيل في علة الوجوب صفحة (١٦٤)، مسألة الوجوب في صلة الموصول من العائد.

**ب) الظاهر في قول النصارى: "قُدُّوسٌ، قُدُّوسٌ، قُدُّوسٌ" تقديسًا ثلاث مرات**

قال ابن تيمية: "وقولهم: "قدوس، قدوس، قدوس، رب القوات، ورب السماوات والأرض"[(١)]، فيقال: هذا الكلام صريح في أن المثلث هو نفس التقديس[(٢)] لا نفس الإله المقدس. وكذلك قولهم: "قدوس، قدوس، قدوس"، قدسوه ثلاث مرات، فإنه قال: "نقدسك، ونثلث لك تقديسًا مثلثًا". فنصب التثليث على المصدر الذي ينصب بفعل التقديس، فقال: "نقدسك تقديسًا مثلثًا"، فنصب التقديس على المصدر، كما تقول: "سبحتك تسبيحًا مثلثًا"، أي: سبحتك ثلاث مرات، وقال: نثلث لك أي نثلث تقديسًا لك، لم يقل: أنت ثلاثة، بل جعلوا أنفسهم هم الذين يقدسون التقديس المثلث، وهم يثلثون له، وهذا صريح في أنهم يسبحونه ثلاث مرات، ولا يسبحون ثلاثة آلهة، ولا ثلاثة أقانيم.

وهذا كما في السنن عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا قال العبد في ركوعه: سبحان ربي العظيم، ثلاثًا، فقد تم ركوعه، وذلك أدناه، وإذا قال في سجوده: سبحان ربي الأعلى، ثلاثًا، فقد تم سجوده وذلك أدناه"[(٣)]، والتسبيح هو تقديس الرب، وأدناه أن يقدسه ثلاث مرات، فمعناه: قدسوه ثلاث مرات، لا تقتصروا على مرة واحدة. ولهذا يقولون مجاوبين: قدوس، قدوس، قدوس، فيقدسونه ثلاث مرات، فعُلم أن المراد تثليث التقديس حيث ما دل عليه لفظه"[(٤)].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

والهدف من هذه العلة رد على اعتقاد النصارى أن الله ثالث من الثلاثة، التي يسمونها ثلاثة أقانيم، فقال ابن تيمية: "وما يفعل في نظير ذلك من تثليث تقديسه، وأن يقدس ثلاث مرات لا أن يكون المقدس ثلاث أقانيم، فإن هذا أمر لم ينطق نبي من الأنبياء به لا لفظا ولا معنى، بل جميع الأنبياء عليهم السلام أثبتوا إلهًا واحدًا له الأسماء الحسنى.

---

(١) واللفظ في الإنجيل: "قُدُّوسٌ قُدُّوسٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْجُنُودِ. مَجْدُهُ مِلْءُ كُلِّ الأَرْضِ" (أشعياء، ٦: ٣)، "قُدُّوسٌ قُدُّوسٌ قُدُّوسٌ، الرَّبُّ الْإِلَهُ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، الَّذِي كَانَ وَالْكَائِنُ وَالَّذِي يَأْتِي" (رؤيا، ٤: ٨)

(٢) قال نفطويه: "والتقديس: التطهير، وبهذا سمي بيت المقدس، أي بيت الطهارة. وبهذا سمي جبريل عليه السلام: روح القدس، أي روح الطهارة" (مسألة سبحان من مجموعة أجزاء حديثية، ص: ٣٨١)

(٣) ابن ماجه في سننه، رقم الحديث: ٨٩٠، ١: ٢٨٧

(٤) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣: ٤٦٧

وأسماؤه متعددة تدل على صفاته المتعددة، ولا يختص ذلك بثلاثة أسماء، ولا بثلاث صفات، (وليست الصفات أقنومًا هو ذات وصفة، بل ليس إلا ذات واحدة لها صفات) متعددة، فالتعدد في الصفات لا في الذات التي يسمونها الجوهر، ولا في الذات والصفة التي يسمونها الأقنوم"(١).

## ٢,١٣.علة عدم الفرق

### ٢,١٣,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قد مر مبحث علة الفرق، فعلة عدم الفرق هي عدم وجود مظهر مختلف بين الحكمين المتشابهين لدِقّة الدلالة. ومن النحاة الذين استخدوا هذه العلة النحاس، قال في الاسم المنقوص: "نحو قولك: هذا قاضٍ، ومررت بغازٍ، وغلامك صافٍ قادمٌ؛ لا فرق بين الاسم العلم والنكرة، لأن العلة فيهما واحدةٌ، وذلك أن الأصل صافِيٌ"(٢).

### ٢,١٣,٢. علة عدم الفرق عند ابن تيمية

**أ) عدم الفرق بين الواو والفاء و(ثم) في اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في المعنى**

قال ابن تيمية: "فإن أهل اللغة قالوا: حروف العطف هي التي تشرك بين ما قبلها وما بعدها في الإعراب وهي نوعان: نوع يشرّك بينهما في المعنى أيضًا، وهي: الواو والفاء وثم. فأما الواو فتدل على مطلق التشريك والجمع؛ إلا عند من يقول: إنها للترتيب(٣). وأما (ثم) فإنها تدل على مطلق الترتيب وقد يقال: إنها للتراخي(٤). وأما الفاء فإنها تدل على نوع من الترتيب، وهو التعقيب(٥). فهذه الحروف لا يخالف بعضها بعضًا في نفس اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، واشتراكهما فيه؛ وإنما تفترق في زمان الاجتماع.

فلو قيل: إن العطف بالواو يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما يلحق الجمل من استثناء ونعت ونحو ذلك، والعطف بـ(ثم) لا يقتضي اشتراكهما في هذه اللواحق: للزم من ذلك أن لا تكون (ثم) مشتركة حيث تكون الواو مشتركة، ومعلوم أن هذا مخالف لما عليه أهل اللغة؛ بل هو خلاف المعلوم من لغة العرب.

---

(١) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣: ٤٦٨

(٢) النحاس، عمدة الكتاب، ١: ١٨١

(٣) قال العكبري: "(الْوَاو) لَا تدل على التَّرْتِيب عِنْد الْجُمْهُور وَقَالَت شِرْذِمَة تدلُّ عَلَيْهِ" (اللباب، ١: ٤١٧)، وهو مذهب الفراء، فقالوا إن الْوَاو للتَّرْتِيب حَيْثُ يَسْتَحِيل الْجمع كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿ارْكَعُوْا وَاسْجُدُوْا﴾ (الحج: ٧٧) (العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص: ٧١)، وأئمة الكوفة برآء من هذا القول، لكنه مقول (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٨١)

(٤) قال المبرد: "(ثُمّ) مثل الفاءِ إلاَّ أَنَّهَا أَشَدّ تراخيًا" (المقتضب، ١: ١٠)

(٥) قال السهيلي: "وأما (الفاء) فهي موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب، لأن الثاني بعدهما أبدًا إنما يجيء في عقب الأول" (نتائج الفكر، ص: ١٩٦)

والأحكام اللغوية التي هي دلالات الألفاظ. تستفاد من استعمال أهل اللغة والنقل عنهم، فإذا كان النقل والاستعمال قد اقتضيا أنهما للاشتراك في المعنى: كان دعوى انفراد أحدهما بالتشريك دون الآخر خروجًا عن لغة العرب وعن المنقول عنهم"(١).

ثم قال: "وقال قوم: العطف مشترك بين الجميع. وقال قوم: بالوقف في جميع هذه المذاهب. ثم ليس أحد من هؤلاء فرق بين العطف بالواو والفاء أو (ثم): بل قولهم المعطوف بعضها على بعض يعم الجميع"(٢).

وفكرة ابن تيمية قد ذكره النحاة من قبل:

**١) السيرافي**

قال السيرافي: "فأولها: للإشراك بين اسمين أو فعلين، وذلك حروف العطف التي تدخل الثاني في إعراب لفظ الأول ومعناه، وهي الواو، والفاء، و(ثم)، وغيرها، كقولك: "قام زيد وعمرو"، و"انطلق بكر فخالد"، و"لقيت أخاك ثم أباك"."(٣)

**٢) ابن الأثير**

قال ابن الأثير: "بعض هذه الحروف يدخل الثاني فى حكم الأوّل، لفظًا ومعنًى، وهو: الواو، والفاء و(ثمّ) و(حتّى) مطلقًا و(أو) و(إمّا) و(أم) في بعض أقسامها"(٤).

**٣) الخوارزمي**

قال الخوارزمي: "ليس في حروف العطف ما يوجب المشاركة بين الثاني والأول سوى هذه الثلاثة أعني: الواو والفاء و(ثم)، وأنها كالأصول وسوى (حتى) وسائرها توقع الشركة بينهما في اللفظ دون المعنى"(٥).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

هذه العلة لها أثر في الحكم الشرعي بخصوص حكم الطلاق، فذكر ابن تيمية: "أن الرجل لو قال لامرأته: أنتِ طالق، ثم طالق، ثم طالق، إن دخلتِ الدار؛ فإنه لا يقع بها طلاق حتى تدخل الدار، فطلق حينئذ ثلاثًا إن كان مدخولًا بها؛ أو واحدة إن كانت غير مدخول بها. هذا قول أبي يوسف ومحمد(٦). وقيل عن أبي يوسف ومحمد تطلق غير المدخول بها ثلاثًا، كالواو عندهما؛ وهو مذهب الشافعي؛ وأقوى الوجهين في هذه أحمد. وقال أبو حنيفة والقاضي أبو يعلى من أصحاب أحمد وطائفة معه: بل تتعلق بالشرط الجملة الأخيرة فقط. فإن كانت مدخولًا بها

---

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٣٢٧-٣٢٨

(٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٣٢٨

(٣) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ١٩

(٤) ابن الأثير، البديع في علم العربية، ١: ٣٦٩

(٥) الخوارزمي، التخمير، ٤: ٧٦

(٦) عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى سواء قدم الشرط أو أخر تتعلق الثلاث بالشرط إلا أن عند وجود الشرط إن كانت مدخولا بها، تطلق ثلاثا، وإن كانت غير مدخول بها تطلق واحدة (السَّرْخَسِيّ، المبسوط، ٦: ١٢٩)

تنجز طلقتان، وتعلق بالشرط واحدة[١]. وإن كانت غير مدخول بها تنجزت طلقة بانت بها؛ فلم يصح إيقاع الآخرتين لا تنجيزًا ولا تعليقًا.

قالوا: لأن (ثم) للترتيب مع التراخي، فيصير كأنه قال: أنت طالق: ثم سكت، ثم قال: أنت طالق إن دخلت الدار. وأما الأولون فقالوا: (ثم) حرف عطف يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، كالواو؛ لكن الواو تقتضي مطلق الجمع والتشريك من غير دلالة على تقدم أو تأخر أو مقارنة، وثم تقتضي التشريك مع التأخر. وافتراقهما في المعنى لا يوجب افتراقهما في نفس التشريك. وأما كونها للتراخي فعنه جوابان.

أحدهما: أن مقتضاها مطلق الترتيب؛ فيعطف بها المتعقب والمتراخي لكن لما كان للمتعقب حرف يخصه وهو الفاء صارت (ثم) علامة على المعنى الذي انفردت به، وهو التراخي؛ وإلا فلو قال لمدخول بها: أنت طالق، ثم طالق، أو أنت طالق فطالق: لم يكن بين هذين الكلامين فرق هنا.

الثاني: أن ما فيها من التراخي إنما هو في المعنى لا في اللفظ. فإذا قال الرجل: جاء زيد، ثم عمرو. فهذا كلام متصل بعضه ببعض؛ لا يجوز أن يقال هو: بمنزلة من سكت، ثم قال: عمرو. فمن قال: إن قوله: أنت طالق ثم طالق؛ بمنزلة من سكت. ثم قال طالق؛ فقد أخطأ؛ وإنما غايته أن يكون بمنزلة من قال: أنت طالق طلاقًا يتراخى عنه طلاق آخر. وهذا لا يمنع من تعلق الجميع بالشرط: تقدم أو تأخر.

فإذا كان من مذهب الشافعي وهؤلاء أن قوله: أنت طالق ثم طالق إن دخلت الدار. بمنزلة قوله: أنت طالق فطالق إن دخلت الدار، وقوله: أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار في المدخول بها. وكذلك قوله: أنتن طوالق؛ ثم أنتن طوالق: إن دخلتن الدار. وإن الشرط تعلق بالجميع"[٢].

## ٢,١٤.علة الاحتمال

### ٢,١٤,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال نشوان الحميري: "احتمل الكلامُ معنى كذا: إذا ساغ فيه التأويل"[٣]، فالكلمة أو العبارة فيها أكثر من احتمال أي معناه: لها أكثر من وجه من وجوه التفسير[٤]. وفي بعض المسائل النحوية استخدم النحاة هذه العلة، منهم:

---

(١) فعند أبي حنيفة إن كانت مدخولًا بها يقع في الحال اثنتان، والثالثة تتعلق بالكلام، وإن لم يكن دخل بها، تقع واحدة في الحال، ويلغو ما سوى ذلك.... يقول أبو حنيفة: "كلمة (ثم) للتعقيب مع التراخي، فإذا أدخله بين الطلاقين كان بمنزلة سكتة بينهما، وهما يقولان حرف (ثم) للعطف، ولكن بقيد التراخي، فلوجود معنى العطف يتعلق الكل بالشرط؛ ولمعنى التراخي يقع مرتبًا عند وجود الشرط" (السَّرْخَسيّ، المبسوط، ٦: ١٢٩)

(٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٤: ٣٢٣-٣٢٤

(٣) الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٣: ١٥٨٩

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣

**١) الزجاجي**

قال الزجاجي: "فكان قولنا: يقوم زيد، يحتمل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال"[١].

**٢) السهيلي**

قال السهيلي: "قولك: أعجبني قدومك (بالمصدر)، احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته.... واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته"[٢].

**٣) العكبري**

قال العكبري: "وَقد يكون اللَّفْظ مُحْتملًا للصرف وَتَركه لاخْتِلَاف أَصله وَذَلِكَ ك(حسّان) إِن أَخَذته من الحسِّ لم تصرفه للتعريف وَالزِّيَادَة وَإِن أَخَذته من الْحسن صرفته لأَنَّ النُّون أصل"[٣].

## ٢,١٤,٢. علة الاحتمال عند ابن تيمية

### أ) احتمال (ما) الموصولة معنى الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث

قال ابن تيمية: "أن القائل إذا قال: جاء القوم ما خلا زيدًا، فإن (خلا) هنا فعل ناقص من أخوات (كان) و(زيدًا) منصوب به[٤]؛ وفيه ضمير مرفوع وذلك الضمير عائد على (ما) أخت (الذي) وهي الموصولة[٥]؛ وهذه الجملة صلة (ما) وكان تقدير الكلام: قام القوم الذين هم خلا زيدًا، لكن (ما) يحتمل الواحد والاثنين والجميع والضمير يعود إلى لفظها أكثر من معناها[٦]. فقوله: (رأيت ما رأيته من الرجال) أحسن من قولك: (ما رأيتهم من الرجال). وباب: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ (الأنعام: ٢٥، ومحمد: ١٦) أكثر وأفصح من قوله:

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٨٠

(٢) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٩٧

(٣) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٥١٧

(٤) ظاهر كلام ابن تيمية أن إعراب (زيدًا) خبر (خلا)، وهو يخالف بعض النحاة، لأنهم رأوا أنه منصوب على المفعول به، منهم السيرافي، فقال: "فأما (خلا) فإنها لا تتعدى إلى مفعول إلا في الاستثناء" (شرح الكتاب، ٣: ٩٧)، وابن الخشاب، فقال: "وقد استعمل (خلا) وإن كان في الأصل لازمًا استعمال المتعدي، فقالوا: افعل كذا وكذا وخلاك ذمٌ أي وتجاوزك، فإذا استعملا في الاستثناء، كان فيهما ضمير مستتر مرتفع بأنه فاعل؛ والمنصوب بعدهما مفعولهما" (المرتجل، ص: ١٨٨)، وابن يعيش، فقال: "فانتصابُ ما بعدهما بأنّه مفعولٌ، فأمّا (خَلَا) فإنّه فعلٌ لازمٌ في أصله لاَ يتعدّى إلّا في الاستثناء خاصّةً" (شرح المفصل، ٢: ٤٩)

(٥) ظاهر كلام ابن تيمية أن (ما) هنا موصولة، وهو يتبع قول سيبويه في أحد قوليه، حيث قال: "تقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأَتوني ما خلا زيدًا. ف(ما) هنا اسمٌ، وخلا وعدا صلة له" (الكتاب، ٢: ٣٤٩)، وأما بعض النحاة رأوا أنها مصدرية، منهم: ابن الوراق بقوله: "فَإِذا أدخلت (مَا) على (خلا) لم يجز أَن تكون إِلَّا فعلًا، لِأَن (مَا) إِنَّمَا توصل بِالْفِعْلِ إِذا كَانَت مصدرًا، لِأَنَّهَا تصير مَعَ الْفِعْل مصدرًا" (علل النحو، ص: ٣٩٩)، وأبو البركات الأنباري بقوله : "فإن دخل عليها: (ما) كانت فعلًا، ولم يجز أن تكون حرفًا؛ لأنها مع (ما) بمنزلة المصدر، وإذا كانت فعلًا؛ كان ما بعدها منصوبًا لا غير" (أسرار العربية، ص: ١٦٢)، وقال ابن هشام: "وَذَلِكَ لِأَن مَا فِي هَذِه مَصْدَرِيَّة فَدَخَلُوهَا يعين الفعلية" (مغني اللبيب، ص: ١٧٩)

(٦) قال السيرافي: "لأن (ما) اسم مذكر مبهم، يقع على كل شيء سوى ما يعقل، وينبغي أن يكون فعله مستعملًا على لفظ التذكير والإفراد لأن (ما) مذكر مفرد، وإن كان يقع على أشياء مختلفة: من مذكر ومؤنث واثنين وجماعة" (شرح أبيات سيبويه، ١: ٤٠)

﴿مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ (يونس: ٤٢) ولهذا قوي فصار: (ما خلا زيدًا) يقوم مقام (الذي خلا) و(الذين خلوا) و(اللاتي خلون) ونحو ذلك. تقول: قامت النسوة ما خلا هندًا. ولفظ (ما) إما أن يكون له موضع من الإعراب وهو الوصف لما قبله[١] أو النصب على الحال[٢] أو لا موضع له[٣]".[٤]

وعن احتمال (ما) الموصولة معنى الواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثى قد ورد في كتب النحاة، فمنهم:

**١) القيسي**

قال أبو علي القيسي: "ويحتمل أن يكون (ما) بمعنى (التي)"[٥].

**٢) ابن يعيش**

قال ابن يعيش: "أن الموصولات تسعةٌ، وهي (الذِي) و(التِي)، وتثنيتُهما وجمعُهما، و(مَنْ) و(مَا) بمعناهما"[٦].

**٣) ابن عصفور**

قال ابن عصفور: "ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد؛ نحو: (من) و(ما) الحمل على اللفظ فيعامل معاملة الواحد المذكر، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد"[٧].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة أثناء تناول ابن تيمية عن حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ[٨]: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ... وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ"[٩]: "صدق قول الشاعر وإذا كان التقدير: كل شيء في حال خلوه عن الله باطل أو كل شيء خلا الله فهو باطل أو كل الأشياء

---

(١) إذا كانت (ما) أخت (الذي) كما قاله ابن تيمية فهي صفة لما قبلها.

(٢) قال السيرافي: "وأما (ما عدا) و (ما خلا) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين أنّ (ما) في موضع نصب" (شرح الكتاب، ٣: ٩٨)، وكذلك قال ابن الوراق: "فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا مَوضِع (مَا) مَعَ (خلا)؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن يكون نصبًا، لِأَنَّهُ اسْم جَاءَ بعد اسْتغْنَاء الْفِعْل بفاعله، فَلذَلِك وَجب أَن يكون موضعهَا نصبًا" (علل النحو، ص: ٣٩٩)، وقال ابن يعيش: "ومَا بعدها في موضع مصدرٍ منصوبٍ، فإذا قلت: "قام القومُ ما خلا زيدًا"، "ما عدا بكرًا"، كأنّك قلت: "خُلُوَّ زيدٍ"، و"عَدْوَ بكرٍ"، كأنّك قلت: "قام القوم مجاوَزتَهم زيدًا"، وذلك المصدرُ في موضع الحال (شرح المفصل، ٢: ٥٠)

(٣) قال المرادي: "وأجاز أيضًا ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من حيث المعنى، إلى ما قبلها، من حيث كان معناها معنى (إلا). قال ابن عصفور: وهو الصحيح" (الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٤٣٨)، وقال ابن عصفور: "وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء" (شرح الجمل، ١: ٤٧١)

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢: ٤٢٧

(٥) القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ١: ٩٧

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٧٢

(٧) ابن عصفور، المقرب، ص: ٩٦

(٨) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب الشاعر –رضي الله عنه–، ولم يقل بعد الإسلام شعرًا (ابن قتيبة، المعارف، ١: ٣٣٢)

(٩) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٣٨٤١، ٥: ٤٢، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٢٢٥٦، ٤: ١٧٦٨

حال كونها خلت الله أو التي خلت الله باطل؛ فخلوها الله قد يتضمن معنى خلوها منه. ومعلوم أنها متى خلته أي خلت منه: كانت باطلًا وإنما قيامها بأن لا تتخلى منه بل تتقوم به". وقال بعد ذلك: "وهذا التوحيد وتفسيره المذكور في قوله: "ألا كل شيء ما خلا الله باطل" هو نحو مما ذكر في قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (القصص: ٨٨)"[١].

## ٢,١٥.علة التحقيق

### ٢,١٥,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التحقيق مصدر الفعل: حقّق – يحقّق، وحقّقتَ الشَّيْء تَحْقِيقًا إِذا صدّقتَ قَائِله. حققّتُ أَنا الشَّيْء أحقه حَقًّا[٢]. وتَقُولُ: حَقَقْتُ الأَمر وأَحْقَقْته إِذا كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ[٣]. والتحقيق: إثبات المسألة بدليلها[٤].

والتحقيق في الفعل تدل على أنه قد حصل ووجد، مثل حرف (قد)، هو حرفٌ دالٌ على تحقيق وقوع الفعل بعدها، كقوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: ١)، (قد) هنا حرف يفيد تحقق وحصول الفلاح لمن اتصف بصفة الإيمان، و"قد خرج زيدٌ"، (قد) تدل على تحقيق وحصول الخروج لزيد[٥].

واستخدم النحاة علة التحقيق في بعض الأبواب النحوية، ومنهم:

**١) ابن شقير**

ذكر ابن شقير أن (إلا) حرف التحقيق: "مَا خرج من الْقَوْم إِلَّا زيد وَمَا قدم من الْقَوْم إِلَّا مُحَمَّد، رفعت زيدًا ومحمدًا لِأَن لَهما الْفِعْل قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦) رفع الشُّهَدَاء على معنى اسْم (يكنْ) وَرفع (أنفسهم) على التَّحْقِيق لأَنهم هم الشُّهَدَاء. وَكَذَلِكَ تَقول: لَا إِلَه إِلَّا الله وَلَا رجل إِلَّا زيد[٦] وَمَا فِي الدَّار إِلَّا مُحَمَّد وَمَا جَاءَنِي إِلَّا أَبوك، رفعت (زيدًا) على التَّحْقِيق وعَلى أَنه لَا يجوز قَوْلك: لَا رجل حَتَّى تَقول إِلَّا زيد وَإِنَّمَا رفعت على التَّحْقِيق"[٧].

**٢) السيرافي**

قال السيرافي: "و(بل) لتحقيق ما بعدها؛ كقولك: "قام زيد بل عمرو"، فربما كان إبطالا للأول، وربما كان تحقيقًا لما بعدها، ولا يراد بها إبطال الأول"[٨].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢: ٤٢٧

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ١٠٠

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ١٠: ٤٩

(٤) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص: ٩٢

(٥) الحازمي، شرح نظم قواعد الإعراب، ١٧: ٢٠

(٦) المكتوب: زيدًا، والصواب: زيدٌ

(٧) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٣١٥

(٨) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ٩٥

**٣) الكوفيون**

ذهب الكوفيون، والزجاجي، إلى أن (كأن) قد تكون للتحقيق، دون تشبيه[١]، وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد، أنه إذا كان الخبر صفة، أو فعلًا، أو جملة[٢]. تقُول: "كَأنّ هَذا عندي" وأنتَ تريد أنّه عنْدك محقّقًا[٣].

## ٢,١٥,٢. علة التحقيق عند ابن تيمية

### أ) دخول (مِن) لتحقيق نفي الجنس

قال ابن تيمية: "و(من) تكون لبيان الجنس، فلا يقتضي أن يكون قد بقي من المجرور بها شيء خارج عن ذلك الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (سورة الحج: ٣٠)، فإنه لا يقتضي أن يكون من الأوثان ما ليس برجس". وإذا قلت: ثوب من حرير، فهو كقولك: ثوب حرير. وكذلك قولك: باب من حديد، كقولك: باب حديد، وذلك لا يقتضي أن يكون هناك حرير وحديد غير المضاف إليه، وإن كان الذي يتصوره كليًا، فإن الجنس الكلي هو ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، وإن لم يكن مشتركًا فيه في الوجود، فإذا كانت (من) لبيان الجنس كان التقدير: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا﴾ (النور: ٥٥) من هذا الجنس، وإن كان الجنس كلهم مؤمنين"[٤].

ثم قال: "ولهذا تدخل (من) هذه في النفي لتحقيق نفي الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الطور: ٢١)، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٦٢)، وقوله: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٧).

ولهذا إذا دخلت في النفي تحقيقًا أو تقديرًا أفادت نفي الجنس قطعًا، فالتحقيق ما ذكر، والتقدير: كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٦٢)، وقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢) ونحو ذلك، بخلاف ما إذا لم تكن (من) موجودة، كقولك: ما رأيت رجلًا، فإنها ظاهرة لنفي الجنس، ولكن قد يجوز أن ينفى بها الواحد من الجنس، كما قال سيبويه: يجوز أن يقال: ما رأيت رجلًا بل رجلين، فتبين أنه يجوز إرادة الواحد[٥]، وإن كان الظاهر نفي الجنس، بخلاف ما إذا دخلت (من) فإنها تنفي نفي الجنس قطعًا"[٦].

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ص: ٥٧١

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٣٩

(٣) ابن فرحون، العُدّة في إعراب العُمدَة، ٢: ٥٤٧

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٢: ٣٨-٣٩

(٥) قال سيبويه: "وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت من كان الكلام حسنًا، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس" (الكتاب، ٤: ٢٢٥) وبين السيرافي قوله: "وإنما تزاد (من)، لأن فيه تأول البعض، لأنه قد نفي كل بعض للجنس الذي نفاه مفردًا، كأنه قال: ما جاءني زيد ولا عمرو ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس" (شرح الكتاب، ٥: ١٠١)

(٦) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٢: ٤٠، ودقائق التفسير، ٢: ١١١

والذي ذكره ابن تيمية يوافق فكرة النحاة فيه، وهم يتناولون حرف (من) لتوكيد النفي وهو ليس ببعيد، ومن القائلين:

**١) المبرد**

قال المبرد: "وأَمَّا قَوْلهم إِنَّهَا تكون زَائِدَة فلستُ أَرى هَذَا كَمَا قَالُوا، وَذَاكَ أَنَّ كلّ كلمة إِذا وَقعت وَقع مَعهَا معنى فإنما حدثت لذَلِك الْمَعْنى وَلَيْسَت بزائدة فَذَلِك قَوْلهم: مَا جَاءَنِي من أَحد وَمَا رَأَيت من رجل، فَذكرُوا أَنَّهَا زَائِدَة وأَنَّ الْمَعْنى: مَا رَأَيت رجلًا وَمَا جاءَنِي أَحد، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا. وَذَلِكَ لأَنَّهَا إِذا لم تدخل جَازَ أَن يَقع النَّفْي بِوَاحِد دون سَائِر جنسه، تَقول: مَا جاءَنِي رجل وَمَا جاءَنِي عبد الله، إِنَّمَا نفيت مَجِيء وَاحِد وإِذا قلت مَا جاءَنِي من رجل فقد نفيت الْجِنْس كلَّه"(١).

**٢) الزجاج**

قال الزجاج: "ومعنى ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (ص: ٦٥) (من) دخلت توكيدًا. ودليلًا على نفي جميع من ادعى المشركون أنهم آلهة"(٢).

**٣) ابن السراج**

قال ابن السراج: "ويجوز أن تقول: ما من رجل غيرك وغيرك بالرفع والجر، ويكون موضع (رجل) رفعًا، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥٩) وغيره على المعنى وعلى اللفظ. وإنما تدخل (من) في هذا الموضع لتدل على أنه قد نفى كل رجل وكل أحد. ولو قلت: ما رجل في الدار، لجاز أن يكون فيها رجلان وأكثر، وإذا قلت: ما من رجل في الدار، لم يجز أن يكون فيها أحد البتة"(٣).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

والمقصود من ذكر هذه العلة أن يجيب السؤال: لِمَ قَالَ الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ﴾ (الْفَتْحِ: ٢٩)، وَلَمْ يَقُلْ: وَعَدَهُمْ كُلَّهُمْ؟ قِيلَ: كَمَا قَالَ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (النُّورِ: ٥٥)، وَلَمْ يَقُلْ: وَعَدَكُمْ. فالجواب: لأن (من) تكون لبيان الجنس كما سبق ذكره. وكذلك ذكر هذه العلة لتوضيح الأحكام الفقهية التي تتعلق بـ(من) لتحقيق النفي: "ولهذا لو قال لعبيده: من أعطاني منكم ألفًا فهو حر، فأعطاه كل واحد ألفًا، عتقوا كلهم، وكذلك لو قال لنسائه: من أبرأتني منكن من صداقها فهي طالق، فأبرأنه كلهن، طلقن كلهن. فإن المقصود بقوله: "منكم" بيان جنس المعطى والمبرئ لا إثبات هذا الحكم لبعض العبيد والأزواج. فإن قيل: فهذا كما لا يمنع أن يكون كل المذكور متصفًا بهذه الصفة"(٤).

---

(١) المبرد، المقتضب، ١: ٤٥

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٤٢٤

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٩٤

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٢: ٣٩، ودقائق التفسير، ٢: ١١١-١١٢

## ٢,١٦.علة الحقيقة

### ٢,١٦,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الحقيقة ضد المجاز[١] وهو مَا وضع من القَوْل مَوْضِعه فِي أصل اللُّغَة حسنًا أَو قبيحًا[٢]. وقيل: "الحقيقة: الكلام الموضوع موضِعَه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: "أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ وإحسانه". وهذا أكثر الكلام"[٣].

وأعطى ابن جني معيارًا للحقيقة في الكلام: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"[٤].

ومن النحاة الذين استخدموا علة الحقيقة:

**١) ابن شقير**

قال ابن شقير: "نون الصرف تسَمى تنوينًا وَهِي نون خَفِيفَة فِي الْحَقِيقَة وتحرك إِذا لقيها سَاكن نَحْو: جَاءَنِي زيدٌ الْيَوْم"[٥].

**٢) الرماني**

قال الرماني: "وعلامته في الاثنين، والجميع: نحن، وإنما جاز ذلك، ولم يجز في المخاطب؛ لأن المتكلم لا يكون إلا واحدًا في الحقيقة"[٦].

**٣) العكبري**

قال العكبري: "إن الِاثْنَيْنِ جمع فِي الْحَقِيقَة؛ إِذْ الْجمع ضم شَيْء إِلَى آخر"[٧].

### ٢,١٦,٢. علة الحقيقة عند ابن تيمية

**أ) قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ على الحقيقة**

علّق ابن تيمية خلال تفسير قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥): "لا يجوز أن يكون: "لِمَا خَلَقْتُ أَنَا"؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد، فتكون إضافته إلى اليد إضافةً له إلى الفعل[٨] كقوله: ﴿بِمَا

---

(١) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٣: ٣٤٨

(٢) العسكري، الفروق اللغوية، ١: ٣٣

(٣) ابن فارس، الصاحبي، ص: ١٤٩

(٤) ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٤٤

(٥) ابن شقير، الجمل في النحو، ص: ٣٣٣، وانظر: الرماني، منازل الحروف، ص: ٣١

(٦) الرماني، شرح الكتاب، ص: ٥٦٨

(٧) العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، ص: ١٢٥

(٨) يعني إذا أرادوا المعنى: "لِمَا خَلَقْتُ أَنَا" فاللفظ المقتضى: إسناد الفعل إلى اليد.

قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ (الحج: ١٠) و﴿قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ (آل عمران: ١٨٢، والأنفال: ٥١)، ومنه قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ (يس: ٧١).

أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل، وعدّى الفعل إلى اليد بحرف الباء، كقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ فإنه نص في أنه فَعَل الفعل بيديه؛ ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى أن يقال: "فعلتَ هذا بيديك" ويقال: هذا فعلتْه يداك؛ لأن مجرد قوله: فعلتَ، كافٍ في الإضافة إلى الفاعل، فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة، ولستَ تجد في كلام العرب ولا العجم إن شاء الله تعالى أن فصيحًا يقول: "فعلتُ هذا بيدي"، أو "فلان فعل هذا بيديه"، إلا ويكون فعله بيديه حقيقة، ولا يجوز أن يكون لا يد له، أو أن يكون له يد والفعل وقع بغيرها. وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة، ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البتة من جهة نفس اللغة"(١).

والذي تكلم به ابن تيمية يخالف آراء النحاة المعتزلة في تفسير الآية، ومنهم:

**١) أبو علي الفارسي**

قال أبو علي: "وفي التنزيل: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾، كما قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. فالتثنية والجمع في هذا بمنزلةٍ كالإفراد في هذا المعنى. والتقدير: لما خلقت بقوتي.... ومعنى التثنية التأكيد والتقرير"(٢).

**٢) ابن جني**

قال ابن جني: "وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة"(٣)، ثم ضرب أمثلة منها قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

**٣) الزمخشري**

قال الزمخشري: "فإن قلتَ: ما وجه قوله: خَلَقْتُ بِيَدَيَّ؟ قلتُ: قد سبق لنا أنّ ذا اليدين يباشر أكثر أعماله بيديه، فغلب العمل باليدين على سائر الأعمال التي تباشر بغيرهما، حتى قيل في عمل القلب: هو مما عملت يداك"(٤).

وذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه السهيلي في كتابه: نتائج الفكر في النحو، فقال السهيلي: "أن (اليد) من قوله: (وخلق آدم بيده)، ومن قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، صفة ورد بها الشرع، ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه، ولا في معنى (النعمة)، ولا قطع بشيء من التأويلات تحرزًا منه لمخالفة السلف، وقطع بأنها صفة تحرزًا منه عن مذاهب أهل التشبيه والتجسيم.

فإن قيل: وكيف خوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون، إذ اليد بمعنى الصفة لا يفهم معناه؟

---

(١) ابن تيمية، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ١٠-١١

(٢) أبو علي، المسائل الحلبيات، ص: ٢٩

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣: ٢٥٠

(٤) الزمخشري، الكشاف، ٤: ١٠٥

قلنا: ليس الأمر كذلك، بل كان معناها مفهومًا عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم، ولذلك لم يستفت أحد من المؤمنين رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن معناها، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه، ولا احتاج مع فهمه إلى شرح وتنبيه. وكذلك الكفار لو كانت اليد عندهم لا تعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض واحتجوا بها على الرسول، ولقالوا: زعمت أنه ليس كمثله شيء ثم تخبر أن له يدًا كأيدينا، وعينا كأعيننا؟ ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر عُلم أن الأمر كان فيها عندهم جليًا لا خفيًا، وأنها صفة سميت الجارحة بها مجازًا، ثم استمر المجاز فيها حتى نُسيت الحقيقة. ورب مجاز كثر واستُعمل حتى نُسي أصله وتُركت حقيقته"(١).

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

كما ذُكر سابقًا أن هذه العلة تُستخدم للرد على من زعم أن إثبات اليد لله من التجسيم والتشبيه، فقال ابن تيمية: "هب أنه يجوز أن يعني باليد حقيقة اليد، وأن يعني بها القدرة أو النعمة، أو يجعل ذكرها كناية عن الفعل، لكن ما الموجب لصرفها عن الحقيقة؟ فإن قلت: لأن اليد هي الجارحة وذلك ممتنع على الله سبحانه.

قلت لك: هذا ونحوه يوجب امتناع وصفه بأن له يدًا من جنس أيدي المخلوقين، وهذا لا ريب فيه، لكن لم لا يجوز أن يكون له يد تناسب ذاته تستحق من صفات الكمال ما تستحق الذات؟ قال: ليس في العقل والسمع ما يحيل هذا. قلت: فإذا كان هذا ممكنًا وهو حقيقة اللفظ فلم يصرف عنه اللفظ إلى مجازه؟ وكل ما يذكره الخصم من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمى به وصحت الدلالة سلم له أن المعنى الذي يستحقه المخلوق منتف عنه، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره يد يستحقها الخالق كالعلم والقدرة، بل كالذات والوجود"(٢).

---

(١) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص: ٢٢٩–٢٣٠

(٢) ابن تيمية، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ١١–١٢

# الفصل الثالث

العلة الصرفية عند ابن تيمية، وهو يتكون من مبحثين:

- ❖ المبحث الأول: العلل اللفظية
- ❖ المبحث الثاني: العلل المعنوية

## المبحث الأول: العلل اللفظية

العلة الصرفية التي وردت في مؤلفات ابن تيمية منها علل لفظية، والعلل التي يرى الباحث أنها ترتبط بالمسائل اللفظية عشر علل: علة الاستثقال، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة الاستحالة، وعلة الاشتقاق، وعلة التحليل، وعلة النظير، وعلة الأصل، وعلة القوة، وعلة المجاورة، وعلة التشبيه.

### ١,١. علة الاستثقال

#### ١,١,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الاستثقال مصدر الفعل: استثقل-يستثقل، أي: رَآهُ ثقيلًا[١].

وعدّ الدينوري علة الاستثقال من العلل التي هي أكثر استعمالًا وأشد تداولًا في كلام العرب[٢]، كاستثقالهم (الواو) في (يعد)؛ لوقوعها بين (ياء) وكسرة، أصله: (يَوعِد) فحذفت الواو تخفيفًا، لئلا يثقل على اللسان، لأن الواو ثقيلة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، فكأنها بين الكسرتين، إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو، والثانية ياء[٣]. وعلل ابن الحاجب أنهم حذفوا الواو في (يوعد) ولم يحذفوا في (يَيْنِع) و(يَيْسِر) لأن الواو أثقل من الياء، وأن وقوع الواو أكثر من الياء، وأن حذف الواو لا يؤدي إلى اللبس وفي الياء يؤدي اللبس بين صيغة الماضي والمضارع[٤].

وهذه العلة أن يستثقلوا عبارة أو حرفًا أو حركة أو نحو ذلك، وأكثر ما يستثقلون من عبارات أو ألفاظ أو أساليب ما يكثر دورانه في كلامهم، وهي من حيث النتيجة عين علة التخفيف أو الاستخفاف[٥]. ومن النحاة الذين استخدموا هذه العلة:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ، لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالًا"[٦].

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٦: ٣٥٣

(٢) الجليس، ثمار الصناعة، ص: ١٣٥

(٣) الشريف الجرجاني، شرح التصريف العزي، ص: ١٤٠، وأجري مجراه: تعد، ونعد، وأعد (الغافقي، شرح جمل الزجاجي، ص: ٣٦٧)

(٤) ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ٤: ٥١، رقم الأملية: ٥٢

(٥) الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص: ٢٠٢

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥١٩

**٢) الأخفش**

قال الأخفش: "وقال الله جل ثناؤه ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾ (القمر: ٢٧) وهذا قبل الارسال ولكن حذفت النون استثقالًا"[١].

**٣) ابن خالويه**

قرأ الكسائي الآية: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ (الأنعام: ٤٠) بحذف الهمزة الثانية (أَرَيْتَكُمْ)[٢] فرأى ابن خالويه أنها استثقالًا للجمع بينهما في كلمة واحدة[٣].

## ١,١,٢. علة الاستثقال عند ابن تيمية

### أ) استثقال الواو بعد الكسرة في (حِيلة)، قلبها ياءً

قال ابن تيمية: "ومنه لفظ (الحيلة) ووزنها (فِعْلَة) بالكسر، وهي النوع المختص من الحول كما يقال: الجلسة، والقعدة، واللبسة، والإكلة، والضجعة ونحو ذلك بالكسر هي النوع الخاص، وهو بالفتح المرة الواحدة. فالحيلة أصلها: (حِوْلَة)، لكن لما جاءت الواو الساكنة بعد كسرة قلبت ياء[٤]، كما في لفظ ميزان وميقات وميعاد وزنه: مِفْعَال؛ وقياسه: مِوْزَان ومِوْقَات، منه قوله تعالى: ﴿إِلَّاالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٩٨) من الحِيَل؛ فإنها نكرة في سياق النفي فتعم جميع أنواع الحيل"[٥].

ومثله لفظ (أَقِيْمُوا) فعل الأمر من (أقام)[٦]، أصله: (أَقْوِمُوْا) فاستثقلت كسرة على الواو فنقلت إلى القاف ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها[٧].

وابن تيمية يتبع ما يقوله النحويون في هذا، ومنهم:

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٨٩

(٢) الكسائي، معاني القرآن، ص: ١٣١، والداني، مفردة علي بن حمزة الكسائي الكوفي، ص: ٧٤

(٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: ١٣٨

(٤) ذكر ابن جني أن أصل العين واوًا أو ياءً يُعرَف بوزن (فَعْلَة) أو (أَفعَل)، إلا في لفظ (حيلة)، فيمكننا أن نقول: (أَحيَل) أو (أَحوَل) بالإبدال أو على أصله، وهو شاذ لا يقاس عليه (المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ص: ١١٠)

(٥) ابن تيمية، شرح حديث النزول، ص: ١٨٦

(٦) و(أقام) أصله: (أَقْوَمَ) على وزن (أَفْعَلَ) فنُقلت الحركة من العين إلى الفاء وقُلبت الواو ألفًا لأن قبلها فتحة (الجرجاني، كتاب في التصريف، ص: ٧٠)

(٧) الزمخشري، شرح لامية العرب، ص: ٧

### ١) سيبويه

قال سيبويه: "وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلمَّا ذهب ما يستثقلون ردّ الحرف إلى أصله"(١).

### ٢) ابن درستويه

قال ابن درستويه: "فاستثقل ذلك في الواو بعد الكسرة، لكثرة الاستعمال وانكسار أولها، فأبدلت الياء من الواو"(٢).

### ٣) ابن جني

قال ابن جني: "وذلك أن عُرِفَ هذا النحو وعادته أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى منهما، قلبت الواو ياء، نحو: سَيِّد وهَيِّن"(٣).

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

أورد ابن تيمية هذه العلة لفهم لفظ "لا حول ولا قوة إلا بالله"، فذكر أن هذا اللفظ جاء في حديث أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي موسي –رضي الله عنه–: "ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟" قال: بلى، قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله"(٤)، وكذلك في جواب الآذان بعد لفظ "حي على الصلاة" و"حي على الفلاح"(٥).

ثم قال ابن تيمية: "فلفظ الحول يتناول كل تحول من حال إلى حال، والقوة هي القدرة على ذلك التحول؛ فدلت هذه الكلمة العظيمة على أنه ليس للعالم العلوي والسفلي حركة وتحول من حال إلى حال، ولا قدرة على ذلك إلا بالله. ومن الناس من يفسر ذلك بمعنى خاص فيقول: لا حول من معصيته إلا بعصمته، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته(٦). والصواب الذي عليه الجمهور هو التفسير الأول، وهو الذي يدل عليه اللفظ، فإن الحوْل لا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٥٨

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٢٨٧

(٣) ابن جني، الْمُبهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص: ٥٨

(٤) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٤٢٠٥، ٥: ١٣٣، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٢٧٠٤، ٤: ٢٠٧٧

(٥) قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ" (مسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٣٨٥، ١: ٢٨٩)

(٦) حكي هذا عن بن مسعود رضي الله عنه (انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٤: ٨٧)

يختص بالحول عن المعصية، وكذلك القوة لا تختص بالقوة على الطاعة، بل لفظ الحول يعم كل تحول"[١] ورأى أن (الحول) مأخوذة من (الحيلة).

## ١,٢. علة كثرة الاستعمال

### ١,٢,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

قال أبو البقاء: "المَرَاد بِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال فِي كل وَاجِب الْحَذف هُوَ أَن الْوَاضِع وَضعه من أول الْأَمر على الْحَذف لعلمه بِأَنَّهُ سيكثر وُقُوعه فِي لسانهم، لَا أَنه اسْتعْمل بِالذكر فَكثر وُقُوعه فِي لسانهم ثمَّ حذف"[٢]. والمنقول عن كتاب علل النحو أن "علة كثرة الاستعمال هي علة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف"[٣].

وهذه العلة متعلقة بعلة التخفيف كما قال ابن يعيش: "اعلم أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفَه، وعلى حسب تفاوُت الكثرة يتفاوت التخفيفُ. لما كان القسم ممّا يكثر استعمالُه، ويتكرّر دَوْرُه، بالَغُوا في تخفيفه من غير جهة واحدة"[٤].

وكثرة الاستعمال علة كثيرة الدوران في كتب النحاة، منهم:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال. قال مهلهل بن ربيعة:
يا حارِ لا تجهلْ على أشياخِنا ... إنّا ذَوو السّوراتِ والأَحْلامِ"[٥].

**٢) الأخفش**

قال الأخفش: "وحذفت الألف من "بسم" من الخط تخفيفًا لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الالصاق في اللفظ والخط فلو كتبت "باسم الرحمن" او "باسم القادر" أو "باسم القاهر" لم تحذف الالف"[٦].

**٣) الجرجاني**

قال الجرجاني: "حذفت الهمزة في نحو: الله، لكثرة الاستعمال، أصله: الإِلٰه"[٧].

---

(١) ابن تيمية، شرح حديث النزول، ص: ١٨٦

(٢) أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص: ١٠٤٥

(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٨٤

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٢٤٩

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥١

(٦) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٢

(٧) الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص: ١٠٠

### ١,٢,٢. علة كثرة الاستعمال عند ابن تيمية

#### أ) مصدر (أحب): (حُبًّا) دون (إحباب) لكثرة الاستعمال

قال ابن تيمية: "وقد يغلب عليهم استعمال فعل ومصدر فعل آخر كما في الحب؛ فإن فعله المشهور هو الرباعي يقال: أحب يحب ومصدره المشهور هو (الحب) دون (الإحباب) وفي اسم الفاعل قالوا: (محب) ولم يقولوا: (حاب) وفي المفعول قالوا: (محبوب) ولم يقولوا: (محب) إلا في الفاعل وكان القياس أن يقال: أحبه إحبابًا كما يقال: أعلمه إعلامًا. وهذا أيضًا له أسباب يعرفها النحاة وأهل التصريف: إما كثرة الاستعمال: وإما نقل بعض الألفاظ؛ وإما غير ذلك كما يعرف ذلك أهل النحو والتصريف"[١].

وقال النحاة إن اسم المفعول (محبوب) جاء على غير قياس، ومنهم:

#### ١) سيبويه

قال سيبويه: "وكذلك (أحزنته) و(أحببته). فإذا قلت (محزونٌ) و(محبوبٌ) جاء على غير (أحببت). وقد قال بعضهم: حببت، فجاء به على القياس"[٢].

#### ٢) أبو حاتم السجستاني

ذكر أبو حاتم أن الفعل (أحب) اسم فاعله: مُحِبّ، واسم مفعوله: مُحَبّ على القياس، وجاء (محبوب) على غير القياس لكثرة الاستعمال، مثل: مزكوم من أزكم، ومجنون من أجنّ[٣].

#### ٣) ابن السراج

قال ابن السراج: "ومن العرب من يقول في (أحبَّ): (حَبَّ)، وقولهم: (محبوب) إنما جاء على حَبَّ ولو كان على أحبَّ لكان: (مُحَبّ)"[٤].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٠-٤٢١

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٧

(٣) أبو حاتم، فعلتُ وأفعلتُ، ص: ٩٠

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ١٤١

أما بعض العلماء فيرون أن (حبّ) و(أحبّ) معناهما واحد، ومنهم: الزجاج، حيث قال: "وحببت الشيء وأحببته بمعنى واحد، فهو محبوب ومحبب"[١]. وقال ابن القوطية: "الحاء على (فعل) و(أفعل) بمعنى واحد، منها: حببتُ الشيء حبًّا وأحببته"[٢]. وقال ابن القطاع: "وحببت الشيء حبًّا وأحببته"[٣].

والسهيلي عنده فكرة أخرى عن (الحب)، رأى أن (الحُب) ليس بمصدر لـ(أحببت)، إنما هو عبارة عن الشغل بالمحبوب، كالحُلم والشُّكر والكُفر، كلها واقعة على ما هو اسم للشيء المفعول. ولم يقولوا: (إحبابًا) استغناء بالمفعول المطلق، الذي هو أفيد عند المخاطب من الإحباب، وقال: "فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقًا منه"، أي أنه مفعول مطلق.

ثم قال: "أما جميع الأفعال العامة فلا تتعدى إلى الجواهر والأجسام إلا أن يخبر بها عن خالق الجواهر والأجسام وفاعلها في الحقيقة"[٤]، مثل: ضرب زيد ضربًا، فهو ضارب ومضروب.

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه المسألة خلال حديثه عن أهمية الاشتقاق، ولاسيما في معرفة أسماء الله وصفاته، فقال: "وأسماء الله الحسنى وأسماء رسوله وكتابه من هذا النوع. فإنك إذا قلت: إن الله عزيز؛ حكيم؛ غفور؛ رحيم؛ عليم؛ قدير: فكلها دالة على الموصوف بهذه الصفات سبحانه وتعالى كل اسم يدل على صفة تخصه فهذا يدل على العزة؛ وهذا يدل على الحكمة وهذا يدل على المغفرة؛ وهذا يدل على الرحمة؛ وهذا يدل على العلم؛ وهذا يدل على القدرة"[٥]، وأحيانًا لفظ معين لا يشتق من مصدره بل من مصدر آخر لكثرة الاستعمال.

### ب) حذف الهمزة في لفظ (مَلَك) لكثرة الاستعمال

قال ابن تيمية: "ولفظ (الملك) يتضمن معنى الرسالة فإن أصل الكلمة (مَلْأَك) على وزن (مَفْعَل) لكن لكثرة الاستعمال خففت. بأن ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة و(ملاك) مأخوذ من (المألك) و(الملأك) بتقديم الهمزة على اللام واللام على الهمزة وهو الرسالة وكذلك (الألوكة) بتقديم الهمزة على اللام قال الشاعر: أَبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا ... أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي[٦]. وهذا بتقديم الهمزة"[٧].

---

(١) الزجاج، فعلت وأفعلت، ص: ٦٤

(٢) ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص: ٣٧

(٣) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ١: ٢٤٣

(٤) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٢٧٨

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٤

(٦) ديوان عدى بن زيد العبادى، رقم البيت: ١٤، ص: ٦٠

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٥٢٧

وما أتى به ابن تيمية منقول عن النحاة من قبل، ومنهم الخليل، حيث ذكر أن (الملَك) تخفيف (الملْأَك) وأصله (مَألَك) فقدموا اللام وأخروا الهمزة، ومعناه: الرسالة؛ فحُذفت الهمزة كهمزة (يرى) وقد جاء في الشعر لفظ (مَلأَك):[١] فلست لإنسي ولكن لِمَلأَكٍ ... تبارك من فوق السماوات مرسله[٢]. وتبع قولَ الخليل ابنُ الأنباري[٣]، والأزهري[٤]، وابن سيده[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

جرت معرفة الملائكة وأصل لفظها خلال حديث ابن تيمية عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٦). والصلاة هي الدعاء إما بخير يتضمن الدعاء وإما بصيغة الدعاء فالملائكة يدعون للمؤمنين كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "وَالْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ"[٦] فبين أن صلاتهم قولهم: اللهم اغفر له اللهم ارحمه. وفي الأثر: "إن الرب يصلي فيقول: سبقت أو غلبت رحمتي غضبي"."[٧] ثم ذكر ابن تيمية أن الملائكة رسل الله. ولفظها يتضمن معنى الرسالة.

## ١,٣. علة الاستحالة

### ١,٣,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الاستحالة لغةً ما ذكره الفارابي: أحال الكلام فاستحال، أي: جعله محالًا[٨]،كجمع المتناقضين في شيء واحد في زمان واحد في جزء واحد وإضافة واحدة[٩]. فالمستحيل هو الْبَاطِل وَمَا لَا يُمكن وُقُوعه[١٠]. ثم ذكر ابن منظور أنواع الكلام إلى: المحال، أي: الكلام لغير شيء، والمستقيم، أي: كلام لشيء، والغلط، أي: كلام لشيء لم

---

(١) الشاعر هو عَلقَمَة بن عَبدَة (انظر: ابن سيده، شرح أبيات الجمل، ص: ١٣٣)

(٢) الخليل، العين، ٥: ٣٨١

(٣) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ٢٥٥

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٠: ٢٠٢

(٥) ابن سيده، شرح أبيات الجمل، ص: ١٣٤–١٣٥

(٦) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٢١١٩، ٣: ٦٦

(٧) رواه ابن المبارك عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: "قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ يُصَلِّي رَبُّكَ؟ فَقَالَ مُوسَى: اتَّقُوا اللَّهَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ! فَقَالَ اللَّهُ لِمُوسَى: مَاذَا قَالَ لَكَ قَوْمُكَ؟ قَالَ: يَا رَبِّي مَا قَدْ عَلِمْتَ، قَالُوا: هَلْ يُصَلِّي رَبُّكَ؟ قَالَ: فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ صَلَاتِي عَلَى عِبَادِي أَنْ تَسْبِقَ رَحْمَتِي غَضَبِي، لَوْلَا ذَلِكَ لَأَهْلَكْتُهُمْ" (الزهد والرقائق، رقم الأثر: ١٠٥١، ١: ٣٧٠)

(٨) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٣: ٤٢٤

(٩) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ١٦١

(١٠) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ١: ٢١٠

ترده، واللغو، أي: كلام لشيء ليس من شأنك، والكذب، أي: كلام لشيء تغر به. وأحال الرجل: أتى بالمحال وتكلم به[١].

ومن ورود علة الاستحالة في الصرف كلام ابن إياز: "إذا انضم ما قبل الألف قلبت واوًا وذلك لاستحالة التلفظ بها نحو قولك في تصغير: (ضارب): (ضُوَيرب)، وفي (قاتل): (قُوَيتل) وكذلك: (ضُوْرب) في: (ضارب)"[٢].

### ١,٣,٢. علة الاستحالة عند ابن تيمية

#### أ) استحالة نطق الألف في البداية

ذكر ابن تيمية أنه يمكن الابتداء بحروف العلة إلا بالألف لاستحالة النطق بالساكن في أول الكلام، وإنما التي تأتي في أول الكلام يسميها ابن تيمية الهمزة المتحركة[٣].

فاتفق ابن تيمية مع النحاة في هذه العلة، حيث أتى المبرد بمثال وهو لفظ (ادّارأتم) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ (البقرة: ٧٢) وأشعر بأن أصله: (تدارأْتم) فأُدغمت التاءُ فِي الدَّال وزيدت أَلف الْوَصْل لِاسْتِحَالَة الابتداءِ بساكن[٤]. وكذلك بـ(اطَّيَّرَ زيدٌ) كان الأصل: (تَطَيَّرَ)، فأسكنتْ التاءُ[٥]. والقياس أن الزيادة بالألف لخفتها ولكِن تعذّر ذَلِك لاستحالةِ تحريكِها واستحالةِ الابتداءِ بالساكن فَعُدِل إِلَى الْهمزَة[٦]. ورأى ابن الطراوة أن هذه القضية ليست مختصة باللغة العربية فحسب بل لغيرها، واستدل: "لأن المبتدئ قبل الابتداء واقف عن الكلام فلا يجوز أن يصل إلى التحرك بحرف يوقف عنده وهو ساكن"[٧].

#### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

وردت هذه العلة خلال تناوله عن أهمية تعليم المبتدئين بحروف الهجاء ولا بد من نقل صحيح في تعلمها، قال ابن تيمية: "والله سبحانه علم آدم الأسماء كلها وأنطقه بالكلام المنظوم. وأما تعليم حروف مقطعة لا سيما إذا كانت مكتوبة فهو تعليم لا ينفع ولكن لما أرادوا تعليم المبتدئ بالخط صاروا يعلمونه الحروف المفردة حروف الهجاء ثم يعلمونه تركيب بعضها إلى بعض فيعلم أبجد هوز وليس هذا وحده كلامًا. فهذا المنقول عن آدم من نزول حروف الهجاء عليه لم يثبت به نقل ولم يدل عليه عقل"[٨].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ١١: ١٨٦

(٢) ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف، ص: ١٤٩

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ٦٣

(٤) المبرد، المقتضب، ١: ٢٤٣

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٥٥٨

(٦) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ١٩١

(٧) ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص:١٠٤

(٨) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ٥٨

ثم قال: "والمقصود هنا: أن العلم لا بد فيه من نقل مصدق ونظر محقق. وأما النقول الضعيفة لا سيما المكذوبة فلا يعتمد عليها. وكذلك النظريات الفاسدة والعقليات الجهلية الباطلة لا يحتج بها"[١]. وعلّم أنه من النطق الصحيح استحالة الابتداء بالألف.

## ١,٤. علة الاشتقاق

### ١,٤,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

الاشتقاق من الشق، وهو نصف الشيء، وشقيقي أي: أخي وشق نفسي[٢]، فالاشِتقاقُ لغةً هو الأخذ في الكلام[٣]. وأخْذُ شِقِّ الشيءِ، وأخْذُ الكَلِمَةِ مِن الكَلِمَةِ[٤].

وأما الاشتقاق في الاصطلاح عند صاحب مراح الأرواح فهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في اللفظ والمعنى[٥]. وحكى العكبري عن الرماني أن الاشتقاق: اقتطاع فرع من أصلٍ يدور في تصاريفه على الأَصل[٦].

ورأى ابن السراج أن الاشتقاق لا يستحق حتى يجتمع له شيئان، أحدهما: أن يكون البناء غير البناء والأصول واحدة. والآخر: أن يشاركه في معنى دون معنى، فإن لم يجتمعا فليس اشتقاقًا، لأن كل واحد غريب من الآخر، وإن لم يختلفا فليس اشتقاقًا، لأن هذا هو هذا نفسه[٧].

وهذه العلة قد وردت في كتب النحاة، وممن علل بها المبرد، حيث قال في ألفاظ العقود فإن المذكر والمؤنث يستويان فيها لأنها مشتقة من العدد الأصلي وهو ما بين الواحد والعشرة[٨]. وقال ابن درستويه إن الرجل الذي قد تجوز يسمى بالثَّيِّب وكذلك المرأة، لأنه مشتق من ثاب يثوب أي عاد، وذلك لأنهما قد عاودا النكاح[٩]. وكذلك قال السيرافي إن الألف في (ضارِب) زائدة لأنه مشتق من (الضرب)[١٠].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ٦٣

(٢) ابن فارس، مجمل اللغة، ص: ٤٩٨

(٣) الخليل، العين، ٥: ٨

(٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ١: ٨٩٨

(٥) حسام الدين، مراح الأرواح، ص: ١٠

(٦) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين، ص: ١٤٤، ومسائل خلافية في النحو، ص: ٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٢١٩

(٧) ابن السراج، الاشتقاق، ص: ٣٢

(٨) المبرد، المقتضب، ٢: ١٦٥

(٩) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، ص: ٣١٤

(١٠) السيرافي، شرح الكتاب، ١: ٢٣

### ١,٤,٢. علة الاشتقاق عند ابن تيمية

أ) **في اشتقاق (التأويل)**

أشعر ابن تيمية بأن (التأويل) من الفعل: آل–يؤول–أَولًا، مثل: حال–يحول–حولًا، أي: عاد ورجع، وأصله: أَوِلَ. فـ(التأويل) مصدر: أوّل–يؤوّل. وهو يشارك (وَأَل) في الاشتقاق الأكبر، والمؤْئِل معناه: المرجِع، كما قال تعالى: ﴿لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ (الكهف: ٥٨)[١].

و(الأوّل) أيضًا من نفس الاشتقاق فإن وزنه (أفعل) وليس (فوعل) كما زعم بعض العلماء[٢] لأوجه: **الأول،** مؤنثه: الأُولى، مثل: أكبر مؤنثه: كبرى، وأصغر وصغرى فهذه الصيغة صيغة التفضيل[٣]. **والثاني،** إنه من الذي لا ينصرف، أما (فوعل) مثل: كوثر وجوهر وغيرهما من الأسماء المنصرفة. **والثالث،** من جانب المعنى، قال ابن تيمية: "إذا قيل هذا أول هؤلاء فهو الذي فُضِّل عليهم في الأول لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه وهذا السابق كلهم يؤول إليه فإن من تقدم في فعل فاستن به من بعده كان السابق الذي يؤول الكل إليه فالأول له وصف السؤدد والاتباع"، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٣)[٤].

ومن ذلك لفظ (الآل) أصله: أَوَل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ومثله: بابٌ ونابٌ، وفي الأفعال: قال وعاد ونحو ذلك، ومن قال أصله: (أهل)، قلبت الهاء ألفًا فقد غلط وخالف الأصل[٥]. لأن لفظ (الأهل) يضاف إلى الجماد وإلى غير المعظم، كما يقولون: أهل البيت، وأهل المدينة، وأهل الفقير، وأهل المسكين. وأما (الآل) فإنما يضاف إلى معظم من شأنه أن يئول غيره، فآل الشخص هم من يئول إليه، أي: يرجع إليه[٦].

وتقدمه الأزهري في اشتقاق لفظ (الأوّل) فإنه (أفعل) من: آل–يؤول وأصله: (أَأْوَلُ)، فقُلبت الْهمزَة الثَّانِيَة واوًا، وأُدغمت فِي الْوَاو الأُخرى[٧]. وخطاه أبو علي والعكبري والرضي لأنَّ الهمزة السَّاكنة الواقعة بعد هَمْزَة مفتوحة أنْ تُقْلَبَ ألفًا، مثل: (آدم) و(آذر) وأشبهه، فيكون (آوَل) وليس إبدالها واوًا[٨]. ويقول بعضهم إنه من (أَوْأَل)

---

(١) قال الأخفش: "(مَوْئِلاٍ) من وَأَلَ–يَئِلُ–وَأْلًا" (معاني القرآن، ٢: ٤٣١)، وقال السمين الحلبي: "والمَوْئِلُ: المَرْجِعُ، مِنْ وَأَلَ يَئِلُ، أي: رَجَعَ، وهو من التأويل" (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٧: ٥١٣)

(٢) وهو أحد آراء الكوفيين (انظر: الرضي، شرح الكافية، ٣: ٤٦٠)

(٣) أشعر العكبري أنه لَا يجوزُ أَن تكونَ فَوْعَلًا وَلَا فعّلًا لأنَّ هذَيْن البناءَين ليسَا للتفضيل (اللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٢٣٥)

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٢٩١-٢٩٢

(٥) ومنهم: ابن جني، إذ رأى أن الأصل (آل): أهل، فأبدلت الهاء همزة فصارت: (أَأْل) ثم أبدلت الهمزة ألفًا، والدليل على ذلك صيغة تصغيرها: (أُهَيْل) عند الجمهور (التصريف الملوكي، ص: ٢٠)

(٦) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٢: ١٩٦

(٧) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٥: ٣٢٨، وهو أحد آراء الكوفيين (انظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ١: ٥٢٥)

(٨) أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٣: ٩، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٢٣٥، والرضي، شرح الكافية، ٢: ٣٤٠، ٥٨٨

ك(أعْفَلُ)، ثمَّ خُفّف بإبدال الهمْزة واوًا، ثمَّ بالإدغام[١]. والرد عليه العكبري وركن الدين لأن الهمزة المفتوحة إذا أريدَ تخفيفُها أنْ تُنقَل حركتُها إِلَى مَا قبلَها وليس إبدالها واوًا. والصواب عنده فاؤها وعينها من حرف واحد وهو من بَاب (دَدَن)، فأصله: وَوَل[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

اختلف الناس في معنى (التأويل) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ (آل عمران: ٧). فمنهم من رأى أن أسماء الله وصفاته لا يفهم معناها إلا الله وجعلوها بمنزلة الكلام الأعجمي، ويفضلون التوقف ويفوضون معناها أي يعيدونه إلى الله، ولذلك يسمون بالمفَوِّضين أو أهل التفويض، وهذا ليس من عقيدة أهل السنة.

وأما أهل السنة والجماعة فيتفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين في أسماء الله وصفاته، وأيضًا لا يفوضونها لأن التأويل عندهم معنيان: **الأول،** تفسير الكلام. **والثاني،** حقيقة الشيء. فعلى الأول يمكن معرفته عند أهل العلم، ولذلك مجاهد وابن قتيبة ومن وافقهما جعلوا الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ۗ﴾ لأن مجاهدًا تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله. وعلى الثاني لا يعرف أحدٌ معناه إلا الله، وأفهمَنا إما بضرب الأمثال وإما بالتقريب وإما بالقدر المشترك بينها وبين غيرها وإما بغير ذلك. ثم بيّن ابن تيمية اشتقاق لفظ (التأويل) واستنتج بأن: "التأويل: هو ما أُوِّل إليه الكلام أو يُؤَوَّل إليه أو تَأَوَّل هو إليه. والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويَؤُول ويُؤَوَّل إلى حقيقته التي هي عين المقصود به.... وإلا لم تكن له حقيقة ولا مَآل ولا مرجع بل كان كذبًا وإن كان طلبًا فإلى الحقيقة المطلوبة يئول ويرجع وإن لم يكن مقصوده موجودًا ولا حاصلًا"[٣].

**ب) في اشتقاق (رمضان)**

حدث ابن تيمية عن اشتقاق أسماء الشهور ومعانيها في كتاب شرح العمدة، حيث إن (رمضان) من الفعل (يرمض) أي: يحرق الذنوب ويهلكها، وهذا كما جاء الحديث عن طريق عائشة –رضي الله عنها–، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن شهر رمضان؟ فقال: "أرمض الله فيه ذنوب المؤمنين فغفرها لهم"[٤]، وعن أنس –رضي الله

---

(١) ابن فرحون، العُدّة في إعراب العُمدَة، ١: ٣٠، ٥٧١، وهو رأي الفراء (انظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٣٥٨)

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٢٣٥، وركن الدين، شرح الشافية، ١: ١١٨، وهو رأي سيبويه والبصريين (انظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ١: ٥٢٤، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص: ٣٦٠)

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٢٩٤

(٤) انظر: قوام السنة، الترغيب والترهيب، رقم الحديث: ١٨٢١، ٢: ٣٨٠، وقال نبيل جرار: الحديث موضوع (الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، رقم الحديث: ٦٣٤٧، ٧: ٧١)

عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما سمي رمضان لأن رمضان يرمض الذنوب"(١). كما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أتدرون لأي شيء سُمي شعبان؟". قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: "لأنه يتشعب فيه خير كثير"(٢).

وهذا المعنى يناسب ما يذكره أهل اللغة؛ فإنهم سموا أسماء الشهور بالأزمنة التي وقعت فيها، كما سموا شوالًا لأن الإبل تشول بأذنابها(٣)، وسموا شعبان لانشعاب القبائل فيه(٤)، وغير ذلك. وسموا رمضان لأن الرمض شدةُ وقعِ الشمس على الرمل وغيره(٥)، والأرض رمضًا، ورمِضَ يومنا يرمض رمضًا: اشتد حرُّه، ورمضت قدمي، ورمض الفصيل: أصابه حرُّ الرمضاء(٦). فاجتمع في رمضان أن وقت التسمية كان زمن حر(٧)، ثم إن الله فرض صومه، والصوم فيه العطش والحرارة، ثم إنه يوجب التقوى فتحرق الذنوب وتهلكها(٨).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتعريف معنى (رمضان) من قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، ورأى الباحث أن استدلاله بأقوال اللغويين قد يكفيه بدلًا من استدلاله بالأحاديث الموضوعة كما ذُكر أعلاه.

**ج) في اشتقاق (الصلاة)**

ذكر ابن تيمية أن (الصلاة) من الفعل: (صلّى)، وهو مع (الوصل) من الاشتقاق الأوسط لأن فيهما الصاد واللام والواو، ولذلك قيل: "الصلاة صلة بالله". و(صلّى) مع (صلي) من الاشتقاق الأكبر، وصلي النار إذا احترق بها،(٩) لما فيه من المماسة والمقاربة كما أن المصلي مع الذي يقصده من الإيصال والقرب(١٠).

والذي قاله ابن تيمية يطابق أقوال النحاة واللغويين في اشتقاق لفظ (الصلاة) ولكنهم اختلفوا في معانيها، وقال الزجاج إن الأصل في الصلاة: اللزوم، كما يقال: صَلِيَ وأصْلَى واصْطَلى، إذَا لَزِم. وقيل: ما يُصْلى في النار،

---

(١) انظر: قوام السنة، الترغيب والترهيب، رقم الحديث: ١٧٥٨، ٢: ٣٥٣، وحكم الألباني: موضوع (ضعيف الجامع الصغير وزيادته، رقم الحديث: ٢٠٦٠، ص: ٢٩٩)

(٢) انظر: المرشد بالله، ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، رقم الحديث: ١٨٨٤، ٢: ١٤١، وحكم الألباني: موضوع (ضعيف الجامع الصغير وزيادته، رقم الحديث: ٢٠٦١، ص: ٢٩٩)

(٣) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ٨٨٠

(٤) انظر: قطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية، ص: ٣٨

(٥) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ٧٥١

(٦) انظر: الحربي، غريب الحديث، ٣: ١٠٩٧

(٧) قال قطرب: "رَمَضان لِشدَّةِ الرمضِ فيه والحَرِّ يكونُ فَعلان من ذلك" (الأزمنة وتلبية الجاهلية، ص: ٣٨)، وقال ابن دريد: "سمّوا أَسمَاء الشُّهُور بالأزمنة الَّتِي هِيَ فِيهَا فَوَافَقَ رمَضانُ أيامَ رَمَض الحرِّ" (جمهرة اللغة، ٢: ٧٥١)، وقال ابن الأنباري: "سُمي رمضانَ، لشدة الحر الذي كان فيه" (الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ٣٥٦)، وقال النحاس: "شهر رمضان أي: شهر الحر، مشتقٌ من الرمضاء" (عمدة الكتاب، ١: ٩٩)

(٨) ابن تيمية، شرح العمدة، ١: ٣٦

(٩) الزَّوْزَني، شرح المعلقات السبع، ص: ٢٧٠، وقيل إن الصلا (من المقصورة) هي النار نفسها أو شدة حرها (الأنباري، المقصور والممدود، ص: ١٤)

(١٠) ابن تيمية، شرح العمدة، ص: ٢٧

أي: يُلزَم[١]، وإنما سُمِّيَت بهَا لأنَّها لزوم ما فرض الله والصلاة من أعظم الفرض الذي أمر بلزومه[٢]. وأما ابن فارس فرأى أن الصاد واللام والحرف المعتل أصلان: أحدهما النار وما أشبهها من الحمى، والآخر جنس من العبادة[٣]، والصلاة من: صَلَيْتُ العُوْدَ بالنار، إذا لينته، لأن المصلي يلين ويخشع[٤]. وقال النووي إنَّ الصلاة مُشْتَقَّة من: صَلَيْتُ العود على النَّار، إذا قوَّمْتَه، وَالصَّلَاة تُقَوِّم العبد للطاعة وتنهاه عن خلافه[٥]، وكل هذه من الاشتقاق الأكبر، وهو ما يكون فيه الكلمتان قد اشتركت في الترتيب وفي جنس الحرف والحرف الآخِر أخوان، وهما الواو والياء[٦]. وقال القاضي عياض إنما سميت صلاة لِأَنَّهَا صِلَة بَين العَبْد وربه[٧]، و(صلى) مع (وصل) من الاشتقاق الأوسط، وهو: اتفاق اللفظين في الحروف لا في ترتيبها[٨].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ومن هذه العلة استنتج ابن تيمية أن الصلاة من اشتقاقها فمعناها: الدعاء[٩]، والداعي يقصد المدعو، وقاربه، ولزمه، فالمصلي هو مقارب ربه.

### د) في اشتقاق (الأُرجُوان)

عالج ابن تيمية معنى (الأرجوان) الذي ورد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا أَرْكَبُ الْأُرْجُوَانَ وَلَا أَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ، وَلَا أَلْبَسُ الْقَمِيصَ الْمُكَفَّفَ بِالْحَرِيرِ"[١٠]، وقال إن (الأرجوان) مشتق من (الأرج) وهو توهج رائحة الطيب[١١] لأن الأحمر يسطع لونه ويتوقد كما تسطع الرائحة الزكية في الأرائج، ثم نقل قول أبي عبيد عنه: "الأرجوان: الشديد الحمرة والنهرمان دونه في الحمرة والمفدم المشبع حمرة والمضرج دونه ثم المورد بعده"[١٢]، ولكن ابن تيمية لا يتبعه في اشتقاقه، لأنه يرى أن (الأرجوان) مشتق من (رجن)، أي: بهرم وفدم وشبع[١٣]، فالنون فيه أصلية ووزنه:

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٢٣٢

(٢) ابن الجواليقي، شرح أدب الكاتب، ص: ١٧

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص: ٣: ٣٠٠

(٤) ابن فارس، مجمل اللغة، ص: ٥٣٨

(٥) النووي، تحرير ألفاظ التنبيه، ص: ٤٩

(٦) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، ٣: ٤٦٥

(٧) عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ٢: ٤٥

(٨) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٧٦٧

(٩) هذا المعنى الذي اختاره الزجاجي، لأن العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا تعلق به، أو جاوره، أو ناسبه (تفسير رسالة أدب الكُتاب، ص: ٦٤)

(١٠) أحمد في مسنده، رقم الحديث: ١٩٩٧٤، ٣٣: ١٨٥، وأبو داود في سننه، رقم الحديث: ٤٠٤٨، ٤: ٤٨

(١١) قال كراع النمل: "وأَرِجَ النبت أَرَجًا، أي: طابت ريحه فهو أَرِج" (المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها، ص: ١٠٣)

(١٢) ابن تيمية، شرح العمدة، ص: ٣٧٨، وانظر: أبو عبيد، غريب الحديث، ٣: ٤٢١

(١٣) كقول عمرو بن كلثوم: كأنّ ثيابَنا منا ومنهم ** خُضِبْنَ بأرجوانٍ أو طُلِيْنا، ففسر ابن كيسان أن معنى (الأرجوان) صِبغٌ أحمر (شرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان، ص: ٧٥)

(أُفْعُوال)[١]، وهو يخالف قول سيبويه في أن (الأرجوان) وزنه (أُفعُلان)، مثل: الأُقحُوان، والأُسحُلان، والأُلعُبان[٢]، فالنون فيه زائدة. وأما الوزن الذي اختاره ابن تيمية في (الأرجوان) فهو (فُعْلُوان) لأنه من الأرَج وَهُوَ سطوع الرّائحة، وهو أرجح عند الثمانيني[٣]. ومنهم من رأى أن (الأرجوان) فارسيّ معرَّب، أصله: (أُرغُوان)، وهو شجرٌ له نَوْرٌ أحمر أحسنُ ما يكون[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

هذه العلة استخدمها ابن تيمية لتقوية الأدلة في النهي عن لبس الحمرة وإن تكن حريرًا، لأن الحمرة من زينة الشيطان، كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ، فَإِنَّهَا أَحَبُّ الزِّينَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ"[٥]، وقال: "الْحُمْرَةُ مِنْ زِينَةِ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ"[٦].

**هـ) في اشتقاق (الزبانية)**

نقل ابن تيمية مفهوم (الزبانية) لغةً عن ابن قتيبة وغيره بأنها مأخوذة من الزبن وهو الدفع كأنهم يدفعون أهل النار إليها[٧]، وعن ابن دريد أن الزبن هو الدفع، ويقال: ناقة زبون، إذا زبنت حالبها، أي: دفعته برجلها[٨]، وتزابن القوم، أي: تداراوا[٩]، فاتفقوا في أن اشتقاق الزبانية من الزبن[١٠]. وعلق الكسائي على لفظ (الزبانية): "لم أسمع لها بواحد، ولست أدري أقياسًا مِنْهُ أَوْ سماعًا"[١١]. وذكر أيضًا الأخفش أن العرب تجعله من الجمع الذي لا واحد له مثل (أَبابِيل)[١٢].

---

(١) أبو عبيد، غريب الحديث، ٣: ٤٢١

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤٧

(٣) انظر: الثمانيني، شرح التصريف، ص: ٢٦٤

(٤) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣: ١٣٢٤، والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٦: ٢٣٥٣

(٥) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، رقم الحديث: ٢٧٨٩، ٥: ٢٦٤، والطبراني، المعجم الكبير، رقم الحديث: ٣١٧، ١٨: ٤١٨، وحكم الألباني: هذا الحديث ضعيف (الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، رقم الحديث: ٢١٩٨، ص: ٣٢٤)

(٦) معمر بن راشد، الجامع، رقم الحديث: ١٩٩٦٥، ١١: ٧٧، وحكم الألباني: هذا الحديث ضعيف (الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم الحديث: ٤٣٣١، ٩: ٣١٧

(٧) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ١٠٨، وابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص: ٤٠٤، والقالي، الأمالي، ١: ١٢

(٨) ومن هنا رأى ابن الأنباري أنهم سموا زبانية، لأنهم يعملون بأيديهم وأرجلهم (الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ٣٠٨)

(٩) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ٣٣٥

(١٠) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: ٤٩٨

(١١) الكسائي، معاني القرآن، ص: ٢٥٧، والفراء، معاني القرآن، ٣: ٢٨٠

(١٢) الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٥٨٢

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

خلال تفسير ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق: ١٧-١٨)، فأتى بتفاسير الصحابة والتابعين كأبي هريرة وعبد الله بن الحارث وعطاء، وقالوا: "هم الملائكة"[١]، وقال قتادة: "الزبانية في كلام العرب: الشُّرَط"[٢]، وقال مقاتل: "هم خزنة جهنم"[٣]. ثم فسّر ابن تيمية هذا اللفظ من جانب اللغة بذكر اشتقاقه كما مر بيانه، فوجد المناسبة بين المفسرين واللغويين في تحديدها، أي: أنهم الملائكة الذين يدفعون أهل النار إليها.

### و) في اشتقاق (الكَبْت)

بيّن ابن تيمية معنى (الكبت) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (المجادلة: ٥) بإتيان أقوال أهل اللغة، ومنها قول الخليل: "الكبت هو الصرع على الوجه"[٤]، وقول ابن قتيبة: "هو الغيظ والحزن وهو في الاشتقاق الأكبر من كبده كأن الغيظ والحزن أصاب كبده، ومنه يقال: فلان قد أحرق الحزن كبدَه. وأحرقت العداوة كبده"[٥]، كما قال المفسرون: "كُبتوا أي: أُهلِكوا وأُخزُوا وحُزِنوا"[٦]، فثبت أن المحاد مكبوت مخزي ممتل غيظًا وحزنًا هالك[٧].

والقول عن اشتقاق (الكبت) من (الكبد) قد ذكره المتقدمون، ومنهم ابن قتيبة[٨]، والنحاس[٩]، ومكي[١٠]، فقالوا: إن الأصل من (كُبِتُوا): (كُبِدُوا)، ومن قولهم: كبده إذا أصابه بوجع في كبده، فالتاء والدال متقاربتا المخرجين، والعرب تدغم إحداهما في الأخرى وتبدل إحداهما من الأخرى، واعتمد ابن تيمية على أقوالهم.

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

الهدف من هذه العلة لتوضيح عقوبة من حاد رسول الله، إنما كبته الله بأن أهلكه بعذاب من عنده أو بأيدي المؤمنين، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا﴾ (المجادلة: ٥)، قال ابن تيمية: "يعني محادى الرسل دليل على الهلاك أو كتم الأذى يبين ذلك أن المنافقين هم من المحادين فهم مكبوتون بموتهم بغيظهم لخوفهم أنهم إن أظهروا ما في قلوبهم قتلوا فيجب أن يكون كل محاد كذلك"[١١].

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٢٤: ٥٢٧

(٢) انظر: الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، ٣: ٤٤٤

(٣) انظر: مقاتل، تفسير مقاتل بن سليمان، ٤: ٧٦٤

(٤) انظر: الخليل، العين، ٥: ٣٤٢

(٥) انظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: ١١٠

(٦) انظر: مقاتل، تفسير مقاتل بن سليمان، ٤: ٢٥٩، والطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٢٢: ٤٦٦

(٧) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٢٢

(٨) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: ١١١

(٩) النحاس، إعراب القرآن، ٤: ٢٤٩

(١٠) مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ٢: ١١٢٢

(١١) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٢٣

### ز) في اشتقاق (البتر)

بيّن ابن تيمية معنى (الأبتر) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ (الكوثر: ٣) بعلة الاشتقاق، وهو أن (البَتر) معناه: القطع، كما يقال: بَتَر يَبْتُرُ بَتْرًا، أي قَطَع، وسيفٌ بَتّار إذا كان قاطعًا ماضيًا، ومنه في الاشتقاق الأكبر: تَبَره تتبيرًا إذا أهلكه، والتَّبَار معناه الهلاك والخسران، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ (الفرقان: ٣٩)، وفي سورة الكوثر أخبر سبحانه أنه هو الأبتر بصيغة أفعل التفضيل يفيد الحصر والتوكيد، لأنهم قالوا: إن رسول الله ينبتر أو ينقطع ذكره لأنه ليس ولد له فرد عليه الله أن الذي يشنأه هو الأبتر[١].

والذي ذكره ابن تيمية موجود في كتب النحاة واللغويين، ومنهم ابن دريد حيث قال: "بتر الشَّيْء يبتُره بترًا إذا قطعه وكل قطع بتر"[٢]. ورأى النحاس أن المعنى الأصح للأبتر هو المنقطع الذّكر من الخير[٣]، والأبتر عند ابن خالويه: لا ولد له منقطع الذكر[٤].

وعن التبر قال ابن عبّاد: "تَبَرَ الشيءُ يَتبِر تبارًا، أي: الهلاك، وقوله عز وجل: ﴿وكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيْرًا﴾ (الفرقان: ٣٩) أي: أهلكناهم".[٥] وقال أبوعبيدة في قول سبحانه: ﴿مُتَبَّرٌ ما هُمْ فِيهِ﴾ (الأعراف: ١٣٩) "أي: مبيَّت ومهلَك"[٦]. وأيده ابن دريد بقوله: "التبار: الْهَلَاك، وتبره الله تتبيرا إِذا أهلكه"[٧].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وضح ابن تيمية بهذه العلة أن العقوبات التي شرعها الله نكالًا مثل قطع السارق ونحوه لا تسقط بإظهار التوبة فيجب أن يكون شنآنه هو الموجب لانبتاره وذلك أخص مما تضمنه الشنآن من الكفر المحض أو نقض العهد والانبتار يقتضي وجوب قتله[٨].

### ح) في اشتقاق (الإيمان)

ذكر ابن تيمية أن أصل (الإيمان) مشتق من (الأمن)، لأن الإيمان يحصل في القلب وهو الطمأنينة والإقرار كما أن الأمن هو القرار والطمأنينة، والإيمان إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد[٩]، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ"[١٠].

---

(١) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٤٥٧

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ٢٥٣

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٥: ١٨٩

(٤) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص: ١٣٧

(٥) الفراء، مشكل إعراب القرآن ومعانيه، ص: ٤٩٧، وابن عباد، المحيط في اللغة، ٢: ٣٧٤

(٦) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١: ٢٢٧

(٧) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ٢٥٣

(٨) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٤٥٧

(٩) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٥١٩

(١٠) أحمد في مسنده، رقم الحديث: ١٢٣٨١، ١٩: ٣٧٤، وإسناده ضعيف.

وقد ذكر هذا الاشتقاق الجوهري، حيث إن (الإيمان) من (الأمن) ولذلك يسمى الله تعالى: المؤمن، لأنه آمَنَ عبادَه من أن يظلمهم[١]. واتفق به ابن فارس، وهو أن الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما، سكون القلب، والثاني، التصديق. والمعنيان متدانيان[٢]. وتابعهما أبو حيان التوحيدي بأن الإيمان مأخوذ من الأمن والباب فيهما واحد[٣]، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ"[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من هذه العلة ليشير إلى أن مصدر الإيمان: القلب، وليطلق الإيمان على ما في القلب من الأقوال القلبية والأعمال القلبية من التصديق والمحبة والتعظيم ونحو ذلك، وأما الأقوال الظاهرة والأعمال فلوازمه وموجباته[٥]. وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه[٦]. فالإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق وإنما هو الإقرار والطمأنينة[٧].

**ط) في اشتقاق (التفسير)**

أخبر ابن تيمية أن (التفسير) معناه لغةً: البيان والكشف، ووزنه (تفعيل) من الفسر أي: كشف ما غطي. ورأى أن التفسير والسِّفْر من الاشتقاق الأوسط، أي: متفقان في جميع الحروف لا في الترتيب، ومنه: أسْفَرتِ المرأةُ عن وجهها، أي: كشفتْ، وأسفروا بالفجر، أي: أضاؤوا[٨]، والسفر أيضًا بياض النهار[٩]، كقوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ (المدثر: ٣٤)[١٠]، والسَّفَرة الكَتَبة، كقوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ (عبس: ١٥)[١١]، والسافر الكاتب، والسِّفْر الكتاب وجمعه: الأسافر، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: ٥)، لأنه يبين

---

(١) الجوهري، الصحاح، ٥: ٢٠٧١

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١: ١٣٣

(٣) أحمد في مسنده، رقم الحديث: ٨٩٣١، ١٤: ٤٩٩، والنسائي في سننه، رقم الحديث: ٤٩٩٥، ٨: ١٠٤، وابن ماجه في سننه، رقم الحديث: ٣٩٣٤، ٢: ١٢٩٨، والحديث: حسن صحيح وإسناده قوي.

(٤) أبو حيان، البصائر والذخائر، ٧: ٢١٠

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٧: ٥٥١

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٧: ٦٤٤

(٧) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص: ٥١٩

(٨) انظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ١٣٠، وابن القمّاح، الملخص من كتاب الفرق بن السين والصاد لابن كيسان، ص: ٧١

(٩) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص: ٦٩

(١٠) انظر: ابن كيسان، معاني القرآن وإعرابه، ص: ٤٦٤

(١١) نقل عن الزجاج أن المراد به الملائكة، وواحدهم سَافِر مثل كاتب وكتبة، وكافر وكفرة لأن مَعْنَاه أنه يبَيِّن الشيءَ وُيوَضحُه (معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٢٨٤)

ويوضح ما فيه من الكلام ويدل عليه[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ﴾ (عبس: ٣٨) أي: ضوؤها وسرورها يعلو[٢].

وكذلك الخليل أخبر في كتابه العين أن السَّفَر: بَياض النَّهار، وأسفَرَتْ: أَصَبَحت، وسَفَرْتُ الشيءَ عن الشيء سَفْرًا أي كَشَطْتُه، والفَسْرُ وهو بيان وتفصيل للكِتاب، وفَسَره يفسِره فسرًا، وفسره تفسيرًا[٣]. وعن الأزهري أنه قال: "سُمِّيتْ سُفْرَة لِأَنَّهَا تُبسط إِذا أُكل عَلَيْهَا، وسُمِّيَ السَّفَر سفَرًا لِأَنَّهُ يُسْفِر عَن وُجُوه الْمُسَافِرين وأخلاقِهِمْ فيَظْهر مَا كَانَ خافيًا مِنْهَا"[٤]. وعن الجوهري: "والسَفيرُ: ما سقَطَ من ورق الشجر، وسمِّي بذلك لأنّ الريح تَسْفِرُهُ، أي تكنُسه"[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة ليفرّق بين معنى (التأويل) و(التفسير)، ورأى ابن تيمية أن التأويل يتعلق بالمعنى المدلول عليه وأما التفسير فإنه يتعلق بما يدل على المراد. وهذا المعنى يتقارب المعنى الذي قاله الأزهري، وهو أن التَّفْسِير: كشف المرَاد عَن اللَّفْظ الْمُشكل، والتأويل: رد أحد المحتملين إِلَى مَا يُطَابق الظَّاهِر[٦]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: ٣٣)، أي: أحسن بيانًا وتفصيلًا، فإن المطلوب من الكلام شيئان: أن يكون حقًّا وأن يكون مبينًا، فبيّن المراد بالكلام، ولا يحسن أن يقال هنا: (وَأَحْسَنُ تَأْوِيْلًا) لأن هذا دل عليه قوله تعالى بالحق[٧].

**ي) في اشتقاق (الصوفية)**

رأى ابن تيمية أن (الصوفية) نسبة إلى (الصوف) لأنه غالب لباس الزهاد[٨]، وقيل إنها نسبة إلى اسم القبيلة في العرب وهو صُوفَة بْن مُرَ بْن أد بْن طَابِخَةَ، وكانوا يجاورون حول البيت[٩]. ومن قال إنها نسبة إلى (الصُّفَّة)،

---

(١) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٥٤٢، وقال ابن كيسان: "والأسفار: جمع سِفر، وهو الكتاب؛ لأنه يظهر الأمور" (ابن القمّاح، الملخص من كتاب الفرق بن السين والصاد لابن كيسان، ص: ٧١)

(٢) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٨: ٢٧٩

(٣) الخليل، العين، ٧: ٢٤٧

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٢: ٢٧٩

(٥) الجوهري، الصحاح، ٢: ٦٨٦

(٦) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٢: ٢٨٣

(٧) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٨: ٢٧٩

(٨) الصُّوفُ للغَنَم كالشَّعَرِ للمَعَزِ (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٨: ٣٨٢)

(٩) قال الزمخشري: "كان آل صوفة يجيزون الحاج من عرفات أي يفيضون بهم، ولعلّ الصوفية نسبوا إليهم تشبيهًا بهم في النسك والتعبد" (أساس البلاغة، ١: ٥٦٤)

فحقها أن يقال: (الصُّفِّية)[1]. ومن قال إنها نسبة إلى (الصَّفاء)[2]، فحقها أن يقال: (الصَّفائِية) أو (الصَّفَوِية) إذا كانت مقصورة. ومن قال إنها نسبة إلى (الصَّفوَة)[3]، فحقها أن يقال: (الصَّفْوِية). ومن قال إنها نسبة إلى (الصَّفّ) المقَدَّم بين يدي الله[4]، فحقها أن يقال: (الصَّفِّية)[5]. ومن قال إنها نسبة إلى أهل (الصِّفة)[6]، فحقها أن يقال: (الصِّفِي)، فهذه كلها أقوال ضعيفة، والصحيح عند ابن تيمية أن (الصوفية) نسبة إلى لباس الصوف[7].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة خلال تناوله عن حقيقة الصوفية، فرجح أنها مأخوذة من (الصوف) وهو لباس أهل الزهد من شعر الغنم، لأن (الصوف) و(الصوفية) من الاشتقاق الأكبر، وأما البقية فمن الاشتقاق الأوسط.

**ك) في اشتقاق (العرش)**

حكى ابن تيمية عن الخليل أن معنى (العرش) سرير وكل سرير للملك يسمى عرشًا[8]، ولذلك قلما يجمع العرش إلا في الاضطرار[9]. وقيل يسمى العرش عرشًا لارتفاعه[10]، ويستشهد في اشتقاقه بقوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ (الأعراف: ١٣٧)، أي: ما كانوا يرفعون من البنيان[11]، وَقَوْلِهِ ﴿مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ (الأنعام: ١٤١)[12]، أي: غير مرفوعات مبنيات، لا ينبته الناس ولا يرفعونه[13].

والذي قاله ابن تيمية يطابق قول اللغويين في أن معنى (العرش): سرير الملك، ومنهم غلام ثعلب[14]، والفارابي[15]، والأزهري[16]، والدليل على ذلك تسمية الله على سرير ملكة سبأ بالعرش: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾

---

(١) رأى الزمخشري أن إحدى الفاء فيها قُلبت واوًا للتخفيف فصارت: الصوفية (أساس البلاغة، ١: ٥٦٤)

(٢) قيل: إِنَّمَا سميت صوفية لصفاء أسرارها ونقاء آثارها (الكلاباذي، التعرف لمذهب أهل التصوف، ص: ٢١)

(٣) يعني: صفوة الفقهاء (ابن تيمية، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص: ٥٢)

(٤) قيل: إِنَّمَا سموا صوفية لأَنهم فِي الصَّفّ الأول بَين يَدي الله بارتفاع هممهم إِلَيْهِ (الكلاباذي، التعرف لمذهب أهل التصوف، ص: ٢١)

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٠: ٣٧٠

(٦) إِنَّمَا سموا صوفية لقرب أوصافهم من أَوْصَاف أهل الصّفة الَّذين كَانُوا على عهد الرسُول (الكلاباذي، التعرف لمذهب أهل التصوف، ص: ٢١)

(٧) ابن تيمية، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص: ٥٢

(٨) انظر: الخليل، العين، ١: ٢٤٩

(٩) جُمع في الاضطرار: العروش (الخليل، العين، ١: ٢٤٩)

(١٠) سمي عرشًا لأن الله خلقه واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق (ابن أبي زمنين، أصول السنة، ص: ٨٨)

(١١) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٣: ٣٢

(١٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٤٠٢

(١٣) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٩: ٥٩٣

(١٤) غلام ثعلب، العشرات في غريب اللغة، ص: ١٣١

(١٥) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ١: ١١٤

(١٦) الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ٢٦٣

(النَّمل: ٢٣)، والعرش أيضًا يدل على ارتفاع الشيء، كما قال ثعلب: "والعرش: كل شئ مرتفع"[١]، وقال ابن فارس: "العين والراء والشين أصل صحيح واحد، يدل على ارتفاع في شيء مبني، ثم يستعار في غير ذلك"[٢].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من هذه العلة للرد على من زعم أن عرش الله معناه: مُلكه، كما ورد لدى بعض اللغويين، ومنهم الأزهري، إذ قال إن العرش: الملك، كما يُقَال ثُلَّ عرشُه، أَي: زالَ مُلكه وعزُّه[٣]. فعلى هذا المعنى اعتمد الجهمية والمعتزلة في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، أي: استولى[٤]. أما الأخفش ففسّره بـ(عَلاَ) ومعنى عَلاَ: قَدَر، والله لم يزل قادرًا ولكن في هذه الآية أخبر بقدرته[٥]. والصواب تفسير الجمهور من اللغويين والنحاة، وهو: الاستعلاء، فنقل الفراء قول ابن عباس إن معنى (استوى): صعد[٦]، واعترض الزجاج على من زعم أن معناه: استولى، لأن اللغة لا تدل على هذا المعنى[٧].

فرأى ابن تيمية أن زعمهم (استوى بمعنى استولى) منكر عند أهل اللغة، ومنهم ابن الأعرابي، إذ قال: "لا نعلم استوى بمعنى استولى ومن قال ذلك فقد أعظم الفرية"[٨]. ونقل عن ابن فارس: "ولو صح فلا حجة فيه لما بينا مِن استيلاء من لم يكن مستوليا فنعوذ بالله من تعطيل الملحدة وتشبيه المجسمة"[٩].

### ل) في اشتقاق (الصمّ)

خلال حديث ابن تيمية عن معنى (الصمد) فذكر أنه يقارب معنى (الصمّ)، وكذلك (الصمّ) و(الصوم) من الاشتقاق الأكبر، ولا يريد الباحث أن يتكلم عن معنى (الصمد) هنا، إنما هو سيأتي في علة التقارب، ومبحثنا الآن عن اشتقاق (الصمّ) من (الصوم).

ونقل ابن تيمية[١٠] قول الجوهري لتشديد رأيه: وهو تسمية صمام القارورة لسدادها، فإن هذه المادة فيها معنى الجمع والسد، والحجر الأصم هو الصلب المصمت، والرجل الأصم هو الذي لا يسمع لانسداد سمعه، وكذلك

---

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ص: ٥٨

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤: ٢٦٤

(٣) غلام ثعلب، العشرات في غريب اللغة، ص: ١٣١، والأزهري، تهذيب اللغة، ١: ٢٦٤

(٤) ثعلب، مجالس ثعلب، ص: ٥٨

(٥) الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٤٤٣

(٦) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥

(٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٥٠

(٨) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٨: ٣٠٠، نقل هذا الكلام عن ابن الجوزي (انظر: زاد المسير في علم التفسير، ٢: ١٢٨)

(٩) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٨: ٣٠٠، نقل هذا الكلام عن ابن الجوزي (انظر: زاد المسير في علم التفسير، ٢: ١٢٨)

(١٠) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٢٢٩

صميم الشيء: خالصه حيث لم يدخل إليه ما يفرقه ويضعفه[١]. ومنه في الاشتقاق الأكبر: الصوم. فإن الصوم هو الإمساك، ثم ذكر قول أبي عبيدة: "كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم"[٢]، لأن الإمساك فيه اجتماع والصائم لا يدخل جوفه شيء ويقال صام الفرس إذا قام في غير اعتلاف[٣]، كما قال النابغة:

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَة تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللُّجُمَا[٤]

وكذلك صام النهار إذا قام قائم الظهيرة[٥]، كقول امرئ القيس: ذَمولٌ إذا صام النهار وهَجَّرا[٦].

الهدف من هذه العلة لتقوية حجة ابن تيمية في تعريف معنى (الصمد) الذي سيُذكر في علة التقارب.

**م) في اشتقاق (الخِبْر)**

نقل ابن تيمية قول أبي عبيد بأن الخِبر بكسر الخاء معناه: المخابرة، والمخابرة هي الْمُزَارعَة، بِالنِّصْفِ أو الثُّلث أو الرّبع أو أَقل من ذَلِك أو أَكثر، وبهذا سمي الأَكّار خَبِيرًا لِأَنَّهُ يخابر الأَرْض وَالْمُخَابَرَة هِيَ المؤاكرة[٧]. والخبير: هو الفلاح، سمي بذلك لأنه يخبر الأرض.

قال بعضهم: إن (الخِبر) مأخوذ من (خَيْبَر)، لأن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أقرها في أيديهم على النصف، فقيل: خابرهم، أي عاملهم في خيبر[٨]، فرأى ابن تيمية أن هذا الرأي ضعيف، لأن معاملته بخَيبَر لم ينه عنها قط، بل فعلها الصحابة في حياته وبعد موته[٩].

(١) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٥: ١٩٦٧-١٩٦٨

(٢) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢: ٦

(٣) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٥: ١٩٧٠

(٤) النابغة، ديوان النابغة الذبياني، ص: ١١٥

(٥) البطليوسي، ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، ص: ٢٦٩

(٦) البطليوسي، ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، ص: ٢٦٩

(٧) انظر: أبو عبيد، غريب الحديث، ١: ٢٣٢-٢٣٣

(٨) أسند ابن قتيبة هذا القول إلى ابن الأعرابي (غريب الحديث، ١: ١٩٦)

(٩) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ٢٤٧-٢٤٨

يبدو أن ابن تيمية يختار مذهب الجمهور في هذه المسألة، وممن رأى أن المخابرة هي المزارعة نفسها: هو ابن قتيبة(١)، وابن الأنباري(٢)، والفارابي(٣)، والأزهري(٤)، والخوارزمي(٥)، والجوهري(٦)، وابن فارس(٧)، وغيرهم من أئمة أهل اللغة.

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

يقصد ابن تيمية بهذه العلة للرد على بعض الفقهاء الذين يفرقون بين المخابرة والمزارعة، فقالوا: المخابرة هي المعاملة على أن يكون البذر من العامل، والمزارعة على أن يكون البذر من المالك، واستدلوا بالنبي –صلى الله عليه وسلم– نهى عن المخابرة لا المزارعة. وهذا أيضًا ضعيف عند ابن تيمية، لأنه ورد في الصحيح من أن رسول الله نهى عن المزارعة(٨) كما أنه نهى عن المخابرة(٩)، والاشتقاق يدل على أن المخابرة هي المزارعة(١٠).

## ١,٥. علة التحليل

قد سبق مفهوم علة التحليل مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (١١٠).

### ١,٥,١. علة التحليل عند ابن تيمية

**أ) في اشتقاق (النبي)**

عرّف ابن تيمية معنى (النبي) بتحليل اشتقاقه، حيث ذكر قولين عنه:

أحدهما: مشتق من (النبأ)، وأصله: الهمزة. وكان نافع يهمز (النبيين) و(الأنبياء) و(النبوة) وما جاء من ذلك، إلا في موضعين، وهما: في الآية ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ (الأحزاب: ٥٠) وفي ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ (الأحزاب: ٥٣)، وإنما ترك الهمزة في هذين الموضعين لاجتماع همزتين مكسورتين من

(١) ابن قتيبة، غريب الحديث، ١: ١٩٦

(٢) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ٣٠٩

(٣) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٢: ٣٨٤

(٤) الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص: ١٦٦

(٥) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٢

(٦) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٢: ٦٤١

(٧) ابن فارس، مجمل اللغة، ص: ٣١٠

(٨) مسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٥٤٩، ٣: ١١٨٣

(٩) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٢٣٨١، ٣: ١١٥، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١٥٣٦، ٣: ١١٧٤

(١٠) ابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص: ٢٤٨

جنس واحد[١]. وقال سيبويه: "إن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: "تنبّأ مسيلمةُ" و"إنما هو مَن أنبأتُ"[٢]. ولكن لما كثر استعماله لينت همزته، كما فعل مثل ذلك في (الذرية) وفي (البرية).

والثاني: مشتق من (النَّبْوَة)، أي: العلو؛ فمعنى (النبي): المعَلّى والرفيع المنزلة، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ (وردت في ثلاث عشرة آية)، أي: الرفيع المنزلة عندنا الممنوح من إخبارنا بكل ما يقر عينه وعين أتباعه[٣].

والتحقيق عند ابن تيمية أن هذا المعنى داخل في الأول لأوجه:

الأول: من أنبأه الله وجعله مُنبِئًا عنه فلا يكون إلا رفيع القدر عليًّا.

والثاني: أما لفظ العلو والرفعة فلا يدل على خصوص النبوة؛ إذ كان هذا يوصف به مَن ليس بنبي، بل يوصف بأنه الأعلى، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٣٩).

والثالث: قراءة الهمزة قاطعة بأنه مهموز وهي قراءة نافع.

والرابع: ما روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: أنا نبي الله ولست نبيء الله"، لا يعتمد عليه لعدم الإسناد له ولا المسند ولا المرسَل ولا شيء من كتب الحديث ولا السير المعروفة[٤].

والخامس: النبي والنبيء لفظان مشتركان في الاشتقاق الأكبر، فكلاهما فيه النون والياء، وفي الأول: الياء، وفي الثاني: الهمزة، لكن الهمزة أشرف لأنها أقوى،[٥] وقال سيبويه: "اعلم أنَّ الهمزة إنَّما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنَّه بَعُد مخرجها، ولأنها نبرةٌ في الصدر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك، لأنَّه كالتهُّوع.... وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا"[٦].

والسادس: وبالعكس، فلو كان أصله: نبي، مثل: علي وولي، لم يجز أن يقال بالهمز، كما لا يقال: عليء ووصيء ووليء[٧]. وإذا كان أصله الهمز، جاز تليينها.

---

(١) أولهما همزة (النبيء)، والثانية همزة (إن) و(إلا) في الآيتين، انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ١: ٧٢

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٦٠

(٣) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ٨: ٣٢٠

(٤) قال الذهبي: "حديث منكر وحمران رافضي ليس بثقة" (السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١: ٣٤٠)

(٥) انظر: ابن تيمية، النبوات، ٢: ٨٨٢

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٤٨، ٥٥٤

(٧) قال الأخفش: "والذين لم يهمزوه جعلوه مثل (وَصِيّ) و(أَوْصِياء) ويقولون أيضًا: "هُمْ وَصِيُّونَ"." (معاني القرآن، ١: ١٠٦)

والسابع: وأيضًا فإن تصريفه: أنبأ–يُنبئ ونبّأ–ينبّئ بالهمزة[١]، ولم يُستعمل فيه: نبا–ينبو[٢]، وإنما يقال: النَّبوة، وفي فلان نَبوة عنا، أي: مجانية[٣]. فيجب القطع بأن النبي مأخوذ من الإنباء، لا من النَّبوة[٤].

أما أبو علي فاعترض على قول سيبويه بأن النبي من النبأ، كقولهم: "تنبّأ مسيلمةُ"، فإن اتفقوا عليها فهذا يدل على أن اللام أصلها همزة، والصواب: بل جاء فيه الأمران: الهمزة (النبيء) وحرف اللين (النبي) عند أبي علي[٥].

والكسائي عنده رأي آخر، وهو معنى (النبي): الطريق، وسمي الرسول نبيًّا لأنه طريق إلى الله تعالى[٦]، واستشهد بقول القُطَّامي:

لَما وَرَدْنَ نبيًّا، واستَتَبّ بنا ... مُسحَنفِرٌ، كخطوطِ السَّيح مُنسحِل[٧]

والمقصود من لفظ (نبيًّا) أي طريقًا[٨].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة ليشير إلى أن لفظ النبي يتضمن معنى الإعلام والإخبار[٩]، وهذا المعنى شاع في كثير من آيات الله، منها: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ العَلِيمُ الخَبِيرُ﴾ (التحريم: ٣). فالنبي مشتقّ من الإنباء ووزنه: فعيلٌ، وفعيل قد يكون بمعنى فاعل؛ أي مُنبي، وبمعنى مفعول؛ أي منبأ[١٠]، وهذا المعنى أجود من الأول لأنه الذي نبأه الله. وإذا نبأه الله، فهو نبيّ الله سواء أنبأ بذلك غيره، أو لم ينبئه[١١].

---

(١) رأى ابن جني أنه من الأفعال المهموزة: "نبأت بِالْأَمر خبرت بِهِ واستنبأت عَنهُ استخبرت عَنهُ وتنبأت تخبرت وأنبأت الرجل أخْبرته" (الألفاظ المهموزة، ص: ٣٨)

(٢) قال النحاس: "وإن جعلته من (نبا ينبو) لم يهمز وكانت الياء الأخيرة منقلبة من واو" (إعراب القرآن، ٤: ٢٩٦)، ونَبَا الشيءُ يَنْبُو إذا ارتفع، ويقال للمكان المرتفع: نَبِي (الأزهري، معاني القراءات، ١: ١٥٤)

(٣) قال الخطيب الإسكافي: "فإن ارتدّ عن الضريبة، قيل: نبا" (مبادئ اللغة، ص: ١٦٦)

(٤) ابن تيمية، النبوات، ٨٨١–٨٨٣

(٥) أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ٢: ٨٩

(٦) الكسائي، معاني القرآن، ص: ٧٢–٧٣

(٧) ابن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، ص: ٦٥٠

(٨) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١: ٤٠٢

(٩) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٨٧٨

(١٠) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٨٧٣

(١١) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٦٨٨

**ب) في أن المصدر أصل الفعل**

ذكر ابن تيمية أنه إذا قيل هذا اللفظ مشتق من هذا فهو يشير إلى أمرين: الأول، يشير إلى أنه بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى، وعلى هذا فكل منهما مشتق من الآخر بغض النظر إلى أن الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل فكلا القولين صحيحًا. والثاني، يشير إلى أن أحدهما أصل للآخر كما يكون الأب أصلًا للابن[١].

وعلى المعنى الثاني، فإذا أريد الترتيب العقلي فقول البصريين أصح فإن المصدر مفرد إنما يدل على الحدث فقط؛ والفعل مركب لأنه يدل على الحدث والزمان، فالمصدر مقدم على الفعل[٢]. وإذا أريد الترتيب الوجودي فهذا لا ينضبط، فقد يكون الفعل قبل المصدر؛ وقد يكون المصدر قبل الفعل، لأن بعض الأفعال لا مصادر لها[٣]، وبعض المصادر لا أفعال لها[٤]. فرجح ابن تيمية قول البصريين وهو اشتقاق الفعل من المصدر بتحليله.

وقال ابن تيمية في موضع آخر: "أن جميع الأفعال مشتقة[٥]، سواء كانت مشتقة من المصدر[٦]، أو كان المصدر مشتقًّا منها[٧]، أو كان كل منهما مشتقًّا من الآخر، بمعنى: أن بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى، لا بمعنى: أن أحدهما أصل والآخر فرع، بمنزلة المعاني المتضايفة كالأبوة والبنوة أو كالأخوة من الجانبين، ونحو ذلك"[٨].

والاختلاف في الاشتقاق بين المصدر والفعل معروف عند النحاة، فذهب البصريون إلى أن الفعل مأخوذ من المصدر واحتجوا بسبعة أوجه ذكرها الأنباري: **الأول،** إنما سمي مصدرًا لأنه موضع الصدور، صدر عنه الفعل. **والثاني،** المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان مقيد، فلا شك أن رتبة المطلق قبل المقيد. **والثالث،**

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٢٣١

(٢) رأى ابن السراج أن اشتقاق الأفعال من الأسماء ظاهر غير خفي لأنها متضمنة معنى المصدر والزمان فلا يجوز أن يكون الفعل إلا مشتقًّا في الكلام (الاشتقاق، ص: ٣٥-٣٦)

(٣) مثل: عسى (المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٧٧)

(٤) مثل: ويل، وويح، وويس (المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص: ١٨٠)، انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٠

(٥) رأى الباحث أن لفظ (مشتقة) هنا يحتمل على مفهومين: الأول من جانب الاصطلاح، وهو أن ابن تيمية يميل إلى رأي البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر، حيث قال: "فقول البصريين أصح، فإن المصدر إنما يدل على الحدث فقط والفعل يدل على الحدث والزمان" (مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٢٠)، وسوف يذكره الباحث مع التفاصيل في علة التحليل.

والثاني من جانب اللغة، وهو سيذكره لاحقًا في الهدف من هذه العلة، أن المقصود بالاشتقاق هنا مناسبة في اللفظ والمعنى، ليس أحدهما أصل من الآخر، أي: جميع الأفعال لها مناسبة بمصادرها لفظًا ومعنًى، وقال أيضًا في موضع آخر: "إذا قيل هذا مشتق من هذا فله معنيان: أحدهما: أن بين القولين تناسبًا في اللفظ والمعنى.... فكل من القولين مشتق من الآخر فإن المقصود أنه مناسب له لفظًا ومعنًى" (مجموع الفتاوى، ١٧: ٢٣١) ولعل هذا المقصود الذي يريده.

(٦) هذا رأي سيبويه وجميع البصريين (الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٥٦)

(٧) هذا رأي الفراء وجميع الكوفيين (الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٥٦)

(٨) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١: ١٨٧

كما ذكره ابن تيمية سابقًا أن المصدر يتضمن معنى الحدث فقط والفعل يتضمن معنى الحدث والزمان فالمفرد قبل المركب. **والرابع،** المصدر من الأسماء والاسم له معنى يقوم بنفسه، وأما الفعل فيفتقر إلى الفاعل، فهو أولى أن يكون فرعًا. **والخامس،** لو كان المصدر مشتقًا من الفعل فلا بد من معنى ثالث سوى الحدث والزمان. **والسادس،** ولو كان مشتقًا من الفعل لوجب أن يجري على صيغة واحدة كما لم تختلف صيغة أسماء الفاعلين والمفعولين. **والسابع،** أن الفعل يتضمّن المصدر، والمصدر لا يتضمّن الفعل(١). وأضاف المجاشعي وجهًا آخر وهو أن لفظ المصدر دائرًا في الفعل وليس لفظ الفعل دائرًا في المصدر، مثل: الضرب فحروفه موجود في: ضَرَب، ويضرب، واضطرب، واستضرب، وانضرب، وغير ذلك(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل(٣) لخمسة أوجه: **الأول،** اعتلال المصدر لاعتلال الفعل، مثل: قام — قيامًا، وصحته لصحة الفعل، مثل قاوم — قِوامًا. **والثاني،** العمل في الفعل أصل، والعمل في المصدر فرع، فلا بد من رتبة العامل قبل المعمول(٤). **والثالث،** يكون المصدر توكيدًا للفعل، فلا ريب أن رتبة المؤكد قبل التوكيد(٥). **والرابع،** أن المصدر لا يتصور معناه إلا بمعرفة معنى الفعل، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلًا للمصدر. **والخامس،** إن المصدر إنما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه، والمراد به المفعول، لا الموضع(٦).

أما ابن طلحة فذهب إلى أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر(٧).

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

وردت هذه العلة للرد على من زعم أن لكل لفظ له معنى حقيقي ومعنى مجازي، منهم عَبَّاد بن سليمان المعتزلي، فزعم أن الباري تعالى عالم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة وسبب ذلك لو كان الله عالما في الحقيقة لكان لا عالم إلا هو لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)(٨).

---

(١) الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٣٧–١٣٨

(٢) المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص: ١٧٨

(٣) ذكر هشام بن معاوية الكوفي أن المصدر مشتق من الفعل الماضي، بل هو ليس بفعل محض ولا اسم محض، المصدر ليس فعلًا لأنه منون، وليس اسمًا لأنه لا يُثَنى ولا يُجمَع ولا يُؤنَّث (المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٦٠)، وذكر أيضًا ابن القوطية أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام وبذلك سميت "الأبنية"، والأسماء غير الجامدة كلها مشتقة منها، والأفعال أقدم من الأسماء بالزمان (كتاب الأفعال، ص: ١)، وأشار نفطويه إلى أن الفعل الماضي أصل للمصدر بقوله: "واعلم أن المصادر من الأفعال التي ماضيها على ثلاثة أحرف لا تُدرَك بالقياس" (المقصور والممدود، ص: ٢٧)

(٤) ذكر ابن الوراق أن المصدر يعمل عمل الفعل، فَصَارَ بِهَذَا أَيْضًا مضارعًا للْفِعْل (علل النحو، ص: ٤٧٣)

(٥) الأنباري، أسرار العربية، ص: ١٣٨

(٦) الأنباري، الإنصاف، ١: ١٩٠–١٩١

(٧) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ٦٤٥، وابن عقيل، شرح الألفية، ٢: ١٧١، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٧: ١٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٥

(٨) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٦: ٤٣٣

وهذا كما زعم بعض الناس أن لفظ الأسد فإنه حقيقة في السبع ومجاز في الشجاعة، فيكون اللفظ دالًّا على معنيين من غير أن يدل على معنى مشترك بينهما. والصواب عند ابن تيمية أن هذا يدخل إلى الاشتراك اللفظي كما يسمي هذا الابن باسم ويسمي آخر ابنه بذلك الاسم، فيصير به مشتركًا ولهذا احتيج في الأعلام إلى التمييز باسم أبيه أو الأب مع الجد إذا لم يحصل التمييز باسمه وإن حصل التمييز بذلك اكتفى به، ثم مثّل بما فعله النبي: "وهذا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة الرسالة إلى قريش: "هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو"[١] بعد أن امتنع المشركون أن يكتبوا محمدًا رسول الله وهو صلى الله عليه وسلم متميز بصفة الرسالة والنبوة عند الله فلما غير تمييزه بوصفه الذي يوجب تصديقه والإيمان به وافقهم على التمييز باسم أبيه"[٢].

فابن تيمية لا يوافق من يقول إن اللفظ يدل على المعنى بنفسه من غير قصد متكلميه وإن تلك الدلالة صفة لازمة للفظ، وأكد بقوله: "لو كان اللفظ يناسب المعنى لم يختلف باختلاف الأمم.... وإن كانت تختلف بحسب الأمكنة والأزمنة والأحوال". ومن هنا يُرى أن ابن تيمية يهتم بدلالة السياق[٣].

وهذه المناسبة بين الألفاظ والمعاني قد أثبتها علماء العربية والبيان، التي يسمونها بالاشتقاق، ثم أيده ابن تيمية بأنوع الاشتقاق، منها اشتقاق الفعل من المصدر.

**ج) في اشتقاق لفظ (الاسم)**

وذكر ابن تيمية اختلاف البصريين والكوفيين مرة أخرى في اشتقاق لفظ (الاسم)، فالكوفيون يرون أن الاسم مشتق من الوسم[٤] والسمة وهي العلامة، والبصريون يرون أنه مشتق من السمو[٥] وهو العلو، فكلا القولين صحيح عند ابن تيمية، ولكن قول البصريين أرجح لخمسة أوجه: **الأول،** تصغير (الاسم) سُمَيٌّ وليس وُسَيمًا. **والثاني،** جمع (الاسم) أسماء وليس أوسامًا. **والثالث،** وفي تصريفه: سَمَّيته وليس وَسَّمته. **والرابع،** ومن تصريفه يظهر أن (السمو) و(سمّى) من الاشتقاق الأصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف وفي ترتيبها، أما (الوسم) و(سمّى) فمن الاشتقاق الأوسط وهو الاتفاق في الحروف فقط، لا في ترتيبها. **والخامس،** من جانب المعنى قول البصريين أصح لأن السموّ: هو العلوّ، والعلوّ مستلزم للظهور، أي: يظهر للسمع المسمّى، فيُعرف بالقلب[٦]. والأنباري عنده معنى

---

(١) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٤٢٥١، ٥: ١٤١

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤١٦-٤١٧

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤١٧

(٤) قال الأنباري: "حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة، فصار اسمًا وزنه (إعْلٌ)" (أسرار العربية، ص: ٣٦)

(٥) قال الأنباري: "حذفوا الواو في آخره وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسمًا وزنه (افْعٌ)" (أسرار العربية، ص: ٣٦)

(٦) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٧٦٧

آخر وهو أعلى مراتب من الأقسام الثلاثة، فالاسم كلمة يخبر بها ويخبر عنها، والفعل يخبر بها ولا يخبر عنها، والحرف لا يخبر بها ولا يخبر عنها، فالاسم سما على الفعل والحرف(١).

وأما الكوفيون فيرون أن الأسماء سِماتٌ دالَّة عَلَى المسَميَّات، ليُعرَف بِهَا خطاب المخاطب، وأخبر ابن فارس أن هذا الكلام يحتمل على معنيين: الأول، أن يكون الاسم سمة أي علامة. والثاني، أن يكون الاسم مشتق من السمة(٢). فكلا الكلامين حسن من جهة المعنى، إلّا أنّ اللفظ يشهد مع البصريين(٣).

وهناك رأي ثالث ذكره الزجاج أن (اسم) مأخوذ من لفظ أمره، كقولهم: اسمُ فلانًا!، أي: اعْلُ، كما أن (الابن) مأخوذ من فعل الأمر: ابنِ البناءَ!(٤).

الهدف من هذه العلة مذكور في المسألة السابقة، وهي مسألة المصدر أصل للفعل، صفحة (٢٦٨)، وهو للرد على من زعم أن لكل لفظ له معنى حقيقي ومعنى مجازي، ومنهم عَبَّاد بن سليمان المعتزلي.

### د) في اشتقاق لفظ (شيطان)

حكى ابن تيمية قول الخليل بن أحمد: "كل مُتَمَرِّدٍ عند العرب شيطان"(٥). وعن اشتقاقه فاختلف العلماء على قولين: أولهما، من (شَطَن–يشطُن) وهو الأصح عند ابن تيمية، معناه: بعُد عن الخير، والنون فيه أصلية. ومن حججهم:

الأولى، قول أمية بن أبي الصلت(٦) في صفة سليمان –عليه السلام–:

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ وَالْأَغْلَالِ(٧)، ومعنى (الشاطن) هو الخبيث المتمرد(٨).

---

(١) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٣٥

(٢) ابن فارس، الصاحبي، ص: ٥٢

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٣

(٤) الزجاج، الإبانة والتفهيم عن معاني: بسم الله الرحمن الرحيم، ص: ٣٠

(٥) لم يجد الباحث هذا القول في كتب الخليل، إلا في تفسير الطبري، فإنه قال: "والشيطان، في كلام العرب: كل متمرِّد من الجن والإنس والدوابِّ وكل شيء.... وإنما سُمي المتمرِّد من كل شيء شيطانًا، لمفارقة أخلاقه وأفعاله أخلاقَ سائر جنسه وأفعاله، وبُعدِه من الخير" (جامع البيان في تأويل القرآن، ١: ١١١)

(٦) هو الشاعر الجاهلي توفي في السنة الثامنة أو التاسعة للهجرة، وقيل إنه أول من دل قريشًا على استفتاح كتبها بـ(اسمك اللهم) قبل أن ظهر الإسلام وصاروا يكتبون (بسم الله الرحمن الرحيم) (ديوان أمية بن أبي الصلت، ص: ٦)

(٧) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص: ٥١

(٨) سيف الدين وعصام، شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، ص: ٦٥

والثانية، قول النابغة:[١] نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوَى شُطُونِ ... فَبَانَتْ وَالْفُؤَادُ بِهَا رَهِينُ[٢] و(الشُّطون) مصدر (شطن) كما قال الخليل: "وشطنتِ الدّارُ شُطُونًا، إذا بعُدت"[٣].

والثالثة، ولهذا قرنت به اللعنة كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الحجر: ٣٥) فإن اللعنة هي البعد من الخير، والشيطان بعيد من الخير.

والرابعة، و(الشيطان) وزنه: (فَيْعَال)[٤]، و(فَيعال) نظير (فَعّال)، وهو من صفات المبالغة، مثل: القَيّام والقَوّام، والعَيّاذ والعَوّاذ، فالقَيّام والعَيّاذ: فَيْعال، والقوام والعَوّاذ: فَعّال، فالشيطان المتصف بصفة ثابتة قوية في كثرة البعد عن الخير، بخلاف من بعد عنه مرة وقرب منه أخرى فإنه لا يكون شيطانًا.

والخامسة، إن العرب تقول: تَشَيْطَنَ-يَتَشَيْطَنُ-شَيْطَنَة[٥]، ولو كان من: شاط-يشيط لقيل: تَشَيَّطَ-يَتَشَيَّطُ[٦].

والقول الثاني: إن (الشيطان) من (شاط-يشيط) إذا احترق والتهب، وحججهم:

الأولى، وزنه: فَعْلَانُ، فالنون فيه زائدة[٧].

والثانية، قول الأعشى: "وقد يشيط على أرماحنا البطل"، ومعنى (يشيط) أي: يهلك[٨].

والثالثة، أنه من الاشتقاق الأكبر الذي يعتبر فيه الاتفاق في جنس الحروف[٩].

فاتفق ابن تيمية مع الجمهور على أن (الشيطان) من (شطن) ومنهم: الأخفش، وهو يرى أن نون (الشيطان) أصل، بالدليل أنها لا تسقط في تصغيرها: شُيَيْطِيْن[١٠]. وذكر المعري أيضًا أن النون فيها أصلية واستدل

(١) اسمه زياد بن معاوية وإنما سمي النابغة لأنه نبغ على قومه بالشعر بعدما كبر (ديوان النابغة الذبياني، ص: ١٣)

(٢) ديوان النابغة الذبياني، ص: ٢١٨

(٣) الخليل، العين، ٦: ٢٣٧

(٤) قال الخليل: "والشَّيطانُ: (فَيْعَال) من شطن، أي: بعُد" (العين، ٦: ٢٣٧)

(٥) قال الخوارزمي: "تشيطن: من الشيطان وهو كل عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب" (شرح المفصل، ٣: ٣٣٧)

(٦) قال سيبويه: "فلا تجعلها (الألف والنون) زائدتين في الشيطان.... ألا ترى أنك تقول: تَشَيْطَنَ" (الكتاب، ٤: ٣٢١)

(٧) قال سيبويه: "وإن جعلتَ (شيطان) مِن (شَيَّط) لم تصرفه" (الكتاب، ٥: ١٩٠)، وقال المبرد: "وَيكون من (شاط-يشيط) إذا ذهب بَاطِلًا فَلَا ينْصَرف" (المقتضب، ٤: ١٣)

(٨) ديوان الأعشى الكبير، ص: ٦٢-٦٣

(٩) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٥: ١٩٠

(١٠) الأخفش، معاني القرآن، ١: ١٤

بقولهم: تشيطن، لو كان الأصل (شاط) لامتنع هذا البناء كما يمتنع (هيمان) من أن تقول الفعل (تهيمن)[1]. وأخبر الخطيب الإسكافي أنه سمي بذلك لبعده عن الخير وأهله[2].

وممن رأى أنه من (شاط): ابن خالوين، وهو قال: "والشيطان يكون (فَعْلَان) من (شاط–يشيط) بقلب ابن آدم، وأشاطه أي أهلكه، ومن شاط بقلبه أي مال به"[3]. وأيده مصطفى أحمد النماس بأن جمعه على (فعالين) وهو شياطين، فمفرده: (فَعْلَان)[4].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

من خلال حديث ابن تيمية عن الشيطان، أنه مصدر النسيان والوسواس، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ (يوسف: ٤٢)، وقال تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ (طه: ١٢٠)، فعرّف ابن تيمية معنى (الشيطان) من اشتقاق لفظه وهو من (شطن–يشطن) أي: بعيد عن الخير، فأتم بقوله: "وعلى هذا فالشيطان مشتق من شطن"، وهذا المعنى يناسب المراد في القرآن. وذكر أيضًا احتمالًا أبعد منه وهو الاشتقاق الأكبر من (شاط–يشيط)، لأنهما اشتركا في الشين والطاء، والنون والياء متقاربتان[5].

## ١,٦. علة النظير

قد سبق مفهوم علة النظير مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (٨٣).

### ١,٦,١. علة النظير عند ابن تيمية

**أ) في جمع (فعيل): (أفعلاء) إذا كان معتلًّا أو مضاعفًا**

ذكر ابن تيمية أن جمع النبي: أنبياء؛ وهو نظير وليّ وأولياء، ووصيّ وأوصياء، وقويّ وأقوياء[6]، وكذلك حبيب وأحبّاء؛ فوزن (فعيل) إذا كان معتلًا أو مضاعفًا، جمع على (أفعلاء) كما قال تعالى: ﴿وَقَالَت اليَهُودُ

(١) المعري، رسالة الملائكة، ١: ٢٤٨

(٢) الخطيب الإسكافي، مبادئ اللغة، ص: ٤٧

(٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: ٧

(٤) النماس، صيغة فَعْلَانَ واستعمالاتها في اللغة العربية، ٣٩: ١١٤

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٥: ١٩٥

(٦) أعلم الفراء وابن السكيت أن: "ما جمع من (فعيل) على (أفعلاء) فمثاله من الياء والواو ممدود يُكتَب بالألف، مثل: غني وأغنياء ودعي وأغنياء" (الفراء، المنقوص والممدود، ص: ١٣، وابن السكيت، حروف الممدود والمقصور، ص: ٥٤)

وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ (المائدة: ١٨)، بخلاف حكيم وحكماء، وعليم وعلماء على (فعلاء)[١]، لأنهما من الأفعال الصحيحة[٢].

وعلل سيبويه في جمع (فعيل) المعتل بـ(أَفعِلاء) وليس (فُعَلاء) لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة، مثل: (سُرَوَاء) و(غُنَيَاء)، كما فروا إليها في التضعيف مثل: (أَشِدَّاء)، كراهية التضعيف[٣]. وذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه بأنه جمع على (أفعلاء) كراهيةً أن تعتور الحركات حُرُوف اللين أَو يذهب التَّشْدِيد فِيهَا فيضاعف الْحَرْف ولا شك أن الإدغام أخف من الفك[٤]. كما أن الأصل في (طبيب) أن يجمع على (طُبَبَاء) على وزن (فُعَلَاء)، كشريف وشرفاء وظريف وظرفاء، وبيّن الأنباري في طريقة بنائه: "إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد فاستثقلوا اجتماعهما، فنقلوه من (فُعَلَاء) إلى (أَفْعِلَاء) فصار (أَطْبِبَاء)، فاستثقلوا أيضًا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فنقلوه كسرة الباء الأولى إلى الطاء، فرارًا من الاستثقال، وأدغموا الباء في الباء، فصار (أطِبَّاء)، ونظيره: حبيب وأحِبَّاء، وخليل وأخِلَّاء، وجَلِيل وأجِلَّاء، وما أشبه ذلك"[٥].

وردت هذه العلة بمناسبة تعريف معنى (النبي) وقد سبق ذكره بالتفصيل في مسألة اشتقاق لفظ (النبي) وهي من ضمن علة التحليل.

### ب) في جمع (فعيل): (فُعْل) إذا كان صفة

حينما تكلم ابن تيمية عن دعاء دخول الخلاء: "بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ"[٦]، وضّح معنى (الخُبْثِ) و(الخبائث) بنقل قول أبي عبيد وابن الأنباري أن (الخُبْث) هو الشر، و(الخبائث): الشياطين[٧]، فكأنه استعاذ من الشر، ومن أهله. وذكر أيضًا احتمالًا آخر من الخطابي، إنما (الخُبْث) جمع خبيث، و(الخبائث) جمع خبيثة، فاستعاذ من ذكران الشياطين وإناثهم[٨]. ورجح ابن تيمية القول الأول، لأن (فعيل) إذا كان صفةً جُمِع على (فُعْلٍ) بسكون العين، مثل: ظريف وظُرْف وكريم وكُرْم، وأما الاسم على وزن (فعيل) فجمعه (فُعُل) بضم العين، مثل: رغيف ورُغُف ونذير ونُذُر[٩]، فـ(الخُبْث) هو الاسم ليس صفةً، وهو المفرد ليس جمعًا، فالقول الأول أقوى من جانب المعنى.

---

(١) قال الفراء: "وقلّ ما يأتي على هذا الجمع من الواو والياء (المعتل اللام)، وقد قالوا: نَفِيّ ونُفَوَاء" (المنقوص والممدود، ص: ١٤)، وتابعه ابن السكيت (حروف الممدود والمقصور، ص: ٥٤)

(٢) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٨٨١

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٣

(٤) المبرد، المقتضب، ٢: ٢١٠

(٥) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٢٠

(٦) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٦٣٢٢، ٨: ٧١، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٣٧٥، ١: ٢٨٣

(٧) انظر: أبو عبيد، غريب الحديث، ٢: ١٩٢، وابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ١٣٩

(٨) الخطابي، شأن الدعاء، ١: ١٤٠

(٩) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ١: ١٣٩

فقول ابن تيمية يناسب قول النحاة في جمع (فعيل): (فُعُل) إذا كان اسمًا، حيث أخبر المبرد أن (فعيل) قد يُجْمَع على (فُعُل)، مثل: رغيف ورُغُف وكثيب وكُثُب[١]، وقال ابن سراج إنه من جموع الكثرة، وجمع قلته على (أفعلة)، مثل: رَغيفٍ وأرْغفَةٍ ورُغُفٍ[٢]، واتبعه ابن الوراق[٣] وابن القطاع[٤]. وأما (فعيل) من الصفات فيمكن تسكين عينه، كما قاله ابن عصفور، مثل: فصيح وفُصْح[٥]. ومن الصفات التي جمعت على (فُعْل) هي (أفعل)، مثل: أعنق وعُنْق، وأحمر وحُمْر، وأصفر وصُفْر، بتخفيف العين[٦].

وردت هذه العلة لتبيين معنى قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– المذكور أعلاه، وهو دعاء دخول الخلاء.

## ١,٧. علة الأصل

قد سبق مفهوم علة الأصل مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (١٥٧).

### ١,٧,١. علة الأصل عند ابن تيمية

#### أ) في أصل (كُرَة): (كُوْرَة)

أخبر ابن تيمية أن لفظ (كارة) أصله: (كَوَرَة) بتحريك الواو وانفتاح ما قبلها ثم قُلبت ألفًا للمناسبة، وهو مِن (كَوَّر–يُكَوِّر)، وكَوّرتَ العمامةَ إذا دَوَّرتها، ويقال للمستدير: كارة. كقوله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾ (الزمر: ٥)، وكذلك لفظ (كُرَة) وأصله (كُوْرَة) وإنما حذفت عين الكلمة كما قيل في (ثُبَة) و(قُلَة)[٧].

ذكر الثمانيني أن أصل (كرة) فاختلف فيه العلماء، هل هي من (كُوْرَة) أو من (كُرْوَة)، فمن رأى أنها من (كُرْوَةٌ) ففيها حذف الواو وهي لام الكلمة لأنها من: كَرَا بِالكُرَةِ يَكْرُو وَيَكْرِي: إِذَا لَعِبَ بِهَا[٨]، ومن قال إنها من (كُورَةٌ) فالواو عين الكلمة لأنّها مِن: كارَ العمامةَ يَكُورُها إذا عبَّأ بعضها فوق بعض[٩]. ومن رأى أنّ المحذوف منها

---

(١) المبرد، المقتضب، ٢: ٢١٢

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٤٩

(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٥٢٧

(٤) ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص: ٢٦٥

(٥) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٤٠

(٦) الزمخشري، شرح الفصيح، ٢: ٥٠٧

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٥٨٧–٥٨٨

(٨) الرعيني، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، ص: ١٩٩

(٩) الثمانيني، شرح التصريف، ص: ٤١١

اللاّم فهو مذهب الجمهور[١]، ومنهم: ابن جني[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، ففي هذه المسألة مذهب ابن تيمية يخالف الجمهور.

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة بمناسبة معنى قوله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾، واستدل بها ابن تيمية أن السماوات والأفلاك، ومنها الأرض مستديرة وليست مربعة أو مسدسة أو غير ذلك كما زعم بعض المنَجِّمين وهذا إجماع المسلمين من العلماء أئمة الإسلام وذكروا ذلك بالأسانيد المعروفة عن الصحابة والتابعين مع الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله، ومنها الآية المذكورة.

والليل والنهار اللتان ذُكرتا في تلك الآية من أحوال الزمان، وهي تابعة للحركة، كقوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس: ٤٠)، والحركة قائمة بالجسم المتحرك. واستنتج ابن تيمية بقوله: "فإذا كان الزمان التابع للحركة التابعة للجسم موصوفًا بالاستدارة كان الجسم أولى بالاستدارة"[٦].

## ب) الأصل في النسبة بدون زيادة

زعم بعض العلماء أن (الربّاني) منسوب إلى (الربّ) أو إلى (التربية) بزيادة الألف والنون كقولهم: اللِّحيانِي. واعترض ابن تيمية بأنه نسبته إلى (رَبّان)، أي: السفينة، أصح وأحسن لأن الأصل في النسبة بدون الزيادة[٧].

والذي رآه ابن تيمية يخالف قول النحاة، فالزجاج رأى أن الألف والنون في (الربّاني) للمبالغة في النسب، كما قالوا للكبير اللحية: لِحياني ولذي الجمة الوافرة: جُمّاني[٨]. ف(الرباني) منسوب إلى (الرب) عند أكثر النحاة[٩]. فمعنى (الرباني): العالم بدِينِ الرب الذي يعمل بعلمه[١٠].

---

(١) الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ٢: ٦٩٢

(٢) ابن جني، الخصائص، ١: ٣٤

(٣) العكبري، اللباب، ٢: ٣٧٥

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٢٦٩

(٥) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٣٩٦

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦: ٥٨٨

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١: ٦١-٦٢

(٨) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٤٣٥

(٩) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١: ١٧٨

(١٠) النحاس، معاني القرآن، ١: ٤٢٨

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

المقصود من ذكر هذه العلة لتبيين معنى (الربانيين) من قوله تعالى: وقوله: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾ (المائدة: ٦٣)، فرد ابن تيمية على من قال إن أصله من (الرب) أو (التربية) من حيث اللفظ، وهو أن الأصل في النسب بدون زيادة الألف والنون. وأيضًا من جانب المعنى لنسبتهم إلى (الرب) وهو أن الربانيين في القرآن يُذَمون تارة كقوله: ل﴿وْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (المائدة: ٦٣)، ويمدحون أخرى كقوله: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: ٧٩)، ولو كانوا منسوبين إلى الرب لم يذموا قط، وكذلك لم يسمِّ الله أولياءه وأنبياءه ربانيين فإن الرباني من يرُبُّ الناس كما يرب السفينةَ[١].

**ج) في أصل (عادة): (عَوَدَة)**

ذكر ابن تيمية أن (العادة) أصلها: عَوَدَة، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، وهي من صيغ مبالغة، فلا يحصل ذلك إلا بتكرار العود[٢].

اتفق ابن تيمية مع النحاة في سبب إقلاب الواو ألفًا، ومنهم ابن السراج حيث ذكر أن (غزا) أصلها (غَزَوَ) فقُلبت الواوُ ألفًا لأَنَّها في موضعِ حرفٍ متحركٍ وهي مفتوحة وقبلها متحرك[٣]. ورأى الزجاجي أن (الآن) أصلها: أوَانَ، فحذفت الألف التي بعد الواو، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٤]. وكذلك أخبر ابن خالويه أن (داء) في الأصل: دَوَيٌ، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت الياء همزة[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة حينما تكلم عن الاستحاضة، رأى أنه إذا تكرر الدم ثلاثة أشهر بمعنى واحد صار عادة، والعادة مشتقة من العود ولكنه لا تحصل بعود مرة لأن صيغتها صيغة مبالغة، وأقل ما يتكرر فيه العود مرتين بعد الأولى، وسواء كانت الأشهر الثلاثة متوالية أو متفرقة[٦].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١: ٦٢

(٢) ابن تيمية، شرح عمد الفقه، ١: ٤٨٧

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣: ٢٥٢

(٤) الزجاجي، اللامات، ص: ٥٦

(٥) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص: ٥٧

(٦) ابن تيمية، شرح عمد الفقه، ١: ٤٨٧

**د) في أصل (سيّد): (سَيوِد)**

رأى ابن تيمية أن (سيّد): سَيْوِد، مثل: (ميّت) من مَيوِت، وزنه: فَيْعِل، وحينما اجتمعت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت، و(السيد) يدل على الجمع، كما أن اللون الأسود هو الجامع للبصر، ولا يسود الرجل الناسَ حتى يكون في نفسه مجتمع الخلق ثابتًا[1].

فذهب ابن تيمية إلى مذهب جمهور النحاة في هذه المسألة، ومنهم سيبويه[2]، والمبرد[3]، وابن السراج[4]، وابن جني[5]، وغيرهم، لأَنَّه من سَاد يسود وَمَات يَمُوت، الأجوف الواوي. وأما الفراء[6] والكوفيون[7] فذهبوا إلى أن الأصل (سيد) و(ميت): سَوِيد ومَوِيت، على وزن: فَعِيل، مثل: طَيِّب. واحتجوا بأن له نظيرًا في كلام العرب، وهو وزن: فَعِيْل، بخلاف فَيْعِل؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم.

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

بهذه العلة يفسر ابن تيمية قول الله سبحانه: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ (آل عمران: ٣٩)، بنقل قول أكثر السلف أن (سيدًا) معناه: حليمًا[8]، لأن الرجل لا يسود الناس حتى يكون في نفسه مجتمع الخلق. ومنه قول ابن عمر –رضي الله عنهما–: "ما رأيت بعد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أسود من معاوية. فقيل له: ولا أبو بكر ولا عمر؟ قال: كان أبو بكر وعمر خيرًا منه وما رأيت بعد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أسود من معاوية"[9]. وقال أحمد بن حنبل: "يعني به الحليم"[10].

## ١,٨. علة القوة

قد سبق مفهوم علة القوة مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (٨٩).

### ١,٨,١. علة القوة عند ابن تيمية

**أ) في أن وزن (فَعُول) أقوى من (فَعَّال)**

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٢٢٦

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٦٨

(٣) المبرد، المقتضب، ١: ٩٠

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣: ٣١٠

(٥) ابن جني، الخصائص، ١: ١٥٧

(٦) السيرافي، شرح الكتاب، ٥: ٢٧٣، والمعري، رسالة الملائكة، ١: ١٦٩

(٧) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٥٦

(٨) انظر: سفيان، تفسير الثوري، ص: ٧٦

(٩) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، رقم الحديث: ٥١٦، ١: ٣٧٩

(١٠) لم يجد الباحث هذا القول إلا أنه قال: "تَفْسِيرُهُ: أَسْخَى مِنْهُ" (الخلال، السنة، ٢: ٤٤١)

رأى ابن تيمية أن قراءة الجمهور (القيّوم) في قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة: ٢٥٥، وآل عمران: ٢) أقوى وأتم معنى من قراءة (القَيَّام)[(١)]، والقيَّام (فَيْعَال)، والقيّوم (فَيعول)، وفيعال من جنس (فَعَّال)، وفيعول من جنس (فعّول)، لأن الحرف المضعف يعاقب الحرف المعتلّ[(٢)]، فوزن (فَعُّول) و(فَيْعُول) أبلغ من (فَعَّال) و(فَيعَال)، لأن الواو أقوى من الألف والضم أقوى من الفتح، هكذا هو في النطق. ثم ذكر أن القياس بفتح الفاء (فَعّول) ولكن جاءت أيضًا دلالة اللفظ على غير القياس، وهي بالضم مثل: سُبُّوح وقُدُّوس[(٣)].

ومعلوم أن الضمة أقوى الحركات والواو أقوى حروف العلة عند علماء الصرف والأصوات، ومن القائلين فيها: ابن الوراق، حيث قال إن الضم أقوى من الفتح[(٤)]، بل هو أقوى الحركات[(٥)]، إذ الضم بضم الشفتين[(٦)]، وإنما يحصل بإعمال العضوتين معًا[(٧)]. وكذلك قال ابن يعيش: "الواوُ أقوى من الألف، لأنّها أضْيَقُ مَخْرَجًا –ولأنّ الضمّة من الواو– ولذلك يسوغ تحريكُ الواو، ولا يمكن ذلك في الألف، لسَعَةِ مخرجها؛ ومخرجُ الحرف كلّما اتّسع ضعُف الصوتُ الخارجُ منه؛ وإذا ضاق، صلب الصوتُ وقَوِيَ"[(٨)].

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

وردت هذه العلة خلال تناول ابن تيمية عن معنى اسم من أسماء الله الحسنى: القيوم، حيث إن القيوم: القائم المقيم لما سواه، ولذلك استمر الآية بقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥) لأنه لو جُعلت له سنة أو نوم لنقصت حياته وقيوميته، فلم يكن قائمًا ولا قيومًا[(٩)].

---

(١) روي عن عُمَرَ بن الخطاب وابنِ مَسْعود أنهُمَا قرءَا (القيَّام)، وأصل القيّام: القيوام (فَيْعَال) (الفراء، معاني القرآن، ١: ١٩٠، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٣٧٣)، وذكر ابن خطيب أن (قيّام) بمعنى (قيّوم) وهو القائم على الشيء المتكلِّف به (شرح لغة تصريف ابن الحاجب، ص: ١١٢)

(٢) ورأى ابن كيسان أن (القيّوم) أصله (القيوُوم) بوزن (فَيعُول) وليس (فَعُّول) لانه ليس في الكلام فَعُّوْل من ذوات الواو ولو كان ذلك لقيل: قَوُّوْم (النحاس، معاني القرآن، ١: ٢٦٠)، وهذا يطابق ما قاله ابن تيمية، بأن (القَيُّوم) و(القَيَّام) من (قام–يقوم)، فهو معتلٌّ، فإن عينَه واو، فلهذا قيل فيه: (فَيْعال) و(فيْعُول)، ولو لم يكن في ألفاظه حرفٌ معتلّ لا ياءٌ ولا واوٌ لقيل: (فَعَّال)، كما قيل: حمَّاد وستّار (جامع المسائل، ١: ٣٨)، وقال في موضع آخر: "فإنَّ (قَيَّام) و(قَيُّوم) أصلُه: قَيْوَام وقَيْوُوم، ولكن اجتمعت الياء والواو وسبقتْ إحداهما بالسكون فقُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ إحداهما بالأخرى، لأنّ الياءَ أخفُّ من الواو" (جامع المسائل، ٥: ١٦٥)

(٣) أخبر الكسائي بأن العرب تكلمت بهما، أي بالضم والفتح في الكلمتين، وهما: السُّبُّوح والقُدُّوس، وبعضهم يقول: السَّبُّوح والقَدُّوس (ما تلحن فيه العامة، ص: ١١٢–١١٣)، ولكن الضم فيهما أكثر (الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، ص: ٢١٤)، انظر: ابن تيمية، جامع المسائل، ١: ٣٨.

(٤) ابن الوراق، علل النحو، ص: ١٨٤

(٥) ابن الخشاب، المرتجل، ص: ١٠٢

(٦) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ٢: ٢٩٣

(٧) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١: ٩٥

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٢

(٩) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣: ٢٠٩

و(القَيُّوم) أبلغُ من (القيَّام) لأنه يفيد قيامه بنفسه، وهو معلوم بالضرورة. وهو يفيد دوامَ قيامه وكمالَ قيامِه، ولهذا قال غير واحدٍ من السلف: القيوم الذي لا يزول[١]. كما أن الغُسْل (بالضم) اسم الاغتسال، والغَسل (بالفتح) مصدره، كغَسْل الميت وغَسْل الثوب، فيكون لغيره، ومعلوم أن الاغتسال لنفسه أكمل من غَسْلِه لغيره[٢].

## ١,٩. علة المجاورة

قد سبق مفهوم علة المجاورة مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (٩٦)، وعلة المجاورة في الصرف فمثالها وقوع الحرف المرقق بعد الحرف المفخم، فقُلب المرقق إلى المفخم استثقالًا، مثل: اصتبر، قلبت التاء طاءً، صار: اصطبر.

### ١,٩,١. علة المجاورة عند ابن تيمية

#### أ) قلب التاء طاءً لمجاوتها حرف الاستعلاء

ذكر ابن تيمية أن (الاضطباع) أصله (الاضتباع)، وهو (افتعال) من الضبع، أي: العضد[٣]، لأنه يجعل وسط الرداء تحت الإبط ويبدئ ضبعه الأيمن، فقلبت التاء طاء لمجاورة حرف الاستعلاء وهو الضاد، كما يقال: اصطياد، واضطرار، واضطهاد[٤].

واتفق ابن تيمية مع النحاة في هذه المسألة، إذ رأى ابن عصفور أن الطاء أُبدلت من التاء لا غير[٥]، وعلل العكبري في قلب التاء طاء لأن الطاء من حروف الإطباقِ مستعلية مَجْهورة والتَّاء مُتَسقِّلة مهموسة وَالْجمع بَين هذه الحروف شاقٌّ على اللسانِ فحوَّلوا التاءَ طاء لأنَّها مجانسةٌ لبقيّة حروفِ الإطباقِ[٦]. وإن أدغموها في التاء لذهب الإطباق، ولم يدغموها، فقلبت التاء طاءً[٧].

---

(١) قال أبو عبيدة: "القيوم هو الدائم الذي لا يزول، وهو فيعول" (مجاز القرآن، ص: ١: ٧٨)، واعتمد عليه الزجاجي (اشتقاق أسماء الله، ص: ١٠٥)

(٢) ابن تيمية، جامع المسائل، ١: ٤٠

(٣) انظر: أبو عبيد، غريب الحديث، ٤: ١٩٢، والأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص: ١٢١

(٤) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ٣: ٤٢٠

(٥) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٢٣٨

(٦) العكبري، اللباب، ٢: ٣٤٧

(٧) السيرافي، شرح الكتاب، ٥: ٤٢٧

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

الهدف من هذه العلة وأثرها في الحكم الشرعي هو متعلق بمعنى الاضطباع وحكمه، كما روي عن ابن عباس: أن النبي –صلى الله عليه وسلم–: "اضطبع، فكبر فاستلم وكبر"[١]، وبين ابن تيمية أن الاضطباع أصله من الضبع وهو يجعل وسط الرداء تحت الإبط. ورأى ابن عباس أن الاضطباع من السنة.

## ١,١٠.علة التشبيه

قد سبق مفهوم علة التشبيه مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (٧٢).

### ١,١٠,١. علة التشبيه عند ابن تيمية

**أ) صحة قراءة (وَلَا الظَّالِّينَ) لمشابهة الظاء ضادًا**

ذكر ابن تيمية أن الظاء والضاد في السمع شيء واحد، ولذلك تصح صلاة من صلى خلف إمام يقرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الظَّالِّيْنَ﴾ (الفاتحة: ٧)، لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه المخرجين. وهذا بخلاف الحرفين المختلفين مخرجًا كإبدال الراء بالغين فإن هذا لا يحصل به مقصود القراءة[٢].

وسبق الرازي في ذكر أن المشابهة بين الضاد والظاء شديدة وأن التمييز بينهما عَسِر، ولذلك زعم أن اشتباه الضاد بالظاء لا يبطل الصلاة[٣]. وأيده ابن كثير بأن هذا صحيح من مذاهب العلماء ويُغْتَفَر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك لقرب مخرجيهما[٤]. واختار ابن الخطيب هذا الرأي لأَنَّهُمَا من الْحُرُوف المجهورة، والْحُرُوف الرخوة، والْحُرُوف المطبقة، وَأَيْضًا نُطْق حرف الضَّاد مَخْصُوص بالعرب[٥]. وقال الدكتور أحمد مختار عبد الحميد إن التداخل بين صوتي الضاد والظاء موجود حتى في لغة المعاصرين[٦].

---

(١) أبو داود في سننه، رقم الحديث: ١٨٨٩، ٢: ١٧٩

(٢) ابن تيمية، المسائل والأجوبة، ١: ١٨٠، ومجموع الفتاوى، ٢٣: ٣٥٠

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، ١: ٦٩

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١: ١٤٣

(٥) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١: ٩١

(٦) أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص: ٢٢

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

وردت هذه العلة للترجيح بين القولين، فمنهم من رأى أنه من لا يقيم قراءة الفاتحة فلا يصلي خلفه، وهو يشمل فيه قراءة ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الظَّآلِّيْنَ﴾، فلا تصح صلاته في نفسه لأنه أبدل حرفًا بحرف[1]؛ لأن مخرج الضاد الشدق ومخرج الظاء طرف الأسنان، فإذا قال: (ولا الظالين) كان معناه ظل يفعل كذا. والصواب عند ابن تيمية وجمهور العلماء أن صلاته صحيحة، والقارئ إنما يقصد الضلال المخالف للهدى وهو الذي يفهمه المستمع فأما المعنى المأخوذ من (ظلّ) فلا يخطره[2].

---

(١) قال الماوردي: "صلاته باطلة لأنه يفضُل على إمامه فيما قصر عنه" (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، ٢: ٣٢٥)

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٣: ٣٥٠

## المبحث الثاني: العلل المعنوية

ومن العلل الصرفية التي وردت في مؤلفات ابن تيمية هي علل معنوية، والعلل التي يرى الباحث أنها ترتبط بالمسائل المعنوية هي تسع علل: علة التقارب، وعلة التناسب، وعلة زيادة اللفظ لزيادة المعنى، وعلة التضمن، وعلة الحمل على المعنى، وعلة الجواز، وعلة دلالة الحال، وعلة الفرق، وعلة المبالغة.

### ٢,١٧.علة التقارب

#### ٢,١٧,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

التقارب في اللغة: ضد التباعد[١]. وتقارب الشيئان: تدانيا[٢].

التقارب في الظواهر اللغوية والصرفية هو التقارب بين اللفظين فأكثر، فعرف مناهج جامعة المدينة العالمية مفهوم التقارب في الاصطلاح: "ومعنى التقارب: أن يستعير كل واحد من اللفظين من الآخر حكمًا هو أخص به"[٣]. وهذا التقارب أغلبه يكون في مخارج الحروف أو صفاتها، كما قال ابن عصفور: "اعلم أنّ التقارب بين الحرفين يكون في المخرج، أو في الصّفة، أو في مجموعهما"[٤]، وقد يكون في الأوزان، كما قال سيبويه: "ومما جاءت مصادره على مثالٍ لتقارب المعاني قولك: يئست يأسًا ويآسةً وسئمت سأمًا وسآمةً"[٥].

وجعل ابن جني بابًا يسميه: باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وذكر أن هذا الباب غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، ورأى أن "تقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع"[٦].

وقضية "تقابل اللفظ يعاقب تقابل المعنى" موجودة في كتب النحاة، ومنهم:

**١) ابن درستويه**

قال ابن درستويه: "وأما قوله: (شُدِهت)، وأنا مشدوه؛ أي شغلت، فليس شدهت عندنا بمعنى شغلت كما ذكر، ولكنه شبيه بقوله: (دهشت)، يتقارب معنياها لتقارب لفظيهما، لا لانقلاب أحدهما من الآخر، كما جعله قوم من اللغويين من باب المقلوب"[٧].

---

(١) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٢: ٤٦٦

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٦: ٣٨٩

(٣) مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، ص: ٢١١

(٤) ابن عصفور، المقرب، ص: ٣٩٨، وكذلك قال الشاطبي:" وذلك أن من الحروف متقاربة ومتباعدة، أعني التقارب والتباعد في المخارج والصفات (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ١: ٩)

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦

(٦) ابن جني، الخصائص، ٢: ١٤٨

(٧) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٩٥

**٢) ابن فارس**

قال ابن فارس: "ومنه تقارب اللفظين والمعنيين ك(الحَزْم) و(الحَزن). فالحَزمُ من الأرض أرفع من الحزن. وك(الخَضْم) وهو بالفم كله. و(القضم) وهو بأطراف الأسنان"[١].

**٣) السهيلي**

قال السهيلي في باب (لن): "على أنها قد ضارعت (لم) لتقارب المعنى واللفظ. حتى قدم عليها معمول فعلها. فقالوا: "زيدًا لن أضرب"، كما قالوا: "زيدًا لم أضرب"."[٢]

### ٢،١٧،٢. علة التقارب عند ابن تيمية

**أ) تقارب لفظي (الصمد) و(الصمت) لتقارب المعنى**

قال ابن تيمية: "فاللفظ يدل عليه دلالة ظاهرة باللّغة العربيّة الفصيحة التي نزل بها القرآن ومن المشهور من كلامهم المقابلة بين الأجوف والصّمد كما يقابلون بين الأجوف والمصمت، مثل قول يحيى بن أبي كثير: الآدميّون جُوف والملائكة صُمد[٣]، ولا يحتاج إلى تقرير هذا في اللغة أنْ تجعل الدال مُنقلبة عن التّاء وإن كان المعنى على القلب مناسبًا بل الدّال والتاء حرفان متقاربان في المخرج[٤] فيتقارب معناهما. كذلك وهذا من باب الاشتقاق الكبير وهو اشتراك الكلمتين في أكثر الحروف وتقاربهما في باقيه كما يقال في مثل: خرر وغرر وأزر، حيث اشتركت في حروف الحلق وكذلك الدال والتاء من حروف اللسان متقاربان في المخرج ولهذا يُدغم أحدهما في الآخر بعد قلبه إليه إذا سكن أحدهما كما في مثل قوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ (الكافرون: ٤) فإنّ لفظهما (عَبَتُّمْ) وكذلك لفظ: عبدتّه ووجدتّه ومجدتّه ونظائره كثيرة[٥]. وهذا اللفظ في جميع تصاريفه يقتضي معنى الجمع والضّم المنافي للتفرّق كما يقال: صِمْدة المال وصِماد القارورة ودلالة اللّغة العربيّة على هذا المعنى المشهور عن أكثر الصحابة والتابعين أظهر من دلالتها على غيره بخلاف ما إذا ادعى غير ذلك طائفة من المتأخرين"[٦].

وقال في موضع آخر: "كما يقال: صمد المال وصمده تصمدًا إذا جمعه وضم بعضه إلى بعض، ومنه في الاشتقاق الأكبر الصمت والتصمت فإن التاء والدال أخوان متقاربان في المخرج والاشتقاق الأكبر هو ما يكون فيه الكلمتان قد اشتركت في جنس الحرف فالكلمتان اشتركتا في الصاد والتاء والتاء والدال أخوان يقال صمت صماتًا وصموتًا وأصمت وإصماتًا وهو جمع وضم ينافي الانفتاح والتفريج ولهذا يقال للعظام ونحوها من الأجسام منها

---

(١) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص: ١٥٣

(٢) السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٠٠

(٣) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ: "خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَلَائِكَةَ صُمُدًا لَيْسَ لَهُمْ أَجْوَافٌ" (أبو الشيخ الأصفهاني، العظمة، ٢: ٧٣٢)

(٤) قال الخليل: "ثم الطاء والدّال والتّاء في حيزٍ واحد" (العين، ١: ٥٨)

(٥) قال السيرافي: "أدغمها في التاء كقوله: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ (البقرة: ٢٥٦) وهي أقرب الحروف منها" (إدغام القراء، ص:٢٩)

(٦) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٧: ٥٤٧-٥٤٨

أجوف ومنها مُصْمَت فظهر أن اسم الأحد يوجب تنزيهه عما يجب تنزيهه عنه من التشبيه ومماثلة غيره له في شيء من الأشياء واسمه الصمد يوجب تنزيهه عما يجب نفيه عنه من الانقسام والتفرق ونحو ذلك مما ينافي كمال صمديته سبحانه وتعالى"[١].

وابن تيمية ليس بوحده الذي يذكر تقارب معنى الصمد والمصمت، بل سبقه اللغويون والنحويون في ذكره، ومنهم:

**١) الخليل**

قال الخليل: "الصمد: هو المصمَتُ الذي ليس بأجْوَفَ"[٢].

**٢) أبو حاتم الرازي**

قال أبو حاتم: "قال قوم من أهل اللغة الدال مبدلة من التاء، كأنه مصمت"[٣].

**٣) الأزهري**

نقل الأزهري عن ميسرة: "المصمت: المصمد. والمصمت: الذي لا جوف له"[٤].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

سعى ابن تيمية إلى تبيين معنى (الصمد) بهذه العلة، فذكر أثرًا عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه قال: "الصمد: الذي لا جوف له"[٥]، وعن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– قال: "الصمد: السيد الذي قد انتهى سؤدده"[٦]، وغيره من الآثار الصحيحة[٧]، حتى يستنتج منها أن "عامة تفاسير السلف ليست متباينة بل تارة يصفون الشيء الواحد بصفات متنوعة وتارة يذكر كل منهم من المفسر نوعًا أو شخصًا.... تفسير الصمد بأنّه الذي لا جوف له مع كونه هو أشهر التفاسير في هذا الاسم الحسن العظيم عن الصحابة والتابعين وقد روي تفسيره مرفوعًا وإن كان لا منافاة بين هذا المعنى وبين سائر المعاني التي ذكرها الصحابة والتابعون في معنى هذا الاسم فإنّ الاسم ينتظم ذلك كله فاللفظ يدل عليه دلالة ظاهرة باللّغة العربيّة الفصيحة التي نزل بها القرآن"[٨]، فتقارب معنى الصمد ومعنى المصمت لتقارب اللفظ.

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٣: ٤٦٥-٤٦٦

(٢) الخليل، العين، ٧: ١٠٤

(٣) أبو حاتم، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، ١: ٢١١

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١٢: ١٠٦

(٥) انظر: تفسير مجاهد، ص: ٧٦٠

(٦) انظر: تفسير مجاهد، ص: ٧٦٠، واختار الزجاجي هذا المعنى (اشتقاق أسماء الله، ص: ٢٥٢)، ورأى ابن خالويه أن هذا أجود ما قيل (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص: ٢٢٩)

(٧) أما نفطويه فذكر معنى (الصمد) أنه الذي يصمد إليه في الأمور لا نهاية بعده (تفسير نفطويه، ص: ٢١٧)

(٨) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٧: ٥٤٦-٥٤٧

**ب) تقارب لفظي (الصبي) و(الصبّ) لتقارب المعنى**

قال ابن تيمية: "والصبابة[١] والصَبُّ متفقان في الاشتقاق الأكبر. والعرب تعاقب بين الحرف المعتل والحرف المضعف كما يقولون: تقضي البازي وتقضض[٢]، وصبا يصبو: معناه: مال، وسمي الصبِي صَبِيًّا؛ لسرعة ميله"[٣]. ثم حكى قول الجوهري: "والصبي أيضًا من الشوق، يقال منه: تصابي، وصبا يصبو صبوة وصبوًا، أي: مال إلى الجهل والفتوة، وأصبته الجارية[٤]. وقد يستعمل هذا في الميل المحمود على قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِينَ﴾ (البقرة: ٦٢) بلا همزة في قراءة نافع[٥]، فإنه لا يهمز ﴿الصَّابِئِيْنَ﴾ في جميع القرآن"[٦].

وافق ابن تيمية النحاة واللغويين في إبدال الياء من حروف مضعفة، ومنهم:

**١) سيبويه**

قال سيبويه: "باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد، وذلك قولك: تسريت، وتظنيت، وتقصيت من القصة، وأمليت"[٧].

**٢) ابن السكيت**

قال ابن السكيت: "تقلب حروف المضاعف إلى الياء فيقولون تظنيت وإنما هو تظننت، قال العجاج: "تقضي البازي إذا البازي كسر"، أراد تقضض فاستثقل ثلاث ضادات فبدل إحداهن ياء"[٨].

---

(١) قال ابن خالويه: "الصبابة رِقّة الشوق" (شرح مقصورة ابن دريد، ص: ٥١٣)

(٢) ذكر ابن جني في باب إبدال الياء من الضاد: "أصله: (تَقَضّض) فأُبدلت الضاد الآخرة ياء لما ذكرت لك. وقالوا: "تفَضَّيت من الفضة" وهو مثله. ويجوز أن يكون "تَقَضّي البازي": (تَفَعُّلًا) من (قَضَيت) أي: عملت" (سر صناعة الإعراب، ٢: ٣٨٥)

(٣) قال ابن خالويه: "صبا يصبو: إذا مال. وبه سمى الصبي صبيًّا لأن قلبه يميل إلى كل لعب لفراغه" (الحجة في القراءات السبع، ص: ٨١)، وقال في موضع آخر: "صبا الرجل يصبو، إذا عَشِق" (شرح مقصورة ابن دريد، ص: ٥١٣)

(٤) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٦: ٢٣٩٨

(٥)قَرَأَ نَافِع: "والصابين والصابون" بِغَيْر همز من: صبا–يصبو، أَي: مَال إِلَى دينه وحجته قَوْله تَعَالَى ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ (يوسف: ٣٣) أَي: أمل إِلَيْهِنَّ، وَمِنْه سمي الصَّبِي صَبِيًّا لِأَن قلبه يصبو إِلَى كل لعب لفراغ قلبه (ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: ١٠٠)، بل ذكر قطرب أنه يُحكى من لغة يمانية للغلام: صبيء (بالهمزة) وللجارية: صبيئة، وهي من المراحل بعد الولادة (الفرق في اللغة، ص: ٩٤)

ومن قرأ بلا همزة فعلى أحد الوجهين: الأول، للتخفيف بإبدال الهمزة ياءً أصبحت: "الصابِيُوْن" فاستثقل الضم على الياء فحُذف والتقى الساكنان: "الصابِيْوْن" فحُذفت الياء: "الصابؤن" وضُمّت الباء للمناسبة. والثاني، أن يكون من (صبا–يصبو) إذا فعل ما لا يجب له فعله كما يفعل الصبي (مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١: ٢٤٦–٢٤٧)، والياء في (الصبي) منقلبة عن الواو لكسرة ما قبلها (أبو علي، المسائل العضديات، ص: ٨٠–٨١)

ومن يهمزه فمعناه ليس ببعيد، قال الخطيب الإسكافي: "الصابئ: الذي لا يثبت على دينٍ" (مبادئ اللغة، ص: ٢٧٩)

(٦) ابن تيمية، شرح حديث النزول، ص: ١٨٤

(٧) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٢٤

(٨) ابن السكيت، الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ص: ٥٨

**٣) العكبري**

قال العكبري: "قد أُبْدِلت (الياء) من حروفٍ كَثِيرَة.... وَقد أُبْدِلت الباءُ يَاء إِذا تَكَرَّرت نَحْو (لبَّبَ) تَقول: (لببتُ) فالياء بَدَلُ الْبَاء الثَّالثة وإِنَّما فَعَلوا ذَلِك كَرَاهِيَة لاجتماعِ الأمثالِ.... وَكَذَلِكَ جميعُ حُروفِ المعجم إِذا تكرَّرت فِي نَحْو مَا ذكرنَا نَحْو (شدّدت) و(شدّيت) و(تقضض الْبَازِي) و(تقضّي البازِي) و(تظنّنت) و(تظنّيت)"[١].

أعلم ابن درستويه أن أكثر ما يُحذف من الكتابة: الحروف المكررة كراهية الأشباه في الخط، ومنها: إدغام المضاعف استثقالًا[٢]. وذكر أبو الفداء علة إبدال الياء من الحرف المضعف لكراهية اجتماع الأمثال: "وعلّة إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف حيث وجد، إنّما هو فرارهم من التضعيف وكراهتهم لاجتماعهما من غير إدغام"[٣]. وعلل ديكنقوز لاستثقال ثلاثة الأمثال: "وأبدلت (الياء) جوازًا غير مطرد من أحد حرفي التضعيف نحو: تقضي البازي؛ أصله: تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات، فأبدلوا من إحداهن ياء"[٤].

وأحيانًا لمنع التضعيف يعللون الأول من المثلين فيها، كقولهم: فرّ–يفِرّ، وفار–يفور، ومرّ–يمُرّ، ومار–يمور، وخرّ–يخِرّ، وخار–يخور، وسلّ–يسُلّ، وسال–يسيل، وتقاربت معانيها[٥].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

ذكر ابن تيمية هذه العلة خلال تناوله جدال الناس في أن الحركة هل يوصف الله بها في حديث النزول أو يجب نفيه عنها. فالمتكلمون يرون لفظ الحركة على الحركة المكانية كحركة أجسامنا من حيز إلى حيز وحركة الهواء والماء، لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا.

فقال ابن تيمية: "أما عموم أهل اللغة فيطلقون لفظ الحركة على جنس الفعل. فكل من فعل فعلًا فقد تحرك عندهم، ويسمون أحوال النفس حركة، فيقولون: تحركت فيه المحبة، وتحركت فيه الحمية، وتحرك غضبه، وتوصف هذه الأحوال بالحركة والسكون، فيقال: سكن غضبه، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، فوصف الغضب بالسكوت.... وإذا وصف بالسكون دل على أنه كان متحركًا.

والأشعري قد استدل على أن الحركة وأنواعها لا تختص بالأجسام بما وجد من استعمالهم ذلك في الأعراض، قال: فإنهم يقولون: جاءت الحمى، وجاء البرد، وجاءت العافية، وجاء الشتاء، وجاء الحر. ونحو ذلك مما يوصف بالمجيء والإتيان من الأعراض. ومجيء هذه الأعراض هو حدوث وتغير وتحول من حال إلى حال....[٦] والحركة والسكون والطمأنينة التي توصف بها النفس، ليست مماثلة لما يوصف به الجسم، قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (الرعد: ٢٨) والاطمئنان هو السكون.

---

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٣١٢-٣١٤

(٢) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ص: ٦٩

(٣) أبو الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ٢: ٢٣٥

(٤) ديكنقوز، شرح مراح الأرواح في الصرف، ص: ٣٣٥

(٥) ابن جني، الخاطريات، ص: ٥٨

(٦) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص: ٣٠٥

وقد يكون بدن الشخص ساكنًا ونفسه متحركة حركة قوية، وبالعكس قد يسكن قلبه، وبدنه متحرك.... كذلك يسمى المحب المشتاق الذي صار حبه أقوى من العلاقة: صبًا، وحاله: صبابة، وهو رقة الشوق وحرارته، والصَبُّ المحب المشتاق؛ وذلك لانصباب قلبه إلى المحبوب كما ينصب الماء الجاري، والماء ينصب من الجبل، أي: ينحدر. فلما كان في انحداره يتحرك حركة لا يرده شيء سميت حركة الصب: صبابة، وهذا يستعمل في المحبة المحمودة والمذمومة"[١]. وافق ابن تيمية رأي الأشعري واستدل بقول الجوهري في مفهوم الصب والصبي كما سبق ذكره.

**ج) تقارب لفظي (تسنى) و(تسنه) لقارب المعنى**

وردت علة التقارب خلال حديث ابن تيمية عن الاشتقاق الأكبر، فمثّل بقوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (سُورَةُ الْبَقَرَة: ٢٥٩)، فقال ابن تيمية: "هذه الهاء تحتمل أن تكون أصلية فجزمت بـ(لم)، ويكون من (سانهت)، وتحتمل أن تكون هاء السكت[٢]، كالهاء من ﴿كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة: ٢٥) وَ﴿حِسَابِيَهْ﴾ (الحاقة: ٢٦) وَ﴿اقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠) وَ﴿مَالِيَهْ﴾ (الحاقة: ٢٨) وَ﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ (الحاقة: ٢٩). وأكثر القراء يثبتون الهاء وصلًا ووقفًا، وحمزة والكسائي يحذفانها من الوصل هنا ومن ﴿اقْتَدِهْ﴾ فعلى قراءتهما يجب أن تكون هاء السكت[٣]، فإن الأصلية لا تحذف، فتكون لفظة: "لم يتسن"، كما تقول: "لم يتغن"، وتكون مأخوذة من قولهم: تسنى يتسنى[٤]. وعلى الاحتمال الآخر تكون من: تسنه يتسنه، والمعنى واحد[٥]. قال ابن قتيبة: أي لم يتغير بمر[٦] السنين عليه. قال: واللفظ مأخوذ من السنة، يقال: سانهت النخلة إذا حملت عامًا. وحالت عامًا[٧]. فذكر ابن قتيبة لغة من جعل الهاء أصلية، وفيها لغتان: يقال: عاملته مسانهة ومساناة"[٨].

---

(١) ابن تيمية، شرح حديث النزول، ص: ١٨٠-١٨٤

(٢) وتسمى أيضًا هاء الوقف (انظر: ابن درستويه، كتاب الكتاب، ص: ١١٨)، وهي تزاد في كل متحرك وحركته غير إعرابية للوقف، ولا تكون إلا ساكنة وتحريكها لحن (الزمخشري، الأنموذج في النحو، ص: ١٠٥)، والمقصود بـ(غير إعرابية): إنما تلحق حركة إعراب نحو: هوَه، وهيَه، ولا تلحق النون في الأمثلة الخمسة لأنها علامة الرفع فأشبهت الحركة الإعرابية (الأردبيلي، حاشية شرح الأنموذج، ص: ٢٢٧)

(٣) انظر: الكرماني، قراءة الكسائي، ص: ٣٨، والأزهري، معاني القراءات، ١: ٢٢٠، وأبو علي، الحجة للقراء السبعة، ٢: ٣٧٧، والداني، مفردة علي بن حمزة الكسائي الكوفي، ص: ٦٣، وكذلك قال الأخفش: "﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ فتثبت الهاء للسكوت وإذا وصلت حذفتها" (معاني القرآن، ١: ١٩٧)

(٤) حكى ابن السكيت قول أبي عمرو وهو أن يكون أصله: (لم يتسنّن) أي: لم يتغير، ومنه قوله تعالى: ﴿مِن حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ (الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣) (إصلاح المنطق: ص: ٣٠٢)، وبيّن الأنباري طريقة بنائه: "فقلبت النون الثالثة ياء كراهية اجتماع ثلاث نونات، كما قالوا: (تظنّيت) في (تظنّنت)، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (يتسنّى) ثم حذفت الألف للجزم فصار (يتسنّ)، وأدخلت عليه هاء السكت لبيان حركة النون في الوقف" (البيان في غريب إعراب القرآن، ص: ١٦٠)، وغلّط علي بن حمزة ما نظره ابن السكيت، لأن (المسنون) هنا ليس معناه: مُتغَير، إنما هو مصبوب (التنبيهات على أغلاط الرواة في كتب اللغة المصنفات، ص: ٣٠٨)

(٥) وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (لم يتسنه) بِإِثْبَات الْهَاء فِي الْوَصْل، أَي: لم تأت عَلَيْهِ السنون فالهاء لَام الْفِعْل وسكونها عَلامَة جزم الْفِعْل وحجتهم أَن الْعَرَب تَقول مسانهة ماسنهة وَفِي التصغير سنيهة فَلهَذَا أثبتوا الْهَاء فِي الْوَصْل لِأَنَّهَا لَام الْفِعْل (أبو علي، الإغفال، ٢: ١٠٣، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص: ١٤٣)

(٦) المكتوب في غريب القرآن: بممر

(٧) انظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: ٩٤

(٨) انظر: ابن قتيبة، غريب الحديث، ١: ١٩٥

واستنتج ابن تيمية أن هذا من جنس الاشتقاق الأكبر، لاشتراكهما في السين والنون المشددة، والهمزة والهاء متقاربتان فإنهما حرفا حلق[١]. وذكر النحاة عن تقارب مخرجي الهمزة والهاء:

**١) ابن جني**

قال ابن جني: "قد أُبدلت الهاء من الهمزة تقول العرب: أرقتُ وهرقتُ، وفي أَنَرتُ الثوب هَنَرتُه، وفي أرحتُ الدابة هَرَحتُها، وفي إيّاك هِيّاك"[٢].

**٢) ابن فارس**

قال ابن فارس: "وأن الهمزة عوض من الهاء. وهذا عندي متقارب، لأن هذين الحرفين، أعني الهمزة والهاء، متقاربان، يقولون إياك وهياك، وأرقت وهرقت"[٣].

**٣) العكبري**

ذكر العكبري وجه الإبدال فيهما: "والوَجْهُ فِي إبْدالها أنَّ مَخْرَجَيْهما مُتقاربان إلَّاأنَّ الهاءَ خفيّةٌ والهمزةَ أبْيَنُ مِنْهَا فأُبْدِلَ الخَفيُّ من البَيّنِ فَمن ذَلِك (مَاء) والأصلُ فِيهِ (مَوَهٌ) لِقَوْلِك فِي جمعِه (أمْوَاه ومِياه) وماهتِ الركيّةُ تَمُوهُ"[٤].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتعزيز حجته في الرد على من زعم أن الحركة ليست من صفات الله بل هي صفة المخلوق كما سبق بيانه في مسألة تقارب لفظي (الصبي) و(الصبّ) لتقارب المعنى، صفحة (٢٨٦).

**د) تقارب لفظي (الدائب) و(الدائم) لتقارب المعنى**

ذكر ابن تيمية أن (الدائب) نظير (الدائم)[٥] لأن الباء والميم متقاربتان مخرجًا[٦]، مثل: اللازب واللازم[٧]، ومنه قول النبي –صلى الله عليه وسلم– لصاحب الجمل: "إنَّ هذا الجمل شكى إلي أنك تُجيعه وتُدئبُه"[٨]؛ أي تديمه في العمل له والخدمة[٩].

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ٥: ١٩١-١٩٢

(٢) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ٢٣، وهذا لأن الهمزة حرف شديد مستثقل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان (ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٠٤)

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١: ٧٩

(٤) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢: ٢٩٨

(٥) رأى ابن الأنباري أن (الدائم) من الأضداد لأنه يطلق على الساكن والمتحرك الدائر (الأضداد، ص: ٨٣)

(٦) ورد في حاشية كتاب الإبدال لأبي الطيب أن الباء والميم من الحروف الشفهية والمجهورة فتقاربتا مخرجًا وصفةً ولذلك كثر في الكلام تعاقبهما (الإبدال، ١: ٣٧)

(٧) انظر: ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ٣٨٧، وأبو الطيب، الإبدال، ١: ٥٠، والأزهري، تهذيب اللغة، ٢: ٢٩، والنسفي، طلبة الطلبة، ص: ٣٣

(٨) أحمد في مسنده، رقم الحديث: ١٧٤٦، وأبو داود في سننه، رقم الحديث: ٢٥٤٩

(٩) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٩٧٢

فهذه الظاهرة يسميها النحاة بالإبدال، أي إبدال الباء ميمًا، والمَرَاد بالإبدال عند أبي الطيب هو تعويض حرف من حرف وسببه اختلاف اللُغَات لمعان متفقة، وغالبًا تتقارب الألفاظ لِمَعْنى وَاحِد حَتَّى لَا يَخْتَلِفَانِ إِلَّا فِي حرف وَاحِد[١]. ومن هذا الإبدال: لفظا (الدائب) و(الدائم).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

احتج ابن تيمية بهذه العلة لتبيين معنى قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ (إبراهيم: ٣٣) فرأى أن (الدائب) معناه (الدائم) لتقارب الباء والميم. وحكى عن ابن عطية: "وظاهر الآية أن معناه دائبين في الطلوع والغروب، وما بينهما من المنافع للناس التي لا تحصى كثيرة"[٢]. وحكى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: "معناه دائبين في طاعة الله"[٣]. ومن المستحسن أن ينقل ابن تيمية أقوال سابقيه في أن معنى ﴿دَائِبَيْنِ﴾: دائمَين فيما سخرهما الله عليه، كقول بيان الحق[٤] والنسفي[٥].

## ٢,١٨.علة التناسب

### ٢,١٨,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

ذكر الجوهري مفهوم التناسب لغةً فهو مقاربة أو مشاكلة: "فلان يناسب فلانًا فهو نسيبُه، أي قريبه. وتقول: ليس بينهما مناسبة، أي مشاكلة"[٦].

ورأى ابن يعيش أن الشيء أحيانًا يُحمل على شيء آخر للمناسبة بينهما، إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى،[٧] وأهل اللغة في أغلب الأحيان يُطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني[٨]. فيما يلي من علل التناسب التي وردت في كتب النحو:

١) **ابن الوراق**

علل ابن الوراق لِمَ خص الفاعل بالرفع دون غيره، وهو لأن الفاعل أسبق من المفعول به ترتيبًا فأعطي أسبق الحركات مخرجًا وهي الضمة[٩].

---

(١) حكاه السيوطي (المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١: ٣٥٦)

(٢) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣: ٣٣٩

(٣) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٦: ١٤

(٤) النيسابوري، إيجاز البيان عن معاني القرآن، ١: ٤٦٢

(٥) النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ٢: ١٧٤

(٦) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١: ٢٢٤

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٣٣٨

(٨) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١: ٤٠

(٩) ابن الوراق، علل النحو، ص: ٢٦٩

**٢) الأنباري**

علل الأنباري لِمَ خص المبتدأ بالرفع دون غيره، وهو لأن موقع المبتدأ في أقوى أحواله وهو الابتداء، والرفع أقوى الحركات فأعطي الأقوى الأقوى(١).

**٣) العكبري**

علل العكبري لِمَ خص الفاعل بالرفع دون غيره، لأن الفاعل أقل من المفعول به والضمة أثقل من الفتحة فأعطي الأقل الأثقل، فجعل له ما يناسبه(٢).

### ٢,١٨,٢. علة التناسب عند ابن تيمية

**أ) إعطاء أقوى الحركات لأقوى المعنى تناسبًا**

ذكر ابن تيمية أن العرب غالبًا يجعلون الضمة وهي أقوى الحركات، للمعنى القوي، والفتحة وهي أخف الحركات، للمعنى الخفيف، والكسرة وهي متوسطة بينهما، للمعنى المتوسط، وهذا من التناسب بين اللفظ والمعنى، مثل قولهم: عَزَّ-يَعَزُّ (بفتح العين) معناه: قوى وصلب، وأرض عزاز صلبة. وقولهم: عَزَّ-يَعِزُّ (بكسر العين) معناه: امتنع، والممتنع فوق الصلب، فقد يكون الشيء صلبًا ولا يمتنع على كاسره. وقولهم: عَزَّ-يَعُزُّ (بضم العين) معناه: غلب، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (ص: ٢٣) أي: غلبني في الخطاب. فالغالب أقوى من الممتنع إذ قد يكون الشيء ممتنعًا في نفسه متحصنًا عن عدوه ولا يغلب غيره. هذا الذي يقصده ابن تيمية بقوله: "فإذا قويت الحركة قوي المعنى، والضم أقوى من الكسر، والكسر أقوى من الفتح"(٣).

والذي قاله ابن تيمية يوافق قول الأزهري فيه، حيث أن (عز-يعَزّ) معناها اشتدّ، كقوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (يس: ١٤) أي: قوّيناه وشدّدناه. و(عز-يعِزّ) إذا قوىَ بعد ذلّة، و(عز-يعُزّ) إذا غلب وقهرَ(٤).

واستخدم ابن تيمية هذه العلة مرة أخرى وهو في الفرق بين (الكُره) و(الكَره) من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦)، وقوله: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ (التوبة: ٥٣، وفصلت: ١١)، فالكُره هو الشيء المكروه، والكَره مصدر له، والشيء الذي في نفسه مكروه أقوى من نفس كراهة الكاره، فأعطيت أقوى الحركات لأقوى المعنى، والأخف للأخف.

كذلك بين (الذِّبح) و(الذَّبح)، فالذِّبح هو المذبوح، كقوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصافات: ١٠٧) أما الذَّبح فهو فعله. فالمذبوح وهو جسد يذبح أكمل من نفس الفعل فأعطي الأكمل الأقوى(٥).

---

(١) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٧٣

(٢) العكبري، اللباب، ١: ٥٢

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ٣: ٣٢٥، وابن تيمية، المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٥: ٢٢٨

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ٦٥

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٣٨

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتقوية حجته في معنى اسم الله تعالى: العزيز كما في كثير من الآيات القرآنية: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، فالعزة تتضمن معنى القدرة والشدة والامتناع والغلبة كما سبق بيانها، قال ابن تيمية: "فهو سبحانه في نفسه قوي متين وهو منيع لا ينال وهو غالب لا يغلب"(١).

وقول ابن تيمية يناسب ما قاله ابن الأثير في معنى (العزيز): "العزيز هو الغالب القوي الذي لا يغلب. والعزة في الأصل: القوة والشدة والغلبة"(٢).

## ٢,١٩. علة زيادة اللفظ لزيادة المعنى

### ٢,١٩,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

إن اللفظ في اللغة كالجسد والمعنى روحه، فاللفظ يتبع المعنى في صحته وعلته والزيادة فيه والنقصان منه، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى، لأنه مع المعنى كالجسد مع الروح(٣).

وذكر الثعالبي أن قضية زيادة اللفظ لزيادة المعنى من سنن العرب، ومثّل بقوله: "زَيْدٌ لَيْثٌ"، فمعناه: شبّهتُه بليثٍ في شَجاعته، فإن قيل: "زيدٌ كاللَّيثِ الغَضبان"، فقد زاد المعنى في تشبيهه(٤). وهذا لأنهم يزعمون أن الألفاظ أدلة المعاني، فإذا زيد فيها شيء، أوجبت له زيادة المعنى(٥)، وهذا من الأمور التي اتفق عليها اللغويون والنحاة(٦). بل زيادة المعنى أحرى من زيادة اللفظ عند ابن مضاء، لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها(٧). ومن العلماء الذين استخدموا هذه العلة:

**١) الراغب**

ذكر الراغب أن لفظ (زلزل) أصله (زل) فزيد اللفظ لزيادة المعنى(٨).

**٢) الزمخشري**

ورد في القرآن لفظا (الخرج) و(الخراج)، ورأى الزمخشري أن (الخرج) أخص من (الخراج) كقولك: خراج القرية، وخرج الكردة، فهذا من زيادة اللفظ لزيادة المعنى(٩).

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٤: ١٨٠

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣: ٢٢٨

(٣) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص: ٧٧

(٤) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص: ٢٧٠

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣: ٢٧١

(٦) سلامة، شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، ص: ٢١٢

(٧) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: ٧٤

(٨) الراغب، تفسير الراغب، ١: ٤٤٢

(٩) الزمخشري، الكشاف، ٣: ١٩٦

**٣) أبو الفداء**

ذكر أبو الفداء أن زيادة اللفظ في وزن (افتعل) يفيد المعنى وهو معنى التصرّف والطلب، مثل: (كسب) وهو أصاب الشيء، و(اكتسب) وهو أصابه بتصرّف وطلب[١].

## ٢,١٩,٢. علة زيادة اللفظ لزيادة المعنى عند ابن تيمية

**أ) زيادة الهمزة في (الإقامة) لزيادة المعنى**

ذكر ابن تيمية أن (الإقامة) أبلغ من (القيام) لأن (الإقامة) مصدر (أقام) و(القيام) مصدر (قام) فزيادة الهمزة تدل على زيادة المعنى، فـ(الإقامة) تفيد الثبات والدوام وهي أبلغَ مما تدلُّ عليه (القيام)، و(المقام) هي السُّكنَى فيه واستيطانُه، وأما (المقيم) فهي خلاف المسافر[٢].

وهذه الفكرة قد وردت في كتاب الرضي، أن زيادة الهمزة في (أفعل) لابد من زيادة المعنى فيه لأنها إذا لم يكون لغرض المعنى، أي لمجرد اللفظ فقط فكانت عبثًا[٣]. وهذا لأن لدى بعض أهل اللغة معنى (أفعل) مثل معنى (فعل)، وردّ عليهم ابن درستويه بقوله: "لم يجعله (أفعل) الذي ليس فيه (فعل)، ولا (أفعل) الذي هو بمعنى (فعل) عند أهل اللغة.... فيكون (أفعل) منه بمعنًى و(فعل) بمعنًى آخر"[٤].

وأتى التفتازاني بالمثال لوزن (أفعل) التي تفيد زيادة المعنى من وزن (فعل) وهو "شغلتُه" و"أشغلتُه". وعلق دده چونكي على قول التفتازاني أن هذا للرد على من زعم أن (شغل) و(أشغل) بمعنى واحد، إذا كان الأمر كذلك فلا فائدة لزيادة الهمزة إلا لمجرد توسيع البناء، والصواب عنده أن زيادتها تفيد المبالغة، بأن يكون (أشغل) أبلغ من (شغل)[٥].

والذي ذكره ابن تيمية في معنى (قام) ومعنى (أقام) قد جاءا في كتب العلماء المتقدمين، ومنهم الفارابي[٦]، وابن القوطية[٧]، وابن القطاع[٨]، بأن (قام) ضد (قعد)، وقام بالأمر مقامًا، أي اكتفى به، و(أقام) مثل: أقام بالمكان وأقام الشيء، أي: أدامه ولزمه، وأقام الصلاة، أي: أدامها لأوقاتها.

---

(١) أبو الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ٢: ٧٠

(٢) ابن تيمية، جامع المسائل، ٥: ١٦٧

(٣) الرضي، شرح الشافية، ١: ٨٣

(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ١٥٩

(٥) دده چونكي، الحاشية على شرح التصريف العزي، ص: ١٨٢

(٦) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٣: ٤٢٦

(٧) ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص: ٦٢

(٨) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ص: ٥٣-٥٤

### ❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:

ذكر ابن تيمية هذه العلة في فصل يبحث فيه اسم الله (القيوم)، فرأى أن (القيوم) مبالغة في القائم وزيادة، و(القيوم) يتناول معنى (قام) و(أقام) كما سبق ذكر معناهما، ثم قال: "فهو قَيُّومُ السماوات والأرضِ وهو خالقُ كلِّ شيء وقَيُّومه، وكلُّ ما أقامَه القيوم فله قِيام"[١].

### ب) معنى (الدأب) بتحريك الهمزة أبلغ من تسكينها

حكى ابن تيمية عن الجوهري في معنى (الدأب) من قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (آل عمران: ١١): "دأب فلان في عمله، أي: جدَّ وتعب، دَأْبًا ودُؤوبًا، فهو دَئِبٌ، وأدأبتُه أنا، والدائبان: الليل والنهار. قال: والدَّأْبُ يعني بالتسكين: العادة والشأن، وقد يُحَرَّكُ"[٢]. وعن ابن قتيبة وغيره، إذ قالوا: "الدأب: العادة، ومعناه: كعادة آل فرعون، يريد كفر اليهود كلّ فريق بنبيّهم"[٣]. ثم حكى قول الفراء: "أصله من دأَبْتُ، إلا أن العرب حوّلت معناه إلى الشأن"[٤]. ومثله رأى ابن دريد أن (دأْب) هو الفعل الذي لا يفارق صاحبه[٥].

ورأي الفراء يخالف ما رآه الزجاج، فحكى ابن تيمية عنه: "الزَّجَّاج جعل ما في القرآن من الدأب، الذي هو الاجتهاد"، وحكى عنه في موضع آخر: "هو الاجتهاد، معناه: أي دأب هؤلاء، وهو اجتهادهم في كفرهم وتظاهرهم على النبي، كتظاهر آل فرعون على موسى"[٦].

فرجّح ابن تيمية من تلك الأقوال أن الصواب ما قاله الجمهور، أن (الدأْب) بتسكين الهمزة معناه العادة وهو غير معنى (الدأَب) بتحريك الهمزة، لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى، إذ معنى (الدأَب) هو التعب والاجتهاد، وقال: "والذي في القرآن مُسَكَّنٌ، ما علمنا أحدًا قرأه بالتحريك[٧]، وهذا معروف في اللغة"[٨].

---

(١) ابن تيمية، جامع المسائل، ٥: ١٦٩

(٢) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١: ١٢٣

(٣) قال ابن قتيبة: "أي: كعادتهم يريد كفر اليهود ككفر مَن قبلهم. يقال: هذا دأْبُه ودِينُه ودَيْدَنُه" (غريب القرآن، ص: ١٠١)

(٤) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ (يوسف: ٤٧): "وقرأ بعض قرّائنا: "سبع سنين دأَبًا" (فَعَلًا). وكذلك كل حرف فُتِحَ أوَّله وَسُكِّنَ ثانيه فتثقيله جائزٌ إذا كَانَ ثانيه همزة أو عينًا أو غينًا أو حاءً أو خاء أو هاء" (معاني القرآن، ٢: ٤٧) ولعل الفراء يرى أن الأصل: (دأْب) بتسكين الهمزة ثم حُركت للتخفيف.

(٥) ابن دريد، الاشتقاق، ص: ١٧٢

(٦) قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (آل عمران: ١١): "والقول عندي فيه – والله أعلم – إن (دأب) ههنا أي اجتهادهم في كفرهم.... يقال: دأبتُ أدأب دَأبًا ودُؤوبًا إذا اجتهدت في الشيءِ" (معاني القرآن وإعرابه، ١: ٣٨٠)

(٧) والصواب وردت أيضًا في القرآن بتحريك الهمزة، وهي في الآية: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ (يوسف: ٤٧)، وقرأ حفص عن عاصم (دأَبًا) بالفتح، وأما الباقون فقرؤوا بالسكون، وقال ابن خالويه: "وهما لغتان: الدأْب والدأَب، مثل: النهْر والنهَر والسمْع والسمَع"، وأما في قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (آل عمران: ١١) فأجمعوا على تسكينها (إعراب القراءات السبع وعللها، ص: ٢٢٥)

وسئل أبو حاتم: "على أي شيء يجوز (كَدَأَبِ)؟" فقال: "أظنه من (دَئِبَ–يَدْأَبُ–دَأَبًا)" فقَبِل السائل وتعجب من جودة جواب أبي حاتم (تفسير نفطويه، ص: ٦٤)

(٨) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٩٧١

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

اختلف العلماء في تفسير لفظ (دأب) من قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾، فمنهم من يقول: معناه "كسُنَّة آل فرعون وعادتهم"[١]، ومنهم من يقول: "كصنيع آل فرعون"[٢]، ومنهم من يقول: "كشأن آل فرعون، وكأمرهم"[٣]، ومنهم من يقول: "كفعل آل فرعون"[٤]، ومنهم من يقول: "كعادة آل فرعون"[٥]، ومنهم من يقول: "كاجتهاد آل فرعون"[٦]. فاختار ابن تيمية رأي من يقول: معناه "كعادة آل فرعون" واحتج بعلة زيادة اللفظ لزيادة المعنى التي مذكورة أعلاه.

**ج) عدم لفظ زائد في القرآن إلا لمعنى زائد**

رأى ابن تيمية أنه لا يوجد في القرآن لفظ زائد بدون معنى، وإن كان فيه مجرد التوكيد، فالمعنى معه أزيد من المعنى بدونه، وقال: "فزيادة اللفظ لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى"[٧].

وإنما ذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه المفسرون في أن في القرآن عدم لفظ زائد بدون معنى، ومنهم:

**١) الطبري**

ذكر الطبري أن زيادة اللفظ الذي لا يفيد المعنى في الكلام لا يجوز إسناده إلى الله جل ثناؤه[٨].

**٢) ابن سنان**

رأى ابن سنان أن لا يكون حشوًا لا يفيد في القرآن، لأن الحشو هو الذي يكون دخوله كخروجه[٩].

**٣) الرازي**

ذكر الرازي أن حمل كلام الله على اللغو أو العبث أو عدم الفائدة باطل[١٠].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

إنما ذكر ابن تيمية هذه العلة خلال حديثه عن التكرار في القرآن، فرأى أن هذا التكرار ليس مجرد التعقيب دون بلا معنى، كما في سورة الرحمن، وهي الآية: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ مكررة إحدى وثلاثين مرة، وهذا

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٦: ٢٢٣

(٢) انظر: أبو حاتم، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٦٠٣

(٣) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٣٨٠

(٤) انظر: مجاهد، تفسير مجاهد، ص: ٣٥٦

(٥) انظر: الشافعي، تفسير الشافعي، ١: ٤٦٣

(٦) انظر، الماوردي، النكت والعيون، ١: ٣٧٣

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٥٣٧

(٨) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٢: ٣٣١

(٩) ابن سنان، سر الفصاحة، ص: ١٥٧

(١٠) الرازي، مفاتيح الغيب، ١٥: ٤١٤

التكرار ليس متواليًا إلا وهو مع الفصل بينها بآية، وشبه ابن تيمية ما في سورة الرحمن بقول القائل لمن أحسن إليه بحسنة وهو ينكرها ويكفرها: ألم تك فقيرًا فأغنيتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تك عريانًا فكسوتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تك خاملًا فعرفتك؟ أفتنكر هذا؟ ونحو ذلك. فالمعنى مع التكرار أزيد من المعنى بدونه.

## ٢,٢٠.علة التضمن

قد سبق مفهوم علة التضمن مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (٢١٧).

### ٢,٢٠,١. علة التضمن عند ابن تيمية

**أ) لا بد للمشتقات من تضمن معنى المصدر**

ذكر ابن تيمية أن المشتقات، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، لا يتحقق معناها إلا بثبوت معنى المصدر، فمثلًا: لا يكون متحرك إلا بحركة، ولا متكلم إلا بكلام، ولا مريد إلا بإرادة، ولا عالم إلا بعلم، ولا قادر إلا بقدرة، وما أشبه ذلك. فمن ثم إن اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على الذات وعلى الصفة، والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته.

ورأى ابن تيمية أنه سواء أكان الفعل مشتقًّا من المصدر أو المصدر مشتقًّا من الفعل، لا نزاع بين العلماء أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر، ففاعل التكليم هو المكلم وفاعل التعليم هو المعلم، والفاعل هو الذي قام به المصدر الذي هو التكليم والتعليم[١].

والذي رآه ابن تيمية مذكور عند النحاة، ومنهم الأنباري، فأفعل التفضيل عنده لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه يتضمن معنى المصدر؛ لأنك إذا قلت: "زيد أفضل منك" كان معناه: فضل زيد يزيد على فضلك[٢]. وكذلك سائر المشتقات، لأن فيها حروفًا زائدة على حروفِ المصدرِ، تدلُّ تِلك الزّيادةُ على معانٍ زائدةٍ على معنى المصدر[٣]. ولهذا السبب، يعمل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما يتضمنان معنى المصدر[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة للرد على من ينفي صفات الله، وهم الجهمية ومن تبعهم، إذ زعموا أن القرآن وهو كلام الله مخلوق وليس من صفات الله، فيلزم على قولهم أن يكون كل كلام من مخلوقاته خلقه الله كلامًا له، إذ لا معنى لكون القرآن كلام الله إلا كونه خلقه، وكل من فعل كلامًا ولو في غيره كان متكلمًا به، فلا شك أن هذا اعتقاد باطل، والذي يعتقده السلف والأئمة أن من قال: إن الله خلق كلامًا في غيره، لزمه أن يكون حكم التكلم

---

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٥: ٣٦

(٢) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٤٠١

(٣) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص: ١٤٦

(٤) الرضي، شرح الشافية، ١: ٢٩٢

عائدًا إلى ذلك المحل لا إلى الله، كما أن فاعل المصدر، فإذا قيل: تكلم فلان، ففاعل التكلم هو المتكلم فالفاعل هو الذي قام به المصدر الذي هو التكلم[١]، ومن ثم إن كلام الله ليس بمخلوق كما زعموا، وبالعكس كلام المخلوق ليس من كلام الله. كما قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤) يقتضي أن الله هو المكلم.

## ٢,٢١. علة الحمل على المعنى

قد سبق مفهوم علة الحمل على المعنى مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (١٨٥).

### ٢,٢١,١. علة الحمل على المعنى عند ابن تيمية

**أ) حمل (الوجه) على معنى (التوجه)**

ذكر ابن تيمية أن (الوجه) و(الجهة) مصدران كالوَعْد والعِدَة والوَزْن والزِنَة والوَصْل والصِلَة والوَسْم والسِمَة[٢]، وكلاهما بمعنى التوجه والقصد. والتوجه تارة يسمى به المفعول، أي: المتوجَّه، وأخرى يسمى به الفاعل، أي: المتوجِّه.

وقد يُظن أن لفظ (الوِجهة) أيضًا مصدر كالوجه، منه قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ (البقرة: ١٤٨)، والصواب عنده ليس مصدرًا، حيث علل: "لأنه لو كان مصدرًا لحذفت واوه وهو الجهة.... وإنما (الفِعلة) هنا بمعنى (المفعول) كالقِبلة والبِدعة والذِبحة ونحو ذلك، فالقبلة: ما استُقبل، والوجهة: ما توجّه إليه، والبدعة: ما ابتُدع، والذبحة: ما ذُبح ولهذا صح ولم تحذف فاؤه؛ لأن الحذف إنما هو من المصدر لا من بقية الأسماء كالصفات وما يشبهها مثل أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات والمفاعيل وغير ذلك"[٣]. وقال الجرجاني: "حذف الواو في: هِبَة وعِدَة وزِنَة، أصلها: الوِهْبَة والوِعْدَة والوِزْنَة في المصادر، نقلت الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها عليها، فحذفت تخفيفًا، إلا في الوِجْهَة لئلا يلتبس بالجِهَة"[٤].

ثم ذكر أن (الوجه) ليس مشتقًا من (المواجهة) وليس من (الوَجاهة) كما ظن بعض الفقهاء، والصواب أن (المواجهة) مشتق من (الوجه) كما أن المشافهة مشتق من الشفة والمناظرة مشتقة من النظر والمعاينة مشتقة من العين[٥]، فرأى ابن تيمية أن (الوجه) مشتق من (التوجه)، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ

---

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٥: ٣٦

(٢) قال الجوهري: "الوجْهُ والجِهةُ بمعنًى، والهاء عوضٌ من الواو" (الصحاح، ٦: ٢٢٥٤)، وهذا بسبب استثقال الكسرة على الواو فنُقلت إلى ما بعدها وحُذفت الواو تخفيفًا (ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ٢٧)

(٣) قال الخليل: "الوِجْهةُ: القِبْلة وشبهُها في كلّ شيءٍ استقبلْتَه وأَخَذْتَ فيه" (العين، ٤: ٦٦)

(٤) الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص: ١٠١

(٥) رأى أبو البقاء صاحب الكليات أن الوجه مشتق من المواجهة لأن المجرّد قد يراد به المزيد إذا كان المزيد فيه أعرف بالمعنى (الكليات، ص: ١٠٣٠)

وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ (البقرة: ١١٢)، أي معناه: قصده وتوجهه الذي هو عمل قلبه وهو الأصل للعمل الذي هو تبع من الوجه وسائر البدن لله[١].

ومن هنا يرى الباحث أن ابن تيمية حمل معنى (الوجه) على معنى (التوجه)، وهذا قد ذكره علماء اللغة سابقًا ومنهم كراع النمل، حيث قال: "الوَجْه والجِهة: المَوْضِعُ الذي تَتَوجَّهُ إليه وتَقْصِدُه"[٢]، وقال نشوان: "توجَّه نحوه: إذا قصد جهته"[٣]. وأشار السهيلي إلى أن معنى (الوجه) في ثلاث آيات: ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، من سورة البقرة، هو (التوجه)، فكرر الله تعالى الأمر بالتوجه إلى البيت الحرام[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة ليبين معنى صحيحًا من لفظ (الوجه) في القرآن الكريم، وهو التوجه والقصد الذي من عمل القلب، وتبعه أعضاءه الباطنة والظاهرة وإلا فمجرد توجيه العضو من غير عمل القلب لا يفيد شيئًا. وإلى هذا الأصل يقيس ابن تيمية على قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾: "فإن بقاء وجهه الْمذوى بالجلال والإكرام: هو بقاء ذاته"[٥].

## ب) حمل (فَعول) على معنى (مَفعول)

أشعر ابن تيمية بأن (الرسول) وزنه (فعول) ومعناه: مفعول، أي: مُرسَل، لأنه أرسله الله إلى الناس، وهذا الذي امتاز به الرسول عن غيره؛ فهو بمعنى مفعول. وكذلك معنى (النبي) هو المنبَّأ الذي نبّأه الله. وهذا أحسن من أن يقال إنه بمعنى (فاعِل)، لأن المنبّأ أو المرسَل سواء أنبأ بذلك غيره، أو لم ينبئه؛ فالذي صار به النبيّ نبيًّا أن ينبئه الله[٦]. واستخدم أيضًا ابن تيمية نفسَ العلة في حديثه عن معنى (الزبور)، فإنه بمعنى (مفعول) أي: مَزبُور أو مَكتوب[٧].

وخالف ابن تيمية بعض العلماء في هذه المسألة، ومنهم الراغب حيث إنه رأى أن لفظ (النبي) يصح أن يكون بمعنى (فاعِل) لقوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيْ﴾ (الحجر: ٤٩) وأن يكون بمعنى (مفعول) لقوله تعالى: ﴿نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (التحريم: ٣)[٨]. بل (الرسول) الذي بمعنى (المرسَل) قليل عند ابن فرحون[٩].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢: ٤٢٨-٤٣١

(٢) كراع النمل، المنَجَّد في اللغة، ص: ٣١

(٣) نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ١١: ٧٠٨٥

(٤) السهيلي، الجامع لتفسير السهيلي، ص: ١٠٣

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢: ٤٣٤

(٦) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٦٨٨

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٢: ٣٨٦، وذهب ابن تيمية إلى مذهب ابن قتيبة: "بأنه من زبر الْكتاب يزبره إِذا كتبه وَهُوَ (فعول) بِمَعْنى (مفعول) (غريب الحديث، ص: ١: ٢٤٥)

(٨) الراغب، المفردات في غريب القرآن، ص: ٧٨٩

(٩) ابن فرحون، العُدّة في إعراب العُمدَة، ١: ٤٨

وعند أبي عبيدة رأي آخر وهو يعالج (الرسول) معالجة (الرسالة) كما في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٦)، فمعناه: إنّا رسالة رب العالمين[١]، لأنَ (فَعُول) بمنزلة المصدر الذي به يطلق الواحد للاثنين والجمع[٢]. و(فَعول) من أوزان المصادر التي لا يقاس عليها، مثل: الوَضوء، والطَّهور، والوَلوع، والوَقود، والقَبول[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة خلال تناوله معنى (الرسول) لغةً، وذكر أن الرسول هو الذي يُرسله الله؛ فما أرسله الله حقّ، وصدق، ليس فيه كذب، لا خطًا، ولا عمدًا، والذي اصطفاه الله لرسالته، وجعله رسولًا له؛ فكما أنّ رسول الله لا يكون رسولًا لغيره، فلا يقبل أمر غير الله؛ وهذا بخلاف غير الرسول، وإن كان أكثر ما يأمر به هو طاعة الله، فقد يغلط ويأمر بغير طاعة الله، بخلاف الرسول المبلّغ عن الله؛ فإنه لا يأمر إلا بطاعة الله[٤].

### ج) حمل صيغة المثنى على معنى المداومة

تكلم ابن تيمية في شرح عمدة الفقه عن معنى التلبية، أخبر أنه من الفعل: أَلَبَّ، أي: إذا أقام بالمكان ولزمه، ورُوي عن الخليل أنه أيضًا مِن (لَبَّ) ومعنى "لَبَّيكَ اللهم لَبَّيك": وأنا مقيم على طاعتك ولازمها[٥]، لا أبرح عنها ولا أفارقها، أو أنا لازم لك، ومتعلق بك لزوم الْمُلِبِّ بالمكان. و"لَبَّيك" منصوب على المصدر بالفعل اللازم إضماره، كما قالوا: حَنانَيْك، وسَعْدَيْك، ودَوَالَيْك[٦]، والياء فيه للتثنية.

---

(١) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢: ٨٤

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٢٥٨

(٣) ابن عصفور، الموفور، ص: ٣٥٤

(٤) ابن تيمية، النبوات، ٢: ٦٨٨-٦٨٩

(٥) ذكر الخليل أن (لبيك) من (لبّ) أو (ألبّ) معناه: أقام بالمكان، ولكن ابن تيمية يخالفه في الياء، رأى الخليل أن الباء الثانية قُلبت ياء استثقالًا (العين، ٨: ٣٤١)، واتبعه المفضل الكوفي بقوله: "كان أصله: لَبَّبْكَ فاستثقلوا ثلاث باءات فقلبوا إحداهن ياء" (المفضل، الفاخر في الأمثال، ص: ٤٤)، ورَدَّ عليه ابن جني، فليس أصل يائه باءً وإنما الياء فيها اشتقوا من الصوت فعلًا، كما قالوا من "سبحان الله": (سبحلت)، ومن "لا إله إلا الله": (هللت)، ومن "لا حول ولا قوة إلا بالله": (حولقت)، ومن "بسم الله": (بسملت) (سر صناعة الإعراب، ٢: ٣٧٤)

(٦) قال سيبويه: "انتصب (لبيك) بمنزلة قولك إذا أخبرتَ: سَمْعًا وطاعةً" (الكتاب، ١: ٣٤٩)

وتبع ابن تيمية رأي النحاة، وهو صيغة التثنية فيها تفيد التّكرار والمداومة، كأنه قال: "لبّيتُ مرة بعد مرة لَبًّا بعد لَبّ"، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (الملك: ٤)، أي: كرة بعد كرة[١]، وادعى أن هذا رأي أكثر النحاة، ومنهم: سيبويه[٢]، وقطرب[٣]، وابن السكيت[٤]، والمبرد[٥]، والمفضَّل الكوفي[٦].

ثم ذكر رأي يونس أنها كلمة واحدة ليست مثناة، لأنها من (لَبَّى-يُلَبِّي) فالياء فيها أصلية وليست ياء التثنية[٧]. والأرجح عند ابن تيمية أنها من (لَبَّ) كما يقال: رجل لبيب أي لازم للأمر، وسمي العقل لُبًّا: لأنه الذي يعلم الحق فيتبعه[٨]. فيقول: لَبَّيك، أي: قد أقبلتُ إليك، وتوجهتُ نحوك، وانقدتُ لك[٩].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة خلال حديث ابن تيمية عن صفة التلبية، وهو كما روي عن ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: "أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ".[١٠] فعرّف معنى قوله (لبيك) بأن صيغة المثنى فيه يفيد معنى التكرار والمداومة كما بيّنه سابقًا، فهذه العلة من علة الحمل على المعنى.

**د) حمل وزن (افتعل) على معنى المعالجة**

زعم بعض العلماء أن (اعتكف) وزنه (افتعل) وهو مطاوعة الفعل: عَكَفَ-يَعْكُف/يَعْكِف-عكْفًا، أي: إذا حبس ووقف، وهو نظير (انعكف)، كقوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾ (الفتح: ٢٥)، يعني: محبوسًا[١١]. ورى ابن تيمية أن هذا الزعم ضعيف لأن تاء الافتعال في (الاعتكاف) عنده تفيد ضربًا من المعالجة والمزاولة؛ لأن فيه كلفة؛ كما يقال: عكف واعتكف، وعمل واعتمل، وقطع واقتطع، وما أشبه ذلك[١٢].

---

(١) رأى الزمخشري أن المراد بها التكرير لا كرّتين اثنتين (الكشاف، ١: ٢٧٣)

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٥٠

(٣) انظر: قطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية، ص: ٣٩

(٤) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص: ١٢٠

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٢٣

(٦) انظر: المفضل، الفاخر في الأمثال، ص: ٤٤

(٧) رأى يونس أن (لبيك) بمنزلة أسماء الأفعال، مثل: عَلَيْكَ وإِلَيْكَ (انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٥١)

(٨) فلذلك يقال لخيار كل شيء: لُبَّه (ابن خالويه، شرح مقصورة ابن دريد، ص: ٣٧٠)

(٩) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، ٢: ٥٨١-٥٨٥

(١٠) البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ١٥٤٩، ٢: ١٣٨، ومسلم في صحيحه، رقم الحديث: ١١٨٤، ٢: ٨٤١

(١١) انظر: مقاتل، تفسير مقاتل بن سليمان، ٤: ٧٥، والشافعي، تفسير الإمام الشافعي، ٣: ١٢٦٧

(١٢) ابن تيمية، شرح العمدة، ٢: ٧٠٧

رأى الباحث أن قول ابن تيمية والصرفيين ليس متناقضًا، لأن معنى (افتعل) أصلًا يكون للمطاوعة، كما قال ابن عصفور وابن مالك، إن (افتعل) مثل (انفعل) يكون غالبًا للمطاوعة، أي: مطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، نحو: شَوَيْتُه فاشتَوَى، وغَمَمتُه فاغتمَّ، وجمعت القوم فاجتمع، وصرفته فانصرف(١).

وقد يكون (افتعل) بمعنى الزيادة على معنى أصله، وهو في بعض الأفعال، منها: اعتمل، واكتسب، واجتهد، واعتكف، واقتطع، واحتسب، وما أشبه ذلك، كما قال سيبويه إن (كسب) بمعنى (أصاب)، و(اكتسب) بمعنى التصرف والطلب، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب، و(حبس) فبمنزلة (ضبط)، واحتبسته كقولك: اتخذته حبيسًا(٢). ورأى البطليوسي أن وزن (افتعل) قد جاء للمبالغة كما يقال: كسب، واكتسب(٣). والزمخشري بقوله: "(افتعل) يكون للزيادة على معناه، كقولك: اكتسب في كسب، واعتمل في عمل"(٤).

وأما المبرد فهو لا يفرق بين (كسب) و(اكتسب) كما في قول سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، فعلق عليها: "المعنى واحد كقولك: نظرته وانتظرته، وقدرت عليه واقتدرت عليه، وحفظت واحتفظت، وجرح واجترح"(٥).

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتعزيز رأيه أن الاعتكاف هو لزوم المسجد لطاعة الله فيه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (البقرة: ١٨٧) ولم يذكر العكوف في تلك الآية لمن أو على مَن؛ لأن العكوف لا يكون إلا لله.(٦) فالمعنى اللغوي من (الاعتكاف) الذي يناسب معناه شرعًا وهو المعالجة والمزاولة لأن (اعتكف) يفيد الزيادة من مجرد معنى (عكف) وهو حبس ووقف.

### هـ) حمل لفظ (الودود) على معنى الفاعل

نقل ابن تيمية قول ابن الأنباري إن اسم الله تعالى: (الودود) معناه: المحِبّ لعباده؛ ومن قولهم: ودِدت الرجل أَوَدُّه وُدًّا ووِدادًا، أي: أحبه(٧). ونقل أيضًا عن الخطابي أن (الودود) بوزن (فَعول) له معنيان: الأول، بمعنى المفعول، وهو المودود، مثل: رَجُل هَيُوْبٌ، أي: مَهِيْب، وَفرَسٌ ركوبٌ، أي: مركوب. والله مودود في قُلوبِ أوليائهِ لما يتعَرَفُونهُ منْ إحسانه إليهم وكثرة عَوَائدِه عندهم. والثاني، بمعنى الفاعل، وهو الوادّ، والله يوَدُّ عباده الصالِحين، أي: يَرْضَى عَنهُم ويتقبل أعمَالهُم، أو يُوَدِّدُهُم إلى خَلقه؛ كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾

---

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ١٣١، وابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص: ١٤

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٧٤

(٣) البطليوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل، ص: ٢٦

(٤) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٧٣

(٥) المبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، ص: ٥٦

(٦) ابن تيمية، شرح العمدة، ٢: ٧٠٧

(٧) انظر: ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١: ٨٨

(طه: ٩٦) [١]. فمنه استنتج ابن تيمية أن كلا المعنيين عن (الودود) صحيح، إن الله يحب عباده ويحبونه كما جاء في الأدلة، ولكن (فعول) بمعنى فاعل كثيرٌ؛ كالصبور، والشكور، وأمّا بمعنى مفعول، فقليلٌ[٢].

وقد ذكر النحاة وزن (فعول) ومعناه، وهو يفيد معنيين: مفعولًا وفاعلًا. وهم يفرقرون بينهما في صفة المؤنث، فيقولون: امْرَأَة شكورة وصبورة ، فيلحقون هَاء التَّأْنِيث بهَا إذا كان بمعنى المفعول. فَأَما إذا كَانَ بِمَعْنى فَاعل فَأَسْقطت هَاء التَّأْنِيث فِي قَوْلهم: امْرَأَة صبور وشكور، وَامْتِنَاع الْهَاء منه أصل مطرد لم يشذ مِنْهُ[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

أراد ابن تيمية بهذه العلة الرد على قول ابن كلّاب ومن تبعه من نفاة الصفات كالجهمية والمعتزلة[٤]، فهُمْ يفسرون المحبة في القرآن بالإرادة أو صفة زائدة على الإرادة، وبعضهم يجعلون المحبة من باب الفعل، أي: إحسان الله إليهم. والصواب أن الكتاب، والسنّة، وأقوال السلف والأئمة، والأدلة العقليّة تشير إلى أن (الودود) يدل على المحِبّ، أي: أن الله يحب عباده، ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللهَ فَاتَّبِعُوْنِيْ يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ (آل عمران: ٣١)، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِيْنَ﴾ (البقرة: ١٩٥)، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِيْنَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِيْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِيْنَ﴾ (التوبة: ٤)، وكثير من الأدلة.

## ٢,٢٢.علة الجواز

قد سبق مفهوم علة الجواز مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (١٧١).

### ٢,٢٢,١. علة الجواز عند ابن تيمية

**أ) جواز المصدر من غير لفظ فعله**

أجاز ابن تيمية مجيء المصدر من غير لفظ فعله، كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨)، فـ(تبتيلًا) مصدر لـ(بَتَّل-يُبَتِّل) وليس لـ(تبتّل-يتبتّل) ولكن يجوز استخدامه إذ صح المعنى. ولذلك يجوز أن يقال: "تَأَوَّلْتُ الْكَلَامَ تَأْوِيلًا وَأَوَّلْتُ الْكَلَامَ تَأْوِيلًا"[٥].

---

(١) انظر: الخطابي، شأن الدعاء، ١: ٧٤

(٢) ابن تيمية، النبوات، ١: ٣٥٣-٣٦٢

(٣) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص: ٢٥٣، وابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٥٠٧، وابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: ٨٥، والهروي، إسفار الفصيح، ١: ١٩١، والحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص: ١٣٢

(٤) قال ابن تيمية: "كان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان يظن أن الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيئته، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته، ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته، بل ما زال محبًّا راضيًا أو غضبان ساخطًا على من علم أنه يموت مؤمنًا أو كافرًا، ولا يتكلم بكلام بعد كلام" (المسائل والأجوبة، ١: ١٤٧)

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٢٩٣

تبع ابنُ تيمية النحاةَ في هذه المسألة، ومنهم الزجاج بقوله: إن (تبتيلًا) في الآية ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ محمول على معنى (تَبَتَّلْ)[١]. وكذلك قال الزمخشري: "فإن قلتَ: كيف قيل تَبْتِيلًا مكان تبتّلًا؟ قلتُ: لأن معنى تبتّل: بتّل نفسَه، فجيء به على معناه"[٢]. ومنهم الأنباري إذ قال إن (تفعيل) تجيء في مصدر (فعّل) كقول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل: ٤)، وقوله: ﴿وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ (الأحزاب: ٦١) والقياس أن يجيء المصدر على التفعّل، إلا أنهم قد يجرون المصدر على غير فعله لمناسبة بينهما[٣]. وحكى المؤدب عن الفراء: "لأن العرب تترك المصدر على أوليته وإن اختلف الفعل بالزيادة ومثله: تكلمت كلامًا"[٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتعزيز حجته في الرد على المفوّضين حيث إنهم يفوّضون معنى أسماء الله وصفاته واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٧) كما سبق بيانه في علة الاشتقاق، صفحة (٢٥٢).

## ٢,٢٣.علة دلالة الحال

قد سبق مفهوم علة دلالة الحال مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (١٩٨).

### ٢,٢٣,١. علة دلالة الحال عند ابن تيمية

**أ) دلالة المفرد على الجنس ودلالة المثنى على العدد**

ذكر ابن تيمية أن العرب في بعض الأحيان تستعمل لفظ الواحد ويراد به الجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: ٢)، معناه: الناس[٥]. ويُستعمل لفظ الجمع ويراد به الواحد، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ (آل عمران: ١٧٣)، معناه: الإنسان[٦]. ويُستعمل لفظ الجمع ويراد به المثنى، كقوله تعالى: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: ٤)، معناه: قلباكما[٧]. ولم يذكر ابن تيمية استعمال المثنى ويراد به الجمع، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (الملك: ٤)، معناه: كرات كثيرة[٨].

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٢٤١

(٢) الزمخشري، الكشاف، ٤: ٦٣٩

(٣) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢: ٧٤٩

(٤) المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٧٥

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ١٣٩، وقال ابن خالويه: "ولو كان واحدًا لم يجز الاستثناء منه"، وهو في الآية التي بعدها: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (العصر: ٣) (إعراب ثلاثين سورة، ص: ١٧٥)

(٦) قال الفراء: "(الناس) في هذا الموضع واحد، وهو نعيم بْن مَسْعُود الأشجعي" (معاني القرآن، ١: ٢٤٧)

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٢١، وقال الأخفش: "فجعله جماعة لأنهما اثنان من اثنين" (معاني القرآن، ٢: ٥٤٥)

(٨) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٠: ٢٢٢

أما استعمال الواحد ويراد به المثنى، أو المثنى ويراد به الواحد فلا أصل له عند العرب؛ لأن هذه الألفاظ عدد وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها، فلا يجوز أن يقال: عندي رجل، أي: رجلان، ولا عندي رجلان، أي: رجل واحد، لأن الواحد يدل على الجنس والجنس فيه شياع، وكذلك اسم الجمع يدل على معنى الجنس، والجنس يحصل بحصول الواحد.

وإن قال قائل: فقد أوقعوا الاثنين موقع الواحد، كقوله قوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ (ق: ٢٤)، وإنما هو خطاب للواحد، فرد عليه ابن تيمية بأن (ألقيا) معناه: تثنية الفاعل لتثنية الفعل، أي: ألق ألق[١]. وقول ابن تيمية هذا يناسب قول النحاة، ومنهم الزجاج حيث قال إن العربَ تأمر الواحد بلفظ الاثنين، فقالوا: اضربا زيدًا يا رجل! إنما قيل ذلك لأن أكثر ما يتكلم به العرب فيمن تأمره بلفظ الاثنين، فـ(ألقيا) هذا فعل مثنى توكيدًا كأنَّه لَمَّا قال: (أَلْقِيَا) ناب عن قوله: أَلْقِ أَلْقِ[٢]. وأيده ابن جني بقوله إن المراد: ألق ألق؛ فثنى ضمير الفاعل ينوب عن تكرير الفعل وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما[٣]. ورأى الأنباري أن هذه التثنية إنما هي للأسماء وليست للأفعال، كقولهم للواحد: "قفا" بتثنية الفاعل لأن المعنى: قف قف![٤].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

أراد ابن تيمية بهذه العلة الرد على من يفسر لفظ (اليد) في قول الله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) بالقدرة، فهذا لا يجوز لأن (يَدَيَّ) مثنى والقدرة صفة واحدة، فالمثنى لا يراد به الواحد. ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية[٥]. وهو يخالف قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ (يس: ٧١)، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه وهو نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (الملك: ١) و﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ (آل عمران: ٢٦)، فلو قال: (ما منعك أن تسجد لما خلقتْ يدِي)، بصيغة الإفراد، لكان مفارقًا له، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور[٦]. وقد بيّن الباحث هذه المسألة في الفصل الثاني، علة التخفيف، مبحث استعمال لفظ الجمع في موضع التثنية للتخفيف.

### ب) دلالة (الأكرم) على الحصر والإطلاق

رأى ابن تيمية أن لفظ (الأكرم) في قوله سبحانه: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ (العلق: ٣) يدل على الحصر والإطلاق، فدلالة الحصر تتضح من أداة التعريف فيه، أي أنه الأكرم وحده بخلاف ما لو قال: "وربك أكرم" فإنه

---

(١) ابن تيمية، الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ١٠

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٤٦

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٣٥

(٤) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٨١

(٥) ابن تيمية، الرسالة المدنية، ص: ١١

(٦) ابن تيمية، التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، ص: ٧٥

لا يدل على الحصر. ودلالة الإطلاق تظهر من تجرده عن المفضل منه ولم يقل: "الأكرم من كذا" بل أطلق الاسم ليبين أنه الأكرم مطلقًا غير مقيد[١].

وقول ابن تيمية أعلاه يناسب قول ابن جني، إذ رأى أن أفعل التفضيل إذا اتصل بلام التعريف امتنع إلحاق (مِن) به، مثل: "الأكرم من كذا"، لأن (مِن) تكسب ما يتصل به تخصيصًا ما[٢]، أي: تقييدًا على كلام ابن تيمية. وأيده الزمخشري بكلامه أن أفعل التفضيل تعتوره حالتان متضادتان، وهما: لزوم التنكير عند مصاحبة (من) ولزوم التعريف عند مفارقها[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة لتدل على أن الله متصف بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه ولا نقص فيه، ثم نقل قول ابن عطية في الآية: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ "كأنه يقول: امض لما أمرت به وربك ليس كهذه الأرباب، بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقص، فهو ينصرك ويظهرك"[٤]. فهو أحق من كل شيء بالإكرام.

## ٢,٢٤.علة الفرق

قد سبق مفهوم علة الفرق مع أمثلتها عند النحاة في الفصل الثاني، صفحة (٨٠).

### ٢,٢٤,١. علة الفرق عند ابن تيمية

**أ) في الفرق بين (قرى) و(قرأ)**

رأى ابن تيمية أن طائفة من العلماء لم يفرقوا بين (قرأ) بالهمزة و(قرى) بالياء. ف(قرى) بالياء بمعنى: جمع، ومنه قولك: قَرَيْتُ الضيفَ أَقْرِيه، أي: جمعتُه وضممتُه إليك، وقَرَيْتُ الماء في الحوض، أي: جمعته، وتقريت المياه: تَتَبَّعتُها وقَرَوْت البلاد وقَرَيْتها واستقريتها إذا تتبعتها تَخْرُج من بلد إلى بلد، ومنه: الاستقراء أي: تتبع الشيء أجمعه، والقرية هي المكان الذي يجتمع فيه الناس.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٢٩٥

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ٢٣٦

(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢٩٨

(٤) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٥: ٥٠٢

وأما (قرأ) بالهمزة فمعناه: الإظهار والبيان، ومنه قولهم: ما قرأتُ الناقة سَلًّا جَزورٌ قَطّ؛ أي: ما أظهرته وأخرجته من رحمها، والقارئ: هو الذي يظهر القرآن ويخرجه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: ١٧) ففرَّق بين الجمع والقرآن. والقُرْء[١]: هو الدم لظهوره وخروجه[٢].

فخالف ابن تيمية طائفة من النحاة واللغويين في هذه المسألة، وممن يساوي (قرأ) بـ(قرى): أبو عبيدة حيث قال: "إنما سمّى قرآنًا لأنه يجمع السور فيضمها"، واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: ١٧)[٣]، وتابعه ابن الأنباري[٤]. وقال ابن القوطية: "قرأت الكتاب والقرآن قراءةً وقرآنًا، أي: أتبعتُ بعضه بعضًا وجمعتُه"[٥]، وتابعه ابن القطاع[٦].

**❖ استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

وردت هذه العلة لتبيين حقيقة القرية الموجودة في القرآن، حيث قال الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: ٨٢)، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (الكهف: ٥٩) وقال تَعَالَى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ (الطلاق: ٨)، فالقرية هي مجتمع الناس، فمعنى القرية في تلك الآيات يعود عليه دون الجدران والعير اسم للقافلة. فالقرية اسم يتناول المساكن وسُكانها، ثم الحكم قد يعود إلى الساكن؛ وقد يعود إلى المساكن؛ وقد يعود إليهما، واشتقاق (القرية) ليس من (قرأ) كما زعم بعض العلماء.

**ب) في الفرق بين (محمد) و(أحمد)**

ذكر ابن تيمية أن لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– اسمين: محمد وأحمد. أما (محمد) فعلى وزن (مُفَعَّل) مثل: مُكرَّم، ومُعظَّم، ومُقدَّس، وهو الذي يُحمَد حمدًا كثيرًا مبالَغًا فيه، ويستحق ذلك، كقول حسان بن ثابت:

وَشَقَّ لَهُ مِنِ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ ... فَذُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ[٧]

وأما (أحمد)، فهو أفعل التفضيل: أي أحق بأن يكون محمودًا أكثر من غيره، فلفظ (محمد) يقتضي فضله في الكمية، ولفظ (أحمد) يقتضي فضله في الكيفية[٨].

فذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه اللغويون عن اشتقاق (محمد)، ومنهم ابن دريد، إذ رأى أن (مُفَعَّل) صفة تَلزَم مَن كثُر منه فِعلُ ذلك الشيء، فـ(محمَّد) على وزن (مُفعَّل)، لأنه حُمِد مرّةً بعد مرة، كما تقول كرَّمته وهو

---

(١) أدخل الرضي (القرء) من الأضداد، وهو يدل على الحيض وعلى الطهر (الأضداد، ص: ١١٢)

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٠: ٤٧٨-٤٧٩

(٣) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١: ٢

(٤) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص: ٣٨٠

(٥) ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص: ٦٢

(٦) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ص: ٥٢

(٧) حسان، ديوان حسان بن ثابت، ص: ٤٢

(٨) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥: ٣٠٣

مكرَّم، وعظّمته وهو معظَّم، إذا فعلتَ ذلك به مرارًا، مطابقًا بغية جده عبد المطّلب: "سمَّيتُه محمّدًا، أردت أن يُحمَد في السموات والأرض"[١]. وأما (أحمد) فعرفه الجوهري بقوله: "وأحمد: صار أمره إلى الحمد، وأحمدته: وجدته محمودًا"[٢]. واسمه -صلى الله عليه وسلم- أحمد، يفيد معنيين عند الثعلبي، أحدهما: أن الأنبياء كلّهم حمّادون لله ونبينا أحمد، أي أكثر حمدًا لله منهم، والثاني: نبيّنا أحمد، أي أكثر مناقب وأجمع للفضائل[٣].

❖ **استخدام ابن تيمية هذه العلة وأثرها:**

استخدم ابن تيمية هذه العلة لتفصيل صفة النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه محمود في الكمية وفي الكيفية، واحتج ابن تيمية بقوله: "لأنه وأمته حمّادون يحمدون الله على كل حال، وهو صاحب لواء الحمد، والحمد مفتاح خطبته، ومفتاح صلاته، ولما كان حمادًا جوزي بوصفه، فإن الجزاء من جنس العمل"[٤].

## ٢,٢٥.علة المبالغة

### ٢,٢٥,١. مفهومها واستخدامها عند النحويين

المبالغة في اللغة من: بلغ الشَّيْء يبلغ بلوغًا: وصل وانْتهى، وَالْمُبَالغَة: أَن تبلغ من الْأَمر جهدك[٥].

أما المبالغة في الاصطلاح الصرفي

أما المبالغة في الاصطلاح عرفها الرماني بأنها "دلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبانة، وهي على وجوه منها المبالغة في الصفة المعدولة عن الجارية بمعنى المبالغة، وذلك على أبنية كثيرة، منها: فعلان، وفَعّال، وفعول، ومِفعل، ومِفعال"[٦]، وهذا قد تكلم به سيبويه في كتابه، وهو إذا أريدت مبالغة الفاعل من إيقاع الفعل، أكثُر من أصل هذا المعنى، فاستخدموا هذه الصيغ: فَعولٌ، وفَعَّال ومِفعال، وفَعِلٌ[٧]، وذكره أيضًا المبرد حيث إنه إذا أراد إكثار الْفِعْل كَانَ له أبنية فَمن ذَلِك: (فَعَّال)، مثل: "رجل قَتَّال"، إذا كَانَ يكثر الْقَتْل، فَأَما (قَاتِل) فَيكون للقليل وَالْكثير لِأَنَّهُ الأَصْل[٨].

---

(١) ابن دريد، الاشتقاق، ص: ٨، والأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٢: ١٢٢

(٢) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٢: ٤٦٧

(٣) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٩: ٣٠٤

(٤) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥: ٣٠٢

(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٥: ٥٣٥-٥٣٦

(٦) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص: ١٠٤

(٧) سيبويه، الكتاب، ١: ١١٠

(٨) المبرد، المقتضب، ٢: ١١٣

والمبالغة قد استخدمها العلماء للتعليل في المسائل الصرفية، ومنهم النحاس، بأنه قال: "اشتقاق (الرحمن) من الرحمة، والرحمن مخصوصٌ، لأن (فَعلان) في كلام العرب للمبالغة"[١]. وقال ابن جني: "وربما بنوه على فُعَّال مضعّف العين وألحقوه الهاء للمبالغة، قالوا: "رجل كُرّامة، ولُؤّامة" في الكريم واللئيم"[٢].

## ٢,٢٥,٢. علة المبالغة عند ابن تيمية

### أ) استخدام (فَعّال) للمبالغة

ذكر ابن تيمية أن (فَعّال) لمبالغة الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ۝ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ (القلم: ١٠-١٢)، فالحلّاف هو كثير الحلف، ومن كان كثير الحلف كان كثير الكذب في العهد. والهَمّاز المبالغ في العيب نوعًا وقدرًا. القدرة من صورة اللفظ وهو الفَعَّال. والنوع من مادة اللفظ وهو الهمزة، لأن الهمزة نبرة من الحلق مثل التهوع[٣]. والمشَّاء بنميم هو من العيب ولكنه عيب في القفا. ومَنَّاع للخير هو أحد نوعَيْ الظلم، لأن الظلم نوعان: ترك الواجب وهو منع الخير وتعد على الغير وهو المعتدي[٤].

والذي قاله ابن تيمية، يناسب أقوال النحاة، ومنهم الزمخشري، إذ قال: "حَلَّاف: كثير الحلف في الحق والباطل"[٥]. وذكر أبو حيان أن الهَمّاز والمشّاء والمنّاع والأثيم من صفات المبالغة[٦].

كما سبق ذكره أن هذه العلة تُستَخدم لتفسير الآيات من سورة القلم.

---

(١) النحاس، عمدة الكتاب، ١: ٦٦

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢٤١

(٣) ذكر سيبويه أن الهمزة أبعد الحروف مخرجًا وهي نبرةٌ في الصدَّر تخرج باجتهادٍ، فثقل عليهم ذلك، لأنَّه كالتهُّوع (الكتاب، ٣: ٥٤٨)، ولهذا سميت الهمزة همزة؛ لأنها تهمز بالحلق، أي تغمر (ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٤٣١)

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٦: ٦٧

(٥) الزمخشري، الكشاف، ٤: ٥٨٦

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٠: ٢٣٨

# الخاتمة والنتائج

لقد وصلنا إلى نهاية هذه الدراسة وهي العلل النحوية والصرفية عند ابن تيمية وأثر تلك العلل في الأحكام الشرعية، حيث رأينا براعة ابن تيمية في تفسير الأدلة والنصوص الشرعية مع نهج لغوي مفصل للغاية، ففي هذه الحالة، يتعامل ابن تيمية مع اللغة العربية كأداة لفهم الدين وليست كالهدف، وهذا حسب كلامه: "فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية"(١).

رأى الباحث أن هذا البحث قد أجاب على الأسئلة الواردة في مشكلة البحث، وهي: ما العلة النحوية والصرفية التي وردت في مؤلفات ابن تيمية؟ وهل لها وظيفة في الاستدلال الشرعي وكيف استخدمها؟ وما إسهام ابن تيمية في التفكير اللغوي العربي من هذه الظاهرة؟ والأجوبة على هذه التساؤلات مقدمة في النقاط التالية:

**أولًا**: وجد الباحث أن ابن تيمية شخص يهتم باللغة اهتمامًا كبيرًا ويشجع المسلمين على تعلمها. وأقواله في هذا الموضوع منتشرة في مؤلفاته، وهذا لأنه رأى أن اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فينبغي لكل أحد يقدر على تعلمها أن يتعلمها.

**ثانيًا**: ولا يشجع ابن تيمية بتعلم اللغة العربية دون إعطاء الأساليب، فقد جمع الباحث عددًا من الأساليب التي قدمها ابن تيمية من خلال كتبه، ومنها: فمن المستحسن أن يتعلمها من العرب لفظًا ونغمةً، والبدء بتعلم الحروف المفردة قبل تركيبها، واعتياد الخطاب بالعربية منذ الصغر، وتجنب الرطانه، وما أشبه ذلك.

**ثالثًا**: وانتخب ابن تيمية طريقة الكوفيين في الاستشهاد، حيث جعلوا القراءات القرآنية مصدرًا هامًّا من مصادر النحو، لأنهم رأوا أن القراءات سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة واصلة إلينا بالسند الصحيح وهي حجة لا تضاهيها حجة، إذ هي أقوى سندًا وأصح نقلًا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن. وكذلك عند ابن تيمية القراءات السبع التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى بل قد يكون معناها متفقًا أو متقاربًا.

**رابعًا**: وأما منهجه النحوي فقام على الحجة واختيار ما معه الدليل والمحاربة للتقليد، ولذلك وجد الباحث أنه غير متعصب لرأي بعضهم دون بعض، بل تارة يذهب إلى مذهب البصريين، وتارة يذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وتارة أخرى ينفرد برأيه مخالفًا لآرائهم.

---

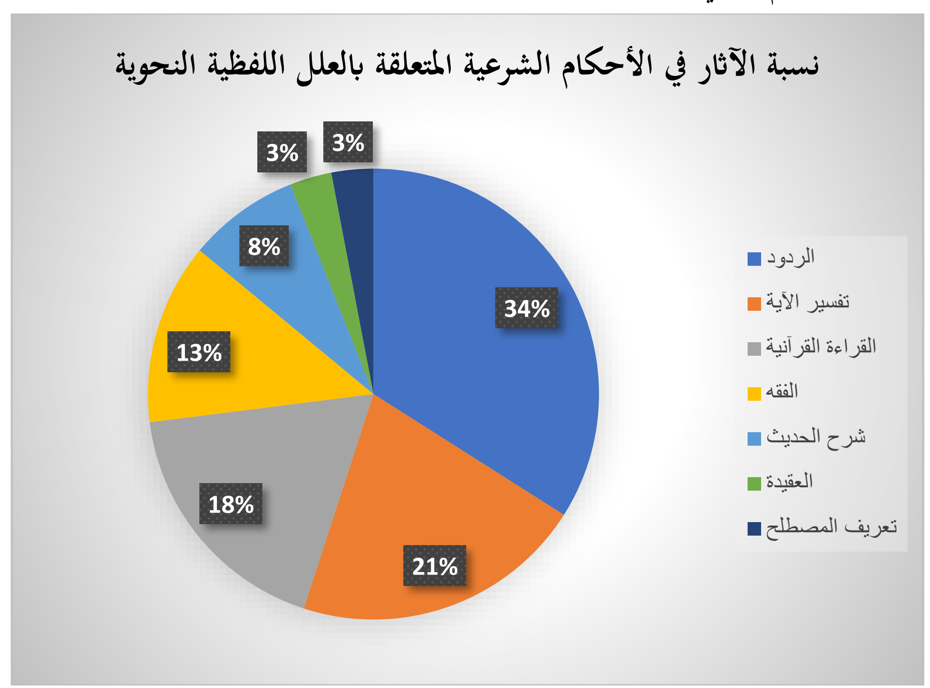
(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ١: ٥٢٧

**خامسًا**: كذلك ورد في هذه الدراسة اختيار العلماء آراء ابن تيمية حجةً في النحو والصرف، ومنهم: ابن القيم في استخدام ضمير المتكلمين للمفرد، وابن هشام في أن (هذان) مبنية، والسيوطي في معنى (لو)، وغيرهم من النحاة.

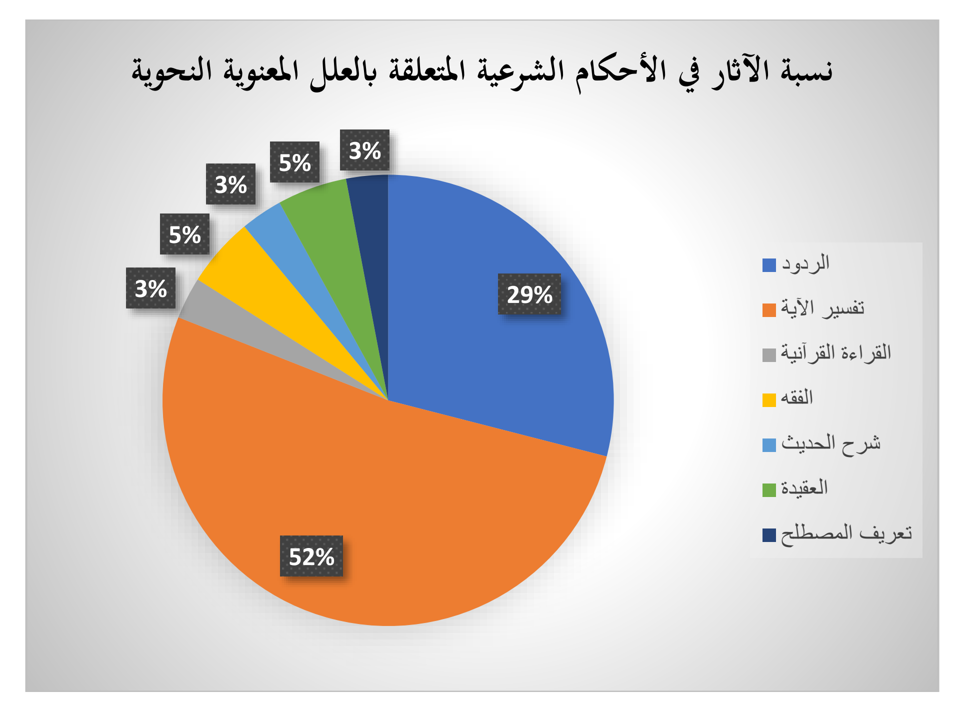
**سادسًا**: يتسم ابن تيمية بجملة من السمات في استخدام العلة النحوية والصرفية، منها: لا يصرح بلفظ العلة ويكتفي بالعبارة: "لأنه..." أو "وذلك لأن..." أو "له أسباب..." أو "لأجل كذا" إلى غير ذلك، وهذه السمة استبعدت عن أسلوب التعليل عند نحاة القرن الثالث والرابع الهجري. وفي أغلب الأحيان، بعد أن يعلل بعلة معينة فاستدل بالنصوص الشرعية. وأسلوبه قائم على السبر والتقسيم، وهو يذكر جميع الوجوه المحتملة ويقسمها ثم يسبرها، وغيره من السمات.

**سابعًا**: أجمع الباحث ثلاثًا وعشرين (٢٣) علة لفظية نحوية، وست عشرة (١٦) علة معنوية نحوية، وإحدى عشرة (١١) علة لفظية صرفية، وتسع علل (٩) معنوية صرفية، وهذه كلها مستفادة من ثلاثة وثلاثين (٣٤) عنوانًا لابن تيمية.

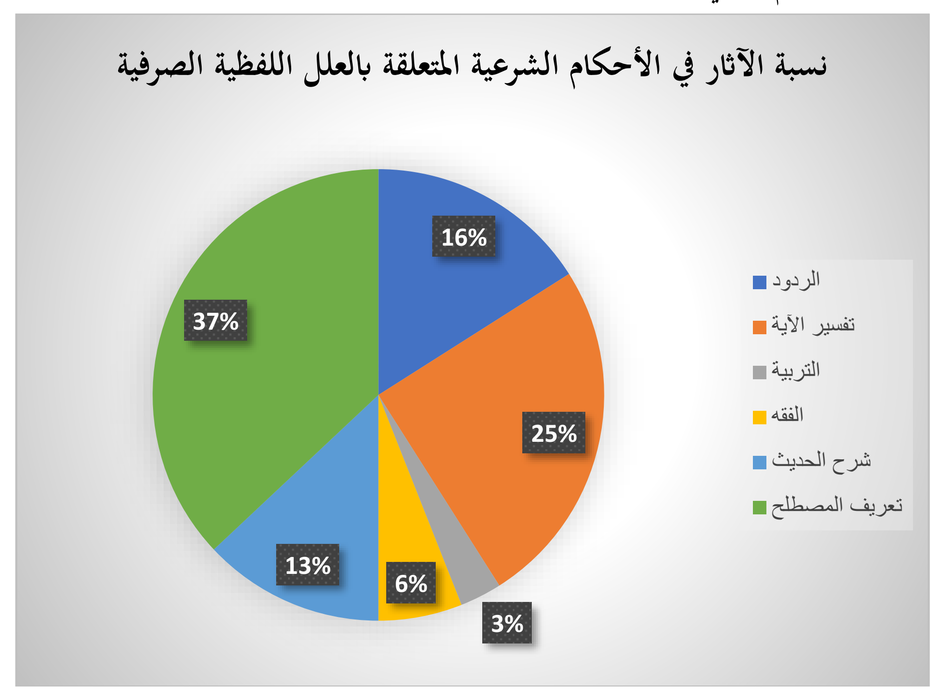
**ثامنًا**: العلل اللفظية النحوية متكوِّنة من ثمانية وثلاثين (٣٨) مبحثًا، وهي متعلقة بالأحكام الشرعية التي يلخصها هذا الرسم البياني:



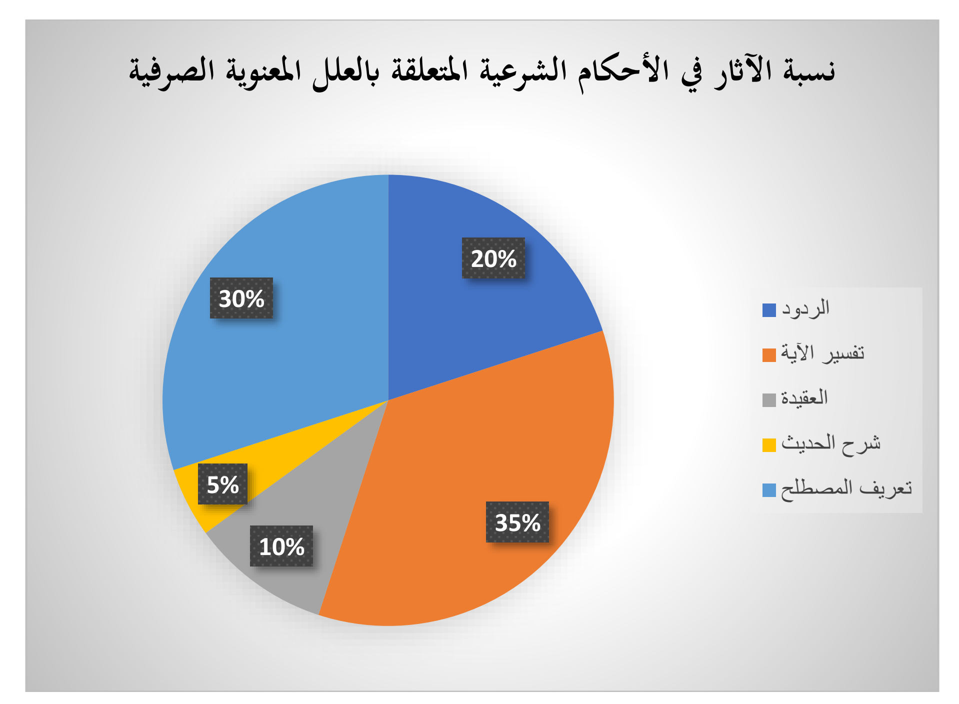

**تاسعًا**: العلل المعنوية النحوية متكوِّنة من ثمانية وثلاثين (٣٨) مبحثًا، وهي متعلقة بالأحكام الشرعية التي يلخصها هذا الرسم البياني:




**عاشرًا**: العلل اللفظية الصرفية متكوِّنة من اثنين وثلاثين (٣٢) مبحثًا، وهي متعلقة بالأحكام الشرعية التي يلخصها هذا الرسم البياني:




**حادي عشر**: العلل المعنوية الصرفية متكوِّنة من عشرين (٢٠) مبحثًا، وهي متعلقة بالأحكام الشرعية التي يلخصها هذا الرسم البياني:




**ثاني عشر**: وأما إسهام ابن تيمية في التفكير اللغوي العربي من هذه الدراسة فهو مُبَيّن في النقاط التالية:

- ففي بعض المباحث انفرد ابن تيمية برأيه الذي لم أقف عليها في كتب النحو، مثل قوله في مشابهة أسماء الإشارة المثناة بالمضمرات المثناة من جانب بنائها، وفي إعمال المصدر مضافًا أحسن من إعماله مُنَكَّرًا، وفي بدلية الألف من (اللَّذانِ) عن الياء في (الَّذِيْنَ)، وفي تشبيه (اللذان) بـ(هذا) من جانب بنائهما، وفي أن التركيب المزجي أصله تركيب إضافي، وفي أن (الربّاني) منسوب إلى (رَبّان) أي: السفينة، وفي الفرق بين (قرأ) و(قرى). وانفراد ابن تيمية عن آراء النحاة هذا يساهم في التفكير اللغوي العربي وهو مفيد لدى متعلمي اللغة العربية.
- ذكر الجليس (٤٩٠ هـ) أن اعتلالات النحويين المشهورة عند من عُني بجمعها على ثلاثة وعشرين نوعًا[١]، واشتهر الجليس عند العلماء بهذه العلل، وزاده ابن مكتوم علة واحدة فأصبحت أربعة وعشرين علة[٢]. فوجد الباحث ابن تيمية يستخدم عللًا أخرى غير علل الجليس، وهي: علة التقييد، وعلة الإتباع، وعلة زوال الاختصاص، وعلة المعاقبة، وعلة التوطئة، وعلة وجوب الاتصال، وعلة الإعراب، وعلة التوسع، وعلة الحذف ومنعه، وعلة المطابقة، وعلة التخليص، وعلة الإبهام، وعلة القرينة، وعلة الأحسن، وعلة الحمل على الظاهر، وعلة الاحتمال، وعلة التحقيق، وعلة الحقيقة، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة الاستحالة، وعلة الاشتقاق، وعلة التقارب، وعلة التناسب، وعلة زيادة اللفظ لزيادة المعنى، وعلة التضمن، وعلة المبالغة. فهذا يُساهم في تنوع العلل النحوية والصرفية.

---

(١) الجليس، ثمار الصناعة، ص: ١٣٥

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص: ١٠٠

- والارتباط بين العلة النحوية والعلوم الشرعية لدى ابن تيمية لم يسبق أن قام به النحاة المتقدمون، فلا شك أن هذا يساهم في طريقة تعليم اللغة العربية.

## المراجع:


١. **ابن الأثير**، المبارك بن محمد. (د.ط.). *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى وغيره. (١٣٩٩ هـ). بيروت: المكتبة العلمية.

٢. ــــــــــــــ. (ط.١). *البديع في علم العربية*، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. (١٤٢٠ هـ). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٣. **الآجري**، محمد بن الحسين. (ط.٢). *الشريعة*، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. (١٤٢٠ هـ). الرياض: دار الوطن.

٤. **أحمد**، ابن حنبل. (ط.١). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. (١٤٢١ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥. ــــــــــــــ. (ط.١). *مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله*، تحقيق: زهير الشاويش. (١٤٠١ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.

٦. **أحمد مختار**، عمر. (ط.٢). *البحث اللغوي عند العرب*. (٢٠٠٣ م). بيروت: عالم الكتب.

٧. **الأخفش**، أبو الحسن المجاشعي. (ط.١). *معاني القرآن*، تحقيق: هدى محمود قراعة. (١٤١١ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨. **الأردبيلي**، محمد بن عبدالغني. (ط.١). *حاشية شرح الأنموذج*، تحقيق: قاسم يغم الحنفي. (١٤٣٤ هـ). الأردن: دار النور المبين.

٩. **الأزهري**، محمد بن أحمد. (ط.١). *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب. (٢٠٠١ م). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٠. ــــــــــــــ. (ط.١). *معاني القراءات*. (١٤١٢ هـ). الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود.

١١. ــــــــــــــ. (د.ط.). *الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي*، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. (د.ت.). دار الطلائع.

١٢. **الأشعري**، علي بن إسماعيل. (د.ط.). *رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب*، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي. (١٤١٣ هـ). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٣. ــــــــــــــ. (ط.١). *الإبانة عن أصول الديانة*، تحقيق: فوقية حسين محمود. (١٣٩٧ م). القاهرة: دار الأنصار.

١٤. ــــــــــــــــــــ. (ط.٣). *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*، تصحيح: هلموت ريتر. (١٤٠٠ هـ). فيسبادن–ألمانيا: دار فرانز شتايز.

١٥. **الأشموني**، علي بن محمد. (ط.١). *شرح ألفية ابن مالك*. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦. **الأصبهاني**، إسماعيل بن محمد. (ط.١). *إعراب القرآن*، توثيق: فائزة بنت عمر المؤيد. (١٤١٥ هـ). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

١٧. **الأعشى**، ميمون بن القيس. (د.ط.). *ديوان الأعشى الكبير*، تحقيق: محمد حسين. (د.ت.). الجماميزت: مكتبة الآداب.

١٨. **الأفغاني**، سعيد. (د.ط.). *في أصول النحو*. (١٤٠٧ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.

١٩. **الألباني**، محمد ناصر الدين. (د.ط.). *ضعيف الجامع الصغير وزيادته*. (د.ت.). المكتب الإسلامي.

٢٠. ــــــــــــــــــــ. (ط.١). *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*. (١٤١٢ هـ). الرياض: دار المعارف.

٢١. **الآمدي**، علي بن محمد. (ط.٢). *أبكار الأفكار في أصول الدين*، تحقيق: أحمد محمد المهدي. (١٤٢٤ هـ). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

٢٢. **امرؤ القيس**، ابن حجر. (ط.٢). *ديوان امرئ القيس*، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. (١٤٢٥ هـ). بيروت: دار المعرفة.

٢٣. **أمية**، ابن أبي الصلت. (ط.١). *ديوان أمية بن أبي الصلت*. (١٣٥٢ هـ). بيروت: المكتبة الأهلية.

٢٤. **الأنباري**، عبد الرحمن بن محمد. (ط.١). *أسرار العربية*. (١٤٢٠ هـ). دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٢٥. ــــــــــــــــــــ. (ط.١). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. (١٤٢٤ هـ). المكتبة العصرية.

٢٦. ــــــــــــــــــــ. (ط.٢). *لمع الأدلة في أصول النحو*، تحقيق: سعيد الأفغاني. (١٣٩١ هـ). بيروت: دار الفكر.

٢٧. ــــــــــــــــــــ. (ط.٢). *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق: جودة مبروك محمد. (١٤٣١ هـ). القاهرة: مكتبة الآداب.

٢٨. ــــــــــــــــــــ. (د.ط.). *كتاب حِليَة العقود في الفرق بين المقصور والممدود*، تحقيق: عطية عامر. (١٩٧٧ م). أوبالا.

٢٩. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث*، تحقيق: رمضان عبد التواب. (١٤١٧ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٠. **ابن الأنباري**، محمد بن القاسم. (ط.١). *الزاهر في معاني كلمات الناس*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤١٢ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣١. ـــــــــــــــــ. (د.ط.). *الأضداد*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (١٤٠٧ هـ). بيروت: المكتبة العصرية.

٣٢. ـــــــــــــــــ. (ط.٥). *شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د.ت.). القاهرة: دار المعارف.

٣٣. **ابن إياز**، حسين بن بدر. (ط.١). *شرح التعريف بضروري التصريف*، تحقيق: هادي نهر وغيره. (١٤٢٢ هـ). الأردن: دار الفكر.

٣٤. **أيوب**، عبدالرحمن. (د.ط.). *دراسات نقدية في النحو العربي*. (د.ت.). مؤسسة الصباح.

٣٥. **ابن بابشاذ**، طاهر بن أحمد. (ط.١). *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم. (١٩٧٧ م). الكويت: المطبعة العصرية.

٣٦. **الباقولي**، علي بن الحسين. (ط.٤). *إعراب القرآن*، تحقيق: إبراهيم الإبياري. (١٤٢٠ هـ). القاهرة: دارالكتاب المصري.

٣٧. **البخاري**، محمد بن إسماعيل. (ط.١). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المنشور باسم صحيح البخاري*، تحقيق: محمد زهير بن ناصر. (١٤٢٢ هـ). دار طوق النجاة.

٣٨. **أبو البراء**، محمود بن محمد. (ط.١). *أمالي السلفيين*. (١٤٣٤ هـ). المدينة المنورة: دار النصيحة.

٣٩. **برهامي**، ياسر. (د.ط.). *شرح الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله*. (د.ت.). دار الخلفاء الراشدين الأسكندرية.

٤٠. **برهان الدين**، إبراهيم بن محمد. (ط.١). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي. (١٣٧٣ هـ). الرياض: أضواء السلف.

٤١. **البزار**، أحمد بن عمرو. (ط.١). *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وغيره. (١٩٨٨ م). المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

٤٢. **البطليوسي**، عبد الله بن محمد. (د.ط.). *الحلل في شرح أبيات الجمل*. (د.ت). عبر برنامج المكتبة الشاملة.

٤٣. ــــــــــــــــ. (ط.١). *ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة*، تحقيق: حمزة النشرتي. (١٤٢٤ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٤. **البغوي**، عبد الله بن أحمد. (ط.١). *تفسير البغوي، المسمى بمعالم التنزيل*. (١٤١٦ هـ). الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

٤٥. **أبو البقاء**، أيوب بن موسى. (د.ط.). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش وغيره. (د.ت.). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٦. **البقاعي**، إبراهيم بن عمر. (د.ط.). *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*. (د.ت.). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

٤٧. **البيضاوي**، عبد الله بن عمر. (ط.١). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. (١٤١٨ هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٨. **الترمذي**، محمد بن عيسى. (ط.٢). *سنن الترمذي*، تحقيق: أحمد محمد شاكر وغيره. (١٣٩٥ هـ). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٤٩. **ابن تيمية**، أحمد بن عبد الحليم. (د.ط.). *الحسنة والسيئة*. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٠. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *الرد على المنطقيين*. (د.ت.). بيروت: دار المعرفة.

٥١. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *الصارم المسلول على شاتم الرسول*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ت.). المملكة العربية السعودية: الحرس الوطني السعودي.

٥٢. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور*. (د.ت.). الرياض: دار طيبة.

٥٣. ــــــــــــــــ. (ط.١). *الإخنائية أو الرد على الإخنائي*، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي. (١٤٢٠ هـ). جدة: دار الخراز.

٥٤. ــــــــــــــــ. (ط.١). *الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق*، تحقيق: علي بن محمد العمران. (١٤٢٩ هـ). مكة: دار عالم الفوائد.

٥٥. ــــــــــــــــ. (ط.١). *الزهد والورع والعبادة*، تحقيق: حماد سلامة وغيره. (١٤٠٧ هـ). الأردن: مكتبة المنار.

٥٦. ــــــــــــــــ. (ط.١). *الفتاوى الكبرى*. (١٤٠٨ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٧. ــــــــــــــــ. (ط.١). *القواعد النورانية الفقهية*، تحقيق: أحمد بن محمد الخليل. (١٤٢٢ هـ). المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي.

٥٨. ــــــــــــــــ. (ط.١). *المسائل والأجوبة*، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة. (١٤٢٥ هـ). القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٥٩. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *النبوات*، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان. (١٤٢٠ هـ). الرياض: أضواء السلف.

٦٠. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية*، تحقيق: مجموعة من المحققين. (١٤٢٦ هـ). المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٦١. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *جامع الرسائل*، تحقيق: محمد رشاد سالم. (١٤٢٢ هـ). الرياض: دار العطاء.

٦٢. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *جامع المسائل*، تحقيق: محمد عزير شمس. (١٤٢٢ هـ). دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٦٣. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *شرح العقيدة الأصفهانية*، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد. (١٤٢٥ هـ). بيروت: المكتبة العصرية.

٦٤. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)*، تحقيق: سعود صالح العطيشان. (١٤١٣ هـ). الرياض: مكتبة العبيكان.

٦٥. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة*، تحقيق: ربيع بن هادي عمير. (١٤٢٢ هـ). عجمان: مكتبة الفرقان.

٦٦. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *مجموع الفتاوى*، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد. (١٤١٦ هـ). المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٦٧. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية*، تحقيق: محمد رشاد سالم. (١٤٠٦ هـ). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٨. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح*، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد. (١٤١٩ هـ). الرياض: دار العاصمة.

٦٩. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *الصفدية*، تحقيق: محمد رشاد سالم. (١٤٠٦ هـ). مصر: مكتبة ابن تيمية.

٧٠. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *درء تعارض العقل والنقل*، تحقيق: محمد رشاد سالم. (١٤١١ هـ). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧١. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *دقائق التفسير*، تحقيق: محمد السيد الجليند. (١٤٠٤ هـ). دمشق: مؤسسة علوم القرآن.

٧٢. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق*، تحقيق: سليمان بن صالح الغصن. (١٤١٨ هـ). الرياض: دار العاصمة.

٧٣. ___________. (ط.٥). *الإيمان*، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. (١٤١٦ هـ). عمان: المكتب الإسلامي.

٧٤. ___________. (ط.٦). *التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع*، تحقيق: محمد بن عودة السعوي. (١٤٢١ هـ). الرياض: مكتبة العبيكان.

٧٥. ___________. (ط.٦). *الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله*، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة. (د.ت.). القاهرة: مطبعة المدني.

٧٦. ___________. (ط.٧). *اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم*، ناصر عبد الكريم العقل. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار عالم الكتب.

٧٧. ___________. (ط.٧). *العبودية*، تحقيق: محمد زهير الشاويش. (١٤٢٦ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.

٧٨. ___________. (د.ط.). *مقدمة في أصول التفسير*. (١٤٩٠ هـ). بيروت: دار مكتبة الحياة.

٧٩. ___________. (د.ط.). *الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال*. (١٤٠٣ هـ). القاهرة: المؤسسة السعودية.

٨٠. ___________. (ط.٥). شرح *حديث النزول*. (١٣٩٧ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.

٨١. ___________. (د.ط.). *الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان*، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. (١٤٠٥ هـ). دمشق: مكتبة دار البيان.

٨٢. **ثعلب**، أحمد بن يحيى. (د.ط.). *مجالس ثعلب*. (د.ت.). عبر برنامج المكتبة الشاملة.

٨٣. **الثعالبي**، عبد الملك بن محمد. (ط.١). *فقه اللغة وسر العربية*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. (١٤٢٢ هـ). إحياء التراث العربي.

٨٤. **الثعلبي**، أحمد بن محمد. (ط.١). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن*، تحقيق: أبو محمد بن عاشور. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٨٥. **الثمانيني**، عمر بن ثابت. (ط.١). *الفوائد والقواعد*، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة. (١٤٢٤ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٨٦. ___________. (ط.١). شرح *التصريف*، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي. (١٤١٩ هـ). الرياض: مكتبة الرشد.

٨٧. **الثوري**، سفيان. (ط.١). *تفسير الثوري*. (١٤٠٣ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٨٨. **الجاحظ**، عمرو بن بحر. (د.ط.). *البيان والتبيين*. (١٤٢٣ هـ). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

٨٩. **الجرجاني**، عبد القاهر. (د.ط.) *المقتصد في شرح رسالة الإيضاح*، تحقيق: الشربيني شريدة. (١٤٣٠ هـ). القاهرة: دار الحديث.

٩٠. ـــــــــــــــ. (ط.١). *كتاب في التصريف*، تحقيق: محسن سالم العميري. (١٤٠٨ هـ). مكة المكرمة: مكتبة التراث.

٩١. ـــــــــــــــ. (ط.١). *المفتاح في الصرف من مجموعة الصرف وشروحها وحواشيها*، تحقيق: صُحَيب ملّا. (٢٠١٦ م). لبنان: دار نور الصباح.

٩٢. ـــــــــــــــ. (ط.١). *العوامل المائة*، تحقيق: الداغستاني.(١٤٣٨ هـ). بيروت: دار المنهاج.

٩٣. ـــــــــــــــ. (ط.٣). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، تحقيق: محمود محمد شاكر. (١٤١٣ هـ). القاهرة: مطبعة المدني.

٩٤. **الجرجاني**، علي بن محمد. (ط.١). *التعريفات*، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. (١٤٠٣ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٩٥. ـــــــــــــــ. (ط.١) *نحو مير المسمى بمبادئ قواعد اللغة العربية*، ترجمة: حامد حسين. (١٤٠٨ هـ). اندرقلعة: مكتبة الفيصل.

٩٦. ـــــــــــــــ. (ط.١). *شرح التصريف العزي*، تحقيق: محمد الزقراف. (١٤٤٢ هـ). الكويت: دار الظاهرية.

٩٧. **جرار**، نبيل سعد الدين. (ط.١). *الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء*. (١٤٢٨ هـ). أضواء السلف.

٩٨. **ابن جزي**، محمد بن أحمد. (ط.١). *التسهيل لعلوم التنزيل*، تحقيق: عبد الله الخالدي. (١٤١٩ هـ). بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٩٩. **الجليس**، الحسين بن موسى الدينوري. (د.ط.). *ثمار الصناعة في علم العربية*، تحقيق: محمد بن خالد. (١٤١١ هـ). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٠٠. **ابن جني**، أبو الفتح. (د.ط.). *اللمع في العربية*. (د.ت.). الكويت: دار الكتب الثقافية.

١٠١. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *علل التثنية*، تحقيق: صبيح التميمي. (د.ت.). مصر: مكتبة الثقافة الدينية.

١٠٢. ـــــــــــــــ. (ط.١). *المنصف شرح كتاب التصريف*. (١٣٧٣ هـ). الناشر: دار إحياء التراث القديم.

١٠٣. ـــــــــــــــ. (ط.١). *سر صناعة الإعراب*. (١٤٢١ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠٤. ـــــــــــــــ. (ط.٤). *الخصائص*. (د.ت.). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠٥. ـــــــــــــــ. (ط.١). *المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين*، تحقيق: عبد المقصود. (١٤٢٧ هـ). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

١٠٦. ـــــــــــــــ. (ط.١). *الألفاظ المهموزة*، تحقيق: مازن المبارك. (١٤٠٩ هـ). دمشق: دار الفكر.

١٠٧. ـــــــــــــــ. (ط.١). *المسائل المنسية المسمى بالخاطريات*، من أربع رسائل في النحو، تحقيق: عبدالفتاح سليم. (١٤٣٣ هـ). القاهرة: مكتبة الآداب.

١٠٨. ـــــــــــــــ. (ط.١). *التصريف الملوكي*، تحقيق: محمد سعيد النعسان. (١٤٣٧ هـ). المكتبة الأزهرية للتراث.

١٠٩. ـــــــــــــــ. (ط.١). *المُبهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة*، تحقيق: مروان العطية وغيره. (١٤٠٨ هـ). دمشق: دار الهجرة.

١١٠. **ابن الجواليقي**، موهوب بن أحمد. (د.ط.). *شرح أدب الكاتب*، تحقيق: مصطفى صادق الرافعي. (د.ت.). بيروت: دار الكتاب العربي.

١١١. **الجوجري**، محمد بن عبد المنعم. (ط.١). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. (١٤٢٣ هـ). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

١١٢. **ابن الجوزي**، جمال الدين. (ط.١). *زاد المسير في علم التفسير*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.

١١٣. **الجوهري**، إسماعيل بن حماد. (ط.٤). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (١٤٠٧ هـ). بيروت: دار العلم للملايين.

١١٤. **أبو حاتم**، أحمد بن حمدان. (ط.١). *الزينة في الكلمات الإسلامية العربية*، تحقيق: حسين بن فيض الله. (١٤١٥ هـ). صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.

١١٥. **أبو حاتم**، سهل بن محمد. (ط.٣). *فعلتُ وأفعلتُ*، تحقيق: خليل إبراهيم العطية. (١٤٣٤ هـ). بيروت: دار صادر.

١١٦. **ابن أبي حاتم**، عبد الرحمن بن محمد. (ط.٢). *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق: أسعد محمد الطيب. (١٤١٩ هـ). المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

١١٧. **ابن الحاجب**، جمال الدين بن عثمان. (ط.١). *الكافية في علم النحو*، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر. (٢٠١٠ م). القاهرة: مكتبة الآداب.

١١٨. ـــــــــــــــ. (ط.١). *الأمالية النحوية*، تحقيق: هادي حسن حمودي. (١٤٠٥ هـ). بيروت: عالم الكتب.

١١٩. **الحازمي**، أحمد بن عمر. (ط.١). *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية*. (١٤٣١ هـ). مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

١٢٠. ـــــــــــــــ. *الشرح المختصر على نظم الآجرومية*، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net

١٢١. ـــــــــــــــ. *شرح نظم قواعد العرب*، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net

١٢٢. **ابن حبان**، محمد. (ط.٢). صحيح *ابن حبان*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (١٤١٤ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٢٣. **ابن حبيب**، الحسن بن عمر. (د.ط.). *تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه*، تحقيق: محمد أمين. (١٩٧٦ م). مصر: مطبعة دار الكتب.

١٢٤. **ابن حجر**، أوس. *ديوان أوس بن حجر*. عبر برنامج المكتبة الشاملة.

١٢٥. **الحربي**، إبراهيم بن إسحاق. (ط.١). *غريب الحديث*، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد. (١٤٠٥ هـ). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

١٢٦. **الحريري**، القاسم بن علي. (ط.١). *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: عرفات مطرجي. (١٤١٨ هـ). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

١٢٧. **الحديثي**، خديجة. (د.ط.) *دراسات في كتاب سيبويه*. (د.ت.). الكويت: وكالة المطبوعات.

١٢٨. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*. (١٣٩٤ هـ). جامعة الكويت.

١٢٩. ـــــــــــــــ. (ط.٣). *المدارس النحوية*. (١٤٢٢ هـ). اربد: دار الأمل.

١٣٠. **حسان**، تمام. (د.ت.). *الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة – البلاغة*. (١٤٢٠ هـ). القاهرة: عالم الكتب.

١٣١. **حسام الدين**، أحمد بن علي. (ط.٣). *مراح الأرواح بضياء الإصباح*. (١٤٣٣ هـ). كراتشي: مكتبة المدينة.

١٣٢. **حسن**، عباس. (ط.١٥). *النحو الوافي*. (د.ت.). دار المعارف.

١٣٣. **حسين**، محمد الخضر. (ط.٢). *دراسات في العربية وتاريخها*. (١٣٨٠ هـ). دمشق: المكتب الإسلامي.

١٣٤. **عبداللطيف**، محمد حماسة. (د.ط.). *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*. (١٩٨٤ م). جامعة القاهرة.

١٣٥. **ابن حمزة**، علي. (ط.٣). *التنبيهات على أغلاط الرواة في كتب اللغة المصنفات*، تحقيق: عبدالعزيز الميمني. (د.ت.). دار المعارف.

١٣٦. **الحميري**، نشوان بن سعيد. (ط.١). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون. (١٤٢٠ هـ). بيروت: دار الفكر المعاصر.

١٣٧. **أبو حيان**، علي بن محمد. (ط.١). *البصائر والذخائر*، تحقيق: وداد القاضي. (١٤٠٨ هـ). بيروت: دار صادر.

١٣٨. **أبو حيان**، محمد بن يوسف. (د.ط.). *البحر المحيط في التفسير*، تحقيق: صدقي محمد جميل. (١٤٢٠ هـ). بيروت: دار الفكر.

١٣٩. ــــــــــــــ. (ط.١). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد. (١٤١٨ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٤٠. ــــــــــــــ. (ط.١). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: حسن هنداوي. (د.ت.). دمشق: دار القلم.

١٤١. ــــــــــــــ. (ط.١). *الموفور من شرح ابن عصفور*، تحقيق: مصطفى محمود. (١٤٤١ هـ). القاهرة: درة الغواص.

١٤٢. ــــــــــــــ. (ط.١). *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*، تحقيق: سيدني جلازر. (١٩٤٧ م). الجمعية الشرقية الأمريكية.

١٤٣. **خالد الأزهري**، الوقاد. (ط.١). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. (١٤٢١ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٤. **ابن خالويه**، الحسين بن أحمد. (د.ط.). *إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*. (١٣٦٠ هـ). الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية.

١٤٥. ــــــــــــــ. (ط.٤). *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (١٤٠١ هـ). بيروت: دار الشروق.

١٤٦. ــــــــــــــ. (ط.١). شرح *مقصورة ابن دريد*، تحقيق: محمود جاسم محمد. (١٤٠٧ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٤٧. ــــــــــــــ. (ط.١). *إعراب القراءات السبع وعللها*، تحقيق: عماد قدري. (١٤٤٠ هـ). القاهرة: دار الغد الجديد.

١٤٨. ــــــــــــــــــــ. (ط.٢). *ليس في كلام العرب*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (١٣٩٩ هـ). مكة المكرمة.

١٤٩. **ابن الخباز**، أحمد بن الحسين. (ط.٢). *توجيه اللمع*، تحقيق: فايز زكي محمد دياب. (١٤٢٨ هـ). مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

١٥٠. **ابن الخشاب**، عبد الله بن أحمد. (د.ط.) *المرتجل في شرح الجمل*، تحقيق: علي حيدر. (١٣٩٢ هـ). دمشق: مركز النخب العلمية.

١٥١. **الخضري**، محمد بن مصطفى. *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، عبر برنامج المكتبة الشاملة.

١٥٢. **الخطابي**، حمد بن محمد. (د.ط.). *غريب الحديث*، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي. (١٤٠٢ هـ). الناشر: دار الفكر.

١٥٣. ــــــــــــــــــــ. (ط.٣). *شأن الدعاء*، تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق. (١٤١٢ هـ). دار الثقافة العربية.

١٥٤. **الخطيب**، أحمد بن علي. (ط.٢). *الفقيه و المتفقه*، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي. (١٤٢١ هـ). السعودية: دار ابن الجوزي.

١٥٥. **الخطيب الإسكافي**، محمد بن عبدالله. (ط.١). *مبادئ اللغة*، تحقيق: عبد المجيد دياب. (٢٠١٤ م). القاهرة: دار الفضيلة.

١٥٦. **خطيب جبرين**، عثمان بن علي. (ط.١). *شرح لغة تصريف ابن الحاجب*، تحقيق: عبدالله عبدالقادر. (١٤٤١ هـ). الجزيرة: دار طغراء.

١٥٧. **ابن أبي الخطاب**، محمد. (د.ط.). *جمهرة أشعار العرب*، تحقيق: علي محمد البجادي. (د.ت.). نهضة مصر.

١٥٨. **الخلال**، أحمد بن محمد. (ط.١). *السنة*، تحقيق: عطية الزهراني. (١٤١٠ هـ). الرياض: دار الراية.

١٥٩. **ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد. (ط.١). *مقدمة ابن خلدون*، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى. (١٤٣٦ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٦٠. **الخليل**، ابن أحمد. (د.ط.). *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د.ت.). دار ومكتبة الهلال.

١٦١. ــــــــــــــــــــ. (ط.١). *المنظومة النحوية*، تحقيق: أحمد عفيفي. (١٤٢٤ هـ). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٦٢. **الخوارزمي**، صدر الأفاضل. (ط.١). *شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير*، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان. (١٤٢١ هـ). الرياض: مكتبة العبيكان.

١٦٣. ــــــــــــــ. (ط.١). *ترشيح العلل في شرح كتاب الجمل*، تحقيق: محفوظ أبي بكر. (٢٠١٨ م). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

١٦٤. **الخوارزمي**، محمد بن أحمد. (ط.٢). *مفاتيح العلوم*، تحقيق: إبراهيم الأبياري. (د.ت.). دار الكتاب العربي.

١٦٥. **الداني**، أبو عمرو. (ط.١). *مفردة علي بن حمزة الكسائي الكوفي*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤٣٢ هـ). الدمام: دار ابن الجوزي.

١٦٦. **أبو داود**، سليمان بن الأشعث. (د.ط.). *سنن أبي داود*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د.ت.). صيدا: المكتبة العصرية.

١٦٧. **الداوودي**، محمد بن علي. (د.ط.). *طبقات المفسرين*. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦٨. **دده چونكي**، كمال الدين. (ط.١). *حاشية دده چونكي على شرح التصريف العزي*، تحقيق: نسيم بلعيد. (٢٠٢١ م). تركيا: دار تحقيق الكتاب.

١٦٩. **ابن درستويه**، عبد الله بن جعفر. (د.ت.). *تصحيح الفصيح وشرحه*، تحقيق: محمد بدوي المختون. (١٤١٩ هـ). القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٧٠. ــــــــــــــ. (ط.١). *كتاب الكتّاب*، تحقيق: إبراهيم السامرائي وغيره. (١٣١٢ هـ). بيروت: دار الجيل.

١٧١. **ابن دريد**، محمد بن الحسن. (ط.١). *جمهرة اللغة*، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. (١٩٨٧ م). بيروت: دار العلم للملايين.

١٧٢. ــــــــــــــ. (ط.١). *الملاحن*، تحقيق: إبراهيم اطفيّش الجزائري. (١٤٠٧ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧٣. ــــــــــــــ. (ط.١). *الاشتقاق*، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. (١٤١١ هـ). بيروت: دار الجيل.

١٧٤. **الدمشقي**، ناصر الدين. (ط.١). *التبيان لبديعة البيان*، تحقيق: عبد السلام الشيخلي، وعبد الخالق المزوري، وسعيد البوتاني، وإسماعيل الكوراني. (١٤٢٩ هـ). دمشق: دار النوادر.

١٧٥. **ديكنقوز**، أحمد بن عبدالله. (ط.١). *شرح مراح الأرواح في الصرف*، تحقيق: محمد العزازي. (١٤٣٧ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧٦. **الذهبي**، شمس الدين. (ط.١). *تذكرة الحفاظ*. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧٧. ـــــــــــــــــــ. (ط.١). *معجم الشيوخ الكبير*، محمد الحبيب الهيلة. (١٤٠٨ هـ). الطائف: مكتبة الصديق.

١٧٨. ـــــــــــــــــــ. (ط.٢). *ذيل تاريخ الإسلام*. (١٤١٠ هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.

١٧٩. **الراجحي**، عبده. (ط.١). *التطبيق النحوي*. (١٤٢٠ هـ). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

١٨٠. **الرازي**، محمد بن أبي بكر. (ط.٥). *مختار الصحاح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد. (١٤٢٠ هـ). بيروت: المكتبة العصرية.

١٨١. **الرازي**، محمد بن عمر. (د.ط.). *أساس التقديس في علم الكلام*. (١٤١٥ هـ). الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

١٨٢. ـــــــــــــــــــ. (ط.٣.). *مفاتيح الغيب، ويسمى: التفسير الكبير*. (١٤٢٠ هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٨٣. **الراغب**، الحسين بن محمد. (ط.١). *تفسير الراغب الأصفهاني*، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني وغيره. (١٤٢٠ هـ). كلية الآداب – جامعة طنطا.

١٨٤. ـــــــــــــــــــ. (ط.١). *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوان عدنان الداودي. (١٤١٢ هـ). دمشق: دار القلم.

١٨٥. **ابن أبي ربيعة**، عمر. (ط.٢). *ديوان عمر بن أبي ربيعة*، تحقيق: فايز محمد. (١٤١٦ هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.

١٨٦. **ابن رجب**، عبد الرحمن بن أحمد. (ط.١). *الذيل على طبقات الحنابلة*، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. (١٤٢٥ هـ). الرياض: مكتبة العبيكان.

١٨٧. **ابن رشد**، أبو الوليد. (ط.١). *الضروري في صناعة النحو*، تحقيق: منصور علي. (١٤٣١ هـ). الناشر: الصحوة للنشر والتوزيع.

١٨٨. **الرضي**، محمد بن الحسن. (د.ط.). شرح *شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وغيره. (١٣٩٥ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٨٩. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *شرح كافية ابن الحاجب*، تحقيق: يوسف حسن عمر. (١٣٩٥ هـ). ليبيا: جامعة قار يونس.

١٩٠. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *الأضداد*، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد. (١٤٠٩ هـ). القاهرة: مكتبة النحضة المصرية.

١٩١. **الرعيني**، أحمد بن يوسف. (د.ط.). *اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر*، تحقيق: عبد الله حامد النمري. (١٤٠٢ هـ). كلية الشريعة جامعة أم القرى.

١٩٢. **ركن الدين**، حسن بن محمد. (ط.١). *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. (١٤٢٥ هـ). الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

١٩٣. **الرماني**، علي بن عيسى. (د.ط.). *رسالة الحدود*، تحقيق: إبراهيم السامرائي. (د.ت.). عمان: دار الفكر.

١٩٤. ــــــــــــــ. (د.ط.). *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن. (١٤١٨ هـ). الرياض: الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٩٥. ــــــــــــــ. (د.ط.). *معاني الحروف*، تحقيق: عرفان بن سليم. (١٤٣٥ هـ). بيروت: المكتبة العصرية.

١٩٦. ــــــــــــــ. (د.ط.). *رسالة منازل الحروف*، تحقيق: إبراهيم السامرائي. (د.ت.). عمان: دار الفكر.

١٩٧. ــــــــــــــ. (ط.١٠). *النكت في إعجاز القرآن من ثلاث رسائل في إعجاز القرآن*، تحقيق: محمد خلف الله وغيره. (٢٠١٩ م). القاهرة: دار المعارف.

١٩٨. **ابن الزبعرى**، عبد الله. (ط.٢). *شعر عبد الله بن الزبعرى*، تحقيق: يحيى الجبري. (١٣٩٨ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٩٩. **الزبيدي**، محمد بن الحسن. (ط.٢). *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ت.). دار المعارف.

٢٠٠. **الزبيدي**، محمّد بن محمّد. (د.ط.). *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين. (د.ت.). الناشر: دار الهداية

٢٠١. **الزجاج**، إبراهيم بن السري. (ط.١). *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (١٤٠٨ هـ). بيروت: عالم الكتب.

٢٠٢. ــــــــــــــ. (ط.٢). *الإبانة والتفهيم عن معاني: بسم الله الرحمن الرحيم*، تحقيق: عبد الفتاح سليم. (١٤٣٣ هـ). القاهرة: مكتبة الآداب.

٢٠٣. ــــــــــــــ. (د.ط.). *فعلت وأفعلت*، تحقيق: رمضان عبد التواب وغيره. (١٤٣٥ هـ). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٢٠٤. ــــــــــــــ, (ط.٣). *ما ينصرف ومالا ينصرف*، تحقيق: هدى محمود قراعة. (١٤٢٠ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٠٥. **الزَّجَّاجي**، أبو القاسم. (د.ط.). *أخبار أبي القاسم الزجاجي*. (د.ت.). الكتاب مرقم آليا في المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع.

٢٠٦. ـــــــــــــــــــ. (ط.١). *حروف المعاني والصفات*، تحقيق: علي توفيق الحمد. (١٩٨٤ م). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٠٧. ـــــــــــــــــــ. (ط.٢). *اللامات*، تحقيق: مازن المبارك. (١٤٠٥ هـ). دمشق: دار الفكر.

٢٠٨. ـــــــــــــــــــ. (ط.٥). *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: مازن المبارك. (١٤٠٦ هـ). بيروت: دار النفائس.

٢٠٩. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.) *تفسير رسالة أدب الكُتاب*، تحقيق: عبدالفتاح سليم. (١٤١٤ هـ). القاهرة: معهد المخطوطات العربية.

٢١٠. ـــــــــــــــــــ. (ط.٢). *اشتقاق أسماء الله*، تحقيق: المبارك. (١٤٠٦ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢١١. ـــــــــــــــــــ. (ط.٣). *مجالس العلماء*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (١٤٢٠ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢١٢. **الزركشي**، محمد بن عبد الله. (ط.١). *البحر المحيط في أصول الفقه*. (١٤١٤ هـ). دار الكتبي.

٢١٣. **الزمخشري**، محمود بن عمرو. (ط.١). *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم. (١٩٩٣ م). بيروت: مكتبة الهلال.

٢١٤. ـــــــــــــــــــ. (ط.٢). *الفائق في غريب الحديث والأثر*، تحقيق: علي محمد البجاوي وغيره. (د.ت.). لبنان: دار المعرفة.

٢١٥. ـــــــــــــــــــ. (ط.٣). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. (١٤٠٧ هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.

٢١٦. ـــــــــــــــــــ. (ط.١). شرح *لامية العرب*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (١٤٢٧ هـ). القاهرة: دار الآفاق العربية.

٢١٧. ـــــــــــــــــــ. (ط.١). *أساس البلاغة*، تحقيق: محمد باسل عيون السود. (١٤١٩ هـ). لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٨. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). شرح *الفصيح*، تحقيق: إبراهيم الغامدي. (١٤١٦ هـ). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٢١٩. ـــــــــــــــــــ. (ط.١). *الأنموذج في النحو*. (١٢٩٨ هـ). قسطنطينية: مطبعة الجوائب الكائنة.

٢٢٠. **ابن أبي زمنين**، محمد بن عبد الله. (ط.١). *تفسير القرآن العزيز*، تحقيق: حسين بن عكاشة وغيره. (١٤٢٣ هـ). القاهرة: الفاروق الحديثة.

٢٢١. ـــــــــــــــ. (ط.١). *أصول السنة*، تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري. (١٤١٥ هـ). المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

٢٢٢. **ابن زنجلة**، عبد الرحمن بن محمد. (د.ط.). *حجة القراءات*، تحقيق: سعيد الأفغاني. (د.ت.). دار الرسالة.

٢٢٣. **الزوزني**، حسين بن أحمد. (ط.١). *شرح المعلقات السبع*. (١٤٢٣ هـ). دار احياء التراث العربي.

٢٢٤. **السامرائي**، فاضل صالح. (ط.١). *الجملة العربية والمعنى*. (١٤٢١ هـ). بيروت: دار ابن حزم.

٢٢٥. **السرخسي**، محمد بن أحمد. (د.ط.). *المبسوط*. (١٤١٤ هـ). بيروت: دار المعرفة.

٢٢٦. **ابن السرّاج**، محمد بن السري. (د.ط.). *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (د.ت.). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٢٧. ـــــــــــــــ. (ط.١). *الاشتقاق*، تحقيق: محمد صالح التكريتي. (١٩٧٣ م). بغداد، مطبعة المعارف.

٢٢٨. **ابن السكيت**، يعقوب. (ط.١). *الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها*، تحقيق: رمضان عبد التواب. (١٤٠٢ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٢٩. ـــــــــــــــ. (ط.١). *كتاب حروف الممدود والمقصور*، تحقيق: حسن شاذلي فرهود. (١٤٠٥ هـ). الرياض: دار العلوم.

٢٣٠. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *الكنز اللغوي في اللَسَن العربي*، تحقيق: أوغست هفنر. (د.ت.). القاهرة: مكتبة المتنبي.

٢٣١. ـــــــــــــــ. (ط.٦). *إصلاح المنطق*، تحقيق: أحمد محمد شاكر وغيره. (٢٠١٩ م). القاهرة: دار المعارف.

٢٣٢. **سلامة**، إيهاب عبد الحميد. (د.ط.). *شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية*. (٢٠١٢ م). كلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

٢٣٣. **السمرقندي**، نصر بن محمد. *بحر العلوم*. عبر برنامج المكتبة الشاملة.

٢٣٤. **السمين الحلبي**، أحمد بن يوسف. (د.ط.). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د.ت.). دمشق: دار القلم.

٢٣٥. **ابن سنان**، عبد الله بن محمد. (ط.١). *سر الفصاحة*. (١٤٠٢ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣٦. **السهيلي**، عبد الرحمن بن عبد الله. (ط.١). *نتائج الفكر في النحو*. (١٤١٢ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣٧. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *تفسير السهيلي من خلال كتبه*، جمع: عبد الرحمن القماش. بطريق المكتبة الشاملة.

٢٣٨. ــــــــــــــــ. (ط.١). *أمالي السهيلي*، تحقيق: محمد إبراهيم البناء. (١٤٤١ هـ). القاهرة: المكتبة العمرية.

٢٣٩. ــــــــــــــــ. (ط.١). *الجامع لتفسير الإمام السهيلي*، تحقيق: كيان أحمد حازم. (٢٠١٩ م). ليبيا: دار المدار الإسلامي.

٢٤٠. **سيبويه**، عمرو بن عثمان. (ط.٣). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (١٤٠٨ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٤١. **ابن سيده**، علي بن إسماعيل. (ط.١). *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (١٤٢١ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤٢. ــــــــــــــــ. (ط.١). *المخصص*، تحقيق: خليل إبراهم جفال. (١٤١٧ هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٤٣. ــــــــــــــــ. (ط.١). *شرح أبيات الجمل*، تحقيق: محمود محمد العامودي. (١٤٣٨ هـ). دمشق: دار النوادر.

٢٤٤. **السيرافي**، الحسن بن عبد الله. (ط.١). *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وغيره، (٢٠٠٨ م). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤٥. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *شرح أبيات سيبويه*، تحقيق: محمد علي الريح هاشم. (١٣٩٤ هـ). القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٤٦. ــــــــــــــــ. (ط.٢). *إدغام القراء*، تحقيق: محمد علي عبدالكريم. (١٤٠٤ هـ). الجزائر: جامعة باتنه.

٢٤٧. **سيف الدين**، وعصام. (د.ط.) *شرح ديوان أمية بن أبي الصلت*. (د.ت.). بيروت: دار مكتبة الحياة.

٢٤٨. **السيوطي**، جلال الدين. (د.ط.). *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق: أبو الإله نبهان. (د.ت.). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

٢٤٩. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ت.). صيدا: المكتبة العصرية.

٢٥٠. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د.ت.). مصر: المكتبة التوفيقية.

٢٥١. ــــــــــــــــــ. (ط.١). *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، تحقيق: محمود فجال. (١٤٠٩ هـ). دمشق: دار القلم.

٢٥٢. ــــــــــــــــــ. (ط.١). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، ضبط: فؤاد علي منصور. (١٤١٨ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥٣. ــــــــــــــــــ. (د.ط.). *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (١٣٩٤ هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٥٤. **الشاطبي**، إبراهيم بن موسى. (ط.١). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق: مجموعة المحققين. (١٤٢٨ هـ). مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

٢٥٥. **الشافعي**، محمد بن إدريس. (ط.١). *تفسير الشافعي*، تحقيق: أحمد بن مصطفى الفرَّان. (١٤٢٧ هـ). المملكة العربية السعودية: دار التدمرية.

٢٥٦. **ابن شقير**، **أبو بكر**. (ط.٥). *الجمل في النحو*، تحقيق: فخر الدين قباوة. (١٤٠٥ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٥٧. **ابن شاكر**، محمد. (ط.١). *فوات الوفيات*، تحقيق: إحسان عباس. (١٩٧٣-١٩٧٤ م). بيروت: دار صادر.

٢٥٨. **أبو شامة**، شهاب الدين. (د.ط.). *إبراز المعاني من حرز الأماني*. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥٩. **ابن شبة**، عمر. (د.ط.). *تاريخ المدينة*، تحقيق: فهيم محمد شلتوت. (١٣٩٩ هـ). جدة: السيد حبيب محمود أحمد.

٢٦٠. **شجيري**، هادي. (ط.١). *الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ السلَّم ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية*. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٢٦١. **شهاب الدين**، أحمد بن يحيى. (ط.١). *مسالك الأبصار في ممالك الأمصار*. (١٤٢٣ هـ). أبو ظبي: المجمع الثقافي.

٢٦٢. **أبو الشيخ الأصفهاني**، عبد الله بن محمد. (ط.١). *العظمة*، تحقيق: رضاء الله بن محمد. (١٤٠٨ هـ). الرياض: دار العاصمة.

٢٦٣. **ابن شيخ الحزاميين**، عماد الدين بن أحمد. (ط.١). *التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار*، تحقيق: عدنان أبو زيد. (١٤٢٨ هـ). دمشق: دار النوادر.

٢٦٤. **الشيرازي**، إبراهيم بن علي. (ط.٢). *اللمع في أصول الفقه*. (١٤٢٤ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٦٥. **ابن الصائغ**، محمد بن حسن. (ط.١). *اللمحة في شرح الملحة*، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. (١٤٢٤ هـ). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٢٦٦. **الصاعدي**، عبدالرزاق. (ط.١). *تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم*. (١٤٢٢ هـ). الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٦٧. **الصبان**، محمد بن علي. (ط.١). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. (١٤١٧ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٦٨. **الصفدي**، صلاح الدين. (د.ط.). *الوافي بالوفيات*، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (١٤٢٠ هـ). بيروت: دار إحياء التراث.

٢٦٩. ــــــــــــــ. (ط.١). *أعيان العصر وأعوان النصر*، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد. (١٤١٨ هـ). بيروت: دار الفكر المعاصر.

٢٧٠. **صفي الدين**، محمد بن أحمد. (د.ط.). *تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر*، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني. (د.ت.). الكويت: مكتبة ابن تيمية.

٢٧١. **الصنعاني**، عبد الرزاق بن همام. (ط.١). *تفسير عبد الرزاق*، تحقيق: محمود محمد عبده. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٧٢. **ضياء الدين**، محمد بن عبد الواحد. (ط.٣). *الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما*، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله. (١٤٢٠ هـ). بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٧٣. **ضيف**، شوقي. (ط.٦). *تجديد النحو*. (٢٠١٣ م). القاهرة: دار المعارف.

٢٧٤. **الطائي**، حاتم. (ط.٣). *ديوان حاتم الطائي*. (١٤٢٣ هـ). بيروت: درا الكتب العلمية.

٢٧٥. **الطبراني**، سليمان بن أحمد. (ط.٢). *المعجم الكبير*، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. (١٤١٥ هـ). القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

٢٧٦. **الطبري**، محمد بن جرير. (ط.١). *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: أحمد محمد شاكر. (١٤٢٠ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٧٧. **ابن الطراوة**، سليمان بن محمد. (ط.٢). *رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤١٦ هـ). بيروت: عالم الكتب.

٢٧٨. **الطريقي**، ياسر بن عبد الله. (ط.١). *الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية*. (١٤٣٣ هـ). الرياض: دار كنوز إشبيليا.

٢٧٩. **الطهطاوي**، علي أحمد. (ط.١). *فتوحات الرحمن شرح كتاب إن هذان لساحران لشيخ الإسلام ابن تيمية*. (١٤٢٦ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٨٠. **ابن الطيب**، محمد بن أحمد. (ط.١). *ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد*، تحقيق: كمال يوسف الحوت. (١٤١٠ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٨١. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح*. (١٤٢٣ هـ). دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

٢٨٢. **أبو الطيب**، عبدالواحد. (د.ط.). *كتاب الإبدال*، تحقيق: عز الدين التنوخي. (١٣٧٩ هـ). دمشق: مجمع العلمي العربي.

٢٨٣. **ابن عادل**، عمر بن علي. (ط.١.). *اللباب في علوم الكتاب*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٨٤. **العبادى**، عدى بن زيد. (د.ط.). *ديوان عدى بن زيد العبادى*، تحقيق: محمد جبار المعيبد. (١٣٨٥ هـ). بغداد: دار الجمهورية.

٢٨٥. **ابن أبي عاصم**، أبو بكر. (ط.١). *الآحاد والمثاني*، تحقيق: باسم فيصل أحمد. (١٤١١ هـ). الرياض: دار الراية.

٢٨٦. **ابن عباد**، إسماعيل. (د.ط.). *المحيط في اللغة*. (د.ت.). عبر برنامج المكتبة الشاملة.

٢٨٧. **ابن عبد الدائم**، أحمد بن عبد الوهاب. (ط.١). *نهاية الأرب في فنون الأدب*. (١٤٢٣ هـ). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

٢٨٨. **ابن عبد الهادي**، محمد بن أحمد. (ط.٢). *طبقات علماء الحديث*، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق. (١٤١٧ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٨٩. **أبو عبيد**، ابن سلاّم. (ط.١). *غريب الحديث*، تحقيق: محمد عبد المعيد خان. (١٣٨٤ هـ). حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

٢٩٠. **أبو عبيدة**، معمر بن المثنى. (د.ط.). *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فواد سزگين. (١٣٨١ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجى.

٢٩١. **ابن عثيمين**، محمد بن صالح. (د.ط.). *الأصول من علم الأصول*. (١٤٢٦ هـ). دار ابن الجوزي.

٢٩٢. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *شرح دروس البلاغة*. (١٤٢٥ هـ). الكويت: مكتبة أهل الأثر.

٢٩٣. ـــــــــــــــــ. (ط.١.) *شرح ألفية ابن مالك*. (١٤٣٤ هـ). الرياض: مكتبة الرشد.

٢٩٤. **ابن عَدْلان**، علي. (ط.٢). *الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤٠٥ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٩٥. **ابن عربي**، محي الدين. (د.ط.). *فصوص الحكم*. (د.ت.). بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٩٦. ـــــــــــــــ. (ط.١). *رسائل ابن عربي*. (١٤٢١ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٩٧. **عزير**، محمد وعلي بن محمد. (ط.٢). *الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون*. (١٤٢٢ هـ). مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

٢٩٨. **العسقلاني**، ابن حجر. (ط.٢). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. (١٣٩٢ هـ). صيدر اباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٢٩٩. **العسكري**، الحسن بن عبد الله. (د.ط.). *الصناعتين*، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. (١٤١٩ هـ). بيروت: المكتبة العنصرية.

٣٠٠. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *الفروق اللغوية*، تحقيق: محمد إبراهيم سليم. (د.ت.). القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

٣٠١. **ابن عصفور**، علي بن مؤمن. (ط.١). *المقرب ومعه مثل المقرب*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره. (١٤١٨ هـ). بيروت: دار الكتب العلميّة.

٣٠٢. ـــــــــــــــ. (ط.١). *الممتع الكبير في التصريف*. (١٩٩٦ م). الناشر: مكتبة لبنان.

٣٠٣. ـــــــــــــــ. (ط.١). شرح *جمل الزجاجى*، تحقيق: إميل بديع يعقوب. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلميّة..

٣٠٤. **ابن عطية**، عبد الحق بن غالب. (ط.١). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠٥. **ابن عقيل**، عبد الله بن عبد الرحمن. (ط.٢٠). *شرح ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (١٤٠٠ هـ). القاهرة: دار التراث.

٣٠٦. **ابن عقيل**، علي. (ط.١). *الوَاضِح في أصُولِ الفِقه*، تحقيق: عَبد الله بن عَبد المحسن التركي. (١٤٢٠ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٠٧. **العكبري**، أبو البقاء. (د.ط.) *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق: علي محمد البجاوي. (د.ت.). الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٠٨. ـــــــــــــــ. (ط.١). *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (١٤٢٠ هـ). القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

٣٠٩. ـــــــــــــــ. (ط.١). *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: عبد الإله النبهان. (١٤١٦ هـ). دمشق: دار الفكر.

٣١٠. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. (١٤٠٦ هـ). دار الغرب الإسلامي.

٣١١. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *مسائل خلافية في النحو*، تحقيق: محمد خير الحلواني. (١٤١٢ هـ). بيروت: دار الشرق العربي.

٣١٢. **العلائي**، صلاح الدين. (ط.١). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*، تحقيق: حسن موسى الشاعر. (١٤١٠ هـ). عمان: دار البشير.

٣١٣. **ابن علّان**، الصديقي. *داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح*، تحقيق: أويس ياسين. (١٤٣١ هـ). حمص: جامعة البعث.

٣١٤. **علوش**، جميل إبراهيم. (د.ت.). *ابن الأنباري وجهوده في النحو*، رسالة دكتوراه. (١٩٧٧ م). بيروت: جامعة القديس يوسف.

٣١٥. **أبو علي**، الحسن بن أحمد. (د.ط.). *الإيضاح العضدي*، تحقيق: حسن شاذلي فرهود. (د.ت.). مركز النخب العلمية.

٣١٦. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *كتاب الإيضاح*، تحقيق: كاظم بحر المرجان. (١٤١٦ هـ). بيروت: عالم الكتب.

٣١٧. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *التعليقة على كتاب سيبويه*، تحقيق: عوض بن حمد القوزي. (١٤١٠ هـ). مركز النخب العلمية.

٣١٨. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي وغيره. (١٤١٣ هـ). دمشق: دار المأمون للتراث.

٣١٩. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *المسائل الحلبيات*، تحقيق: حسن هنداوي. (١٤٠٧ هـ). دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٢٠. ـــــــــــــــــ. (د.ط.). *المسائل العسكريات في النحو العربي*، تحقيق: علي جابر المنصوري. (٢٠٠٢ م). عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.

٣٢١. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *الإغفال: وهو المسائل المصلَّحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج*، تحقيق: عبدالله بن عمر. (١٤٤٠ هـ). الدمام: مكتبة المتنبي.

٣٢٢. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *المسائل المشكلة*، تحقيق: يحيى مراد. (١٤٢٤ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٢٣. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *المسائل العضديات*، تحقيق: علي جابر المنصوري. (١٤٣٢ هـ). بيروت: عالم الكتب.

٣٢٤. **ابن العماد**، عبد الحي بن أحمد. (ط.١). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق: محمود الأرناؤوط. (١٤٠٦ هـ). دمشق: دار ابن كثير.

٣٢٥. **العوادي**، أسعد خلف. (ط.٢). *العلل النحوية في كتاب سيبويه*. (١٤٣٩ هـ). عمان: دار الحامد.

٣٢٦. **عياض**، ابن موسى. (د.ط.). *مشارق الأنوار على صحاح الآثار*. (د.ت.). المكتبة العتيقة ودار التراث.

٣٢٧. **عيد**، محمد. (د.ط.). *النحو المصفى*. (د.ت.). مكتبة الشباب.

٣٢٨. **العيني**، محمود بن أحمد. (د.ط.). *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. (د.ت.). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٢٩. ــــــــــــــــــ. (ط.١). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى*، تحقيق: علي محمد فاخر. (١٤٣١ هـ). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٣٣٠. **الغافقي**، إبراهيم بن أحمد. (ط.١). شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق: إبراهيم بِلفقيه. (١٤٤٢ هـ). تركيا: دار اللباب.

٣٣١. **الغزالي**، محمد بن محمد. (د.ط.). *إحياء علوم الدين*. (د.ت.). بيروت: دار المعرفة.

٣٣٢. **غلام ثعلب**، محمد بن عبد الواحد. (د.ط.). *العشرات في غريب اللغة*، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. (د.ت.). عمان: المطبعة الوطنية.

٣٣٣. **الفارابي**، إسحاق بن إبراهيم. (د.ط.). معجم *ديوان الأدب*، تحقيق: أحمد مختار عمر. (١٤٢٤ هـ). القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

٣٣٤. **ابن فارس**، أحمد. (د.ط.) معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (١٣٩٩ هـ). الناشر: دار الفكر.

٣٣٥. ــــــــــــــــــ. (ط.١). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. (١٤١٨ هـ). الناشر: محمد علي بيضون.

٣٣٦. ــــــــــــــــــ. (ط.٢). مجمل *اللغة*، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. (١٤٠٦ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٣٧. **الفاروقي**، محمد بن علي. (ط.١). موسوعة *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي. (١٩٩٦ م). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

٣٣٨. **فجال**، محمود. (ط.١). *الإصباح في شرح الاقتراح*. (١٤٠٩ هـ). دمشق: دار القلم.

٣٣٩. ــــــــــــــ. (ط.٢). *الحديث النبوي في النحو العربي*. (١٤١٧ هـ). الرياض: أضواء السلف.

٣٤٠. **أبو الفداء**، إسماعيل بن علي. (د.ط.). *الكناش في فني النحو والصرف*، تحقيق: رياض بن حسن الخوام. (د.ت.). بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

٣٤١. **الفراء**، يحيى بن زياد. (ط.١). مشكل *إعراب القرآن ومعانيه*، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني. (١٤٢٧ هـ). طنطا: دار الصحابة للتراث.

٣٤٢. ــــــــــــــ. (ط.١). *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وغيره. (د.ت.). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٤٣. ــــــــــــــ. (ط.٣). *المنقوص والممدود*، تحقيق: عبدالعزيز الميمني. (د.ت.). القاهرة: دار المعارف.

٣٤٤. **ابن فرحون**، عبد الله. (ط.١). *العُدّة في إعراب العُمدَة*، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث. (د.ت.). الدوحة: دار الإمام البخاري.

٣٤٥. **فلفل**، محمد عبدو. (ط.١). *اللغة الشعرية عند النحاة*. (١٤٢٨ هـ). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٤٦. **ابن فورك**، محمد بن الحسن. (ط.١). *تفسير ابن فورك*، تحقيق: علال عبد القادر بندويش. (١٤٣٠ هـ). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٣٤٧. **الفيروزآبادى**، محمد بن يعقوب. (د.ط.). *تنوير المقباس من تفسير ابن عباس*. (د.ت.). لبنان: دار الكتب العلمية.

٣٤٨. ــــــــــــــ. (ط.٢). *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. (١٤٢٦ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٤٩. **ابن قاسم**، محمد بن عبد الرحمن. (ط.١). *المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام*. (١٤١٨ هـ). طبعه على نفقة المؤلف.

٣٥٠. **القالي**، إسماعيل بن القاسم. (ط.٢). *شذور الأمالي المنشور باسم النوادر المسمى بالأمالي*، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي. (١٣٤٤ هـ). دار الكتب المصرية.

٣٥١. **ابن القبيصي**، محمد بن أبي الوفاء. (ط.١). *الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب*، تحقيق: محسن سالم العميري. (١٤٠٨ هـ). مكة المكرمة: دار التراث.

٣٥٢. **ابن قتيبة**، عبد الله بن مسلم. (د.ط.). *الجراثيم*، تحقيق: محمد جاسم الحميدي. (د.ت.). دمشق: وزارة الثقافة.

٣٥٣. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *الشعر والشعراء*. (١٤٢٣ هـ). القاهرة: دار الحديث.

٣٥٤. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *غريب القرآن*، تحقيق: سعيد اللحام. عبر برنامج المكتبة الشاملة.

٣٥٥. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *غريب الحديث*، تحقيق: عبد الله الجبوري. (١٣٩٧ هـ). بغداد: مطبعة العاني.

٣٥٦. ـــــــــــــــــــ. (ط.٢). *المعارف*، تحقيق: ثروت عكاشة. (١٩٩٢ م). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٥٧. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: إبراهيم شمس الدين. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٥٨. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد الدالي. (د.ت.). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٥٩. **ابن قدامة**، عبد الله بن أحمد. (ط.٢). *روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل*. (١٤٢٣ هـ). مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٦٠. **القرطبي**، محمد بن أحمد. (ط.٢.). *الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي*، تحقيق: أحمد البردوني وغيره. (١٣٨٤ هـ). القاهرة: دار الكتب المصرية.

٣٦١. **القرطبي**، مكي بن أبي طالب (ط.١). *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه*. (١٤٢٩ هـ). جامعة الشارقة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة.

٣٦٢. **القزويني**، محمد بن عبد الرحمن. (ط.٣). *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. (د.ت.). بيروت: دار الجيل.

٣٦٣. **ابن القطاع**، علي بن جعفر. (ط.١). *كتاب الأفعال*. (١٤٠٣ هـ). بيروت: عالم الكتب.

٣٦٤. ـــــــــــــــــــ. (د.ط.). *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم. (١٩٩٩ م). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

٣٦٥. **قطرب**، محمد بن المستنير.(ط.٢). *الفرق في اللغة*، تحقيق: خليل إبراهيم العطية. (١٤٣٦ هـ). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٣٦٦. ـــــــــــــــــــ. (ط.٢). *الأزمنة وتلبية الجاهلية*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤٠٥ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٦٧. **القفطي**، علي بن يوسف. (ط.٢). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. (١٤٢٤ هـ). بيروت: المكتبة العنصرية.

٣٦٨. **ابن القمّاح**، محمد بن أحمد. (ط.٢). *الملخص من كتاب الفرق بين السين والصاد لابن كيسان*، تحقيق: تركي بن سِهوِ. (١٤٣٠ هـ). بيروت: دار صادر.

٣٦٩. **ابن القوطية**، محمد بن عمر. (ط.١). *كتاب الأفعال*، تحقيق: علي فوده. (١٣٧١ هـ). القاهرة: مطبعة مصر.

٣٧٠. قوام السنة، إسماعيل بن محمد. (ط.١). *الترغيب والترهيب*، تحقيق: أيمن صالح شعبان. (١٤١٤ هـ). القاهرة: دار الحديث.

٣٧١. **القيسي**، الحسن بن عبد الله. (ط.١). *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني. (١٤٠٨ هـ). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٧٢. **ابن القيم**، محمد بن أبي بكر. (د.ط.). *بدائع الفوائد*. (د.ت.). بيروت: دار الكتاب العربي.

٣٧٣. **ابن كثير**، إسماعيل بن عمر. (ط.١). *البداية والنهاية*، تحقيق: علي شيري. (١٤٠٨ هـ). دار إحياء التراث العربي.

٣٧٤. ـــــــــــــــــ. (ط.٢). *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق: سامي بن محمد سلامة. (١٤٢٠ هـ). دار طيبة للنشر والتوزيع.

٣٧٥. **كُثَيِّر عزة**، الخزاعي. (د.ط.). *ديوان كثير*. (١٣٩١ هـ). بيروت: دار الثقافة.

٣٧٦. **كُرَاع النَّمْل**، علي بن الحسن. (ط.٢). *المَنَجَّد في اللغة*، تحقيق: أحمد مختار عمر وغيره. (١٩٨٨ هـ). القاهرة: عالم الكتب.

٣٧٧. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها*، تحقيق: محمد أحمد العمري. (١٤٢٨ هـ). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٣٧٨. **الكرماني**، محمود بن حمزة. (د.ط.). *غرائب التفسير وعجائب التأويل*. (د.ت.). جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية.

٣٧٩. **الكرماني**، محمد بن أبي نصر. (ط.١). *قراءة الكسائي: رواية أبي عمر الدُّوري عن طريق ابن مِقسَم*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤٢٦ هـ). دمشق: دار نَينَوى.

٣٨٠. **الكسائي**، علي بن حمزة. (د.ط.). *معاني القرآن*، تحقيق: عيسى شحاته. (١٩٩٨ م). القاهرة: دار قباء.

٣٨١. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *ما تلحن فيه العامة*، تحقيق: رمضان عبدالتواب. (١٤٠٣ هـ). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٨٢. **الكفوي**، أيوب بن موسى. (د.ط.). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش. (د.ت.). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٨٣. **الكفوي**، محمود بن سليمان. (د.ط.). *كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار*. (٢٠١٨ م). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٨٤. **الكلاباذي**، محمد بن أبي إسحاق. (د.ط.). *التعرف لمذهب أهل التصوف*. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٨٥. **ابن كيسان**، محمد بن أحمد. (ط.١). *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: محمد محمود. (١٤٣٥ هـ). القاهرة: مكتبة الإمام البخاري.

٣٨٦. ـــــــــــــــ. (ط.١). *شرح معلقة عمرو بن كلثوم*، تحقيق: محمد إبراهيم البناء. (١٤٤١ هـ). القاهرة: المكتبة العمرية.

٣٨٧. ـــــــــــــــ. (ط.١). *تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها من دراسات ونصوص لغوية*، تحقيق: محمد إبراهيم البناء. (١٤٢٧ هـ). بيروت: دار ابن حزم.

٣٨٨. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *الموقفى في النحو من مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني*، تحقيق: عبد الحسين الفتلى وغيره. (١٣٩٥ هـ). بغداد.

٣٨٩. **اللبدي**، محمد سمير. (ط.١). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. (١٤٠٥ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٩٠. **الماتريدي**، محمد بن محمد. (ط.١). *تأويلات أهل السنة المسمى بتفسير الماتريدي*، تحقيق: مجدي باسلوم. (١٤٢٦ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٩١. **ابن ماجه**، محمد بن يزيد. (د.ط.). *سنن ابن ماجه*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ت.). دار إحياء الكتب العربية.

٣٩٢. **مالك**، ابن أنس. (ط.١). *الموطأ*، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. (١٤٢٥ هـ). أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

٣٩٣. **ابن مالك**، محمد بن عبد الله. (د.ط.) *ألفية ابن مالك*. (د.ت.). دار التعاون.

٣٩٤. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق: محمد كامل بركات. (١٣٨٧ هـ). الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٣٩٥. ـــــــــــــــ. (ط.١). *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (د.ت.). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٣٩٦. ـــــــــــــــ. (ط.١). *شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: عبد الرحمن السيد وغيره. (١٤١٠ هـ). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٣٩٧. **الماوردي**، علي بن محمد. (د.ط.). *النكت والعيون المسمى بتفسير الماوردي*، تحقيق: ابن عبد المقصود. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٩٨. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي*، تحقيق: علي محمد معوض وغيره. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٩٩. **المؤدب**، أبو القاسم. (ط.١). *دقائق التصريف*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (١٤٢٥ هـ). دمشق: دار البشائر.

٤٠٠. **ابن المبارك**، عبد الله. (د.ط.). *الزهد والرقائق*، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٠١. **المبرد**، محمد بن يزيد. (د.ط.). *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. (د.ت.). بيروت: عالم الكتب.

٤٠٢. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد*، تحقيق: أحمد محمد سليمان. (١٤٠٩ هـ). كلية الآداب – جامعة الكويت.

٤٠٣. **المتلمس**، ابن عبد العزى. (د.). *ديوان شعر المتلمس الضبعي*، تحقيق: حسن كامل الصيرافي. (١٣٩٠ هـ). معهد المخطوطات العربية.

٤٠٤. **المجاشعي**، علي بن فضّال. (ط.١). شرح *عيون الإعراب*، تحقيق: عبدالفتاح سليم. (١٤٢٧ هـ). القاهرة: مكتبة الآداب.

٤٠٥. **مجاهد**، ابن جبر التابعي، (ط.١). *تفسير مجاهد*، تحقيق: محمد عبد السلام. (١٤١٠ هـ). مصر: دار الفكر الإسلامي الحديثة.

٤٠٦. **مجاهد**، أحمد بن موسى. (ط.٢). *السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف. (١٤٠٠ هـ). مصر: دار المعارف.

٤٠٧. **مجمع اللغة العربية بالقاهرة**. (د.ط). *المعجم الوسيط*. (د.ت.). الناشر: دار الدعوة.

٤٠٨. **مجير الدين**، ابن محمد. (ط.١). *فتح الرحمن في تفسير القرآن*، تحقيق: نور الدين طالب. (١٤٣٠ هـ). الناشر: دار النوادر.

٤٠٩. **أبو المحاسن**، يوسف بن تغري. (د.ط.). *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*، تحقيق: محمد محمد أمين. (د.ت.). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤١٠. **المخزومي**، مهدي. (ط.٢). *في النحو العربي: نقد وتوجيه*. (١٤٠٦ هـ). بيروت: دار الرائد العربي.

٤١١. ـــــــــــــــ. (ط.٢). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*. (١٣٧٧ هـ). مصر: ملتزم الطبع والنشر.

٤١٢. **المرادي**، حسن بن قاسم. (ط.١). *الجنى الداني في حروف المعاني* ، تحقيق: فخر الدين قباوة وغيره. (١٤١٣ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤١٣. ـــــــــــــــ. (ط.١). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. (١٤٢٠ هـ). دار الفكر العربي.

٤١٤. **المرشد بالله**، يحيى بن الحسين. (ط.١). *ترتيب الأمالي الخميسية للشجري*، تحقيق: محمد حسن محمد. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤١٥. **المروزي**، محمد بن نصر. (ط.١). *السنة*، تحقيق: سالم أحمد السلفي. (١٤٠٨ هـ). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

٤١٦. **مسلم**، ابن الحجاج. (د.ط.). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المنشور باسم صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ت.). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤١٧. **مصطفى**، إبراهيم. (د.ط.). *إحياء النحو*. (٢٠١٢ هـ). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

٤١٨. **ابن مضاء**، أحمد بن عبد الرحمن. (ط.١). *الرّد عَلى النّحاة*، تحقيق: محمد إبراهيم البنا. (١٣٩٩ هـ). دار الاعتصام.

٤١٩. **المطعني**، عبد العظيم. (ط.١). *المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين النكار والقرار*. (١٤١٦ هـ). القاهرة: مكتبة وهبة.

٤٢٠. **المعرّيّ**، أحمد بن عبد الله. (د.ت.). *الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ*. (د.ت.). الكتاب مرقم آليا في المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع.

٤٢١. ـــــــــــــــ. (د.ط.). *رسالة الملائكة*، تحقيق: محمد سليم الجندي. (١٤١٢ هـ). بيروت: دار صادر.

٤٢٢. **معمر**، ابن راشد. (ط.٢). *الجامع*، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (١٤٠٣ هـ). باكستان: المجلس العلمي.

٤٢٣. **المفضل**، ابن سلمة. (ط.١). *الفاخر في الأمثال*، تحقيق: محمد عثمان. (٢٠١١ م). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٢٤. **ابن مفلح**، إبراهيم بن محمد. (ط.١). *المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد*، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (١٤١٠ هـ). الرياض: مكتبة الرشد.

٤٢٥. **مقاتل**، ابن سليمان. (ط.١). *تفسير مقاتل بن سليمان*، تحقيق: عبد الله محمود شحاته. (١٤٢٣ هـ). بيروت: دار إحياء التراث.

٤٢٦. **المقريزي**، أحمد بن علي. (ط.١). *السلوك لمعرفة دول الملوك*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (١٤١٨ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٢٧. ــــــــــــــــ. (ط.١). *المقفى الكبير*، تحقيق: محمد اليعلاوي. (١٤٢٧ هـ). بيروت: دار الغرب الاسلامي.

٤٢٨. **أبو المكارم**، علي. (ط.١). *أصول التفكير النحوي*. (٢٠٠٧ م). القاهرة، دار غريب.

٤٢٩. **مكي**، ابن أبي طالب. (ط.٢). مشكل *إعراب القرآن*، تحقيق: حاتم صالح الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٣٠. ــــــــــــــــ. (ط.١). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، تحقيق: محيي الدين رمضان. (١٤٣٤ هـ). بيروت: الرسالة العالمية.

٤٣١. **الملخ**، حسن خميس. (ط.١). *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*. (٢٠٠٠ م). عمان: دار الشروق.

٤٣٢. **المناوي**، زين الدين. (ط.١). *التوقيف على مهمات التعاريف*. (١٤١٠ هـ). القاهرة: عالم الكتب.

٤٣٣. **مناهج جامعة المدينة العالمية**. (د.ط.). *أصول النحو*، مادة الماجستير. (د.ت.). جامعة المدينة العالمية.

٤٣٤. **ابن منظور**، محمد. (ط.٣). *لسان العرب*. (١٤١٤ هـ). بيروت: دار صادر.

٤٣٥. **المهدوي**، أحمد بن عمار. (ط.١). *التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل*، تحقيق: محمد زياد وغيره. (١٤٣٥ هـ). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٤٣٦. **النابغة**، زياد بن معاوية. (ط.٢). *ديوان النابغة الذبياني*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ت.). القاهرة: دار المعارف.

٤٣٧. **ابن الناصر**، محمد بن عبد الله. (ط.١). *الرد الوافر*. (١٣٩٣ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.

٤٣٨. **ناصيف**، علي النجدي. (ط.٢). *سيبويه إمام النحاة*. (د.ت.). القاهرة: عالم الكتب.

٤٣٩. **ناظر الجيش**، محمد بن يوسف. (ط.١). *شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون. (١٤٢٨ هـ). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٤٤٠. **نايف**، محمد سليمان. (د.ط.). *العلة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي*، رسالة الدكتوراه. (٢٠٠٤ م). جامعة مؤتة.

٤٤١. **النجار**، محمد عبد العزيز. (ط.١). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*. (١٤٢٢ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٤٢. **النحاس**، أحمد بن محمد. (ط.١). *إعراب القرآن*، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم. (١٤٢١ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٤٣. ــــــــــــــــ. (ط.١). *عمدة الكتاب*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. الناشر: دار ابن حزم.

٤٤٤. ــــــــــــــــ. (ط.١). *معاني القرآن*، تحقيق: محمد علي الصابوني. (١٤٠٩ هـ). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٤٤٥. ــــــــــــــــ. (د.ط.) *التفاحة في النحو*، تحقيق: كوركيس عواد. (١٣٨٥ هـ). بغداد: مطبعة العاني.

٤٤٦. **النسائي**، أحمد بن شعيب. (ط.٢). *المجتبى من السنن، المنشور باسم السنن الصغرى*، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (١٤٠٦ هـ). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

٤٤٧. ــــــــــــــــ. (ط.١). *السنن الكبرى*، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. (١٤٢١ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٤٨. **النسفي**، عمر بن محمد. (د.ط.). *طلبة الطلبة*. (١٣١١ هـ). بغداد: مكتبة المثنى.

٤٤٩. **النسفي**، عبد الله بن أحمد. (ط.١). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل المسمى بتفسير النسفي*، تحقيق: يوسف علي بديوي. (١٤١٩ هـ). بيروت: دار الكلم الطيب.

٤٥٠. **نفطويه**، إبراهيم بن محمد. (ط.١). *مسألة "سبحان" من مجموعة أجزاء حديثية*، تحقيق: آل سلمان. (١٤٢٢ هـ). السعودية: دار الخراز.

٤٥١. ــــــــــــــــ. (ط.١). *تفسير نفطويه*، تحقيق: بلاب فيصل البحر. (١٤٣٥ هـ). دار العُلا.

٤٥٢. ــــــــــــــــ. (د.ط.). *المقصور والممدود*، تحقيق: حسن شاذلي فرهون. (د.ت.). جامعة الملك سعود.

٤٥٣. **النماس**، مصطفى أحمد. (د.ط.). *صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية*. (د.ت.). المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

٤٥٤. **النووي**، محيي الدين. (ط.٢). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. (١٣٩٢ هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٥٥. ـــــــــــــــــ. (ط.١). *تحرير ألفاظ التنبيه*، تحقيق: عبد الغني الدقر. (١٤٠٨ هـ). دمشق: دار القلم.

٤٥٦. **النيسابوري**، محمود بن أبي الحسن. (ط.١). *إيجاز البيان عن معاني القرآن*، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي. (١٤١٥ هـ). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٤٥٧. **الهاشمي**، أحمد بن إبراهيم. (د.ط.). جواهر *البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، تدقيق: يوسف الصميلي. (د.ت.). بيروت: المكتبة العصرية.

٤٥٨. **الهروي**، محمد بن علي. (ط.١). *إسفار الفصيح*، تحقيق: أحمد بن سعيد. (١٤٢٠ هـ). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٤٥٩. **ابن هشام**، عبد الله بن يوسف. (د.ط.). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: عبد الغني الدقر. (د.ت.). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

٤٦٠. ـــــــــــــــــ. (ط.١١). *شرح قطر الندى وبل الصدى*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (١٣٨٣ هـ). الناشر: القاهرة.

٤٦١. ـــــــــــــــــ. (ط.٦). مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك وغيره. (١٩٨٥ م). دمشق: دار الفكر.

٤٦٢. **الواحدي**، علي بن أحمد. (ط.١). *الوسيط في تفسير القرآن المجيد*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره. (١٤١٥ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٦٣. **الوادي آشي**، محمد بن جابر. (ط.١). *برنامج الوادي آشي*، تحقيق: محمد محفوظ. (١٤٠٠ هـ). بيروت: دار المغرب الاسلامي.

٤٦٤. **الواسطي**، عبد الله بن عبد المؤمن. (ط.١). *الكنز في القراءات العشر*، تحقيق: خالد المشهداني. (١٤٢٥ هـ). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٤٦٥. **الوالبي**، علي بن أبي طلحة. *صحيفة علي بن أبي طلحة (الوالبي) عن ابن عباس رضي الله عنهما*. عبر برنامج المكتبة الشاملة.

٤٦٦. **ابن الوراق**، محمد بن عبد الله. (ط.١). *علل النحو*، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. (١٤٢٠ هـ). الرياض: مكتبة الرشد.

٤٦٧. **وفاء**، عبد العظيم. (ط.١). *شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في تفسير القرآن الكريم تطبيقًا على آيات السنن الربانية*. (١٤٣٩ هـ). دار البشير للثقافة والعلوم.

٤٦٨. **ابن ولاد**، أحمد بن محمد. (ط.١). *الانتصار لسيبويه على المبرد*، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. (١٤١٦ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٦٩. **ولد أباه**، محمد المختار. (ط.٢). *تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب*. (١٤٢٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٧٠. **وليد**، ابن حسني. (د.ط.). معجم *أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية*. (د.ت.). ملتقى أهل الحديث.

٤٧١. **ياقوت**، ابن عبد الله. (ط.٢). معجم *البلدان*. (١٩٩٥ م). بيروت: دار صادر.

٤٧٢. **يعقوب**، إميل بديع. (ط.١). *موسوعة النحو والصرف والإعراب*. (١٩٨٦ هـ). بيروت: دار العلم للملايين.

٤٧٣. **ابن يعيش**، يعيش بن علي. (ط.١). شرح *المفصل للزمخشري*. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٧٤. ____________. (ط.٢). شرح *الملوكي في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة. (١٤٠٨ هـ). بيروت: دار الأوزاعي.

المراجع الإلكترونية:

1. https://www.wordproject.org/bibles/ar/index.htm